







حاشیه الکشاف للعربی

۹۹۹







حواليه الكشاف من مؤلفات مولانا قريشي رحمه الله بخطه الشريف من اذلة لا تفسر قلبه ولا كلاما زرقا منها ثم رزقا

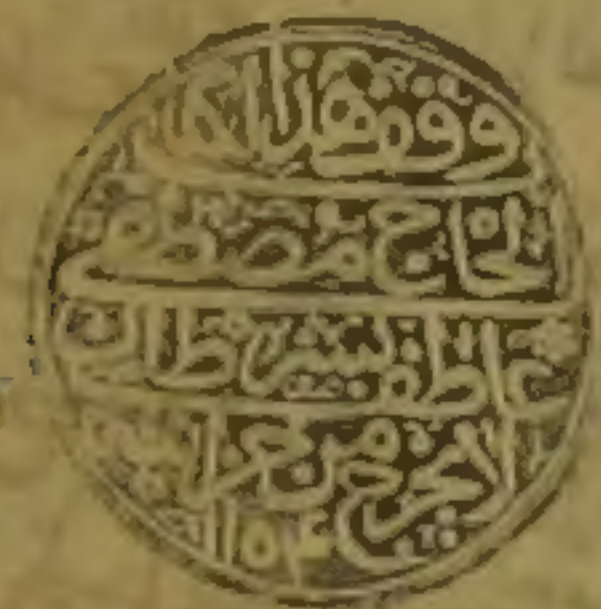
12

عن الله الفتي الفخ الكريم على عبد المقتدر  
اليه سبحانه عرفت اسمعيل بن ابراهيم  
خضعتهم الله واسلافهم بالارادة  
والاحسان والصفوة والرضوان

عمومي دخول نومروي  
٢٦٠



من القتب التي وقفها في بني وشاد لمن طالعها واستفاد من العباد  
سألا منه ان يذكره بالخيرة والرحمة فرحم الله من كان من اهل الخير والرحمة  
العبد الاقل مصطفى العاطف  
كفاه الله تعالى يوم لا عطف



٢٥٩

الفضل اجمع مستولا لرايته والسمو اقبل كجلا لآقته  
روض ينوح جناح حيث راوده روض الاله وروح القدس حابه  
تم بدايه زمر مطالعه غرر مقاطع در معانيه  
كرافق الناس  
عن غفرنا

سعدت بكما الفقير  
الرحيم سعدت  
عن غفرنا

مكتبة المصطفى  
روم زلي غفرنا

Atıf Ef. Kütüphanesi	
Kayıt n.	359
Tarih	



I<sup>a</sup>

2

17

~~17~~  
19



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم والعبادة على حاشي العلم والعرفان وربط رباط الكمال والافعال بغير  
الاحكام والاتقان مع سوابق الانعام ولو اثنى الاحسان على الانسان علمه البيان وانطق  
بلفظ من بحر الفصاحة والبلاغة والبيان فانض من مباح الفقه الصافية ومشاريع الفقه السليمة  
وصفوه الخزان الذي فيه مدى اللطيف بنات من الهدى والفرقان ونزل بحسب المصالح وكفاء  
الحوادث خطابه القرآن على مردود الشهود وكروا لازمان والصلوة على سيد البرية المصطفى  
ما قبل الشرايع وافضل الاديان والميعود احسن المكافئ معلقا ما خلاق الرحمن وعلى آله  
وامتصاه الطيب الطامرين وخلفائه من الازهار والاحسان **والله** هذه مجمل  
موسمه لطائف تجل منها اذمان بحول العلماء المتبحرين ومرشحة بطرائف مجملتها عمول الفقه  
المستعبرين وتبطل مشكلات شرح الكشاف للامام المحقق الخليلي في فخر المصنفين وشرح  
مجمع التكملة الحقائق ومسح الرموز والذائق سدا لساكنات معدن الفضل والسعادات  
المشهور بالسرف الجرجاني نعم الله بغيره واسكنه في رادس حياه رضوانه والمسؤول  
لطفه العظم والمأمول من فضل البسم ان يجمع بها كما منع بالشرح الشريف والتميز اللطيف  
وحسنا الله وبعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير **والله** وقد دل على الحس الملك الجاهل  
وبالله العصم جمع العاضل المحقق المستوفى والعلاء الشريف جزاء الله عنا احسن الجزاء في السخف المتفكر  
بين الامم من الامم العربيه والام الجارة المفضله للاخصاص الملكيه في افاده الكلام احصا من  
الحمد لله سبحانه للطف به به وميانه لاحفاء في الام العربيه لا بعد سوى المعروف والاساره  
المعنى الجاضر والام الجارة لا بعد سوى للاخصاص المعنى اللغوي وعند الانظام يحصل الدلالة على  
الاخصاص المذكور لدا قال دل على الجس والملك لاجزاء ايضا ان كوال الام العربيه الخمس  
والجارة الملكيه السعيدة لم تكن مجرد كون الاولى العربيه لانه للاخصاص الدلالة على الاخصاص  
ونوده قوله وما بعد من شرح قول المصنف هذه الاوصاف مع ما دل على العربيه والاخصاص  
وقوله في حديثه شرح محضر الاصول وقد دل على العربيه والاخصاص الج سواء كان العربيه الخمس  
او غير وسواء كان للاخصاص ملكيا او غير وهذا يعرف ان المذكور في المعاصم اولي ما ذكره  
منها واصطفا طمركلامه يدل على ان للاخصاص على ما صرح في حاشي المطول المستفاد من  
الجاء وليس ضروريا بل لغويا قد استوفى الاخصاص من الام مجردا عن الام للاخصاص  
بعبارة المعاصم نحو الكرم العربي والام من فوسن وغيرهما والهاء في قوله بالله داخل على

المجلد الثاني  
الذي فيه  
كلامه  
المتعلق  
بموضوع

المقصود عليه نظر الى بعض من هو من الاصطلاح وسو على كروان كان الاكبر في الاستعمال دخول الماء في المقصود والاعمال  
في تبيين الشرح على شوق عدل في النسخ المولى عليها الى قوله وصفه سبحانه بعد الدلالة على اخصاص جسد الجسد  
ما تراك العين ونبطه وما اردتها من القول وما اردتها اي من جملة معناه ونحوها بالاستعداد واجابه  
مستأبها ومحكما وفصله سور ووسون ايات ويمنع بفصولك عادا **والله** لراعه الاستهلال البراهمة  
مصدق ربح ما لفع والصم مع فاق حال مع الرجل وراعه اي فاق احكامه والاستهلال لغة طلب الهم وسؤال  
المطرم قبل في العرف الى ما يكون في الدباجة ومنه استهلال السماء وذلك في اول طريقها ومنه استهلال  
المركب فوجه طلب اهل المطرم قبل في العرف الى ما يكون في الدباجة استاره الى معنى الكلام لاجل تكون المطر  
مشعرا بالمقصود والاشياء ما طرا في الاكدار في شرح لمخمس المصالح في من المبع وفي وعاءه راحة الاستهلال  
وفي شأن اول الدباجة ونقطة على عالم رابع فله العاضل الطبع بغيره انه بغيره فضاء اي الخطب جمع ما  
بغيره من المباحث التي تتعلق بالقرآن المجرد راحة للاستهلال ما في الكلام اولي بيان الانزال والنزول  
والربط بالمعنى والتميز والمفصل والحكم والمفساد بحيث لم منه ما قصد من بيان المقصود القول بحدوده  
ولما يقص من كل طريق فيذكر كفاية ديننا وديننا وديننا في سان اعجاز وكيفية الحق وكيفية المصطفى  
ومن تحكى معه ويجمع في بيان اشكاله على التلخيص اللطيف في جمع مسخرها ودم من معاد عنها الى غير ذلك  
**والله** وذكر القرآن واصفا كماله في مطلع تبارك فطعه برمانه ويطوعه بنات حج واورده قوله ما سبب اعجازه على  
طريق الوصف فضاء ان احسن اسانه بطريق التعليل على اسلوب العربية السابقة وصريحه في اي اعجازه في قوله  
معجزة اياها دون كل معجزة سوى من شدة عضده وقوة واعضاءه وكل في ما سبب حمله من البناء ومعجزة  
المحضر في حجاب من شدة شغفه وبحيل ان يكون حج عضده وسالسا عذرا واعجازه **والله** استار الله بحله  
اعراضه ودم في بعض السبع قوله وبه على ان الطور اعجازه في شدة فقه القرآن انما لزمه اي القرآن لزمه  
سبحانه عن الشركة في صفه القدم لا لاجل نقصان فقه الحق القرآن فانه في حد ذاته في نهائه اكمال بحسب الصواب  
المذكور واعمل في النسخ المولى عليها **والله** روى ان الواقع في نسخ الاصل في بعض السبع روى انه وقع  
ام السبع قال الامم رحمه الله في طائفة الكشاف في خطه فلم اذعه كسطا ولا تغرورا **والله** لا الخطي في بعض  
السبع بوجه قوله وبه صراحتا في قوله غير مفرى عليه معان خلق هذا الكلام واخلفه اي افراه نتيجة  
ان معان طرفة ان الحس استعمال العاطف موسم حلال المعصية من البدن والعرض غير معان القرآن وان ارد  
به مع اخر وانما ان ارد بعدد الحس ما يابل وموافق فلا مع له عند قيام القرية وان ارد به ترك  
الاول في المجزوء الاول باق في رابعه بالقرن في الشاع وغيره اذله قد تغرر **والله** البلاء ان يكون  
القرآن مخلوقا الى الله استار العاضل الطبع رحمه الله قوله اما عدل استدرجا كما هو دأب العلماء وعليه  
مخاطبات الاجباء وهذا امامهم على القول بان العبادان المطبوعة قد مدح كما دعي اليه الجاهل لا على القول  
بما الكلام النسخ فاهم معروف ايضا بحروف العبادات سوى ما سئل عن الاشوك في نسخها في ما يدل على  
صريح كلامه وفيه دمج كلام المولى البراري رحمه الله حيث قال بعد من هذا الوجه وهذا عجب لانه صريح بذلك في



هذا هو  
الكتاب  
الذي فيه  
كلامه  
المتعلق  
بموضوع



وفيه اشارة الى الفاعل السادس فلو كان ذلك الاثر انما هو من علو السفل الى بعض السفل فان ذلك الموضوع  
 بالحرارة حصة هو المعتبر بالذات الجواهر الالوانية ما كان له من الاعراض سواء كان اجزاها مجتمعة كاللون او متباعدة  
 ذلك كالمصنوع الذي هو جسيم الكلام فكيف تصور انزال القرآن في مرتبة مع انها حركت من علو الى سفل عدل عنه الى علو الجواهر  
 لما فيها من العزيم من سائر السوال هو الانزال الى السفل المعلمان بالقرآن فالانزال من سفل هو من سفل الى علو ولا يفرغ  
 عليه فاما خلق ما في الموضوع بالحرارة حصة هو المعتبر بالذات مع سائر السوال عليه وذكر ما في الانزال الى السفل على سبيل التوضيح  
 بناء على شعاع اصل التوضيح ان حال ان معارف اللغة انما هو في اللزوم كما شره في قوله فتقولون انزل لنا من العصور  
 كقوله المصنوع كالمصنوع من اجزاء ان يكون المحار في المسند ان يكون المراد من قوله انزل اول جبريل مع انه بالقرآن  
 بالقرآن بناء على استيعاب اسما للقرآن او بمعنى اظهره له وبعيد صاحب الكشف هذا الاحتمال لا يتصور في التعارض  
 وعلى سبيل التوضيح لسر الاسماء والجمادى المصطلح من المسند المسند له بل من صلب الاسماء المجازي ولذا قال على  
 سبيل الاسناد والمجازي ويكره في ان الفهم من اللزوم والمعدى يحكم بحجته بطور الاستعانة وبما كثر  
 ما يظن ان اسناد المجازي للمعنى الاصح هو له وصاحب الكشف رحمه الله جعله صفه ما يترتب من هذا الفصل الى الكشف  
 واما ما ذكره من ان كتابا في انشاء الكلام المعنى الاول ان يؤول صفته معناه على الاول لا يقال على الاعراض على انك  
 فالاولى ان يراى بالانزال اظهار في اللوح المحفوظ لانه في الاصل حركه من علو الى سفل في منها الحركه معنوية اعني  
 الظهور عن الكون لا زما ما بل ذاتا ومربية وعلو مرتبة الموجد وتعالى والعلم الاعلى على اللوح لا يحصى وما يترتب من صفه  
 بوصف حامله اعم جبريل عليه السلام في قوله في وقفات في نبينا صلى الله عليه وسلم هذا كلامه ومعنى قوله في الخواشي ان  
 القرآن كان في العلم الا ان لم يظهر الله بواسطه العلم الذي هو العقل الاول في اللوح المحفوظ الذي هو العقل  
 وهذا الظهور ليس من ذلك لان الزمان بعد حركه العقل الاعظم وهو ما ذكره في كتابه في عرصة علمه الساجد رحمه الله  
 بان من سبق على قواعد الفلسفة فلا يلو على ما هو صوره وبما ان يكون في علمه انه تعالى لا يبدل ان يكون اذنا فادامنا  
 الظهور عن الكون فاما ما كان اذنا او كان جادنا فكان ما كان اذنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا  
 وذكر باطل قطعا هذا والعام يقتضي بطلان الكلام فلا علينا ان نسطر بعض البسط فيقول مستحبا باه لا بد  
 من هذه فديان منها ان كلاما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما  
 انفعاله الى الغرض اذ ليس وما في ماله افعاله وانما هو الحاد ايضا اما حاد في الذات هو المستوفى بالعرف  
 ذاتا وليس له بطلان الزمان او حاد في الزمان وهو ما له بطلان مع السبق بالغير وكل واحد من القسمين الما في سائر الار  
 بالذات يحتمل مع اجتماعه بالار في ما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما  
 ويجمع الحاد في الزمان مع الحاد في الذات كالحاد في الذات مع الحاد في الذات بالذات المجازي في الزمان ومنها ان  
 اليه اما زمانه او غيره والزمان ما يجمع وجهه الاله زمان وعمر الزمان محلا وادامنا كان او غيره وانما ما  
 الى الزمان اما ما في الذات وهو والاعمال والار في زمانه بالذات في العرض من المشهور وهو من ذلك سفل  
 واحاد ما في الذات والاعمال من ان يقدر حركه العقل الاعظم واحاد ان الزمان من شرط ان يكون كل من  
 المصنوع والمخار في زمان ام لا وانما في العلم ان لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما

هذا الكلام هو الذي هو في الموضوع بالحرارة حصة هو المعتبر بالذات مع سائر السوال عليه وذكر ما في الانزال الى السفل على سبيل التوضيح بناء على شعاع اصل التوضيح ان حال ان معارف اللغة انما هو في اللزوم كما شره في قوله فتقولون انزل لنا من العصور كقوله المصنوع كالمصنوع من اجزاء ان يكون المحار في المسند ان يكون المراد من قوله انزل اول جبريل مع انه بالقرآن بالقرآن بناء على استيعاب اسما للقرآن او بمعنى اظهره له وبعيد صاحب الكشف هذا الاحتمال لا يتصور في التعارض وعلى سبيل التوضيح لسر الاسماء والجمادى المصطلح من المسند المسند له بل من صلب الاسماء المجازي ولذا قال على سبيل الاسناد والمجازي ويكره في ان الفهم من اللزوم والمعدى يحكم بحجته بطور الاستعانة وبما كثر ما يظن ان اسناد المجازي للمعنى الاصح هو له وصاحب الكشف رحمه الله جعله صفه ما يترتب من هذا الفصل الى الكشف واما ما ذكره من ان كتابا في انشاء الكلام المعنى الاول ان يؤول صفته معناه على الاول لا يقال على الاعراض على انك فالاولى ان يراى بالانزال اظهار في اللوح المحفوظ لانه في الاصل حركه من علو الى سفل في منها الحركه معنوية اعني الظهور عن الكون لا زما ما بل ذاتا ومربية وعلو مرتبة الموجد وتعالى والعلم الاعلى على اللوح لا يحصى وما يترتب من صفه بوصف حامله اعم جبريل عليه السلام في قوله في وقفات في نبينا صلى الله عليه وسلم هذا كلامه ومعنى قوله في الخواشي ان القرآن كان في العلم الا ان لم يظهر الله بواسطه العلم الذي هو العقل الاول في اللوح المحفوظ الذي هو العقل وهذا الظهور ليس من ذلك لان الزمان بعد حركه العقل الاعظم وهو ما ذكره في كتابه في عرصة علمه الساجد رحمه الله بان من سبق على قواعد الفلسفة فلا يلو على ما هو صوره وبما ان يكون في علمه انه تعالى لا يبدل ان يكون اذنا فادامنا الظهور عن الكون فاما ما كان اذنا او كان جادنا فكان ما كان اذنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا وذكر باطل قطعا هذا والعام يقتضي بطلان الكلام فلا علينا ان نسطر بعض البسط فيقول مستحبا باه لا بد من هذه فديان منها ان كلاما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما انفعاله الى الغرض اذ ليس وما في ماله افعاله وانما هو الحاد ايضا اما حاد في الذات هو المستوفى بالعرف ذاتا وليس له بطلان الزمان او حاد في الزمان وهو ما له بطلان مع السبق بالغير وكل واحد من القسمين الما في سائر الار بالذات يحتمل مع اجتماعه بالار في ما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما ويجمع الحاد في الزمان مع الحاد في الذات كالحاد في الذات مع الحاد في الذات بالذات المجازي في الزمان ومنها ان اليه اما زمانه او غيره والزمان ما يجمع وجهه الاله زمان وعمر الزمان محلا وادامنا كان او غيره وانما ما الى الزمان اما ما في الذات وهو والاعمال والار في زمانه بالذات في العرض من المشهور وهو من ذلك سفل واحاد ما في الذات والاعمال من ان يقدر حركه العقل الاعظم واحاد ان الزمان من شرط ان يكون كل من المصنوع والمخار في زمان ام لا وانما في العلم ان لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما

معنى اللزوم فقط فغلبه سؤال اللزوم في قوله ما في الصحاح حيث قال في ان الله تعالى وما اجمع في ذلك  
 الكتاب فراء وترايا استعمل القرآن في معنیه وخص القرآن بمعنى اللزوم وعن الكتاب ان القرآن مشترك  
 بين المصنوع والملك المجع منها فالمتقول الى المجع الشخص ما القرآن مع المجع او القرآن مع اللزوم لا  
 القرآن كقوله المصنوع محض القرآن بالنقل الى المجع المتولغا منه من الشمول استعمل عن المال بانه  
 لعل مع المجع منه ان يكون هو الاصل الذي في تصاريفه وبمعنى اللزوم واما لما فيها من المجع بين  
 الحروف في الذكر وتولسه وقد يطلق على هذا المشترك المجع هذا هو الموافق لغير الاصول وعرضه ولا  
 عرف من الملصق وعلى التفسير يكون النقل الى المعنى الكلي الذي هو الورد المشترك وهو المعروف بالمراد  
 المجع المشترك وبعض اجزائه المختصة وله من لكان اشارة الى ان القرآن السريع الى قوله وقد يطر  
 معنى في السمع بانه وما يقال في قوله فليس في نفسه على العلامة السعادية بجملة قوله وبما كان  
 انما في السمع وقد دل الشرح على انصاف ما يوجب حذره وكان الذي يقصد بفسره هو ذلك الخ  
 صدر الملصق كما به من ذلك الصغار ليكون مع رعايه براعه الاستدلال دلالة على انما  
 معظم خلافات المعركة واشهرها صدم في الكلام في حاجته من بعض الخطاء العجالة بسبب  
 حله خطي القرآن منه عظمه قل فيها حج كثير من علماء السنة واثارة الى ما ثبت بالشرح من ان  
 كلام الله حاد في الزمان لا حاد في الزمان ما ولى الطوامر الدالة على الحدوث كان عليه البيان من كلامه  
 قوله اما اول الانزال الى القرآن عند الملصق المجع المجع حال اشارة الى ان القرآن بالجملة المذكور من حيث ان لا  
 كونه مجع اما هو بالشرح فلا يحذر فيه واما ما لم يورد اشارة منه من حيث كونه مجع بالشرح واحتمل ايضا  
 بان ثبوت الشرح على ما هو صفة على دلالة المجع مطلقا لا على خصوص الكلام فلا بد من ان الظاهر ان  
 ثبوت الشرح على ما هو صفة على مفهوم المجع بل انما هو صفة على افراد ما الى في المعجم الخاصة والكلام  
 فلا يحسن ان يثبت النبوه باذنا صاحب وجه اعلا ما ودم بان امكان الاشارة لادنى مدح لروم  
 بوصف الموضوع على ثبوت الشرح على الاعلى من غير توصف على حيل الاسان بالاعلى وانما انما يلزم ما ذكره لو ثبت  
 الى اول مجع ظهر على يد الله صلى الله عليه وسلم لاشارة ثبوت هو الكلام وليس محلول قوله اما  
 بالذات سليقا او مكشفا ما من العلم بالله وقوله واما ما لا يستدل به من العلم  
 قوله لا يامول الاول ليعلم ان مدحه حاد في الزمان اما ما لم يورد اشارة منه من حيث كونه مجع بالشرح واحتمل ايضا  
 الكلام قوله واما ما في الانزال الى القرآن عند الملصق المجع المجع حال اشارة الى ان القرآن بالجملة المذكور من حيث ان لا  
 كان ظاهرا حسا انما هو بعد ثبوت الشرح بوصف على دلالة الشرح في الجملة قوله كما سباني ثبوت  
 اي في شرح قوله وما سباني الا صغار منها الى من قوله لا سباني منها بركة واخرها مع اجتماعها في  
 فالماخر عدد وجه المتقدم معدوم والمعدوم عدد وجه الماختر صف المجع قوله لا على انصاف

م

هذا الكلام هو الذي هو في الموضوع بالحرارة حصة هو المعتبر بالذات مع سائر السوال عليه وذكر ما في الانزال الى السفل على سبيل التوضيح بناء على شعاع اصل التوضيح ان حال ان معارف اللغة انما هو في اللزوم كما شره في قوله فتقولون انزل لنا من العصور كقوله المصنوع كالمصنوع من اجزاء ان يكون المحار في المسند ان يكون المراد من قوله انزل اول جبريل مع انه بالقرآن بالقرآن بناء على استيعاب اسما للقرآن او بمعنى اظهره له وبعيد صاحب الكشف هذا الاحتمال لا يتصور في التعارض وعلى سبيل التوضيح لسر الاسماء والجمادى المصطلح من المسند المسند له بل من صلب الاسماء المجازي ولذا قال على سبيل الاسناد والمجازي ويكره في ان الفهم من اللزوم والمعدى يحكم بحجته بطور الاستعانة وبما كثر ما يظن ان اسناد المجازي للمعنى الاصح هو له وصاحب الكشف رحمه الله جعله صفه ما يترتب من هذا الفصل الى الكشف واما ما ذكره من ان كتابا في انشاء الكلام المعنى الاول ان يؤول صفته معناه على الاول لا يقال على الاعراض على انك فالاولى ان يراى بالانزال اظهار في اللوح المحفوظ لانه في الاصل حركه من علو الى سفل في منها الحركه معنوية اعني الظهور عن الكون لا زما ما بل ذاتا ومربية وعلو مرتبة الموجد وتعالى والعلم الاعلى على اللوح لا يحصى وما يترتب من صفه بوصف حامله اعم جبريل عليه السلام في قوله في وقفات في نبينا صلى الله عليه وسلم هذا كلامه ومعنى قوله في الخواشي ان القرآن كان في العلم الا ان لم يظهر الله بواسطه العلم الذي هو العقل الاول في اللوح المحفوظ الذي هو العقل وهذا الظهور ليس من ذلك لان الزمان بعد حركه العقل الاعظم وهو ما ذكره في كتابه في عرصة علمه الساجد رحمه الله بان من سبق على قواعد الفلسفة فلا يلو على ما هو صوره وبما ان يكون في علمه انه تعالى لا يبدل ان يكون اذنا فادامنا الظهور عن الكون فاما ما كان اذنا او كان جادنا فكان ما كان اذنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا فادامنا وذكر باطل قطعا هذا والعام يقتضي بطلان الكلام فلا علينا ان نسطر بعض البسط فيقول مستحبا باه لا بد من هذه فديان منها ان كلاما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما انفعاله الى الغرض اذ ليس وما في ماله افعاله وانما هو الحاد ايضا اما حاد في الذات هو المستوفى بالعرف ذاتا وليس له بطلان الزمان او حاد في الزمان وهو ما له بطلان مع السبق بالغير وكل واحد من القسمين الما في سائر الار بالذات يحتمل مع اجتماعه بالار في ما لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما ويجمع الحاد في الزمان مع الحاد في الذات كالحاد في الذات مع الحاد في الذات بالذات المجازي في الزمان ومنها ان اليه اما زمانه او غيره والزمان ما يجمع وجهه الاله زمان وعمر الزمان محلا وادامنا كان او غيره وانما ما الى الزمان اما ما في الذات وهو والاعمال والار في زمانه بالذات في العرض من المشهور وهو من ذلك سفل واحاد ما في الذات والاعمال من ان يقدر حركه العقل الاعظم واحاد ان الزمان من شرط ان يكون كل من المصنوع والمخار في زمان ام لا وانما في العلم ان لا يزل في الحاد من الاول اما ان يزل بالذات كما في سحابة او بالغير والمراد بالاول ما











احسن وجه البلاغة الذي يوصل به الى ادراك المعاهد الدينية والدينية على وجه ومنها ان الله  
 على الله تعالى على نعمه الوفي لا سجلات الميزان واستدامة العتد والختم الخاتم القرآن على الاسعاد  
 بوجه من الوصية والاشارة الى كون العود احدا من انعم الزيادة المقصود للتجديد الان في كون  
 الافصاح بالعتد فيها على العهد على خصوص نعم الوفاء من شانه الحياء لا يحى والافصح ما قاله العلاء  
 السمراني رحمه الله في شرحه ان في الافصاح بالعتد والاختتام بالاستعداد معلما وارشادا الى سلك  
 اسباب الميزان واجتناب مخاطر العقاص وكذا سهولة الاطلاع على المقصود مع طائفة قلياتها  
 محكما والوصول الى النوايد الجليل والعلوم الجمية ونيل الدرجات سقاج العالم وانما في انهم في  
 اسراج المعاد والرد الى الحكم في المشاهدة من انعم الزيادة للعتد وكذا التوسط والاعتباط والاعتد  
 الاشكال والنظام قوله يدل على حذره لانها مسطرة لا تقامه الى آخر الى آخر وهذا الاسد  
 في شرحه لواقع قوله وما يتوهم من ان رتب الكلمات والحروف وعروض الانتهاء والوقوف على  
 الحدود في بطلان لان كل مقصود الامعاء قوله وليست بغير ما يتاح حصول الحواف الاول  
 من كون القادة من رتبها والافصاح الاستدلال على انما حذره مستندا ما بها سروده للقصد الى  
 افادته كونها اوصافا كماله للقران منسبة لا حجارة مقصوده للحد والاول والآخر انما حذره  
 فيها ناسا وبالعرض اذ ما اراد ما على الطريقة الاعتراضه ومحصل انما بعد سلم كونها  
 على موال الاستدلال ان فادتها الاستظهار في عاقل الادلة بعضها بعضا وانما حذره  
 شاع في مقام الاستدلال منها والاستدلال بالافصاح والاختتام على الحدود على علمه اذ ان  
 بالاوليه الاولى الوفاة في الوجود اما اذ اريد بها الاوليه التي هي موضع الاحراز فلا  
 كما بالغ في انصافها الحدود قوله وما هي الاصفاء الى اي بارادة نظري الحصر والاوليه انصاف  
 مبتدع يخرج من العدم وسكان يخرج روي في ما في عمل في ارجح من العدم قوله وقد وجد الكلام في  
 هذا الوجه والرد للعلامة السمراني رحمه الله اما الوجه هو انه قال في المعنى ان المذكور من صفات  
 المحدث من العدم لا خصص من الحركة المكانية بالجم وما محل فيه ودلالة ما في الاوصاف على الجوى ولا  
 المستلزم للامكان المسار من الحدود بناء على انه لا اقدم سوى الواجب ولا محض الحادث الا المسبوق بالعدم  
 واما الرد قوله لكن الخصم ينافي في ان كل ممكن حادث في الوجود لا اقدم سوى الواجب بل يقول سوى الواجب  
 وصفاته ثم قال في الاول ان يقال المعنى ان الصفات المجزأة على القرآن صفات كلام لفظي متوحد لا يترافع  
 واشتاء لا كلام نفعي وديم مدعي الخصم فلا يكون القرآن لا ذلك الحادث وروى الشارح رحمه الله يقول  
 ثم ان الاستدلال بهذه الاوصاف الى وجهه ان هذا الاستدلال رد على الجاهل ومن يحذر حذره  
 ما بها طرقة نداه على العالمين بكلام النفع كيف فهم معروفين بحدوث هذه العبارات لهم بدو

ان مسائل كلاما نفسا واما لاحضا ان الصفات المستدل بها على الحدود المختصة بالكلام اللفظي لا  
 لها على انما الكلام النفعي الذي هو القرآن قوله ومن حكم ما في قوله وما هي الاصفاف من صفات النفع  
 على الموصوف قد طرأ على حاصل المعنى الى وجه كلام العاقل الطيب رحمه الله والى هذا الركبت من صفات النفع  
 على الموصوف على العلى ليس بالنافع السطيم والافصاح والفصل والعتد والافصاح في حادث لان  
 حدوث الصفات في حذره في الموصوف قد نظر وروى انه حلا والمصطلح وموان المقصود عليه ما  
 ومع بعد الا وبعد المس كذا فيمكن دفعه فان مقصود القائل ليس بان المفهوم من ظاهر العبارة لبعده عليه  
 ما ذكر بل ما في حال المعنى والله اشار بقوله ومحصل كلامه وقوله فليقتصر بطر عاظم مفهوم العبارة  
 ظاهر وملة السمع لا يكتفى به في تصور عن ظاهر مفهوم العبارة فكيف عن سعة لمحدوف اي صورته  
 عن ظاهر مفهوم العبارة والمآل واحد كذا كان في حال علمها بتصور غير ذلك ما ذكرنا راحة  
 الاحتمال المذكور قوله والمنذع ما اخرج من العدم بدعا الى في الصحاح ابدع الله اخره لا  
 على حال وقد لا على حال محذره معناه اللغوي ولذا قال العاقل الطيب والمتولى القرطبي والبدع  
 الذي ابتدع الخلق على غير مثال والمولى الرازي هو الاخراج لا على حال والهدى موالا لاسا لا على  
 مثال وامم الشارح رحمه الله متابع لصاحب الكشف العلامة السمراني رحمه الله والمحاب  
 القصد قوله والمخرج ما روي في ان في كذا فترده صياح الكشف في هذه العلامة السمراني  
 رحمه الله بالمخرج من العدم بزيادة سبع وصرح للعدالة والمآل واحد وشارح المآل في زيادة السبع  
 القدرة للنظر الى صفة الافعال المنفعة عن المعنى والمكلف في الكشف في كل قول منسبة  
 لانه تنوع خاطره ومشقوف ضميره واخراج الله شيعه الكائن عن العدم واكثر ما يستعمل  
 الاقوال وما ضامنا ما وقوله قال رحمه الله واستعمل ما يدل على الاصطلاح في السمع الكثر  
 واد استعمل ما يدل على كلف طلب بزيادة ما يلزم من كمال الصنع ووجه المصنوع وهو محصور

بالسمع الكثر  
 عدل عن مبالغة  
 ما هو صريح عبارة

دلالة



حسب الوجه فلا ينادى وجد سابقا على جميع ما عده كان قدما اذ لو كان حادثا لم يكن سابقا مطلقا بل مستق  
بالعدم لوجود عدم وادالم سبق بالعدم كان سابقا على جميع ما عده واستمع كونه غير سابق ولا مستق  
ننا، على امتناع تعدد العدماء المتعارفين واستخراجه انما يتم على راي المتكلمين دون الفلاسفة  
اذا ارادوا بعدم العدم مطلقا اعم ان يكون قدما لذاته او غير فاللزامه مجموع عدمهم واذا  
اريد به العدم لذاته فلا يعمد اليه كقولهم هذا وفي شرح العلامة المتعارفين رحمه الله فسر الاول  
بعدم المسبوقه بالفرع السابقه على الكل والعدم بعدم المسبوقه بالعدم م قال ولا يلزم  
سهما حسب المفهوم بل حسب الوجه وقام الدليل وتوجه الدليل ما قبل ان كل عدم اولي  
اما الاول فلان عدم اوله العدم اما ما سفا، الجزء الاول وهو عدم المسبوقه بالعدم فليس تقصير  
ومو كونه مسوقا بالغير واما ما سفا، الجزء الثاني وهو السبق على كل ما عده فاما ان يشترط كونه  
مسوقا ببعضه فليس حذوفه واما ان يشترطه لبعضه فليس تعدد العدماء، والكل منها  
فقط الاول واما الثاني فلان السابق على جميع ما عده لو كان حادثا لم يلزم اسفا، القدم والآن  
مقاربه العدم للحادث ما خرج عنه واللزام باطل لوجود العدم ما دل عليه الدليل فثبت ان ما سبق  
هو عدم واما اسفا، الملائمة حسب المفهوم فلان السبق على ما سوا لم يعثر فيه فهو مع القدم  
ولم يعثر فيه مفهوم القدم بالمعنى المذكور ايضا السبق على ما سوا ولا يلزم منها هذا الاسفا  
وهذا ظاهر على نفس السارح اما على نفس العلامة المتعارفين فالاولى حسب المفهوم  
العدم دون العكس واملل الشارح العدم الاول وهو عدم المسبوقه بالعدم الى اسفا  
العدم كما اناه حسب الوجه فلا حاجة اليه بهذا الاعتبار قوله واليه في اللوحه كما  
به في سورة البقره والانعام الى جواب على ان قوله وسيم كل شيء سواه بالحدوث غير العدم  
لا يصح على راي اصل السه لعدم الصفا وعدمه ولا على راي المعزله لان العدم ولا هو  
والمتكلم الى لم يوجد بعد كلها اشياء مع عدم حدوثها بالعدم وتوجه الجواب الى الشيء  
وان كان عاما بحسب اللوحه لكن حصصها بالوجه نفسه بالحدوث على حصص المسبوقه وقوله  
، تعالى والله على كل شيء قدير فلا امكان واحسن ايضا بان بعض المعزله على ان عدم الاول  
ليس اشياء، ولعل المتص رحمه الله منهم والله حال الموتى الراى رحمه الله ورد صاحب  
رحم الله بانه شاي ما خرج به في البقره والانعام ان السه عدمهم بمعنا المحال والمستمع  
ولو شئ بانه يجوز ان يكون نصركم ننا، على عدم بعض العدماء مدعيه وعلى كثره كانه ورد  
بان الظاهر ان نصركم من غير نسبة الى احد بل على انه المخار عنده بالعدم على عدمه فلا ضرورة  
خل على قوله واما السه بالمعنى المذكور في علم الكلام الى رد على المتأخر الى حجتهم

وامتناع المعارضة بالآخر

السابع

ان المراد بالنسبة ما هو مصطلح علم الكلام بانه غير ملائم للمقام فلا يلفظ اليه قوله ورد على صفة  
زاده على ذاته تعالى فلو لم ينع الاشاعره فسل مدا مع عا فاعده اللفظ ان غير السه ما لا يكون عنه  
فكون الصفة غير الذات في دفعه بان الاصطلاح على ان العدم غير ما لا يدخل فيه الصفة بالمعنى الاول  
لا يجدي نفعا لان ما ذكره المحققين من صفة العدم قوله والمراد بالسبق العدم الى الحدوث على  
مقتضى كون الحدوث مسوقا بالعدم وهو الحدوث الزمانى وبانها الاختصاص الى العدم هو  
الذاتى ولما اول هو المتبادر عند الاطلاق فيصير المحقق قوله عن العدم تنصيص على ان  
قوله وفصل في هذا الدليل الى ما كونه لا يصح بالادعاء بل يكون نظري في افاده محضا  
بسطوح برهانه الى سابقه فلان كونه موطا ونظام من مودار محمل على احسن وجه البلاغة اعلى  
طبقات الفضل كما سدد على سطوح تنبانه وتفسير قطعه برهانه فكون نظري في افاده محضا  
كما لا يساطع تنبانه كونه في اعتبار حار البلاغة ومغناه وافا بما قصده من الغرض هو  
كونه مرشدا للعبد الى مصالح المعاش والمعاد بقطعه برهانه كونه معجرا للعر العباد  
المتلغا، والعصا، الباذل من جهلهم في المعازة والمعارفة مع كونهم اوفو حظا من حصص النطق،  
واكثر من حال الدخا فكون نظري في الادلة قطعه على ما قصده من الغرض واما اشتماله على  
بشار المقول فلانه في الاما المبالغة على خفته من قوله فلو انشور سور فلان  
تحدث منه الى غير ذلك من الاما اشتماله على جميع المقول فلانه من الدلائل العقلية  
القطعية التي العتسم واما ما عده عن شوا من الوجع فليس له من النبا فوض المعارض  
معها مفصلا خيرا واما كونه معصا فلان في الدار في الارشاد الى مصالحها واما كونه مفصلا  
لسان الكس المتولة فلانه من الدلائل صرعا واما، على صدقها وكونها منزهة عن الله تعالى على الوصل  
للعباد الى مصالحهم في الدار كفاصل واما اصرو على صفة بل الى قوله فكون نظري في الخلق الى اخر  
شها على انه هو المقصود لا على من انصافه من الاوصاف الجلية ولذا انزه صاحب الكشف عن الله  
وقوله ويعزى بكل الى عظم على قوله فكون نظري في افاده قوله وهذه المصنوعات الخصال  
منها، او حال من موكده وساطعها وقاطعها وحانها فاصفا كليا ما واما حال ثابته من انشاء  
وعربا صفة وعزى عوج صفة ثابته والمصنوعات بعد ما كلها الى قوله فاصفا للقران وفي شرح  
الناصل الطيحي رحمه الله فان قلت تبنى بالمصنوعات في الدار في رقة وتكمل وسم اما ان  
هو ان كيا با على من الصم الذي انشاء فكون بوضعا لما ابد وان قوله وحاصفه هو صفة كليا وكذا  
قواما واما انتمم والتكمل فلا يجمع الصفا المتواليات صرح بكون القرآن كاملا في نفسه فتم قوله  
مضاها وكل قوله مصداقا لما برهانه وسودون كل معجز من صفا فاما اي معجرا فاما معجرا وزا بها

حاله















اذ في شئ الكفار الموقل على الكفر والجحاد ما كوكب ما لمعنه في مقابلة شئ الرسول صلى الله عليه وسلم ترك  
للاذبح ان عنه غنى بالمعنى الذي هو القول الفحل والحد في الجزل وعليه علم البيان لا يتخطى ما ورد  
المسارح وهو انه يقرر بانها اولاد بكملة قد وحكم عليه بالكلية انه حال الهزل وقوله لم يبق  
ما سقاه الرزق والظلم ان لا استغاث العولمة بطلافة القرآن وله الاسرار والظن ايها السقا  
ايلا استعان النعم فليعلم اي بلاغة القرآن عليها اي على بلاغهم وله لفسله المعنى وذكر ما  
من الاشعار شوم من احيى الله عزاليه صلى الله عليه وسلم على ما علمنا الشايع المسألة في حواشيه بقوله لا  
ان يكون غير الرسول من احيى الله القرآن وله فضله على الانساء اولاي يقول خرم اذ في الله وفيه فضل  
له على جميع الانام بطرق الدلالة على المذمات الختم وضعه بامور متشاكل سقاده وكل اي بقوله حبس  
اشعار بقره الديرجه المجهولة اليه على درجات الكمال ثم كناه اي بقوله الى العاسم وفيه من الانام كالو  
السابق للشوقي فعمل الله بعد النسر وسماه اي باسمه محمد صلى الله عليه وسلم اسلذا اذا وركا ميا  
بعد الشوقي ثم ذكر سبه العالي اي بقوله من عبد الله من عبد المظفر من مات ثم شيع في حبه وموجبه  
من فخر نفسه وابانة بقوله ذي اللوا قال اي انك الحبيب الكريم في الوجدان وان لم يكن ابا له لم  
والشوق المجد لا يكون الا بالابا فاشار بقوله ذي اللوا الى قوله في عبد ماريه الى علوشاه حبس  
خاتمه اياه وبقوله المشتل الى ما هو محسب ما ختمه وفي الحواشي الذي يصغر لاي ومولود الخش  
سبي به الرجل وفي الصحاح الا لاي على ذلك التي التور الوخنة اللآء على فها ولاي ايضا اسم رجل  
لوي من لاي لانا اي بطا وفي الحواشي القوي يصغر فصا مع البعد وفي الصحاح وفي مصغرم  
رجل والنصا البعد والناحية وله فنه اليه صلى الله عليه وسلم شعر الى قوله ذي اسعار  
فصل المراد في الفرع ما يكون صاحبه حتمه كاشع يكون المسبه به حكوا دون المسبه فكون مصرحة  
لا مكنه ما تقول بان في مكنه والفرع فحل محل بامل وفي بلاد الرسول في وسطه ركاك نظام في كل  
ان يدع بان نظامه ارادة عقوب ذي اللوا ان يكون المراد في الكا مواله صلى الله عليه وسلم مواله كذا  
الاول بعد ان يولد به طار اريد بالاول ويكنه فيه الوكا له وله وان راد به السد الى حرة  
في الصحاح في كل شئ اعلاه وبما لم يوقع قومه للشعر منهم ومنه في فلان اي بوجهه شام  
وله اساره الى شرف فزعه كاصوله من الفروع مستفاد من المضام في شرو الاصول في قول اللوا  
مرفوعا منهم قوله الغز البياض في جملة الشعر الصحاح فتدكون البياض في الدرم فو  
ومما اي الغز والفحل مستفاد من الشرف الكمال اي المجمع منها مستفاد للمجمع منها لا على حدها  
لها او كل واحد منها او لمجوعها الى غير ذلك الاحتمالات كذا المجمع من الشدوخ والوصح مستفاد  
لا سهار ومما اوضح وهو العلامة الفخار في شعره وذكرا سقاده للشوق الاستهلال عن

كوفان

والجمع

وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم  
وله فندم في الجمل على الذي سحر العاصم

شور

شور ان يعرف اليه الاستعان على الشبهة واذ اعترض الزعم يكون محارم سلا وكل ان يكون التمدد  
في سحالا سعاد على الاول والجماع على الكا وعرف ايضا كما قال اشاع رجاءه ان الفز وحدها سقا  
في الشرف وفي الاستهان بها او مفر داكل منها عن الخردون العجل الا انه قد سقاهها مصفا الى الفز  
مبا لفة في افاده معانها والله اسار بقوله وحده قوله الا في من لا يكتسب من احد العرب الى لا خا  
ان في السه الى احد العرب فنام كلف بخلاف الموضع الاخر في الاثر بها السار الهداي في الله ولا  
العلامة العارزة في الله الى الاول والناك في طابق اي في المطابقة وفي بعض النسخ وقد يطابق في  
الطابق والظاهر هو الاول وله اراد اهل البيت عند الاطلاق بما قال نعم لو لم يرد الله وفي  
نقى نقي هو الى وبعد شوبها في البارد ما بل وله الاطهار في طر مع طر مع سبه للفا على  
ومسلح في قاهر وورد ما في اعلا لا يح على افعال في مل المحتاج في كبر الحما بحسب صاحب  
وانما اوصي بسكونها كنه وانها وارديا به جاء في المل اجناسا انما وصاح جان وياي اي  
الدرج حواء في اللامم الذين يوصوا واحس بان الجوري قال انا اظن ان المل جاتها ناهاد  
بالدليل السابق واما الاشهاد والاصحاب في شهد وصحب الا ان يكون النوار لانه في الاشال  
ما لا يفي في غير ما وله في الصحاح الخن غدا العامة في كنف والاصهار امل من المل في  
المعوم في جعل الصهر من لا جا والاخوان جمعا ومما هو في الصحاح وفي اللس ايضا في المطاع  
ما ان الصاد الا صهار من جملة النساء والاحاء من جملة الرجال والاخوان معهما وقوله وبالا صهار  
امل من المراه وله اي جمع الصجانه فمر لها جريق النصارية ان الله لو تم خروج بعض الصجانه  
الدعا وفيه على ما في الحواشي وعلى العلامة العارزة في الله وحده حقا اذا حمل الال على امل السب  
كثير من الصجانه خارجون عن الدعاء ومن الذين ليسوا بها حرون الانصار اذا حمل على الموضع الاعيان  
فقط الخلاء في حصص من يرمي لمراده الشرع بوجه الرذان البعير بد بطلق على ما جاز الاوطان وكذا  
طلبنا الذين في الدوق في انا في المدينه الى المدينه كانوا مهاجرين م الانسب على قول هذا القائل ان يفر  
ذكر الخلاء لكون المهاجرين الايضار بخصوص من من الموضع الخلاء محصور من من مهاجرين  
مستولا على بعضه وبالجمل كونه النظام نعم في محصور في نعم واستخرا في النصر كونه حلاق  
من نوع خفاء ولذا اصل اسفل صنف في جمع اصنافه لم يهد وله شروع في واصل الكلام  
وذلك ان النظام السابق مصوغ في قالب الحمد والتمنيه وصوغ هذا الكلام في طرايان تعا وطعن  
وتباير فيهم ودرجهم في تلك الطائف وفيه خمسة لفر من النظام وكذا صمير له وكذا اساسا ما في  
ان احصا رباي الرقب الكس مسور تسان في العلماء في كل علم وتكمل ان يكون صمد له للشعر وله في غير  
لاصل العلم على هذا البعد في سقاده مصرحة ووجه الشبه كون كل منها واما ما سقوه به في كل ان غير

نادره

ولماده الكلام لمصدر  
تكملة اعلم



المشبه بوجه آخر من سببه العلم متضمن فكون استعاره مكسبة بخلاف كون فقه الملكة اراحتها كما في قوله  
 متضمن فقه الملكة وانما لم يمتد لان ثبوت الملكة لا يتخلل مختلف واستعاره التور من غير وجه على موال  
 المتضمن فقه العلم ان لم يتعلل العلم على وجه لا يزيد على العلم ان الصانع يظهر بانه على  
 نفس العلم الحاصل معلومة بالقرن مراد به العمل وقد يتلوه على معنى العمل الذي يمكن فيه صاحبه  
 وتكون في المعنى ما سعاره العامة ويصدق انما قوامه ان الله تعالى لا يسمع صانعا ولا كل عمل  
 حتى يمكن فيه ومدرب تارة على العلم المتضمن منه العمل اعم وان يكون محسوسا مراد به العمل بطبيعة  
 او مجرد النظر والاستدلال كالمطبوع في هذا المعنى ما سعاره الخاصة وقد يتلوه هذا المعنى على معنى العمل  
 المتضمن واذ في العلم الحاصل بالدرج اعم وطوله على الملكة المتضمن بها على استعمال محسوسا ما  
 هو غرض من الانواع على وجه الصنع بحسب الامكان والله اسرار الساج فانه الله صفة معناه الى والاحتيا  
 ان الصانع بالمعنى الى المعارف الخاصة اعم من الاول المتعارف العامة المتضمن في العلم الحاصل مجرد النظر  
 الاول وبالمعنى الثالث اعم من ذلك لتوهم ما لا يكون المتضمن منه العمل والله اسرار قوله وقد يقال كل علم ما سعاره  
 الى والمراد بمعنائه العامة ما سعاره ما سعاره كاصح به ومتعارف الخاصة ما سعاره وانما المتعارف في الحد  
 والرسوم والمراد بالموضوعات التي صرحت فيها خارجا كالملاحظة من كمال الاستدلال فان اردنا سعاره  
 حرف العامة احصر على الخارج وان اردنا به المعنى الخاص اعم من هذا فظهر من توجه السمع على التور فقه  
 ولما كان علم السمع الى ما جاز اطلاق العلم على المعارف العامة لا سعاره على كسبه على الاحكام العمل والكل  
 ما سعاره كسبه على كل المجموع من المعارف والاحكام ليس ما سعاره كسبه على ذلك جاز اطلاق العلم عليه  
 حوار اطلاق الصانع بالمعنى الا اعم فلا يحيا في اطلاقها بالنظر الى الاحكام الغلبة اما بالنظر الى المعارف فلا يحيا  
 سبيل السمع لانه لا يقاومها لا يتحصل الا ما طرأت حادثة ومراعاة خطاها كاصح به سعاره  
 المتعلمة كسبه على طبعه في جمل اطلاق اسم العلم على المعارف العامة لا سعاره كسبه على تقسيم العلم ان لم  
 يتعلل الى والتقدم بالاعم منه عن عدم الاطلاق بالمعنى الاخص لله الاكثر ان العلم التراسع لا من الصانع  
 واشرف قد امدنا وموظف كجاي ولا يجوز عود الصانع الى الاطلاق لانه من شابه الركابة في المعنى وبه  
 على صاحب الكسب رحمه الله وعلى ناسا ما سعاره على القام من اعمه الشاي وحسبه لا مكان ان لا يحسب  
 الاشرافه واسم وادام الصانع ما زال لم يرم ما بالمازل نظر الى العود والاقدام وان كان  
 نظر الى الطمان ان يعال في مشرو مرانهم وفي سجع الحاصل الطبع رحمه الله الاساس للمعنى طبع ما زال  
 بعضها اربع من بعض طبع يطبق على عالم والاشد حد عالم والاشد سجع من صانع الى رجم اذ في  
 عالم بداهة فقه لان الساد في قواعد العلوم العدمه وان يمكن في حد ذاته اي تحت الصانع الاطلاع  
 على حد او سعاد وان يمكن حد ذاته كالمعنى الساد في اصول الصانع فانه يمكن الاطلاع عليه فوله

وفي هذا المعنى  
 ما سعاره العامة

فوله فان قلت كيف جاز الى استفسار عن وجه عطف خبره على خبره من اخرج الفصل من السبيل الى خبر  
 بالمتن في المعطوف عليه والمطر في المعطوف فيه من الالباس بالانجى ومحمول الجواز الى خبره من  
 من الالباس قصد الى ربط المجموع بالمجموع حيثما جاز المحرر على اخرا ولا م اعطى خبره على الاخر  
 ثم اعطى المجموع من الخبرين خبرا عن المجموع واعتبار اعطى لكون الخبر على وتر الخبره او الى وان جاز تركه  
 واسم خبره ان فوله ان الفصل في ربط المجموع بالمجموع فوله وفيه محسوسا  
 الخبرين كالمعنى جميع الوجود بل يجوز وقوع امر سبب طامرا لركب صورة الخبرين كالمعنى جميع  
 الا ترى ان مثل قوله تعالى وكل قلوبنا على امره قد يرد في العمل المذكور عاملا في المعقول لعدم طامرا  
 هذا المقدر محسوسا لم يجمع من الواو والفاء نحو بغير ركن وظهر ثباته في المعنى انتاعه فوله واذا  
 صنفه لما في الالباس على المعنى في المصداق وذلك لانه على معنى وقوع السبق واما اوله فقد كان للنظم  
 كونه على الموضوع وقوعه في خبره فان كان لقوله دلالة على الزمان لما في خبره في الاستعمال على  
 زمانه كذا في الجواشي فوله واسمع ان دون اذا ازاله لما في توم ان استعمال اذا اللو في المقام المقطع  
 بوضع السبق في التقدم بشارة فوله تارة في كذا في اختيار صفة الماضي بان استعمال ان في المقام  
 لان السبق في التقدم اذ في قوله التنازع من الخبرين وقوع السبق لان كل ان المشعر بالنسب والرد  
 في السبق وفي تارة مع التعارض قبل ان يرد به طوى السبق وموافقا لادبه للتعارض في انه لو اوسع السبق  
 قطعاً في المساء هو محسوسا للمعنى لا مناوله فالمعنى كماله اذا دون وان اردنا السبق المطلق الى ان  
 المعنى للمعنى لم يزل الجواشي وهو فوله لم يبق في سببه الا تخلي سجع على الشرط ولحيث على احراز السبق  
 بان مطلق السبق وان لم يزل ساد المعارف كماله ان المشعر بالنسب والرد اذ في تارة مع التعارض  
 مشبه بالسبق في المراتب العقلية الى فالاستعارة على هذا الوجه سعاره كسبه مع ذلك  
 محسوسا ويمكن ان يعبر السمع في العالم الساد في المراتب الساد في المساء فكون سعاره كسبه عليه  
 والتخيل هو الفصل كسبه في الاول نظر الى طوره في تارة لانه الساد في سجع فوله  
 لاختلاف المعنى في لا اراد المذكور بان المص لا خطا بالمعنى وموظف الساد في الرتبة في  
 فلم يبق في حاتم المعط واسم تعرف انه لا يدفع الاول فله مرعاة حاتم المعط والمعنى ولذا في  
 لم يبق كان فوله عطف على العلم واسمع على عطف فقه على قصد لا ملاحظه ما سعاره كسبه  
 حاتم اخرى بل انما ملاحظه المسام من مخزون العصور في سعاره كسبه الله في الساد في المساء  
 في الخبر وما سعاره كسبه فيها وهذا انما تم على راي المعنى صفة السكك ومن سجع فوله او  
 الى فقه نقص عار من محذور مو عطف الخبر على الطلب طامرا وان كان محذوراً وهو كذا في الخبرين  
 لعمر عطف لا محسوسا في الاصل على ما سعاره كسبه رعايته حاتم المعط وهذا ملاحظه في الخبرين

عطفه

فله في قوله اولي  
 قول ما في قوله







على مثال يد فان حمل على الاول اي الاستعمال في البصر كان مستغارا المعنى البصرى فان يدكر المشبه ودراد المشبه  
فكون استعماله مصرحة والاصطلاح في حملها وان حمل على الثاني اي الاستعمال في البصر كان بالاصطلاح مستغارا  
للمصارف بان شبه المصارف بالاحداث فكون استعماله مصرحة ايضا وكان العنان على الاستعمال الاول  
بقوله عامتهم على جماعى وعلى الاستعمال الثاني ان يقول جماعى الا انه عدل عن قولهم الجماعى الى عامهم  
لمناكلة عنه جماعى قوله اي هم مقلدون اي اكثر الخاطئين من العلماء والصناع لا يعدون ان  
مجازا وما سمعوا ولا يعرفون الكثرة اللطيفة اذا كان عامه الخاصة ملكا فافضل من ملك من غير ملك  
وفيه شبهة تعرض بعض علماء النفس قوله اذ كل جزاء لم يعلل للمبالغة وبما ان الجماعى عام  
المبالغة قوله الاول التاكيد بان الجماعى لا خفاء في فاد التاكيد بان التعريف وبما ان الجماعى عام  
ما في الوجه ولا شبهة لها على الابهام والنفس والاحاطة والفصل وفيه نوع مكرير بعد التعريف وبما ان الجماعى عام  
الشبهه على انما في الامر اي شئ لم يجعل فيه قوله واما ان العاقل الجماعى لا يمانى الا  
للعامل من بلاد الاما لا يسمع منه ويرجى ثباته فقول صاحب السبب انه لا يعلم انه في نفسه  
ثباتا اظهره بوجه اربعة واكثر طامرا لا يسمع منه واحبب الاول بان فيه اربكاض في المعقول  
ومو العراج ويجوز ان يضار الله عند ظهور الوجه الصحيح السالم عنها وعن الكمال مع كون جعل العلو  
خرقا لادانها على خلاف المعقولات وقد سبق في قوله ما في العلوم والاصطلاحات  
الكثرة جعل محال في كل العلوم فاجزاء الملاحة على سبيل السابق في معنى جعل الدقائق العلوم  
وعن البان بانه كما سبب ان يوصف العراج بالاصطلاح في العز بانه ايضا ان يوصف العلم به في محال  
المعنى من ان كان على موطا من المظاهر من الحدود في الجور تحت لانه من الظاهر وعن الرابع قد سلم  
ما ذكره الاشبهه بان ما ذكره من وجه الشبهه مسلم ما ذكره الاشبهه فلا وجه لاجتماعه  
العلوم استعملت في الحواس والوجوه سوى الوجه الكمال واحد ومولود اربكاض في الحدود والمكرو  
ويكون ايضا انهم كراما يكون ما موطا في الاصل نظر الى جزالة المعنى وسداده ومكون الاصل في  
رواها الجوان قوله في الفريضة الطبيعة الى ما بوجهان احدهما ما ذكره السابح رحمه الله عليه  
انها في اصل الوضع الاول جاء استخرج من البصر خصوصه بالكلية والمناظر كما شعوره الاسعاف قال صاحب  
الكتف والاستعاف برئيدنا الشاعر والكلية ذلك في المعنى من المعنى والعلاج والفرج  
معى الا الحاج لانه طلب ان يجال وجميع مصرفه من نحو الرضى والخرق في الموضع لا يحسن ذلك  
اطلبت على ما مع في الفيل على العلم بعد سابقه طلبت على طريقه الاستعارة بان شبهه به ثم طلبت  
مجدد مو العلق على طريقه اطلاق اسم الحال على المحل فكون مجازا في مجاز وفيه سوانه حال حيث  
امتل وجه اطلاق الفريضة على الطبيعة وكانه اراد ان الطبيعة العلق في هذا الوجه حال صا

هذا هو الوجه الثاني في الاستعمال في البصر  
وهو ان يكون استعماله مصرحة والاصطلاح في حملها  
وان حمل على الثاني اي الاستعمال في البصر  
كان بالاصطلاح مستغارا للمصارف بان شبه  
المصارف بالاحداث فكون استعماله مصرحة ايضا  
وكان العنان على الاستعمال الاول بقوله عامتهم  
على جماعى وعلى الاستعمال الثاني ان يقول جماعى  
الا انه عدل عن قولهم الجماعى الى عامهم لمناكلة  
عنه جماعى قوله اي هم مقلدون اي اكثر الخاطئين  
من العلماء والصناع لا يعدون ان مجازا وما سمعوا  
ولا يعرفون الكثرة اللطيفة اذا كان عامه الخاصة  
ملك فافضل من ملك من غير ملك وفيه شبهة تعرض  
بعض علماء النفس قوله اذ كل جزاء لم يعلل للمبالغة  
وبما ان الجماعى عام المبالغة قوله الاول التاكيد  
بان الجماعى لا خفاء في فاد التاكيد بان التعريف  
وبما ان الجماعى عام ما في الوجه ولا شبهة لها على  
الابهام والنفس والاحاطة والفصل وفيه نوع مكرير  
بعد التعريف وبما ان الجماعى عام الشبهه على انما  
في الامر اي شئ لم يجعل فيه قوله واما ان العاقل  
الجماعى لا يمانى الا للعامل من بلاد الاما لا يسمع  
منه ويرجى ثباته فقول صاحب السبب انه لا يعلم  
انه في نفسه ثباتا اظهره بوجه اربعة واكثر  
طامرا لا يسمع منه واحبب الاول بان فيه اربكاض  
في المعقول ومو العراج ويجوز ان يضار الله عند  
ظهور الوجه الصحيح السالم عنها وعن الكمال مع كون  
جعل العلو خرقا لادانها على خلاف المعقولات وقد  
سبق في قوله ما في العلوم والاصطلاحات الكثرة  
جعل محال في كل العلوم فاجزاء الملاحة على سبيل  
السابق في معنى جعل الدقائق العلوم وعن البان  
بانه كما سبب ان يوصف العراج بالاصطلاح في العز  
بانه ايضا ان يوصف العلم به في محال المعنى من ان  
كان على موطا من المظاهر من الحدود في الجور  
تحت لانه من الظاهر وعن الرابع قد سلم ما ذكره  
الاشبهه بان ما ذكره من وجه الشبهه مسلم ما ذكره  
الاشبهه فلا وجه لاجتماعه العلوم استعملت في  
الحواس والوجوه سوى الوجه الكمال واحد ومولود  
اربكاض في الحدود والمكرو ويكون ايضا انهم كراما  
يكون ما موطا في الاصل نظر الى جزالة المعنى  
وسداده ومكون الاصل في رواها الجوان قوله في  
الفريضة الطبيعة الى ما بوجهان احدهما ما ذكره  
السابح رحمه الله عليها انها في اصل الوضع الاول  
جاء استخرج من البصر خصوصه بالكلية والمناظر  
كما شعوره الاسعاف قال صاحب الكتف والاستعاف  
برئيدنا الشاعر والكلية ذلك في المعنى من المعنى  
والعلاج والفرج معى الا الحاج لانه طلب ان يجال  
وجميع مصرفه من نحو الرضى والخرق في الموضع  
لا يحسن ذلك اطلبت على ما مع في الفيل على العلم  
بعد سابقه طلبت على طريقه الاستعارة بان شبهه  
به ثم طلبت مجدد مو العلق على طريقه اطلاق  
اسم الحال على المحل فكون مجازا في مجاز وفيه  
سوانه حال حيث اتمل وجه اطلاق الفريضة على  
الطبيعة وكانه اراد ان الطبيعة العلق في هذا  
الوجه حال صا

الكتف فانها ما ذكره المولى الرازي والله حال الامثلة انها اول ما يخرج من الماء عند خروجه من  
في محله محارم اسعمل في الطبيعة متعارفة لصدور العلم عنها الكثرة العلى والسعى والخرق والكتف  
معنى موكب في كذا اي كذا قوله القوانح الكوانح الثواب في سوح الهدى في حلاله القوانح  
جمع العالج وهو الكمال السن من الخلل اذ ابلغ حسن من تعال فرج الخاف وقد حاد اذا انتهب  
اسنانه واما انتهى في حسن منق له في السنة الاولى حتى ثم ثنى ثم رابع ثم خارج والجمع قبح وكذا  
قوانح قوله علم يحض عن احوال كلام الله المجيد شامل لعلم اللغة والنحو وعلم البيان وما شاكل  
ذلك وقوله من حيث لانه على المراد خرج الكل لكن يدخل فيه ما ترك الله من احوال كلام الله وكذا  
ان يعال بدله القرآن كما قال المولى الرازي رحمه الله علم النفس ما يحضه عن مراد الله من العلم  
قوله مجيد الشئى اي لا يحسب العواعد بل مجود ربه وفيه اشعار بان الشئى المقبول برهانه  
فصدركم عن خطأ قوله لانه لا يعمل ولا يصح من لا يمكن منه ولا يقد رعله ومن لا يستبد  
ومن لا يقصده قوله وليس منها من كل نظام الخاطى بل ما ادعاه اي بل فعل ما ادعاه الخاطى  
وفي بعض النسخ بل ادعى اجالا انه لا يمكن له عاظمة كذا في علم واسار الى ان الخاطى ذكره المصنف في كتابه  
تاسد ام انه احسب العراج في ان هو ما نكلا لكلام الخاطى لفظا ام لا وقد صاحب الكثرة لا الى الاد  
كن الى قوله فهو لحية وقوله لا تصدى في كلام المصنف في نظام الخاطى ولم يحى لفظ ارادة  
ان كلام الكلام اتحاد ام قال جاز ان يكون في الاصل الفعل بحسب المعنى وانه يقول العاقل في  
منه ما يعلم من الرجاء وان حى ووجد كثر مقولا بحسب المعنى فعل هذا يكون المعنى بحسب المعنى  
م قال والاشبهه انه لا ينقل للفظ ولا المعنى بل اجعل ذلك بقوله كما ذكر الخاطى وفصل من غيره بقوله  
والفقه يعلم ان له كلاما مثله او ربما وفيه مواضع قال المولى الرازي رحمه الله ان الخاطى كما بان في  
الفقه سماه نظم القرآن من المذكور في قوله والفقه وان مراد على الاقوال الى اخره وقد قبل المصنف  
والاولى انه كلام المصنف لانه ساء الكلام عليه والمذكور في كتاب نظم القرآن ان ذلك في علم لانه  
ليطالع علم النفس في كلامه على ان هو ما نكلا لكلامه الى هذا بحسب المعنى ولا يثبت اللفظ ووجه  
المسألة والسابح رحمه الله الى ان لا ينقل لكلامه اصلا وفي الجوان في قوله فهو لحية من كلامه  
اورد المصنف الخبر عن غيره ارادة تلامد الكلام ومنه الى قوله من كل الخاطى فالاشبهه من  
كلام المصنف بعد صريح في كلام الخاطى ومنه الى قوله وفراقة والكل لا يرضى طبع سلم المراد من  
بعض كلامه ووجه الاشبهه من هذا العار في كلام الخاطى على النفس المذكور من قول المولى الرازي  
قوله والعصاة العاقبة مع قصد في الصحاح الفقه الامر والمجود ودر استعصت الخبر في مع على

م جمع م

منه

هذا هو الوجه الثاني في الاستعمال في البصر  
وهو ان يكون استعماله مصرحة والاصطلاح في حملها  
وان حمل على الثاني اي الاستعمال في البصر  
كان بالاصطلاح مستغارا للمصارف بان شبه  
المصارف بالاحداث فكون استعماله مصرحة ايضا  
وكان العنان على الاستعمال الاول بقوله عامتهم  
على جماعى وعلى الاستعمال الثاني ان يقول جماعى  
الا انه عدل عن قولهم الجماعى الى عامهم لمناكلة  
عنه جماعى قوله اي هم مقلدون اي اكثر الخاطئين  
من العلماء والصناع لا يعدون ان مجازا وما سمعوا  
ولا يعرفون الكثرة اللطيفة اذا كان عامه الخاصة  
ملك فافضل من ملك من غير ملك وفيه شبهة تعرض  
بعض علماء النفس قوله اذ كل جزاء لم يعلل للمبالغة  
وبما ان الجماعى عام المبالغة قوله الاول التاكيد  
بان الجماعى لا خفاء في فاد التاكيد بان التعريف  
وبما ان الجماعى عام ما في الوجه ولا شبهة لها على  
الابهام والنفس والاحاطة والفصل وفيه نوع مكرير  
بعد التعريف وبما ان الجماعى عام الشبهه على انما  
في الامر اي شئ لم يجعل فيه قوله واما ان العاقل  
الجماعى لا يمانى الا للعامل من بلاد الاما لا يسمع  
منه ويرجى ثباته فقول صاحب السبب انه لا يعلم  
انه في نفسه ثباتا اظهره بوجه اربعة واكثر  
طامرا لا يسمع منه واحبب الاول بان فيه اربكاض  
في المعقول ومو العراج ويجوز ان يضار الله عند  
ظهور الوجه الصحيح السالم عنها وعن الكمال مع كون  
جعل العلو خرقا لادانها على خلاف المعقولات وقد  
سبق في قوله ما في العلوم والاصطلاحات الكثرة  
جعل محال في كل العلوم فاجزاء الملاحة على سبيل  
السابق في معنى جعل الدقائق العلوم وعن البان  
بانه كما سبب ان يوصف العراج بالاصطلاح في العز  
بانه ايضا ان يوصف العلم به في محال المعنى من ان  
كان على موطا من المظاهر من الحدود في الجور  
تحت لانه من الظاهر وعن الرابع قد سلم ما ذكره  
الاشبهه بان ما ذكره من وجه الشبهه مسلم ما ذكره  
الاشبهه فلا وجه لاجتماعه العلوم استعملت في  
الحواس والوجوه سوى الوجه الكمال واحد ومولود  
اربكاض في الحدود والمكرو ويكون ايضا انهم كراما  
يكون ما موطا في الاصل نظر الى جزالة المعنى  
وسداده ومكون الاصل في رواها الجوان قوله في  
الفريضة الطبيعة الى ما بوجهان احدهما ما ذكره  
السابح رحمه الله عليها انها في اصل الوضع الاول  
جاء استخرج من البصر خصوصه بالكلية والمناظر  
كما شعوره الاسعاف قال صاحب الكتف والاستعاف  
برئيدنا الشاعر والكلية ذلك في المعنى من المعنى  
والعلاج والفرج معى الا الحاج لانه طلب ان يجال  
وجميع مصرفه من نحو الرضى والخرق في الموضع  
لا يحسن ذلك اطلبت على ما مع في الفيل على العلم  
بعد سابقه طلبت على طريقه الاستعارة بان شبهه  
به ثم طلبت مجدد مو العلق على طريقه اطلاق  
اسم الحال على المحل فكون مجازا في مجاز وفيه  
سوانه حال حيث اتمل وجه اطلاق الفريضة على  
الطبيعة وكانه اراد ان الطبيعة العلق في هذا  
الوجه حال صا

هذا هو الوجه الثاني في الاستعمال في البصر  
وهو ان يكون استعماله مصرحة والاصطلاح في حملها  
وان حمل على الثاني اي الاستعمال في البصر  
كان بالاصطلاح مستغارا للمصارف بان شبه  
المصارف بالاحداث فكون استعماله مصرحة ايضا  
وكان العنان على الاستعمال الاول بقوله عامتهم  
على جماعى وعلى الاستعمال الثاني ان يقول جماعى  
الا انه عدل عن قولهم الجماعى الى عامهم لمناكلة  
عنه جماعى قوله اي هم مقلدون اي اكثر الخاطئين  
من العلماء والصناع لا يعدون ان مجازا وما سمعوا  
ولا يعرفون الكثرة اللطيفة اذا كان عامه الخاصة  
ملك فافضل من ملك من غير ملك وفيه شبهة تعرض  
بعض علماء النفس قوله اذ كل جزاء لم يعلل للمبالغة  
وبما ان الجماعى عام المبالغة قوله الاول التاكيد  
بان الجماعى لا خفاء في فاد التاكيد بان التعريف  
وبما ان الجماعى عام ما في الوجه ولا شبهة لها على  
الابهام والنفس والاحاطة والفصل وفيه نوع مكرير  
بعد التعريف وبما ان الجماعى عام الشبهه على انما  
في الامر اي شئ لم يجعل فيه قوله واما ان العاقل  
الجماعى لا يمانى الا للعامل من بلاد الاما لا يسمع  
منه ويرجى ثباته فقول صاحب السبب انه لا يعلم  
انه في نفسه ثباتا اظهره بوجه اربعة واكثر  
طامرا لا يسمع منه واحبب الاول بان فيه اربكاض  
في المعقول ومو العراج ويجوز ان يضار الله عند  
ظهور الوجه الصحيح السالم عنها وعن الكمال مع كون  
جعل العلو خرقا لادانها على خلاف المعقولات وقد  
سبق في قوله ما في العلوم والاصطلاحات الكثرة  
جعل محال في كل العلوم فاجزاء الملاحة على سبيل  
السابق في معنى جعل الدقائق العلوم وعن البان  
بانه كما سبب ان يوصف العراج بالاصطلاح في العز  
بانه ايضا ان يوصف العلم به في محال المعنى من ان  
كان على موطا من المظاهر من الحدود في الجور  
تحت لانه من الظاهر وعن الرابع قد سلم ما ذكره  
الاشبهه بان ما ذكره من وجه الشبهه مسلم ما ذكره  
الاشبهه فلا وجه لاجتماعه العلوم استعملت في  
الحواس والوجوه سوى الوجه الكمال واحد ومولود  
اربكاض في الحدود والمكرو ويكون ايضا انهم كراما  
يكون ما موطا في الاصل نظر الى جزالة المعنى  
وسداده ومكون الاصل في رواها الجوان قوله في  
الفريضة الطبيعة الى ما بوجهان احدهما ما ذكره  
السابح رحمه الله عليها انها في اصل الوضع الاول  
جاء استخرج من البصر خصوصه بالكلية والمناظر  
كما شعوره الاسعاف قال صاحب الكتف والاستعاف  
برئيدنا الشاعر والكلية ذلك في المعنى من المعنى  
والعلاج والفرج معى الا الحاج لانه طلب ان يجال  
وجميع مصرفه من نحو الرضى والخرق في الموضع  
لا يحسن ذلك اطلبت على ما مع في الفيل على العلم  
بعد سابقه طلبت على طريقه الاستعارة بان شبهه  
به ثم طلبت مجدد مو العلق على طريقه اطلاق  
اسم الحال على المحل فكون مجازا في مجاز وفيه  
سوانه حال حيث اتمل وجه اطلاق الفريضة على  
الطبيعة وكانه اراد ان الطبيعة العلق في هذا  
الوجه حال صا



وجهه وقد قنع به الحرفين والاسم ايضا القصص وضع موضع المصدر حتى صار غلب عليه والقصص  
كسر القاف مع القصة التي كتبت في شرح الهداية رحمه الله القصص مع السبع كسر القاف في بعض النسخ  
وهو مصدق الاسم انما اسمع في موضع المصدر قول كان الخطاط وكان خطيبا لسانا وكان في من  
الحسن البصري في بعض النسخ فلم يخطأ وقال العلامة اوجع بالعلم خراسان وقسم قوله الحسن البصري  
من المكنى باله سعد كان من كبار التابعين المروكان ايضا بايع الصاحبة بلغ المواعظ اكثر العلم من كلامه  
الوعظ وذم الدنيا بلغ من السن سعاد ومانس منه اسم ابيه يبار من اصل ميسان بنع الميم وكان مولى  
لبعض الانصار واسم اخيه وكان مملوكا لام سلمة وكانت سلمة تباخذ الحسن عند كتابه فكتبه فيها  
وتدبره وسلم انه لم يعلما ولم يصح وهو الامام المشهور في كل علم وزيد وبيع وبناده الجمع على حاله  
و توفي سنة ثمان مائة من خلافة عمر في رجب سنة ثمان مائة وبنو ابو ادي القري وادى طيحي عن الله  
وعاشته ولم يصح سماعها وسمع ابن عمر وانشاء وسمع وابكره وسمع من عاصم وحديث عبد الله  
عنه خلق كثير من التابعين وسمع قوله فصاحب الحال مواحد اى لم يجر انصار الحال عن هذا اعلم ما  
الصحيح من امتاع وهو عنده فصاحب الحال مواحد ولما كان منها فطنة ان يقال ان هذه الاحوال لم  
لا حدل للمجموع على سبل التوزيع فكيف جعل صاحبها احدا اشار الى وجهه قوله بحسب جعل  
وسل وجهه ان احدا ذكره في سائر النسخ مع تعبه لا تصدى احد منهم لا تصدى هؤلاء وسلم ذو  
الضمير منهم قوله وفي القصة ما جعل الدنيا الى الاستيفاء المذكور بيان الفائدة المذكورة عقب  
نفسه بقوله وانما قال على شي لبعض النسخ مع الاستعلاء والاطلاع نفهم من كلام الهداية  
انه لا حاجة الى اعتبار النسخ من قال القصة البروز الى الماء قال فلان نفوس على حقائق  
العلم اى توغل فيها وما احسن غوصه عليها ونفوس في البرزخ على اللؤلؤ قوله الاجل  
استنسا من احد فهو في المعنى استنسا من كل ذي علم وحجة في الحواشي باذا استنسا  
من المجلد في الصورة وفي المعنى استنسا من المفصل والمجلد فام ففاده قوله ان جعل  
الماء داخل الى لا يحسن ان القصة على الوجهين اعان على الاول فلا يها لم يدونا لمعرفه  
اسرار بلاغة القرآن دلائل اعجازه فقط بل لمعرفه خواص الراكس السليمة حطفا واما على  
الكتا فلان الاطلاع على فرائده واكتشفه وجوه خرايد مكن بحسب السلف ايضا كما للبلغة  
المحسوس بالاسان مثلا حيث عرفوا تعجيبهم عنه قبل تدوين الحديث فلم تصدوا لمعارضة  
قوله فهل اى انا الذي عرف من المثل يسكون الماء وسه بعونها وفي الصحاح المثل  
العهود ومعنى المشي على منتهى ولم يعرف لما يوا يسكون وقال المولى الرازي فهل اى مكن وانا

هذا هو الوجه الذي اشار اليه في قوله بحسب جعل

والعلامه الغفاري فهل سبق او انا الذي لم يبق الهداية والعاضل الطبع اى سوانا وهو من الاعاظ  
المسبوكة وصاحبها قوله المعين قوله يدور بيان وقيل جرد وقيل حال من الضمير المستند في قوله  
والظاهر ما ذكره قوله في معرفه كتاب سبويه مؤتمرو وقيل في سبوح العاضل الطبع رحمه الله قال  
موا ابو نصر عمرو بن عثمان وسبويه ومعناه بالعارضة واجه التفاح وكان من اصل فارس من ايضا  
ومعناه بالبحر اخذ عن الخليل ومواساة وعن يوسف عن عيسى بن عمرو وغيرهم واخذ اللغاة  
الى الخطاط الاخفش وعنه ونجم من اجواب ابو الحسن الاخفش وقطر وكان الاخفش من اصحاب الكوفة  
منه حار في انام الرشيد وفيه انما الى الكتاب اذ اطلق العربيه حمل على كتاب سبويه وهو من الاسماء  
الغالية والظن قوله الاخفش اذ لم يعلم احد قراءه على سبويه او سمعوه واما قولي بعد على الاخفش  
فمن قراءه عليه ابو عمرو الجرجاني وابو عثمان المازني وكان المازني يقول لم يرد ان يعرفه مثل ذلك البحر  
بخطه ما واستنصفا بالماء قوله اى سبوح الطبعه الم واصل اى منسبها من اصل الماي  
اسقط ومنه شعر من سبوح اى سبط غير جرد وفي الصحاح شعر من سبوح اى من سبوح اى من  
السبل عند الوصول اليها معلو بالاسماء قوله وقد قال المرحوم في محمول ما قاله العلامة الغفاري  
فالتوذي كمل للاستعمال والاستعمال لا يستعمل به لانه طبعه كالماء والمار وفي قوله كمل الماء الى الماء  
السابع رحمه الله اولا قوله والبرزخ الماء بالسفينة الحاجب كذا في الصحاح وفي شرحي العاضل  
الطبع والاعلام النقيض الى الماء بل الحاجب لم يذكر الشفيع قوله وذلك رتب اى لا يورثه  
رد على العلامة الغفاري رحمه الله بما قال بالبحر في اشراط ما بناها ما في اضدادها مما عاين في  
الاشبار في حال جنسها وسوخر ولا يجمع مثل هذا الركن في كتاب القصة والله في الحواشي على وجه التقليل  
لم يملكه ما خالف في الصفات الفعلية كمالا يحل النظم بوقع الفصل بالصفاء الفعلية من الصفات  
وفيه ايضا نعم لو سلك في الصفات الفعلية طريق الاشارة اليه معا كما في القوارير كان الاستدلال في  
الاله سلك طريق المبالغة في القوارير لانه الاصل وربما يكتفى له فقال اما قال ذلك لما فيه من شايه التوهم  
فلما لم يعل اى قوله مصرفا الى من قول الميم ويورثه قوله وان كان القصة دال على قوله والارض  
ما كان اهلا لها ولم يرض بعد بالبناء للمفعول في الصحاح فبانه رضى اول ما رضى في معنى صحبه بعد  
ونفهم السيرة في الرياضه كذا لم يرض رياضته نصصا على ما راد منه اى من انه مريض بالعمل لا بالبرزخ  
في الارض ما لم يرضه من رياضته وقول العاضل الطبع رحمه الله والمراد من الذي يرضه رياضته والارض  
الذي يرضه الرياضه ولم يرض بعد وساروان راض بواقى كلام السابح رحمه الله قوله يارب العرش  
المعدن المذكر من الوجهين الاول والآخران المولى الذي رحمه الله قال يارب العرش المهدى ويطبقها  
رئيسها تحت يادى الخط والماء ما اخاره العاضل الطبع في صاحب الكسف رحمه الله قال صاحب الكسف

واذا كان العلم وذكر ان مصفا  
ان هذا الصفات في قوله  
مضاومها من كل الصفات في قوله  
الصفاء الفعلية



ومما هو الوجه لان ينال الفكر اكر تمسك في هذا القسم والمعنى عليه يساعده واليه اشار بقوله كما هو  
 في الاستعمال وتلفظها اسفاج مفعلة اخرى بكسر الشين والفتح على الوجه الاول ثم قال  
 وراى الملحق لاجلها واليه ذهب العلامة الصاركة رحمه الله وخبره في الحواشي بقوله ان يراى  
 بين الفكر الساج وراى تلفظها ملحق المعداد لاجلها وراى ان حمل تلفظها على التلفع  
 لاجلها خلاف الظاهر والوجه هو انما من الوجهين السابقين قوله قد علم بيان في غير قوله  
 من ايضا ذهب العلامة الصاركة رحمه الله الى انه بيان وبكيد لقوله ذا دره وراى في الحواشي  
 وما ذكرناه انما يجب اللفظ والمعنى اما اللفظ فله في واما المعنى فلما قرره في المعنى بقوله قد علم  
 كنهه التلفع في المعداد اجزاها وراى ان العلم بكفه رتب الكلام وبالعدد وتنظيمه وراى  
 انما سلكه سببا لكونه ذا دره ما سالت الكلام لكونه مضافا لتلفع فان العكس لانه اشار  
 الى رتب المعداد لا الكلام قوله طالما ما كيد لقوله قد علم في الحواشي من طالما اخر اكر كسار  
 المصوبان او متانبه وما ذكرناه هو الوجه لا ريبا في اجزاء الكلام واخذ بعضها بحرف بعض  
 في كلمة ما قبل وهو الاكثر كانه وفيه مصدره وقال ان يراى في جملة الله في كلمة واحدة وذلك ان  
 دخل على طال مصطلحه لها للتفعل وحول الفعل مصدره فلما اخطاه مع وتقدرا اخطاه به  
 خطا وتصورا وكذلك فلما يكون ان يكون اذ حال في دل لاجل ان مع الفعل من طال الفاعل  
 ان يكون في مصدره كيد اذ سرج الهمزة في جملة الله وقوله وجاز الفصل اسار الى ضعف  
 استدلال من يقول انما كانه لعدم جواز الفصل والعول بانه يجوز ان يكون مصدره او محملا لها  
 في غير موضع الفصل ضعيف اذ الما سالت يكون في جميع موارد استعمالها بمعنى واحد وقوله وقد  
 طالما ما الى مرطد اخطا او كيد والتم من ال قول بمعنى وجع والمسا ذى وجع شبه وسر الفعل قوله  
 اي علم المصدر الى بيان الحاصل المجموع والما الى وجه الارتباط فهو في المعنى استسا من كل  
 علم من ضمنه الفصل من المعطوف والمعطوف عليه قوله وبيان الاخوه بالا فاصل الى اي  
 بيان الاخوه الى معنى جمع قبله بالا فاصل الى معنى جمع كثر على ما صرح به في بعض النسخ وفيه رد للعلل  
 الصاركة رحمه الله حيث اضاف اليه المذكور الى الاثنان جمع الفعل ولفظ الفعل فان لفظ الفعل  
 لا يثبت على اكثر من اربعة ما الطائفة ولا دلالة لها على اكثر من ثل قد يظن على الواحد كما  
 قوله تعالى فلو لا نعزم كل فرد منهم طائفة الله بخلاف بيان الاخوه بالا فاصل واسعد  
 في الشرح والفصل من ذكر الا فاضل كما استفيد من لفظ الكرام في قوله ان الكلام كثر في الدلالة  
 وان قلوا كما غيرهم قل في ان كثر وفي لفظ سار اما الى ان من من فاضل بيان احاصه  
 على بعد من معلوم معروفا واي من يقول نحو الموصول مع بعض صلته وعاء لانه المعنى واما

2

حال والله حال الهمزة قوله الجامع من صفة الا فاضل وفصل صفة حوتها والاول اوجه  
 قوله والاصول الدخلة علم الكلام جعلها العلامة الصاركة رحمه الله شاملا لاصول الفقه  
 في الحواشي بان اصول الدين في المعنى هو الكلام ثم قال وانه لم يذكر اصول الفقه فيما سبق اي في  
 فالفقه الى الله جعله عند ذلك الفقه لانه اصل اوجه الكلام لانه فقه قوله كلما جوا  
 المنظمة مفعول ثان لراى قال الهمزة رحمه الله كلما لعموم الاوقات وجامع ما بعد ما  
 الفعل بمعنى المصدر لقوله كلما جوا افاضوا بعد كل رجبهم بمعنى كل وقت رجبهم ونظم  
 اجلس فادع الساسي وامل في الوصف فيكون كل المضاعف ايضا ولذلك نصب  
 قوله اي بعض حقايقها الى الاحياء ان اللام على الوجهين يدل الاضمار الى صدر لانه كل الف  
 منها هو ان الحقايق تحت الظاهر الاول اعلم ان يكون ما عند او عند غير كذا في قوله  
 اي شرعوا دفعه في الصحاح افاض اليك من عرفا اي شعوا وكل دفعه افاضه واما صوابي في  
 اي اندفعوا فاضل في الجراي دفع جرته من كثره فافرحها قوله استظروا اسفروا الى  
 معال استظروا لان فرحا اذا قلنا كانه حمل على الظاهر لفظ خفف كذا في شرح الهمزة رحمه الله  
 قوله لا يورد على العلامة الصاركة حيث ذكره غير ايضا ووجه الدلالة التمهيد فاعل  
 من حيث المعنى ولا مع لان معال استظروا وقم واحس بان التمهيد لا يلزم ان يكون فاعلا لنفس  
 الفعل المذكور بل يجوز ان يكون فاعلا له او لازمه او لمعه بحو طار في نفسه وخرجا الارض  
 واسم الاناء ماء فان المصون فاعل للغير لا للغير والماء فاعل للماء لا للاضمار والشوق صيا  
 فاعل لا استطار الذي هو كما لمعدي ما نسبته الى استظروا المعنى استطارهم الشوق الى طير  
 ومع استظروا غير عهده به دلالة على عدم الاختيار لهم في الظاهر وفي الكشف فيه صافه  
 كما هم مستظرون الى الظاهر بباعث انفسهم لا يمكنون رده في سرج الفاصل الطير رحمه الله  
 كانه حمل على الظاهر خففه قال قوم اذا الترابنا جديهم لم طاروا اليه ذرافا ووجدنا  
 قوله اطار المدهم الجزء الصحاح الطريق بالحق الناجية من النواحي الطائفة من المسمى  
 الاول يكون مستعارا دون الماء في سرج الفاصل الطير رحمه الله اطارا مستعارا اطارا  
 ومع سواد ونواحيه للكلام المبسوط الى الفاعل والتمها قوله اي من حسن ما ارزاهم الى  
 يحمل ان يكون ذلك اشار الى الحسن وان يكون اساره الى المزرعة على حد المضان او دونه والى الآخرة  
 مال المولى الذي رحمه الله والهمزة الى الاول يقتسمه حال العلامة الصاركة رحمه الله قوله معانه  
 الى سباق لها بالامر في طائفة استفيد بوجه حقايق التمر في معانيه بالاول قوله  
 معطوف على الكشف الله حال العلامة الصاركة رحمه الله طائفة الكشف عن حقايق الا فاضل في روع حقا

الهمزة

م



ازالة الشارح بقوله مفضلها وتوجهها والعقل للمقدم قوله وما احسن هذه العيون في الوجه وما  
احسن ايضا اضافة العيون في الاقدام والوجه الى الاول قوله وعلا من عظم الصغار في وجه  
النسج وعظمه علا العود من عظم الصغار يردانه يحمل ان يكون الموصوف بها واحدا من الرجال  
الموصوف بها وان يكون الموصوف بكل منهما معار لآخر اي من الرضاد والعباد في المدر من العلماء اهل  
العدل والوحد قوله ومع اعراضا من اعطى عليه الج وما احسن قول العلامة العارفي رحمه الله  
الخير عند ما كتب عظم على بابا وما منها اعراض لا اعراض موان سعة انما شاء عن صورة  
مادة لم يكن عن صورة بل عن استحضار من سبق بكونه وفيه على ما اشار اليه صاحب الكشف بقوله  
حقه استماعهم الج قوله وقد بينا كل في نظرها الج اي في قول المصنف على انهم كانوا اكر من حبي  
الطحا جله الحال اي في اشارته على انما يدل على السج والاسرار والاستعلاء مع استماعها على نفسه  
حال العالم حال من سعى على الشيء فكيف كاستعلاء على قوله اي طلبوا الامر الذي يجب على خاصة الج  
استفاد من خصوص الوجوه من تقدم الطريق على على عامله ولا يحسن ما في اراد الموصول المراد المصنف  
المذكور من عظم شاه وبما فيه فذره وانه سيقان يصرح حال انما لا يطلبه والا يستغناء به واشاره الى  
ان هذا الامر الج فصل انما لم يجعله فرض احسن اما لانه فرض الكفاية صار في حكم فرض العين لا نفسه واحالانه  
بواضع فلم يصرح بجعله فرض العين بل جعله في اشارة الى انه كالمفروض زمانه لانه مع حقيقته وفصل المعنى  
ان هذا المفروض فرض الكفاية في حكم فرض العين على كل احد لفظ الاحتياج اليه وعدم في قوله على وجه  
ربما ياتي هذا المعنى اوله وبالله التوفيق بطلان المصنف رحمه الله بقوله لان المفروض الج غير لازم بل استغناء لاوله  
بعضه ان يكون المفروض فرض العين لا نفسه وبطلان معنى ان يكون الاطاعة في علمه كفرض العين لا نفسه في هذا  
كان ينبغي للشارح ان يقول صار فرض العين لئلا لم يعلله بكونه متعينا في زمانه وهذا طر صفت ما قبل  
في حكم فرض العين لا نفسه فالمتطلب الحمل على الواضع ولو قيل مع قوله على على مثلي فقد مضى بدلالة  
قوله كفرض العين لم يعد لعل هذا هو المراد من القول الاخر هذا والحق ان حال المراد ان الامر المذكور  
من فرض الكفاية دون العين في نفس الامر وبالله التوفيق صار في حكم العين بحسب الايمان به وحرم تركه والله اعلم  
اشار الشارح بقوله وان كان من فرض الكفاية في بعضه ما قاله المولى الرازي ان لتمام العلوم السبعة  
والفنون ودفع الشهية وان كان من فرض الكفاية ما كتبه ادا تعين شخص في زمانه لذلك يجب عليه في حضر  
كفرض العين لا نفسه وبالله التوفيق والاشكال قوله موصوفه الج يجوز ان يكون موصوفه وجعل  
ما وضم من زمانه باننا لا يصح التجوز لها وكونها موصولة وجعل من زمانه بيانا للمفروض الج في علمه ولا  
عنه وقدره في الجواني يقرر انما ادا كان من بابا مبكر كان الطريق صفة اي في كانه زمانه حاله  
واذا كان بابا لمعروف كان الطريق حاله اي كانه زمانه حاله في علمه التعداد في كل الطريق متجرا

ومذا مع ما قالوا اذا جاء من لبيان بعد المبكر يكون صفة واداءا بعد المعرف يكون حالا وفيه رد على  
العلامة العارفي رحمه الله والا اي ان لم يجعل موصوفه بل موصولة كان حالا اذا لمع لا يساعد على جعله  
حالا من ضمير علمه كما فعله اذا لمع ما ارى الزمان على زمانه حاله في الموصول بلا عائد ووجه الرد  
ان الحكم بعدم مساعده المعنى انما ادا كان المسند حكم الساقط بالكلية وهذا غير مسلم في الدول فكيف  
البيان في كل ما ذكره من الوجوه غير مساعده لمراد العلامة بل التوجه انه على هذا السبيل يفتقد  
رويه ما علمه الزمان بحال كونه في زمانه حاله وانه بشر بان حاله غير ذلك وليس كذلك فلا فائدة في التمسك  
واحاط به في بعض النسخ بان ما ارى علمه الزمان في ماضى ولا يكون زمانه كما ان الرجوع في قوله  
معالي فاحتسبوا الرجوع من الاوقات وما اول مفهومه ما لا يكون ساكنا ان من الاوقات حال من الرجوع  
للعامل يكون الرجوع في ساكن في زمانه حال من الضمير عليه مقدره للروية يكون المراد زمانه قوله  
الزمانه البتة في الصحاح الزمان في الماضي وجهه زمانه في دور الجمل وغيره زمانه في ذلك  
في الزمان في زمانه اي بزمانه اي بزمانه اي بزمانه قال رحمه الله الج اخذ بالحاصل وعبارة مكررا  
الركه والركه من باب واحد كركه في الركبة في الدم والمعاء والاقوال في مسعود الاعيان دما والركه  
الاجسام واداسعير المعاني افا دار المرح قوله فضلا عن مصدر الج في الكشف في مصدره  
من مسعود ولا وصفه فانما او اكثر بعد الزمان في ذلك لانه على ان احصاها في نفسه في  
واستبعاد عن الوقوع على في الاعلى واستحالة بل يدعى لنفسه في الادنى واستبعاد على في  
مواكرا استبعادا وكان الشارح لم يلفظ الله لدرته قوله وموصوفه في كل حال كذا  
اذا دسب كثر وبني علم الج كذا ذكره صاحب الكشف رحمه الله وادرس الشارح رحمه الله الوجهان  
التي لا يمتنع على هذا المعنى ومنها بعض الافاضل كلام طويل الدليل لا علينا ان يسطر بعض  
البسط نخذلنا لظاهر مقول فانه العصمة به مع البقاء من فصل من الشيء كذا اي في والله مال  
صاحب الكشف العلامة العارفي واخاره الشارح رحمه الله او يحسن التجاوز والله حال المولى الرازي  
والهداي رحمه الله او يحسن الزيادة والله حال بعض شراح المفاتيح ثم ان مرج الضمير على المعنى الاول  
ان يكون معنى الشيء او المعنى وعلى العود من اما ان يرد الى بعد ولا وعلى العادير المسعود في المعنى  
المعنى تكون ثمانية اقسام الاول وموان يكون المرجع معنى الشيء وفقد الشيء بعد عن المسعود معنى الشيء  
صحيح ادلا على الاستبعاد في بوبه قول العلامة العارفي رحمه الله ومن الخطا ان المسعود موقوف  
الهم في مثال ما صرح بهم واليك ومما ذكره عن كنه المسعود هو المعنى صحيح وهو الوجه الثاني  
صاحب الباب الثالث موان يكون المرجع هو المرجع ولم يرد الى بعد عن المسعود معنى الشيء  
ايضا بامر والراجح كالتالي كنه المسعود هو المعنى صحيح وهو الوجه الاول ومما احتار صاحب الكشف



والعلامه العارفي رحمه الله والخامس من معاني كون المرح المبع وهو الذي بعد عن المستبعد من المعنى غير صحيح  
 كما وجعل الختام من الجار والسادس من كون المرح المبع في معنى تردد كنهه او في المعنى  
 من الخامس والسادس وهو ان يكون المرح المبع ولم يفرق بين المعنى بعد عن المستبعد المبع غير صحيح كما مر  
 والسادس من كون المرح المبع في معنى وهو الوجه الثالث المرفى عند السامع وليس  
 ذلك ما جعل على المعنى الثالث على المعنى المذكور لتوضيح اى موضع يقع وفي اى لايح  
 ولولا مخافة الطويل لاوردناه وسردنا على الوجهين المذكورين وما لها واوردها على المعنى الثالث وهو  
 كون الفصل بمعنى الجواز ان معنى محاورته عفا ولا شك ان هذا المعنى بعد عن ظاهر هذا المعنى  
 واحتمل لا يبع ان الفصل بمعنى الجواز بل بمعنى الزيادة واعتبار الجواز على سبيل التضمن  
 لتعريفه كونه من مع ذلك المولى الراى وبما بعد سلم ان الجواز بمعنى العفو بمعنى كون الفصل  
 بمعنى العفو وان كان فصل بمعنى محاورته كنهه كما في احد المراتب فراح اوصل خروج المعنى غير  
 مع الاخر يقول على المعنى ودعا على المعنى فان معنى الاول الدعاء بالخير والمآلى الدعاء  
 بالسوء مع ان المصنوع بمعنى الدعاء وصلته صلة وعلى المعنى الثاني بان المآلى كنهه  
 دون عن احسنه انما اردت ان لا يكون المعنى قولاً وعلى هذا الوجه تفرق بين الجواز  
 الاستعمال الجواز ان المحافضة على اصل الاستعمال غير ممكنه لانه لو حفظ ودعى الجواز  
 عنه ما وجه البقاء من كون المآلى ناسا لا خفيا واستعمل في الوجه الثالث دفعه قوله  
 وعلى هذا الوجه يكون من اصل الاستعمال مع الزمان والبقاء الجواز مع الدعاء القى  
 فلا لا لوحظ فيه معنى القله والكثير دونها وما لزوم عدم كون كنهه عن صلبه بحسب معناه  
 فلا كنهه عن لا يكون صلبه القله بل كنهه من كونه قل منه او كره او احماسه الى بعد المبع طرعا  
 الجواز قوله ولا محل لذلك المحذور من الاعراب الجواز رد على المولى الراى في هذا  
 رحمه الله وجعله العارفي احسن لم يمنع كونه حالا وذو الحال على مداهم معهم اى  
 فصل في صور معهم قوله اى الى ادراكه اى الكلام الموسع في مع العلاقه العارفي رحمه  
 في هذا الوجه حيث قال اى الى فهمه والمراد كلامه في الكشف عن حقايق التبريل ورسد الى  
 ذلك قوله وطائفه من الكلام ومن ثم انه التمران لم يحتمل قوله ان المراد قوله ان العارفي  
 حج عظمها لاما وموعد رده على العارفي رحمه الله ايضا حيث قال ويحتمل ان يرث  
 اناس سوره العارفي وجمهور السامع على الوجه الاول قوله اى المبحر وقيل الضمير  
 الكلام او المذكور في قوله ضم الغرم اى يخلص من المعنى ان المآلى في قوله والمراد منه من  
 الفعل لا ادم فقال ضم الغرم من الضمير والاعمال في قوله بالسند قوله اما قصد

والله حال القائل  
 في الظاهر رحمه الله  
 ثم ما روي عن بعض  
 من عارفي السند  
 فيكون هو

سعلو الجار اى كل بلد امصر الهداني على كون مجتازي مكانا حيث قال المجاز مكان الاجتاز اى المكان  
 وجوز العلامه العارفي رحمه الله على عدم مصدره ان سعلو الجار اى او يجوز من قال كل بلد سعلو  
 او بالمصدر قوله بناء على الافراد وقيل اورد على الشبه بقول وقيل على الشبه بفعل مع  
 مقول ورد كلاما ما كان كلاما من الصنفين انما سوى من المذكور والموتح من الواحد والجمع ولذا اصرح  
 رحمه الله على ما ذكره واستعمل جمع السلامه وهو مطلق عن الكسر وهو حراصا وما حالان من الضمير  
 في عطية الاكباد العارفي رحمه الله من واما محتمل ان يكونا مفعولا ناسا بعد مفعول كل خير بعد الجواز  
 الفاعل الجاه اى احلف اذا المجاه في كونه جازا السبع فاعلها ظرف زمان يجوز ان يقع خبره  
 مصانق اى في كل الزمان وجهها السبع فلا تكون الخبر محذوما ولا تكون اذا مضافه الى ما يعود ما جمله  
 ويجوز ان يكون الخبر محذوما واذا ظرنا لانه الجار اى في ذلك الوقت السبع حاضر والباء ويجوز ان يكون  
 ظرف المكان مضافا الى الجمله الاسمه وعامل محذوف اى فاعلها السبع بالباء والمفعول  
 السامع رحمه الله وقيل هو الذي اخذ صاحب الكشاف رحمه الله وردنا به اخراج لاذا عن الطوفه  
 والصحيح انها ظرف محذوف مفعولها انما يكون مضافا الى الجمله بعد ما بينه الله لانه لا يضاف  
 من ظرف المكان الى الجمله غير حتمه وقيل يجوز ان يكون مضافا الى الجمله مضافا الى الجمله لا يطرده  
 في محو فاذا السبع بالباء على عدم كونه خرا يكون محله بالشعبه حالان من الضمير الطوفه  
 خرا يجوز ان يكون الخبر بالشعبه واذا مفعولها اى في المكان اما ملتبس بالشعبه ويجوز ان يكون مفعولا  
 بمعنى المجاهه وقيل ان اذا المجاهه حرف فلا يصلح خرا فكل الخبر محذوف الله في مثل فاذا السبع  
 ويكون بالشعبه خرا مضافا الى الحذف قوله مثل حال اى من الشعبه والله مال المولى الراى  
 رحمه الله وجوز العلامه العارفي رحمه الله كونه حالان لا مفعولا والهداني جمل حالان من الضمير  
 النسبه الراجع الى الشعبه والعامل فيها النسبه لكونها مشعبه ووجهه ان عطش كره  
 لكون اضافته لفظه بدليل انه اعتبر بقدره عن كنهه في مرر رجل افضل الناس اى افضل  
 من الناس في يوبله محي من صرحا فاما عطف عليه في قوله تعالى لتجدنهم احرم الناس على حيوهم  
 ومن الذين سركوا وروى السامع رحمه الله بقوله ولم يذمب اليه المصروفه في الجواز  
 اضافته افضل المفضل معونه فكون قوله اعطش الناس محذوف فلا يصح ان يقع ثم قال  
 ان يكون مفعولا ماد دل عليه المجاهه والله حال صاحب الكشف فلا شبهه اضمار جمل العارفي رحمه الله  
 ومي كنهه عند الكوفه مطلقا وعند البصريه ايضا في مثل هذا المحل لقدم قوله وجوز قوله  
 وقال رحمه الله ويجوز ان يكون في قوله في الكشف ولا بعد عهدي ان يكون جمع مشددا  
 نفع الميم من قولهم الولد مجسمه محتمل براديه فقام السند في الكلام في عدم استعماله كنهه

والعلامه العارفي رحمه الله  
 صاحب الكشاف



مشد من شد فقال شد الرجل شدا فهو مشدو دُشِرَ الاسم الشدة والشدة مثل النخل والنخل  
 قال ابو زيد شد الرجل شغل لا غير وقوله كما قال الولد مجنبه منخله في الصالح الولد مجنبه منخله  
 لانه تحت النخيل والمال للجلد وهذا الامر متعمد كل اي مخلفه ومجذبه فقال انشد ان فعل كذا اي  
 خلق جدي لا يشي ولا يجمع والابن قال كسر الميم او قلت من شئت جمع قول والقول بانه للواقع  
 الم رد على العلامة الصاراني رحمه الله حيث قال بعد قوله للتعظيم والواقع والاشارة الى ان فائدة لا  
 تكون على وحكي بل مع احوال من الافاضل واعذر عنه ما كان في فادته على خاصة بدليل قوله  
 لتوصل الى هذا العرض لا يخصانه في الاله بواضع يجعل الوفاة عليه مع الاخوان خطا لنفسه عن  
 ان يكون الوفاة عليه خاصة وانحصار الغرض فيه قوله فقلت عطف على جوارح اي في قوله فلما حطفت  
 وجوابه اذ انا بالشد لفظا واجازة مع الاظهر عدي ان العا صهي جوا بالشرط محدود اي اذ بلغ  
 حال الشدة السمع مع زاحم ما فيه من المشادة بلفظ صارا عطف انما كسر كذا وقام في رغبة صلت في  
 هذا القول قوله والعلل الجمل الى مكد قال العلامة الصاراني رحمه الله والفائدة المستفاد من  
 في الفائدة الخاصة بهذا المقام ومع اظهر من الفائدة الى فادها الحكي الرازي رحمه الله قوله على  
 المستعج اعراضا عن نفسه حيث عده على وفي شرح العا صلي الله عليه وسلم ان في احلاق الضار  
 على سبل الاسعار عده نكار عدل اول من الكلم نفسه وحده الى الجاعة لم يتبها لفظ الوفاة بظنا  
 لنفسه ثم رجع الى الواحد في قوله على المستعج ووضع المظهر موضع المضمر للاشارة الى تصور العجز  
 ثم طوى كونه في نفق مضما وانكسار او مضما على ان الفراع كان تشديد الله ووقعه لامن نفسه  
 وكذا في قوله بقدر ليعم المقدر من مضما لهذا الامر ثم رجع عودا الى يد في قوله افضت على شخص نفسه  
 نافاضه البركان على قوله وهذا اي لتوجه المذكور لما خود من كلام الكشف اصله من عبي باجره اذ لم  
 يند له كان العلل ما وجد في هذا الرجل سبلا حتى يمكن له التمسك بها وموايلع من الاصل اعني عبي  
 بالعلل الذي مال اليه العلامة الصاراني رحمه الله وفي رد المجل المذكور في اعذر عنه ما كان في فادته على خاصة بدليل قوله  
 انما لم يلفظ الله لان مع العي موالع والنفس عدم الا مشد في المال المذكور لخذ بالاصل لان عمر  
 اليه بالارحاص له عدم مشد الى وجهه وقوله وقد يجعل الى محصول كلام الكشف حيث قال  
 وجاز ان يجعل اليه لتعديه تكون كلاما طامرا وبغير اشرار الاستفاد من الامان بالياء صلا وبه انما  
 رحمه الله على وضعه لوجه اخر وهو جوارح الما لعه وفي شرح العا صلي الله عليه وسلم والركن من العلل المجلد  
 لنفسه مع لظفا والاصل ان عبي بالعلل كسر لظا لعل صار كذا بها مضجع مكد على عليه  
 فامشد الى اليها جباله قوله تنفع الشراى بصوت والحققة صور السلاح وغيره من  
 وفي شرح العا صلي الله عليه وسلم المعقود صور من القرب فامر شارب وفارب من امر الصلح للوع اي انا

رج

كذا

كذا في الصالح قوله سنان واربعه اشهر الم مكد او رده العا صلي الله عليه وسلم والعلامة الصاراني رحمه الله  
 وفي شرح المولى المولى والهداية رحمه الله سنان واربعه اشهر وعشرة ايام اي كان بعد تاجه في الكرم  
 من مدة ثلاثة الاربعه فصل كانت مدة خلاف الائمة الاربعه الراشد من مفسر سنة الائمة اشهر لا يكر  
 رضي الله عنه سنان وبلغه اشهر وسبع ليل ولعمري صلى الله عليه عشر سنين بعد اشهر وحسن ليل  
 واثنان اشعا عشر سنة الاثني عشر ليل ولعل على حسن الاثني عشر سنة قوله فصل الصمد  
 لما لم هذا الوجه احتسار العلامة الصاراني رحمه الله وانما اختار المولى الرازي رحمه الله والاشارة  
 العا صلي الله عليه وسلم والاخران اختار صاحب الكشف رحمه الله قوله والياء في جميع مع  
 فكون عطف الطريق على الطريق كانه عدل الى اليه ملاحظا لوجه الاصل في لزوم قوله في  
 بالمخرج محدود في نفسه على ان المسئول اما على المدعو فليكن كذا في الجمل فكون المخصوص  
 بالمخرج المحدود هو الله تعالى واما على المطلوب فمما سأل كونه الجمل المذكور هو المخصوص كونه  
 الوجه الاول فريد من ليله لعله سأل الله ولذا قدمه قوله فعل العا صلي الله عليه وسلم في الاصل مصدر الى  
 مدان الوجهان او ردهما صاحب الكشف اختار منهما الوجه الثاني فقال وهذا اشبه بجزم السابح  
 رحمه الله بانه موالوجه وخصه العلامة الصاراني رحمه الله بالتركيب فيها الياء الى ان العا صلي الله عليه وسلم  
 اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلو كان في الاصل صفة للشيء والموصوف بالفتح هم جعل اما الاول الذي  
 واما في كونه الياء للشيء اي من الوصف الى الاسم بهذا الوجه اذ لا حاجة اليه في لوجه الاول كونه الياء  
 غنة المصدر هذا وذكر صاحب الكشف رحمه الله اول اعلا مذكر كونها صفة ان الياء للبالغة كما في رواية ثم قال  
 كثر الياء للشيء الى الاسم كما في النطحة وفيه اشتباه من جهة ان الياء عند كونها للبالغة مل على للشيء  
 الى الاسم ام لا بل يكون ناره للبالغة واخرى للشيء ولذا قصر العلامة الصاراني والسابح رحمه الله  
 على النعل قوله ثم بالغة صار علما المحصول كلام صاحب الكشف رحمه الله قال جعل علما للسورة  
 المعينة لانها مد الكبار المعجزة وسجل العا صلي الله عليه وسلم واما ان يكون اختصارا لعدم الاكثار واللام  
 للمع الوصف الاصلية وتكون كالخلق الاضافة واما ان يكونا علم على سبل العلة لظهور  
 المع في الاول ولزوم اللام في الثاني الا ان السابح رحمه الله يصر في عدم الوجه الثاني على كذا  
 قوله قال رحمه الله هذه كاصاد مع من في عيان الكشف مكد واضافها الى الكسار مع من  
 لان اول الشيء بعضه هذا الجمل لما يتم اذ كان المراد بالبعض ما هو من الشيء كما في قوله زيد  
 بعض الانسان اي بعض من اولاد الانسان اما اذا كان المراد ما هو جزء منه كما في قوله زيد بعض  
 فلا واكتا موالع في الفهم دون الاول سيما المراد من الكسار مع المحجج وشهدته قوله كما  
 مضى بالتحديد محسبا بالاشعاعه فكون الاضافه مع اللام دون من لدا في العلة

العلماء

الى المسئول

ولله

ص

العلماء



المعارف رحمه الله وكون اول السبع والمضامى كلها سماها الكتاب المنع بالحمد المجمع بالاستفادة  
 من المجمع الشخصى المفهوم القلى الصادق على الله والسورة كانت الاضاد مع اللام كما في جبر الله من  
 كما في خام فضاء اشار الى رد ذلك الكسب قوله وقد يتوهم ان كل ما سوجر من الله فاحاطه الله به من  
 كما في رد جده وساده بين وجه الرد ان شرط الاضاد مع من ان يكون المضاد للمضاد صادقا عليه جناس  
 يكون ومنه ان الله ومنها ليس كذلك لان المقام نازعه والما سار قوله ومن اسطرط الى  
 وقوله موافق الى المجمع الى قول فان قلت في العلامة الى امر بكونها السابق للدلالة على  
 مخصوص كون فاعلم الكتاب المحصول مدغم مما سبوا اصاد فاعلم الكتاب من قبل ما هو من بعض  
 زيد لا من قبل زيد بعض الانسان يكون الا صاد مع اللام لا مع السبع فليس الا صاد في  
 الكتاب في مع جمعه الاضاد مع السبع فليس في ذلك كسب قد جرد العلامة في  
 سورة لقن الاضاد مع السبع فليس في ذلك كسب قد جرد العلامة في  
 الما من الرد في حصول الجواب على اخبار السورة الاول الظاهر ان المراد مطلق الحديث السامع لا  
 وعنه فكون الاضاد بياضه والحمل على العموم والا مستغنى عن كون بعضه حلا والظاهر لا يضر الله  
 مع احكام الظاهر الا ان المصنف قد انظر في اضاده الله الى ما هو صادر من حيث قال فاما كان المضاد الله  
 جعله ساما ومير المضاد الحديث المكنون جعلها بياضه وما لم يحسن ذلك كالحديث المطلق جعلها  
 تبعضه وان كان هذا الصا وحكاى الظاهر صلافة الى جانب المعنى وهو ان يتكلم في الجوانب في  
 ميسا في ان المبادر في كل التعريف اعني لفظه من هو التبعض مع الجوزة لا مع الجزى الساج  
 ضرر من الشجر فقال له بالعارس انوس قوله ذكر المصنف سورة العلل الى في الجوانب في  
 ان عكس مجاميد اول سورة نزلت سورة العلم ثم ان منها على ما ذكره الجولي الاربى ثلاثة  
 اوال الاول مكنه وعلمه اكثر العلماء وموقول على وان عيسى الله منهم وانما في ايمانها  
 وموقول مجاميد رضى الله عنه والى ان مكنه مدغم وموقول بعض قالوا فانه نزلها من العظم  
 والسر في ان السورة اكررت قوله **وهدى مومنين** الى من طلال المومنين فانه ورد اعلى الكرس  
 على انها مقدمة في النزل على سورة العلم وعلل وجه الرد في الجوانب في انها لو كانت مدغم فقط  
 لكان مع استثناء تقدمها على سورة العلم وكونها اول سورة نزلت على اكر المفسرين وفيه  
 ما يعرف بالتمام ومن وجه الرد الجولي الاربى بوجوده في اول سورة الحجر مكنه بالاتفاق  
 قوله تعالى ولقد اسأل سبعا من الميا ومن العاكر فداناه من السورة بما فيه الما في  
 ردى عن على كرم الله وجهه انها نزلت مكنه من تحت العرش وما روى عن عمر بن الخطاب  
 اول ما نزل من القرآن الحمد لله رب العالمين فانه لم يزل الله عليه اللام اقام على بضعة عسرة

مدلول قوله

المدلول

نص

يصلح للافاحة الكتاب وقد قال لاصلوه الانفاحة الكتاب وهو مستعد جدا في الصحاح الكنى الى  
 باللبس بالعرفان الفرض على اناء من كتب فولى وبني ثلاثة الى ما خرج من كلام الكسب في العلامة  
 رحمه الله مع الاختصار الاول انشاء على الله باجاء صفات الكمال عليه شاء على ان جعله الحد انما  
 من اظهار الصفات الكماله وانه فربع معرفته على صفاته الجلاله والجلاله المنطوقه في القول  
 والحكمة الذي منها ارساى الرسل وانزال الكسب وجه بشور بالحق اناء واستوجب الايمان بالله  
 وصفاته والنوار المعاد والله اشار رحمه الله في الحاشية بقوله فالنساء اشار الى معرفة المبدأ  
 لانه فيها الناء بعد العباد الى استبعادهم وانما ذم عبدا وكلفهم بالامر بخصصه بالعبادة والامر  
 اساع الهوى واتخاذ الهوا غرضه سبحانه العاقل بعد المتوكل في حاشى الماوى والقول بالحق على  
 احسان اوله المولى باواع الرغب والاسع والوعده بالعتوب ما نزل الله على اركان ما هي من المعاصي  
 دار الدنيا ما ضا والرجب الاخرى كما رحمه الله جعل الوجه المذكور على التسمية بالعلم المذكور متابعه  
 للعلم المعنوي كحلا صاحب الكسب فانه جعله على التسمية بام القرآن وقوله اما العبد الى ذكر  
 لا سيما في القرآن على العبد محامل طاهه انما فيها ما ورد في العلامة المعنوي وصاحب الكسب رحمه الله  
 لما في من خروج الدلالة وما قوله اياك بعد قوله للهدى من الساج رحمه الله وجه دلاله قوله اياك بعد  
 على العبد بقوله فان العبد قام العبد الى متابعه للعلم المعنوي رحمه الله لما في من صوح الدلالة على  
 المراد كحلا على الكسب قوله فانه اخار عن خصصه بالعبادة والعبادة الحق بالعبودية ما رتسام  
 ما اخر السدا ونهى وانما قد دلاله قوله الصراط المستقيم عليه حال كون المراد به طه الاسلام المشتمل  
 على الاحكام على ما اخاره المصنف رحمه الله اذ لو ارد به غرض وهو صراط كل من اعلم علمه او صراط النساء  
 او عر ذلك لم يدل عليه ومن وجه دلاله قوله الحمد بقوله لانه لعلم العباد وفتح على كونه عال المعنى ولو لم يكن  
 له وقد جعله صاحب الكسب رحمه الله وجه اخر حيث قال بعد علمه فانه لعلم العباد او صراط نظر  
 الى الاتحاد بما هو المتصور من انهم اخلفوا في ان الامر بالنسبة من موهبي عن صفة او صفة اوله والقرآن  
 رحمه الله ليس بمتبع عن صفة ولا صفة واخاره من الخاص وصلى من الحاشى وانما تعرض الساج  
 رحمه الله منها ليم دلاله قوله الحمد على ما ادعاه اوله من عبادة العباد وكلفهم بالامر بالمعروف والنهي  
 الامر والهوى وقوله والوعده والوعده الى انما ان بلغه او ما بعد لصاحب الكسب ان اشركه في الدلالة  
 على الاشمال ومن كان محلا للايمان بالاولى على ما آثر العلامة المعنوي رحمه الله منها على استقلا  
 كل منهما في الدلالة على المعصية ومن علمه ما ذكر في التعداد قوله والوجه في احصاء معاصي الكسب  
 اى القرآن انما في الكسب على الاسلوب الذى آثره العلامة المعنوي رحمه الله الا انه عكس البرص  
 اخاره وعبار الكسب لما كان تحت النساء وانزال الكسب رحمه الله لانه زاد اهم الى ما صلحهم المعنوي

وما طرأ على كل بعد قوله  
 احكام الصراط المستقيم

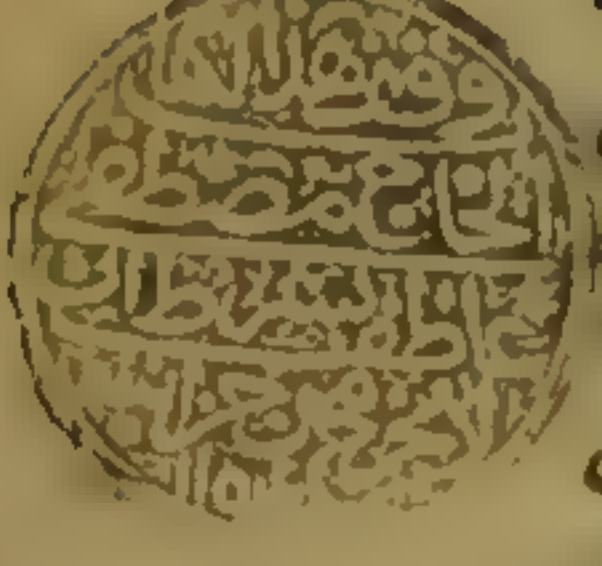


والمعاد وكل معرفة من معد على اتصال بكل النعم ايجادا او اعدادا ثم التوصل اليه بما ربط العقد  
 وحل المزدعملا واعتمادا والفصل عما مضى الى ربح المحصل وضع المحصل فلو باو اجزا  
 اتمتع معا هذا ككتاب العزيز في الاصول الثلاثة اعني النية علمه بما هو اصل اول الانشاء فرع  
 معرفة المنع علمه مع استحقاقه اياه ويدخل فيه معرفة علمه بصفاة الجلال والاكرام ومنها  
 والحكمة والروح اللامع عنها ارسال الرسل وانزال الكتب المعاد من المطمع والمحدث خلق فيه  
 الايمان بابه وصفاة ذلك الايمان بالنوار المعاد وكل على سبيل الاجال والتعبد بالامر والنهي فانها  
 من الموصلة والفصل المذكور في ربحه من جهة اخر الايمان بالنوار ما سئل بها من كماله واللامعة  
 اذ الامر الذي يربح في كل في الجمل والوعد والوعد ثانيا المستفاد من لان المعاد الباعث على تعبد  
 لان الاكبر من نعم الوعدة والروحية والموسيقى والوجاهة والحواس كل من انفسه ولو لا ما  
 لا سوية الكسب على النعم والمعاد انما الى منتهى اليها المستعد ومحلل تحت اخلا والمعدن باللامعة  
 ثم الاستدلال على مصالح المعاد ثم استفتح بعض النعم ولودوا بالوداد ونفها مع كل على الواو  
 في السعة الاولى يكون عطفا على استلزامه كانه من اول القرآن لا ريب في المعاد والباد  
 في المبدأ بالامثال وعلى النية يكون علمه للارثاء وليس معناه اخرى في اخبار ما في الكسب  
 مع بعض نوع يعرف قوله وكل ان يقول ما كان المحقق السعادة الغنية الى مع المعروف المعانيه  
 جل ذكره فهو غنيا في هذه الدار وعينا في دار المعاد معا واحدا من احوال المؤمنين  
 واصناف الاراد والاصناف لخلق الربانية المعرعة بالنهي والنجى موقفا على غير عوام العباد  
 عن الربوبية ثم الوجه في هذه الحركة بالكلية وكان الكمال في كمال التمسك به ان قال من هذه  
 الخط الاول في السر الاصفى لزم ان يتصور قاصده في اللامعة المذكورة فانه علمه بما هو اصل  
 معرفة المرحل جلاله بصفاة الجلال والاكرام مع الاعتراف بالعبودية وما هو مقتضى قطر من  
 جوده ويدخل فيه الايمان بابه تعالى وصفاة وافعاله والتعبد باوامر ورواها بصحة  
 انه عبد لله في كل حال لا يدله من الخلق الى مولاه حيث استدعاه بعبده وادبائه ولا يحق تاضي  
 عن الاول اذ لا الاغراض السابقة ثم لزمه تلك النية الوجه وذلك لان التعبد في الحميم ربح الى طلب الكمال  
 من غنصه على الوجه الذي يودي الى المطو والتعبد والنقصان عن المهور عنه ودخل فيه الايمان بالنور  
 والملائكة والعلماء والعلمية والعالية والاشان بالوعد والوعد معنى النية على السعادة المذكورة  
 ما سئل بها من الشاوة واختلاف درجاتها وما اكمل المطو بالتعبد والنقصان المهور عنه بالعبودية  
 ذلك لم يتمر الظلمة عن التوجه الغني باللامعة من رضى كماله بطوبى له ملاكاته واما ما  
 معناه اخرى منها على اكادماله فليس في نظر الجالان من الحوى الزاوي بحدوده حيث قال والمعاد

المرم

والمعاد الى مع المعاد لقراءه ربح الى اربعة ايمان اسماء الله تعالى وصفاة وارادته ونفها وادبائه  
 ووعده ووعده ووعده السود مشتمل عليها آما على النية من قوله الجوده الى قوله ما كان يوم الدين آما على  
 والناسي فلو قوله اكل بعدد الى على التعبد بالامر والنهي وليس معناه الا انا بعدد ما تعام بالامر والنهي  
 وفي التعبد بالامر والنهي اشار الى الامر والنهي وآما على الدعاء والسؤال بقوله امدنا الصراط وآما على  
 والوعد فلو قوله انهم عليهم معنى الوعد وقوله غير المعصية عليهم معنى الوعد ثم قال فلو قال وعلى  
 الدعاء والسؤال كان احسن اسفا للمعاد القرآن ومعك السود وفي قوله ويدنن ما الى ان كان  
 ليس بعدد وقوله صريح على ما ذكرنا من التعبد بل قوله ما كان في امر الاخر الى قوله على احسن  
 وهو على ما في الخاتمة بعدم ما سئل بالمبدأ وما خيرا ما سئل بالمعنى وهو مسطحا سئل بما بهما واكمل ظاهر  
 وان يعلم ان هذا الرتب ما هو على بعض الوجوه المذكورة فليس المعاد حج من على صفاة المعنى الى فعل  
 ومعناه بالنسبة الى وزن مكررا على حلق العنان ما خيرا من النية كما في الوجه الاول في الرتبة قول المص مسالك  
 حج من على مكرر ورد وقوله في الوجه الثاني حج من فعل اي نفع الميم والتخفيف قوله من النية دون  
 ان يقول من النية وهو الظاهر في ان النية اشهر من صفاة المعنى كما في الخاتمة ويحيى الكبر والاعان  
 بالنسبة الى ما خيرا من النية في الكبر والاعان وكذا ان سئل حج على ان يكون حج على ان يكون  
 القصد بالجمع الى مع الكبر والاعان صرح بذلك العلامه في سورة الزمر في توجيه كلام  
 المص قوله وقال في سورة الحجر واحصا شاة الميم هكذا في عبارة الواحد معناه او غنصه واللام  
 دل من المضان اليه ولذا قال واحدا ولها في ان من النية في الكبر او من النية واما المعاد  
 في معناه في بعض النعم على صفاة المعنى اي ضم الميم وشدة العن بوزن مكرر حج على فلك على  
 العنان والعنان معناه في الوجه الاول في الرتبة في النية بالنسبة الى كبر النية مع الميم وكلمة  
 واسكان المعاد والنسبة الى المعنى المذكور كما في الوجه الثاني وهو من نفع الميم والتخفيف في كل السود فليس اي  
 صلوه بسمه لكل ما سم الحرة فليس ما امر ان احد ما بان الاعان الى الجمل على الجوارك بان وجه احسان على  
 الحفص اما الاول فانه لا يلزم فراه في كل ركة ففلا ان فيهما ادلوك في الاخر خارجا بل انما في مجموع  
 واما ان فتواه احرزنا الجور على صلوه الجوارك لا بها لا سم ركة بخلاف الحميم اي الصلوة ما بها تساوله ايا  
 واوردان على بعض الصلوات للركعة بكنة لعمدة الجوز بها عن مطلق الصلوة بل عن صلوة ليس بها ركة كما يصح  
 الجوز بها عن التساوي فلو ان السان الى من النية ففلا في السبب من الغنى والسات الجوارك على الصلوة  
 مطلقا لا يصر في صلوه الجوارك مدلل عدم الخت بها في الصلوة وما ذكره السات في حله من فائدة الجوارك  
 عن الاراد المذكور في فصل لا سعدان محل العار على الصلوة اي في كل ركة في كل ركة في كل ركة  
 الصلوة بالعمارة في كل ركة بخلاف ما لو صل في كل صلوة فانه لم يعلم ان النية بالعمارة في كل ركة

مسك



الركعتين

واصنام



وجه الجواز ولو ادعى على القول بانضمه التثنية من مع العراء لان معانها كبر العراء او اردنا لكل المجمع  
 وقصد قوله في كل ركعة مع في جميع الركعات العراء في كل منها لم يرد عن الاستقامة فوله وانما قيل  
 بمحصل ما ذكره التثنية اي التكرار على عدد وانضم اخرى اليها فصدرك الركعة الثانية اي انيف  
 لو قوتها في الدعاء مرة اخرى في الاولى لا بها بصر شاه اذا انضم اليها اخرى وما في التثنية المعام باي  
 عن المحذور ومن مدعيه الجواز مدعى وجه التثنية ايضا على ان صلوة الجازية ترد على مدفع اما انما الجاز  
 عنه فلما في التور من المعام الداعية التثنية في الخصة والله اشار بقوله ولعل فائدة الجازية واما تعليل  
 من مدعيه الجواز وجه التثنية فلان كبر ما في كبر الصلوة كافي فيه صريح الجواز في صلوة الجازية فلا يمان  
 في ركعة اصلا فوله ويحى عليه الجعك لانه بان يقال انك في مدفعك مع العاء كما قال الد  
 حنة في نفسها اي تحت نفسها ولما اعبر التور تحت المعام باطلاق الركعة على الصلوة حازان يعتبر  
 على وجه يكون الركعة باقية على معانها ما يحل كله في على العاء وهذا الاعتبار يخرج دلالة العبارة عن وجه  
 الجواز في الوجه فلهذا قل فوله بعد بوضف فضله الصلوة الجعك لانه في مدفعك فانه قد ورد في  
 ان المسبب كما يوقف على سبب دون سبب خاص بما يحل بعد الا سبب في لا يحل فلا يلزم من اسباب  
 خاص بها المسبب الجواز في سببها وبما يلزم من اسبابها الاسباب كلها في لا دلالة في العاء في بقاها  
 على اختصار ما موبسب للفضل والاختار في قولها الا اذا انضم اليها دليل اخر الا اذا انضم اليها دليل  
 اخر على الاختصار ولم يوجد سوى ما قل ان باء التثنية بعد ان قرأها للفضل والاختار ولعمري  
 من اسباب المسبب اسباب المسبب حاشا له لما حكم بان الصلوة حطفا يكون فاضلا ويجزها لوم ان  
 لا يكون فضله صلوة او اجزاها بغيرها اصلا والالتم كن هذه الفضل والاختار بها لا احتياج بعد  
 الوجه لثني واحد وعدد العلى في واحد والكلام بعد لا يرى عن ثبوت هذا ظهر صريح قول  
 العاء اي وجه الله في العبارة اي او لو بها ان يكون طريق النص في لا يكون فاضلا ويجزها لوم ان  
 فيها لفضلا فاضلا من بوضف الفضل والاختار على قولها وظهر ضعف الجواز في الوجه من سبب  
 ولا حاجة الى التخصر فوله اراد صراط الدين بعلمهم في نفسها في عنوان كبر المعصية في  
 على ما قاله الهداية في الله ان معوا على ان هذه السورة سبع ايات في بعضها قوله تعالى ولقد اساء  
 سعاد المالك في قول ان التثنية انما فيها قال صراط الدين في قوله ولا الصالحين اي اخرى ومن قال  
 لست بها قال صراط الدين بعلمهم انه وغير المعصية عليهم ولا الصالحين اي اخرى في هذا  
 المحض من عدم علمهم وكذا قول الساجد رحمه الله اراد صراط الدين بحمل التوجه في يدى عن الحسن البصري  
 والحسن الجعك انما كان في يدى عن كبره صلى الله عليها ايها سببها في قول رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فاحمدا للبار بعد اسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين اي الرحمن الرحيم فاحمدا للبار بعد اسم الله

مدعى الارادة

اما بعد واما كسيف انه اخذ الصراط المستقيم انه صراط الدين بعلمهم غير المعصية عليهم ولا  
 الصالحين كذا في التعبير الكبير في كلام العلامة العصار في رحمه الله في قوله واما عدم علمهم  
 انه والتثنية اخرى يكون ما في ايات عدم علمهم في الاخر انه واول السورة خالصة عن التثنية او  
 مع التثنية انه واحد لم يكون ما في ايات عدم علمهم في الاخر انه واول السورة خالصة عن التثنية او  
 خاتمة ومعنى العام الزاوي في نصه واما الواجب رحمه الله فلم ينص عليه واما حال تعالى الله  
 الرحمن الرحيم وبسببها ولم يقل انها من اول السورة ام قال على سبيل محمد بن الحسن بن علي بن ابي  
 الرحيم فقال ما بين الدعاء فلم يصر فلم يجبه وقال الكرخي في لا يعرف هذه المسألة بعينه لمعنى  
 الا ان امرهم باخفاها يدرك على انها لست من السورة وقال بعض فقهاء الخففة تودع الوحي  
 رحم الله من الوقوع في هذه المسألة لان الحوض ان التثنية من القرآن ولست منه امر عظيم فالاولي  
 السكون عنه فحاشا من كل اي مما ذكره الماخرون من علماء الخففة مع ما في قول بعضهم  
 اثره الشائع واصحابه اخلاف اخر غير الاول ومولى التثنية وحدها من على التثنية سورة تحت  
 نصرة ما به وبلغ عشرة من القرآن اذ انه واحد مفردة عن السورة على القول السابق اليه بعد ذلك  
 سورة وعلى هذا الماخرون من علماء الخففة انه واحد فوله وعلى بعض اهل الجعك في التثنية  
 ذكر بعض اصحابنا قول الساجد رحمه الله في ان التثنية من جازية فانه من اول كل سورة والمجمع  
 من الاصحاب ايضا على ان اسم الله قرآن من صائر السورة وجعلوا القول في انها من جازية فانه  
 من اول كل سورة او معي مع ما بعد ما انه فوله والمصنف لم يقل الا الحلال والاول هو انها  
 من كل سورة او لست من القرآن ولم يفتي في عدم ما عدا من الخلاف في كونها انه من كل سورة وفي  
 كونها انه مفردة او سببها بعض ايات من كل سورة ومن كبرها انه مفردة او لست من القرآن واستدل  
 على ذلك ما مر من ما به للعلامة العصار في رحمه الله الاول ان المصنف في القول الاول ومواها لست  
 من المعامه ولا من غيرها من السورة في قرأ المديهم منهم نافع وقرأ البصر منهم او غير وقرأ السام منهم  
 ابن عامر وفيها بها منهم ما كل والا وادعى مدعيهم انها لست من القرآن فدل على ان المراد بقوله لست  
 الجازية لست من القرآن الماء ان المصنف قال واما لست للفضل والترك ولم يقل واما انزل فلو كان المراد انها  
 انه من القرآن ولست به من المعامه وغيرها لست واما انزل فدل على ان المراد ما ذكرتم انه بان المصنف  
 اسما التثنية في اول السورة كبر ما في اول كل امري بال ولا دلالة في كبر ما في اول كل امر للترك على انها من  
 فلهذا مينا بعد قول على ان التثنية لست من المعامه الجعك المشهور من مدعيه في ختمه ومعنى انها  
 لست به من القرآن وان كان تحت ظاهره المفهوم شيئا ولا لما هو الصريح عند الماخرون في كونها انه واحد  
 خالف في من السورة بل انزل للفضل فيها تناوله لما هو المشهور عند غاية بوجه كلام المصنف على وجه الجعك

الاصول الطبع في جازية  
 ومنهم من مدعيه على التثنية  
 اي عدم التثنية في مدفع  
 على التثنية في جازية  
 فلهذا مينا بعد قول على ان التثنية لست من المعامه الجعك المشهور من مدعيه في ختمه ومعنى انها  
 لست به من القرآن وان كان تحت ظاهره المفهوم شيئا ولا لما هو الصريح عند الماخرون في كونها انه واحد  
 خالف في من السورة بل انزل للفضل فيها تناوله لما هو المشهور عند غاية بوجه كلام المصنف على وجه الجعك

الاصول الطبع في جازية  
 ومنهم من مدعيه على التثنية  
 اي عدم التثنية في مدفع  
 على التثنية في جازية  
 فلهذا مينا بعد قول على ان التثنية لست من المعامه الجعك المشهور من مدعيه في ختمه ومعنى انها  
 لست به من القرآن وان كان تحت ظاهره المفهوم شيئا ولا لما هو الصريح عند الماخرون في كونها انه واحد  
 خالف في من السورة بل انزل للفضل فيها تناوله لما هو المشهور عند غاية بوجه كلام المصنف على وجه الجعك







وسمى القراء لان الذي يتلو في الذكر مقروء مثل الجهر مثلا فيكون الفعل هو القراء ولما كان للمتلو بها مال حشر  
 الله كرموا المقروء حسنة العباد ويقولون فيها في الذكر هو المقروء وفي الوجه هو القراء والمراء  
 بالمال والمطلو بالمال والمطلع لا القارئ والمقروء قوله وما قلنا منها في بعض السجدة والما قلنا او  
 الرعاء والمال واحد الا ان السور اسم فعل بها قوله في الكلام اضمارا في بعضها وجهان اح ان لا  
 ما جعل التسمية المعنى اي المعنى الذي جعل التسمية مبداء له وهو الفعل المعنى في الكلام حذو مضى على ما ذكره  
 رحمه الله وما فيها ان يراد باللفظ والمعنى كان حذو اللفظ الذي جعل التسمية مبداء له حذو مضى  
 الى ما دللنا من احد اعتبارين اعتبار حذو المضى في الضم الذي ما حصل التسمية مبداء له او اعتبار  
 بان يراد ما جعل اللفظ والمضى له معناه واورد على انباء انه يلزم في كل الصلح العائد الى الموصول  
 واحسن بان التسمية الصلة عائدة الى الموصول كمن يجرى في البحر او كمن يجرى في الماء او كمن يجرى في  
 من اللفظ والمعنى من التسمية ما يصح ان يثبت في احد ما من التسمية الى الاخر كما في قوله لا زال كاسمه مسعودا فلم  
 يحكم في اعتبار حذو الاستخدام قوله وزعم بعض النحويين في اشار اول اللفظ نعم الى ضعفه كما اذا  
 الله العلامة المقابلة في وجهه بارادة بطريق السؤال حيث قال فان قيل سيع ان يقرر اسم الله ابتداء  
 لان المفهوم من الحديث جوب الاستدعاء بها ولان الاستدعاء لعموم ادلى كما يقرر في الطرق المستعمل في  
 وتقدر ابتداء الى ان يقرر الفعل الذي من الاسم اي اسم الله ابتداء في قوله الاول ان الاستدعاء اعم الى  
 اي بالسبب الى خصوصيات كل الافعال الى معنى او او احد الى غير ذلك لانه من الموصول والكون في  
 كونه اعم مطلقا فيكون اولا في مادته الى النجاء من تقدير مطلق الطرق المستعمل اعماما في قوله  
 فعل الاستدعاء مستعمل ما قصد اي بافاده ما قصد بالتسمية من قوعها قبلها اي وقوعها في اول كل  
 ما سيع في الافعال في الافعال خصوصا في الافعال فانها غير مستعملة في قوله قال اي الزعم وهو  
 الظاهر وفي بعض النسخ قال صاحب الانصاف وجه الورد ان المذكور عند عدم الحذف هو الفعل  
 الخاص كقراءة في قوله تعالى او يا اسم ركني دون الاستدعاء فاجاب عنه بان الكلام فيما اذا لم  
 قوسه المخصوص منها قوسه في الاسم في الله المذكور فعل القراء ولذلك صح بها وجوب  
 لا الاستدعاء بالتسمية قوله واحاطت غير في بعض النسخ ودفعه بعضهم لان يقال فادكره  
 في الوجهين ان لم يكن الجحاف ولا اقل وان يكون مساويا معارضا لما ذكره في الجواب فلا بد من  
 الرجوع الى مساواة من قبلنا في المعارض اما الاول فلا بد مجرد اعتبار امر لفظي فلا تراحم  
 اعتبار امر معنوي كقوله في من خاله المعنى وخجانه حاله في تقدير الاستدعاء واحاطت فلا  
 لا دلالة فيه على ما قصد من خلافه الاحتمال قوله ولما كان بعد الافعال العامة في  
 جواب عن السؤال في قوله اولي ان النجاء اليه بان يدرى من الافعال العامة ناه على

ما فادته له في قوله لا بد من  
 امر اخر انها فادته في قوله لا بد من  
 امر اخر انها فادته في قوله لا بد من  
 امر اخر انها فادته في قوله لا بد من

الاطراد لا يدل على اولية تعدد ابتداءي قوله وقد يتوهم الى رد على العلامة المقابلة في وجهه قال مبداء  
 قوله بعد ذلك فوجب ان يقصد الموحدة مع اختصاص اسم الله تعالى بشريان المتدرا ابتداء فكأنه اشار الى  
 الى استواء الامرين في فعل المراء استواء الامرين في الجوار لا استواءهما في كل موضع من غير اولية وبدء  
 على كل حال ما قبل على الشئ اي من قوله اراد بالاستدعاء الفعل الذي يبداء به في كل قراءة ونحوها لا  
 قال في الحق ولذا في اخر الفعل ولم يقل وما اخر الاستدعاء قوله والورد بهذا الصنف المعامل للجمع طامر شعر  
 بانه اسم لهذا الصنف سواء كان من مكان الامصار والوادي وفي الصحاح وغيره الرجل من الناس  
 الله عز وجل بين العروبة ومن عمل الامصار والاعراب منهم سكان البادية خاصة والتسمية الى الاعراب اعاد الى  
 لا بد لا واحد له واسم الاعراب هو العرب كما كان الانباط جميعا لنبط واما العرب اسم جنس والعرب العاربة هم  
 منهم واحد من لفظ فأكده وربما قالوا العرب العاربة هذا لفظ الصحاح قوله اعرب يا عبد الله اذ اني بك في العا  
 اعرب فلان اي تحذو عسا و اعرب يا عبد الله اذ اني بها وكذلك اذا غشها ولا اقل عرس في العامة بقوله واما جعله من  
 دون الاول لقوله من الاول وصل اعرب اي نزل في بيت المكوه وصل في على اهل البادية اي فيها والعامية  
 في باعده وموحط والاصل في استعماله في مثل هذا المعام ان الداخل باعده كان يضر عليها فلهذا جعل  
 بها فعمل لكل داخل باعديان قوله والرفاء بالمدح والمكرارا في الصحاح وفوق المشرق فوه هجر ولا يفر  
 الرفاء الاتهام والاعاق في حال يقينه ترفه اذا لم يفرح بالرفاء واليسع قال ان السكينة ان سكان  
 معاه ما السكون الطمانينة من قولهم وفور الرجل اذا سكنه قوله وقد هي اليه صا الله عليه ولم الى صلح  
 ممداد عاقل الشرح في الجاهلية انهم كانوا يقولون بالرفاء واليسع في البساتين وفي الله عليه السلام  
 شعاع الجاهلية قوله والسكينة في قوله اخار صاحب السكينة حياه الله للرزق في الهمداني رحمه الله  
 انه لشعر من الجاهلية واليسع رحمه الله اورد على الاحتمال كما اورد العلامة المقابلة وفي الكشف  
 اوله وبارد مضام فيجب بين يدي ما يريد به معاجا سوى رجل واحد وعين اكلها مخافة ان تها  
 انوارا في وفي الهمداني وبعد ليدفعل بالاكل فما ولكن اكل يعقلم سقاها ثم ان الشاعر كان يعقلم  
 بعب في المقامه موزنا فادونا راسع اصواتا لا يري صاحبها ومع انه اناه الجرح وموعده فاده ساقا من ظا  
 ذكرنا انهم الجرح خجاسم بالظلام لانهم اتوه في الظلام ولان انهم في الظلام هم دعاهم الى الطعام وقال صلح افعال  
 ورو منهم من لا ياكل الطعام الذي كلفه وحسد لاس في اكلهم الطعام والانداد وانهم وان ضلوا علينا بهذا الكلام  
 لكن مستقيم السقام مبداء لهم اي ورتبارا وقد رما من بعد الجرح ومعناه سرعان بعد السقام عن المضى  
 ولهذا قالوا في نفسه بعيدا عن اما قال اذا اسكن الرجل عن امان صاحبهم فانه لم يسل يحدك ثم ما منه وقوله سوى  
 رجل من الايعاف والالعس يصف نفسه شده الاقدام على المخاوف في طول الاسفار والانداد عن المعافاة  
 انوارا في جملة مسانفه نورد ذلك كذا في الكشف قوله هذا السؤال لا يخص التسمية القارئ اليه كمال السؤال لا

مالا ابتداء

وفي الجاهلية حسن المعافاة



نسبته القاري بل تناول كل نسبه جعلها الفاعل مبداء الفعل فكذلك الجواب لا يختص بالسمية مطلقا بل تناول كل ما هو  
 اسم نسبه كاستدركها وفما اشار الى ما ذكره الشيخ عبد القادر عا ماني بعد قوله من هذه تنعصم ازاله  
 لما عني يوم في باري الاري اياها معضلة والمراد يكون المعطوف هو المعلق في حكم الاستحباب انكته منيجه  
 الى المعطوف المعطوف علم معا لا انها مقدر في المعطوف لا يقع للتعصم ح والله استدركه من قدس  
 وقوله اي الذي هوام من صاحب من مذهب بان حاصل المعنى لان قوله من صاحب من مذهب علمه قوله باللام الخ  
 قوله وحسب على الموحدان بقصد الى قوله فكونه صرا فردا دخل وسوان صرا افرادا كما يكون مما اقتض  
 المخاطب ان المكلم يعتقد الموكه في المكلم عن نفسه ما اعتقده المخاطب اعتقاد المخاطب ان الموحدة يعتقد ان  
 مما يستعد كلف معان يقال ان مقتض افراد ومكن الجواب عنه ما ذكره ان كلف في هذه الافراد ما اعتقاد المخاطب  
 من عر ان يعتقد ان المكلم يعتقد ما وبانه لما كان المخاطب يعتقد الشركه كان نظمه ان يؤمن ان اعتقاد سار  
 التمس كذلك او كان يسمع ان يعتقد وكذلك قول المظهر او ما يسمع قوله المشه او الكاسر والله اشار العلاء  
 السعادي في الحاشي قوله الخ لم يطع مع الخ اشعار بان اعطى مع رايه على اصل المقصود وسوان  
 الموحدة اختصاص اسم الله بالابتداء بان يكون ابتداءه مقصورا على اسم الله وذلك بعدد وياخر الفعل  
 الخ ما لفت في بيان المقصود وذلك بان يذكر مع سوانم ونضال الى الاختصاص المقصودا خاضه بياضه على  
 اشار الله بقوله اي ان بقصد الموحدة الخ وقوله وانضاكاه تنصص في بعض اسم وتنصصا وانما لم  
 يحزم في الاول نظر الى احتمال ان يكون الانعام لغايه اخرى ذهابا وخزم في الثانيه نظر الى خاله العادة  
 وتبادر ما الى الفهم وتبرلا لغا غير العدم والعدم من المقصود الى الدلالة على الاختصاص المقصود الى  
 فعل الاختصاص هو انه لا بد في المقصود الى الدلالة على الاشعار في كلامه بالدلالة على المقصود الى فعل  
 الاختصاص ان يمكن المقصود الى فعل ما ان سدي لا يفر دون الاشعار بولس فان قوله اختصاص  
 اسم الله الخ بمحصل السؤال الجواب لا يطابق السؤال اذا السؤال عر سبب تقدير او ما تار الخ الجواب لا يدل  
 الا على تقدير ابدى ما خرا وذلك لان قوله اختصاص اسم الله الخ ما يدل على ان المقصود ابدى وعلى ان  
 مع قوله وذلك بعدد وياخر الفعل ان اختصاص اسم الله يحصل بعدد على الفعل الذي هو ابتداء لان  
 اختصاص اسم الله بالابتداء الخ يحصل بذلك لا بتقديم اسم الله على الفعل الذي هو ابتداء او اذ  
 اختصاص اسم الله بالقوله لا بالابتداء وهذا السؤال ما اورد في العلامة السعادي رحمه الله ومحصل الجواب  
 انه اراد ما لا ابتداء الفعل الذي هو ابتداء وشرح في القراء لا مفهومه الحسيع وموقع الابتداء في  
 السؤال وقوله وياخر الفعل دون قوله وياخر الابتداء فكون محازا من الخاطي المقصود علم المقصود  
 وموالمع الذي يبتدأ به وهذا التقدير الوجه مستق اطام الكلام بما قيل وذلك ان المشرع لما  
 ابتداء في افعاله الختصه باسماء الله وجر على الموحدة ابتداءه مما يخص من الافعال باسم الله

بذلك ما  
 قوله  
 بسم الله  
 الملو

ص

على وجه القصر لا على وجه الاستتمام فقط كما لمشرك وعلى وجه يدل ايضا على قصد اسم الله لكل الافعال ودا  
 على المشرك واعلم ان العلامة السعادي رحمه الله اثار هذا الجواب ورد في بعض له ان لمط مع قوله  
 اسم الله تعالى ما على هذا المعنى عند من قدق ومانها ان يرس هذا الجواب على كونهم مدركا باسماء الله تعالى  
 ايضا لان طريقه ان يقول ابتدى باسم الله لا باسم غيره لان يقول ابتدى باسم الله لا ما لمعمل المعلق  
 وانه حرر ما دفاع الوجوه على ما قرره الساج رحمه الله م انه وقع في بعض النسخ بدل قوله لان اختصاص  
 اسم الله بالابتداء لان الدلالة على اختصاص اسم الله بالابتداء ولا يخفى انه لا يلزم قوله اختصاص اسم الله  
 لكن يلزم قوله يدل ايضا على اختصاص اسم الله الخ وقد خاب بان مع الابتداء باسم الله في افعاله ان يكون  
 مفعولا باسم الله وان يكون في فعله مبركا ملتصقا باسمه على احتلال المعنى في اختصاص  
 بالابتداء ان يكون فعله مفعولا باسمه لا بغيره او يكون في فعله مبركا لا بغيره ولا خفاء ان هذا المعنى  
 لا يحصل الا بتقديم اسم الله على الفعل الذي هو ابتداء مثلا فكون الجواب على طي السوال ولعل المعنى انما  
 في موقعه بولس ولو صرح ان الاختصاص وكذا التخصيص والمخصوص بعضه كمنه في الاصل الخ  
 بان خصه الاختصاص بظايره بعضه دخول الباء على المقصود عليه لم يفلح مع كره استعمالها بغير  
 النصير كاصح في شرح المفصاح الى ان سئل باذخا الباء في المقصود وهو الاكرو والمعارف منهم  
 رد على العلامة السعادي رحمه الله في قوله نعم ويرد على الباء في المقصود الشاع العربي سوا الاول  
 يقال مراده بالشيوخ العزلة انه موالا كرا استعمالا ولو عجزا والاستعمال قليل بالنسبة لله ولو  
 وقد رد ايضا على المولى الرازي في قوله والصواب ان يقال بقصد اختصاص الابداء بسم الله بولس  
 لان خصص ما خري في قوله غير الاخره الخ يريد ان التخصيص بالمعنى الاصط في قوله غير الاخره فيخصر  
 في ما خرا اذا استعمل في مفهومه الاصط بان يكون الباء داخل على المقصود عليه صان مع غير الاخره فاعلم  
 عجزا ما عجزا بالنفس وليس المراد ان يخصص ما خرا حال كونه مستعملا في مع الهمزة في قوله غير الاخره والا  
 لزوم ان يكون مع قوله خري في حال غير زيد بالمال ومع اختصاص الله بفعل غير فعله وانراده  
 بذلك الاسم ومع اختصاصه بغير المندود ومع خصص بالعباد غير العباد بل لا غير ذلك وهذا ما مراد  
 ليس المعنى كذلك هذا مع قول العلامة السعادي رحمه الله ومع اختصاص اسم الله بالابتداء يحصل من  
 الاسامي معدا بذلك وحاصل قصه الابتداء على اسم الله الخ هو ما لا بد من المقصود عليه  
 انه لا يخفى ان مكرام الساج والعلامة رحمه الله سادما حيث فعل الشاع رحمه الله دخول الباء في المقصود  
 بحسب مفهومه الاصط والاستعمال العربي ودخوله في المقصود محازا مشهورا والعلامة السعادي رحمه الله  
 حيث قال في خصص بالعباد وهذا هو الاستعمال العربي ولو صل خص العباد بل كان استعمالا عربيا بولس  
 الخ مع في الجواب السابق وهو قوله فوج ان بقصد الموحدة الخ واستدركنا بما يحل اسمه اي في شاع



في قوله جمل اسم لاشار باعده من عدم حاشا اخرنا حاشا عدم في مقام سلبه في ضمن الاستدلال  
 بوقوع عدم الطرف في احد المتطرفين كوا على قدره في الامر وفي قوله اسم الله بحاشا ما شارك  
 المتطرفين في معناه اي قصد اختصاص اسم الله بالامضاء على قصد الدلالة عليه لا كما يتوهم اصل العروا في احد  
 واداسما بهيوس الرجح وقد كود ما وفيه ان القصر ما قصر عليه له وان افرقا في ان الطرف لم يخرم في  
 المستشهد به بان الطرف مستقر ويرد في المستشهد عليه فعال مستقر من جهة لغو اخر لان المقدر  
 في المستشهد به فعل عام وموثق او مستقر فكون مستقرا اليه وفي المستشهد عليه يجوز ان يكون  
 المقدر فعلا عاما فكون مستقرا او خاصا فكون لغو هذا الفرق عراقي كما هو بحدوده بعد ثوب  
 المشاركة في المعنى وكذا الافراغ ان القصر في المستشهد به قصر فليس ظاهر في المستشهد عليه قصر  
 افراد نظاما عاما في الحاشية وله واما دلاله لعدم على الاختصاص في المعنى اي بالمعنى يقال  
 ذلك في حي كلامه ونحوه كلامه بالحد والعصر اي معناه وحكم الزوق اي القوة الشبهه بنوه  
 ادراك الطعوم وفيه اشار الى الغرض من الدليل على كون عدم مقدر للاختصاص من الدليل على  
 كونه لغو للاختصاص في افادته وذلك لان الاول يفيد له افاده لعدم للاختصاص انما يفيد  
 لاجل الاختصاص من مراما يكون بعد ثوب الاول وله وهذا الاستشهاد انما ياتي في الجواب كونه  
 صاحب الكسوف العلامة العبارية رحمه الله قال صاحب الكسوف هذا الاستشهاد يفتي اذ لم  
 مستقلا يار كوا ومولا وجه على ما يرد في الفصل ما مولا في قوله له نعم بالفاء على ان  
 تاش عما قبله الله اشار العلامة العبارية رحمه الله بعد توجه السؤال بقوله ولذا ذكره بلفظ العا  
 ان الحكم بوجوب عدم الموجد مع اختصاص اسم الله بالامضاء نافية ما ختم اسم الله تعالى عن الامر بالقراءة  
 مقام التعليم كما اشار الله بقوله في فات كل الواجب في له الى قوله عالم يعلم الجذر صاحب  
 الكسوف رحمه الله ونقل المصنف سورة المدر عن الزمري اول ما يزل سورة او الى قوله عالم يعلم ولا ياتي  
 ذلك اي القول بانها اي سورة اقراء اول سورة يزل على هذا الوجه قول اكثر المفسرين ان سورة  
 يزل في العا حاشا ما صرح به المصنف سورة اقراء ولا في بعضهم انها سورة المدر وله  
 يرد ان كون اسم الله الج اشعار بالقراءة من مقام عدم اسم الله على القراءة وهو مقام قصد  
 مع الاختصاص بحسب اصضاء المعام وان مساو الكلام لا فاداه الاختصاص والدلالة على ان  
 امر مسلم والمقصود بيان حاجي الى شذائه دون غيره كما فعل ازاله لما عسى يحاج في ومنه المحاط  
 من الشريك ومن مقام بعض تقدم القراءة عليه وموان المظن فيه اصل القراءة لكونها غير معلومة  
 الوجوب في السور المذكورة اول سورة يزل لا يختص بها ناهي على ان المحاط ليس من يوم  
 فيه يجوز الشريك فكون القراءة اهم فلكل قدم مع دعاه الاصل الذي هو عدم العام في عدم

المنفردة من الجواب عن السؤال وانما قد القراء كونها غير معلومة الوجوب فيها على موجب الامر بالقراءة في  
 لا على اسم الله اسم الج محصولة معارضه بان تعالى الدليل المذكور وان دل على كون القراءة ومساو لغيره على  
 كون اسم الله اسم وهو وان لم يخرج على الاول فلا اقل من ان يما يوده فلا بد من الرجح كون القراءة اولى بالتقدم  
 ومحصول الجواب الرجح بان المقصود والغرض لا يصلح مناظر اصل القراءة ولا بد من ثوبها والافعال الغرض  
 اذ على عدم تقدم اسم الله كون المطلوب كون القراءة مقصدا باسم الله لا باسم الاضام ثم انه لا بد منها من  
 صا بطم يخرجه ان اي مقام يستدعي تقدم اسمه فعلة على الفعل واي مقام يستدعي عكسه فعلة وبما  
 العصية ان اسم الله مرجح انه اسم فلاح اما ان يوجد في سوي رتبة العامة بعض اسم الفعل ايضا  
 اولافا الاول اما ان يكون له محسب المعام امه اخرى في قصد الاختصاص مثلا اولافا الاول في قصد المعام  
 الا منسحب في مقام التسمية وعلى الثاني اما ان يكون للفعل سوي رتبة العامة اسم اخرى كما في مقام القراءة او لا  
 الثاني في تقدمه ايضا اذ رتبة العامة لضعفها لا ترجح امه اسم على لاداه وعلى الاول يجب عدم الفعل  
 وعدا لخص كلامه رحمه الله قوله قال المصنف رحمه الله معناه الج كانه قصد مقول كلام المصنف متبادرا على  
 صاحب الكسوف رحمه الله في قوله ولو سلم اي لو سلم ان اول منزل هو العا حاشا دون اقراء فلا يضر لان معناه  
 معناه باسم وكل اي قل اسم الله ثم اقراء على ما ذكره المصنف مما كل يرد ان اسم الله مقدم ايضا على  
 في الافتاح به ووجه الرد ان الكلام في عدم اقراء على ما سم ركب وما ذكره لا يجزم نفعه ولا دلالة في  
 كلام المصنف مما كل دع الاسكال قوله لان الاسم من الفعل والمعلق بجميع الحار والمجرب اليه  
 تحت موان مفهوم المعلق به وان مساو مجموع الجار والمجرب وكل نظام مساو كلام المصنف على ان  
 المراد من الجار وحسب عرض الجور في عدم الموجد مع اختصاص اسم الله بالامضاء فلهذا ومن قال  
 السار ان رحمه الله واما جعل المعلق بالفعل منها المجزوء والمجزم حكمه سهوله الامر على ان يختص  
 كل موضع يعرف سهوله الامر عند ملاحظة الكلام في المعام فلا يخفى ولا يصح ان يفسر قوله  
 باسم الا ان العري صريح في ان المعلق بجميع الحار والمجرب يدفع دلالة عليه فضلا عن كونه صريحا في  
 لا للمعنى بل لانه من فعل المعنى وهو ظاهر وقوله اي عدم مجبه الج بيان لما حصل المعنى على قدر كونه  
 للمعنى وله وذا في المصنف لفظ ذكر اشار الى ان ليس المعنى انه تحت حاشا في صدره بل كونه  
 الله اي لم نقل في صدره باسم الله صريحا بان المراد ذكر اسم الله مطلقا اعم من ان يكون اسم خاص  
 من اسماء كلفظ الله مثلا او نذكر اسم دال على اسمه كما في التسمية والاحياء ان لفظ اسم في اسم الله  
 مضافا الى انه مراد به اسم في يكون اسمه ايضا مذكورا الا انه لم يذكر بخصوصه بل ذكر بلفظ  
 على اسم تعالى وفيه يرد دلوجه العلامة العبارية رحمه الله بقوله وفي زيادة لفظ ذكر اسم  
 الى ان ليس المعنى انه تحت ان يكون شذاه الامر باسم الله تعالى بل ان يذكر اسم الله لان المعنى

اسم

ما ان



وجهه ان يكون متداً الامر الذي يترج فيه ذكر اسم الله سواء تقدم عليه ذكر شيء اخر كالاتم والبا  
اولا دلا قال بعده وهذا يدفع ما خطر بعض الاذهان ان الاستدلال بالتشديد ليس ابتداءً باسم الله لان  
لا اعط اسم م مولهظ انه دخل في وجه المسألة الواجب ان يكون ابتداءً الامر مطلقاً وكون اسم الله على ذكر اسم  
الله اعم من ان يكون اسماً خاصاً او مطلقاً لا على اسمه كقولهم في اسما صدارة الباء بحالة الا ان  
ان الباء كونه مائة صادرة عن المروية حكم في واحد مقصد من مقاصد ما جاء له والله اسار قوله  
واما الباء فهي سلم الى ذكره الى قوله فله فائدة العروق في لا يحكي على المتاحل ان يحد لفظه  
بدون اسم لا فائدة فيه الصريح بما لا يدل للاسم مدخل في افادة الصريح او لوصول مدلوله بذكر الله بذكر  
لم يتبادر الى ذهن الا ان الله ما سمى الخاص يكون بذكره فائدة كقولهم لا يمكن ذكره مستغنى في كل الاذان او  
السؤال عن الفاعل وحابس بان فائدة العروق الصريح لا يستل ان ذكره في افادة الصريح بالمراد كلاً  
الاول بل لا بد من ذكر اسم الفاعل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اللفظ اسماً ايضا لما فيها من استقلالها  
والفعل والكبرياء من اعكاس اشياء انوار عظم الا ان الحروف في الممارس ان يكون في العروق في التسمي  
الله تعالى لان الله عظماء الصوف في اللفظ اولاً وبالذات في بعض النسخ فله فائدة ما امر الله  
بسم التبرك باسمه واصفاً بغير التسمي عن التسمي بلسان البال الحال الى في الصحاح البال القليل بول  
تخطى فلان بباله والبال بباله النفس ببال فلان ببال في البال في الحال حال جابك وولم  
منها من ببال اي ما ابال الله والبال في الحروف العظم من حسان الجوز ليس عربي وذكر المعنى لم يفسد  
الكلام بولته وصل منه بغير اي في الاسرار في الصوف الممل على صاحبه وولته هذا  
الوصف فليدبان الى من فائدة اخرى لنفسه على دعوى الاستغناء في شمله بولته في كل لا  
منه اسم صرح النحوي بانها في مثل هذا المقام اسم وفي بعض النسخ وكلمة لا في قوله كلاً فعل  
صادرة عن ما بعده واحد اجري لا عراب على اخرها وغرف باللام قبل اللجج بولته  
لم يرد ان الباء صلة للتبرك في قوله ما قال العلامة الصارفي ان التقدير جليلاً باسم الله يكون  
المقدرة افعال العباد كل المعنى بحسب القوم على مندا وقد سيجب اي في شرح كلام المصنف  
مضمناً ما جعل التسمي جدياً له من قوله ان هذا القسم في الظروف انما سمع مستغنى الى بولته اي اقول  
في لغة العرب في اعتبار الحرف الذي والعلامة الصارفي وجهها انه في نفس مجموع المعاني  
كونه ادخل في وضعها وابتدع ما فيها السامح وجه الله على الامصار من شابه ومع الاختصاص  
قدم كونه ادخل على كونه اصح وابتدع عكسها والامر من في كونه ادخل وجه اخر ذكره المولى  
الذي وجهه ادخل في الاعراب لانه على تقدير كون الباء لاسم يكون الظروف لا وعلى  
بغير كونه للاستغناء لا لخل في الاعراب بولته فليجوز الى الوجه الاول ان الله والحاصل ما اورد

لا اعط اسم م

ذكر

على الاسماء الدالة

افهم ان التسمي في لغة العرب في اعتبار الحرف الذي والعلامة الصارفي وجهها انه في نفس مجموع المعاني  
2 كونه ادخل في وضعها وابتدع ما فيها السامح وجه الله على الامصار من شابه ومع الاختصاص  
2 قدم كونه ادخل على كونه اصح وابتدع عكسها والامر من في كونه ادخل وجه اخر ذكره المولى

صاحب الكسف رحمه الله واقصر العلامة الصارفي رحمه الله على الاول والثالث ذكر المولى الذي وجهها اخر وهو ان  
في الاستغناء بلفظاً وتحتاً وسوجل الفراء الوجه المحسوس بكل التسمي كالمعدوم في لغة  
في الشرح ملاحظاً لمصاحبه ورد ما في جعل الالف من اشعار بان له زيادة مدخل في الفعل وشمل على  
جعل الوجه لفظي كونه منزلة المعزوم وحمل بعد من المحسنات ولا وجه لجعله بلفظاً والله اشار بغيره وقد  
فعال الى وجه كونه للاستغناء بولته بغير على الوجه المختار وان كان السؤال متوجهاً على وجه  
وجه الوجه المختار ظاهر من غير الملص رحمه الله ونوجه الوجه الاخر ان يقال فكيف قال مستغناء بالله  
اقراء والخواتم الجواب بولته اي باني عبارة متبركون فيه او كتاب تجوز بعبود المقام دفعا للاحكام  
المذكور بولته ان الله ما اعطى الاسماء الى وجه اشعار بان الحروف في اسم بسم حروف المعاني  
لمح حروف الجر والعطف وغيرها ومن بسم حروف المباني وهي كسب منها الكلمات حروف بغيره في التسمي  
الاول مقابل الاسماء والافعال والتسمي الثاني مقابل التسمي الاول ايضا بولته لما كان اسماً  
تختلف الى لا يعال السكون وعدم الاختلاف تعاقب العوامل كلاماً عارضاً للنساء فلم يجعل عدم  
الاختلاف في كل الال في السكون ولم يعكس في شدة الحكم لان عدم الاختلاف في العوامل  
ككونه شاملاً للجميع اقسام النساء مطلقاً كون الاصل في السكون صالح للعلمية ولذا اظهر في بعض النسخ  
ووصل ما لا يختلف باختلاف العوامل بولته وانما لما كان معاً لا لا في اولي ما علم العلامة الصارفي  
وجهه بان لعدم موالاته في الحروف من الامضاء ككون السكون أصلاً في الاعراب ايضا بولته  
وقد امتنع النساء الى وجهه انما الى فائدة منها الدلالة على انه كراما بعد عن الاصل الذي هو السكون الى  
خطا فناء على انها من حيث انها كلاماً براسها فطمة لوقوفها في ابتداء الكلام ودراسة الاستدلال بالنساء  
لبناء لغتهم على الرصانة وجهها بان استقامتها النساء على العقيدة بعد العدول عن الفصل وجهها بان  
لمعنى في العروق ببيان على الكثرة وحسب على الفصح مثل كان المشقة من الحروف المختلفة بالجنس كداني العروق  
من حروف على الكثرة موضع كلام الجر مثل لزيد وعلى الفصح في آخر كلام الاستدلال مثل لزيد الحروف  
المختلفة بالنوع وفي العروق من حروف واحد بالتحقيق على الفصح كلام الجر ادخل على المضمحل كل  
الكسر ادخل على المظهر مثل لزيد بولته فحقها ان يسمي على الفصح لزيدان حتى حروف المعاني التي  
جاءت على حروف واحد نظراً الى كثرة دورها على الالف لانه الاصل في حركتها الساكنة والافعال الاصل  
في حركتها الساكنة الذي هو الاصل في النساء هو الكسر يدل عليه قول صاحب اللباب الاصل في حركتها الساكنة  
الكثرة الا اذا طلع حروف في وجهه آية لعلته مثل السكون الذي هو عدم الحركة ثم ان حركتها  
الساكنة بالكسر من جهة النفس ان الحزم في الاصل عوض عن الحرف في الاسماء واصل الحزم السكون  
فلا ثبت فيها التعارض وضع السكون في بعض المواضع جعل الكسر الذي هو اخر الحروف عوضاً عنه

مثل بباله

الساكن



















يطلق على كل ما هو موجود في داخل الذات المعبره مطلقا لا يشترط في قوله ثانياً غلب  
 على المعبره كذلك على انما يطلق على كل معبره حتى ان اردته المعبره السابقه في سوك كل معبره حتى انما  
 المتبادر ويؤيد افراد لفظه الله بالاختصاص بطريق المعبره والشبه بالهم والسند والكتاب وان  
 اردته المعبره الشخص المعبره في هذا الوجه هو الله تعالى في نفسه بوجه خفاء وقوله بالاعتبار  
 بالاعتبار بالحق لم يطلق على غيره والاعتبار على الذات الواجب والاعتبار بالاعتبار بالاعتبار  
 احل في وجه قوله لم يطلق على المعبره حتى في هذا الوجه الذي اراد به الاعتبار بالاعتبار بالاعتبار  
 الغلبه لا الى هذا الشخص فيصير اسما غائبا ودون هذا المعبره التي اراد بها الغلبه الى هذا الشخص  
 فيصير اسما غائبا وتبعه السامع رحمه الله ويؤيد ما فعله الامام في بعض الكثر عن الخليل في قوله اطلق  
 جميع الخلق اطلق جميع الخلق على ان قوله الله مخصوص بالله سبحانه وكذلك قوله الله مخصوص  
 سبحانه وبني عبده فيرد مخصوصا ان شاء الله تعالى قوله ورغم بعضهم ان المراد بغيره الى قوله  
 العبادان رحمه الله حيث قال اول المراد بالتمثيل في هذا الغلبه تمامه بعض الخصوص سواء انتهى الى هذا  
 كما في الاعلام او لا كما في الاله والرحم ثانياً فالاله اسم لمفهوم كلي هو المعبره حتى والله علم الذات  
 معبره هو المعبره بالحق تعالى والاما ان مع الغلبه ان يكون للاسم عموم فيعرض له بحث الاستعمال  
 اما الى هذا الشخص فيصير علما كالهم والصقن ولا فيصير اسما غائبا كالاله وارجوا وقد استعمل  
 اولاً في إطلاق المعبره في المعبره حتى في هذا الشخص الخاص الواجب المعبره بالحق تعالى وتعالى والام  
 واحد واما الحكم بالاختصاص ثانياً ما هو على لفظ اسم الله تعالى في هذا المعبره في معاني لفظ الاله تدبره  
 صرح بذلك حيث قال اما الله تعالى في هذا المعبره واسرار الكون غلبه هذا الى هذا المعبره والاله لا الى  
 حد ما بقوله المعبره بالحق والمعبره حتى تعريف الحق فيكون ورد السامع اولاً بان المتبادر من الاله  
 عند اطلاقه هو الفرد المعبره في الله تعالى احد ما علمه دون الاخر فيكون ورد عليه ان الكلام في وجه  
 كلام الحق بان المراد بالغلبه في قوله لم يطلق على المعبره حتى ما هو لا يدخل في الابداع وعند  
 واعمال الاله في لفظه عليه وبعضه ما قال الحق في هذا المعبره في الله تعالى كونه غائبا على غيره  
 حتى معبره في الذات المختصه اذ لا تعبر في المشار اليه اصلا والفرق بينه وبين السند لا في شؤرا  
 لا اراد السند لانه من نوع ليس واما بان الاستشهاد بغيره لا يجوز به فغالب لان المعبره  
 تعبره في المعبره هو معرفه ولا يدخل تعريف الحق فيكون في ذلك ويمكن ان يقال لا يمكن له لا يدخل  
 تعريف الحق فيكون في ذلك لم لا يجوز ان يراد في صورة التعريف الحق الثاني في نفس الامر وفي صورة السكره طلقا  
 اعم من ان يكون ثابتا في نفس الامر ولا وليس هذا بافتراض ان يراد بالمعبره حتى الذات المختصه كما في  
 ما ذكره خلافه كما في ما بان المعبره في قوله على كل معبره هو الذات المعبره لا المفهوم فالله

المعبره الثاني

المعبره حتى يكون اشاره الى بعض اذات المعبره وذكر ان مع كون المعبره ذلك لم لا يجوز ان يكون  
 هو المفهوم وصدق على كل معبره بهذا الاعتبار وما يؤيد قوله في قوله واما الحق في هذا المعبره  
 الى لا يح عن شؤرا يعرف بالحق الصادق قوله قد اشهر ان الاله لم يمدا يحصل ما قال صاحب الكتب  
 ان المشهور ان الاله مع ما لا يراه اي المعبره من الاله مع العباد والمصير لاله وفعلها منقصر  
 من هذا اللفظ كما شعاع استوفى من انا قد اخاراه من الاله مع شؤرا ان الله مع عبده مشهورا شها  
 الاله واسار الى الوجه الاول من الاخر من قوله ويرد عليه ان الاله مع شؤرا كذا واما الشاع وله وكان  
 المشهور الجسده خلقا واسار اليها بقوله ومن جانه كذا وكذا والى الوجه الثاني من قوله وان لا شعاع  
 من غير المصادر على خلاف المصنف كما في الاله اعني في الفعل وما جرى عليه والله اشار العلامة المعبره  
 رحمه الله في قوله استعمل اللفظ سما في الملاءم فان صاحب الكتب المشهور في كل وجه وقوله  
 كما في استنقاص اصل ان طرفه من العبد كما في حاضرا من عيوبه من كان المستعمل على شؤرا  
 وقد اطلق الهم عند اختصاره بياح عليه الصغره مكرم فعال طرفه وهو غلام استنقاص الجمل  
 المسبب وقال من هو فعل طرفه فعال لفظه كسائه وكان كما في قوله واحسن اللفظ  
 الى بجا ان يقال النزاع في الاشهاد بعد ما في وان اشهاد الاله بالكره مع الحق لا سدي  
 الاله منه بعد ما صار ممره اصله بخلاف الاله فان ممره عقوله من الواو وصرح في الصحاح وغير  
 من الكتب بان الاله مشوب من الاله بالفتح مع عبده في قال العلامة العزازي وموافقا لقواعد  
 وبيع بان العلامة التي تحتمل وجهه في العربيه وقوله غزله النضر كما هو جوابه وقد سبق  
 به ويكون ممره الاله ما لكره عقوله من الواو ما ضعه كمر من المعبره ولو سلم فاصاله من الاله مشوب  
 ايضا وان ذكره الجوزي وقد سئل عن الصحاح فعلى محو حشو وغلطا وفعل ما فعل في الكثر  
 يكون مما بعد ما في الصحاح والعول بان الاله مع المعبره والاله ما لكره مع شؤرا ولا بد في الاسفار  
 الا شراك مع كلف مع الاشهاد مدفع بان يقال اذ اسبق من الاله ما لكره لكان المعبره باعتبار  
 تحملا ومعام وتضمن الفطره معرفه ما مشوبه الاله بالفتح وما جرى مجراه ملاحظه مع المعبره  
 وقوله ولا يفتح الحق ردا على صاحب الكتب رحمه الله في قوله ان الاله مع عبده مشهورا الاله مع عبده وله  
 وقد حار الخ هذا ما اشار اليه العلامة العزازي رحمه الله بقوله كانه لم يوجد في اللغة الاصله  
 الا من ردد بان رواه ابن عباس رضي الله عنهما وذكره الكثر بل مع هذا الجواز وبيع الجواز الاول  
 ايضا لو ثبت ما في اشهاد مع العباد اشهاد الاله سكر الرجل ما لكره شها صفة  
 ورجل سكر ما لسكر اي صفة الخلق بان في الامر عليه بغيره اي اعجاز قوله وثالثا ما في المتن  
 الى هذا ما قال الحق الذي اراد رحمه الله ان المعبره في نوع من انواع الاسماء لبيان يكون مستلحا مع





المشوقه وزباده وان مع الله من المعبر ومن ليس بوجه في الله وبالله بل الموجه فيها المحرك  
 به معانيها مع الآلهة ومن العباد ومن هذا اصل مغزى فيه وقوله وليس مع الآلهة اي المجد  
 يريد ان مع الآلهة ذات ان بعد ومع الآلهة العباد فكل من يكون مشع من لاله وليس فيه مع لاله  
 تمام بل الامر بالعكس اذ فيه مع الآلهة وزباده وحاصل الجواب مع عدم توجع الآلهة في الآلهة  
 مستندا بان المعنى ما لعباده خذ الآلهة فكون عبد مع خذ الآلهة كما ان ابي مع خذ لاله  
 فكون مع لاله موجه في الآلهة وعبادتها والى هذا الجواب ان صاحب الكشف رحمه الله تعالى  
 وجعل المصنوع نظرا الى اى خذ لاله كما ان ذلك معناه خذ لاله بولس ومع لاله صار الى  
 اعتبار ما قبل ان يقول بوجاه اسما على الفعل من المصدر فانه يصحهم بان صار من صرح  
 فيه التسامع والمراد ان مشق من مصدره والتمسكه في العدد عن الظاهر التمسكه على ان الموضع المعبر  
 الاشياء ما ذكره صفة الماضي لانه المصدر اذ في بعض المصادر حرز لا تعبر في الاسماء كظهور  
 والعبول ملام ان اخلت ان مراد المصنوع بالاشياء على ما سماع صغيرا وكبريا في الآلهة  
 ما ان المولى الرازي رحمه الله تعالى قال في الجواب ان السؤال عن اسماء الكبرياء بل الله اسماء  
 مع كلمة اخرى وسماه الله اسماء صغيرا ومما يبينه وسماه الله ملكا اسماء كبريا وسماه الله تعالى  
 كلام السابح رحمه الله تعالى في الاول قال صاحب الكشف رحمه الله تعالى في العبادات السابح  
 والله اشار بقوله الظاهر في الاسماء المصغر قال العلامة العبادات رحمه الله تعالى وهو بعد حد الام  
 من اطلاق اللفظ ولا يكون محلا للسؤال فان الخلق هذا الاسم اما وقع بحسب الاسماء المصغر والمكبر  
 بان اصل الله له ضعف بمائة كلفه كلام كبر من الله اللغة وان قال به الجوى فكل من الله ايضا كذا  
 ولهذا كانت اشارة الى الاسماء الكبرياء بطريق الجمل الاقراضه حيث قال ومن اخبره الله وعلم قوله  
 كلمة الاضواء في جواب ما في الكشف من ان قوله اول الله اسم زباده حروا الاضواء فاما مع الاسماء  
 دون ان يقول نعم ولا اشارة الى انه محل للاضواء معترك الاضواء ولا يهدر الا بالتحقق ليعلم الجوى  
 الباطل وقال العاضل الطبع رحمه الله تعالى هذا الجواب على ان عرجا في الاشياء ذلك ان حلال  
 نفسه اسم موام صفة جارية بغير اسم وكان كلفه ان يقول اسم كلفه ان يقول اسم كلفه ان يقول اسم كلفه  
 بصور الوصفه ومما كان في الجواب ان يقول نعم ولا بعد الى تلك العبارة لوزن باختلاف  
 فيه فقد فعل لازم في ان سجد قال في سائر الخليل عن هذا الاسم فقال الاصل لاله فادخل الالف  
 واللام بدلا من الهمزة وقال في اخرى الاصل لاله فادخل الالف واللام لانه لم يزل الخليل على هذا  
 وصار اصل اللغة على انه مستقيم قال فقال المالك الله علم لاله الخلق واللام قارنه بصفة وليس  
 اصل لاله قوله فقال ان تومم بان الاسم الى هذا اللفظ تومم كون الاسم ما يعالج العمل وتومم

على نفسه

وان كان يطلع على ما على اللفظ والكنه ايضا لان النزاع المسمى المذكور في قوله وبالله الخ خلاصة  
 كلام العلامة العبادات رحمه الله تعالى من غير فصل في تقريره ان الاسم قد يوضع للشيء باعتبار بعض  
 معانيه واوصافه من غير ملاحظة خصوصية الخارج ان اعتبار الذات عند ملاحظة لانه لا يكون الا لغيره  
 ان المعنى لا تقوم الا بالذات وذلك صفة كالمعبر ثم قال والمزجاء ذكر الموصوف مع لفظ او تعديرا  
 لتعريف قد يوضع للشيء بدون ملاحظة ذاته المعاكسة لوجه وفرض اذ مع ملاحظة بعض لوصاف المعاكسة  
 كالكتاب للشيء المسمى بالكتاب والجمع بالكتاب اسماء الزمان والمكان والآلهة ويحذف كل حال المحقق ذلك  
 اسم غير صفة مستند على ان المقصود هو المعنى والذات بالاول لا بوصف او وصف والى ما يمكن  
 ولا خفاء في ان لاله من قبل ان يثبت الاسماء له واحد لم يثبت له فكون اسما والمصنوع من الله تعالى  
 كنه الى ذلك حيث يقول الامام اسم لم يثبت له وهكذا في الجمع فليس مع ان ما وضع للذات معناه سواء  
 لو خالفه مع من المعاكسة اول ملاحظة طاع من ان يبلغ الى حد العلم او لا كما اشار الله تعالى كاحمد ارجل  
 علما الى والاقسام اربعة واحدها وهو ما وضع لاي اسم ومع معنى صفة والى ان اسم في شأن  
 محمول لا وجود لها اسمها السابح رحمه الله تعالى احدها ما وضع للشيء مع معنى صفة والى ان اسم في شأن  
 لاي معناه ومع معنى صفة واحدا وخارجا قوله اعرض عن هذا الاعراض وجهه والجواب ان قوله  
 العلامة العبادات رحمه الله تعالى قوله وفيه نظر في الجواب عن الظاهر مع اشراك المحذور بان يقال في هذا  
 ان يكون الله اسما يمكن اجراء صفة عليه ولا يتوقف على خصوصية لانه سبحانه محلات كونه صفة فاسماه  
 لم يكن لخصوصية ذاته في اصل الوصف اسم خاص ولا يصح مكان الاجراء المذكور على ما في حوال الجمع الجوى  
 الجواب قوله والى ذلك اشار بعض العلماء كذا قاله الجوى قوله وفيه بحث الى حاصل الرد في ان  
 الله اسم لانه لا يقتضيه معنى الصفة حال اطلاقه عليه من غير اشتراط ان يكون اسما في اصل الوصف فمع  
 كلام المعترض لوجه اسم في الجمل محرى عليه صفاته تعالى ولا يجزىكم نفعا حيث عزم كونه في اصل اسم  
 اراد الله اسم في اصله فاشارة على كل ما عرفت ان الله ليس موضوعا تارة لانه سبحانه وان جعل اسم  
 صفة والاختصاص العارضي لا يجزى نفعا لما عرفت من الاشراك من لا يسميه والوصف واجب حرم ان  
 التمسك على كونه اسم لانه مانع مستندا بما به لم لا يجوز ان يوضع لاله ما عمار تمام معان به  
 الفاظ ولا يوضع لخصوصية الخارج اسم ولا استعماله في ذلك والجواب ان المراد بالاحكامه مخالفة  
 العادة المألوفة لا كسواء ومعنى ان كل حقيقة قد وضع لها اسم محرى عليه صفاتها فلا بد من ان  
 يوضع لاله تعالى اسما كذا في تشهد بذلك قول الجوى اذ كان الله صفة الى وجب يمكن الوصف  
 في الجوى حصار المسائل الاول ومع عدم الاجزاء بان تعالى ما على القاعدة المعلومة لا بد له  
 من اسم محرى عليه صفاته لكونه اشرا للمعاني وليس له اسم سوى الله من غير ملاحظة ان اصل ما

اي اطلاق

ص











انفسنا احبنا الساج متابعه لصاحب الكشف وجهه ما وجهه من الوجوه وله واما الذي هو  
 مصروف موشه ندماه فهو من المناديه في الشرار مع النديم في الصحاح نادى في الاصل على الشرار هو يندى  
 وندماه قال الشاعر قال كنه ندما في بالكر استمع ولا استمع بالاصغر المشتم وجمع النديم ندما  
 النديان مع الترتيب في المراء ندماه وقال المناديه مقلوبه من المذاقه لانه يد من شر الشرار  
 مع ندماه لان العلق كلامهم كنه كانه من العود من جذبه وجذبه في اشعار بعد مجي ندم بالكر من  
 المناديه سوى ندم من المناديه وله فان قلت مع ما خذ الخ وبعبار اخرى في بعض النسخ احص  
 ولا نقص ندما لانه ما خذ من ندماه مع ان ادم غير منصرف ككران وموشه ندما كسرى وله  
 ذكره المرزوقي مذاع جوابه بمحصل كلام العلامة المعاني رحمه الله ولا يخفى ان مع الجواب بالمعارضة منع  
 ما ذكره المرزوقي من وجه حشاش وخشيانه بدليل راجح وهذا انتم على اجتماع افعالهم على  
 في موشه فعلان في صنفه ط حده ومع الجواب بالنسب على نداه وقوعه فلهذا من فعل بالكر وحمل على الهم لا  
 وله والجواب ان هذا الشرط اشعار بان الشرط وجه في صنفه لانه حاله بل يكون دالا على ما هو شرط  
 وهو محقق انما فعله اذ به محقق مضارعهما لانه انما في هذا المنع صرف فعلان في ترجع قول من شرط  
 منع اسما فعلانه وهذا منع ما فعل المولى الرازي رحمه الله ان هذا الشرط غير سديد لان من شرط الشرط  
 وجود فعل لم يكن عدم فعله في وجه الشرط من شرط الشرط عدم فعله لم يكن عدم فعله عند جوا  
 للشرط لا يجابان بالاجتماع بالانسان فلا يلزم اجتماع البعض ولو سلم ان الاختصاص مع عدم العدم  
 البعض كان اجتماع البعض لا يوجب الاختصاص مع قطع النظر عنه وله وصل المراد بان فعلان صنف  
 مطلقا الى انه حال العدمه حاشا لان فعلان فعل اكثر وهذا القول ايضا انما هو بغير تسليم العارض في الرجوع  
 الى الاصل وفيه مرجح وجود فعلان مصرفا من هذا الباب على انه محال في الجواب الاول وله ومن كان في وجه  
 الجواب الى بريد العلامة المعاني رحمه الله حاشا لان هذا الجواب انه كما ان في واسطه الاختصاص العارض  
 شرط عدم الاضراء مودجه فلهذا كانه شرط الاضراء مودجه فلهذا فان الذي وقع الاضراء على  
 موالدي يكون موشه على فعلانه في لاجنه ما ساء الشرط واسطه هذا الاختصاص لان مع الاسراطه  
 اذا اطلق على موشه فان كان على فعل فعلان غير مصروف ان كان على فعلانه فمصرفه مالم يطو اصله فلم  
 يعلم ان موشه فعله لكونه مودعه مصروف او على فعلانه لكونه مصرفا ووجه الرجوع الى الاصل من الاختصاص  
 العارض موالدي الخوانه فاما غير مصروف في صرافه اصل فعلان صنفه من فعل بالكر وهو عدم الاضراء  
 لاصل وان كان في مطلق الاسم موالدا اضرار ووجه الساج رحمه الله وجهين حاصل الاول لزوم اسدرك الشرط  
 لاسماء فعلانه والاكتفاء بما قرره وقوله اذ كلفه ان يقول الخ وحاصل ذلك ان يرفع عدم العدم ما ساء  
 الشرط بقوله في لاجنه على اسما فعلان وفعلانه بعد تعليل بقوله لان مع الاسراطه لكونه في وجه

لعدم

عنهما ما نزل انه لما كان اسما كل من شرط الاضراء عدمه بواسطة الاختصاص في غير هذا الاسماء  
 لان مع الاسراطه اذا اطلق على موشه فان كان على فعل فعلان غير مصروف ان كان على فعلانه فمصرفه  
 ومما لم يطلو صلا في الاختصاص عدم الاطلاق على الموشه يعلم كون موشه فعله لاجنه او فعلانه  
 لمصرف فلم يمكن اعتبار هذا الشرط لافضائه الى الاستكمال في الضرر وعدم وجه الرجوع الى الاصل صدق  
 الاستكمال بوجهه فلما لم يما تعرض لكر شرط الاضراء لانه لو كنه نكر شرط الاختصاص بوجهه انه  
 لا يلزم من عدم شرط الاختصاص عدم اعتبار سببه بعدم اعتبار كل الشرط الرجوع الى الاصل لان  
 هذا السبب يعمل على شرطه لشرط للاقتناع من الضرر في الاضراء في الاضراء فلا يلزم من عدم  
 من حيث سببه للاقتناع عدم اعتبار وجه سببه للاضراء فاحص الى ذكر شرط الاضراء في بيان  
 عدم اعتبار له وله ودعا عرض الخ وردد الاضراء ما ساء بوجه العلامة المعاني رحمه الله  
 كلام الكشاف في شهادته قوله وفيها لما لم يطلو على موشه يعلم ان موشه فعلانه لضرره او فعلانه  
 لا على كلامه ووجه الاعتراض باللام ان مع الاسراطه ما ذكره قوله انه اذا اطلق على موشه  
 الى بل ما سلف بقرينه في كلام الساج وغيره ولو سلم ان مع الاسراطه ما ذكره فلا يجدي سعا لان  
 من كلامه عدم العلم ما ساء الشرط مودعه مودعه لانه اي اسما الشرط غير مودعه مودعه لان عدم العلم  
 بان في وجه موشه كل الشرط وله ووجه الجواب الى هذا السبب ما اوردته العلامة المعاني رحمه الله بقوله وقد  
 انما لو اعتبر الزم اجتماع الاضراء وعدمه معهما فلهذا والرجوع الى الاصل فيم قال وبجوابه يجوز الجمع بينهما  
 ما يجوز الاضراء عدمه والاحمال في الجملة الاولى من الاحمال ما كنه قوله وقد يقال في محصل ما قال المولى الرازي  
 من قوله وبما نزل الجواب بان الاصل يصح ان يكون لاجنه كانه اخوانه نحو عظماء وسكران والعارض هو  
 بان على منع منه وهذا العارض منع وجهه في مع وجود فعلانه كنه عدم فعله بوجه الضرر عدم فعلانه وجب  
 عدم الضرر ولو اعتبر العارض يلزم اجتماع البعض لاجنه من قطع النظر عن العارض العدل الى الاصل وهو الحاح  
 نظام ورد ما غير سديد لان من شرط الشرط وجود فعله عدم فعلانه عند موجبا لعدم الضرر من  
 دمع الى اسراطه عدم فعلانه لم يكن عدم فعله عند موجبا للضرر لا كما بان لا يجتمعان بالانواع فلا يلزم اجتماع  
 البعض ولو سلم ان الاختصاص مع عدمه من العدم بان البعض كل اجتماع البعض لا يوجب الاختصاص  
 ويصحب ولا مع قطع النظر عنه قوله اراد المولى النفس كذا قاله العلامة المعاني الى اي العطف والشفقة والميل الى  
 وصل اراد المولى الجمله اي الانعطاف والانعحاء انه حال المولى الرازي حاشا لان العطف هو الميل الى الخير  
 موالا انحاء ومنه ما وصل الى انعطاف لا ينجح لانه ومنه الرحم لا يسم الله على ما فيه وانحاءه عليه ويورد  
 ما في الصحاح ان الرحم الرقة والعطف وله وقد توهم الى قوله وسر عكلك بعض الكلام كنه  
 قد اشار الى الرد على العلامة المعاني رحمه الله اي في مودعه المصنف من غير العطف عليهم من قوله مودعه

لعدم

لم يكن



الانعام وسوقه بعد تفرغ من شاع وصم تعالى بحسنه والحمد وذلك من وجوه الاول كون الرحم والغضب  
 مجازين من لاداء الانعام واداء الانعام آتاء كونها مجازين عن الانعام والاسهام الى التعلق بالانعام  
 التمسك اشار الى العسل وقوله والمص اشارة الى الرحم اوجه ان كونها مجازين عن الانعام واسارة  
 العسل الى التمسك وسعى شاكل ما على المتوهم في كلام الساج رحمه الله وسواء المراد بالحقن قول الفطاه  
 الفطاه في الصحاح الفط من الرجال الفط وكلام الحقن قول بعلد وكلفنا علف الفط الله فطافا  
 علف الفط فافيه دل على الفرق بين العطاية والتعطيل فالحقن هو الذي يخلو في رحم الله وقد فرق بين الفط  
 الفط بالجفا وسور كل حسن الحشر وما يقتضيه فان لفظ سول الجاف الذي يخلو في رحم الله علف الفط الذي  
 لا ياتر فله علفه وقد يكون الاسان من الحقن لا من الرحم فلو لم يمتنع مع العلف فطاف  
 على ان يمتنع البعير واللوم مع العلف ويجعل العلف فيها وليس كذلك لان العلف علف لا يسدده  
 البعير واللوم بل المراد بالحقن اي يمتنع مع العلف ويجعل العلف في اللوم في ضمنه وشدد لاجله  
 وسأكل زيد بوضع ليعني العلف في موضع ان شاء الله تعالى فلو لم يمتنع على ما ذكره الجوهري في بعض  
 الفاء في قوله فلم يمتنع ومن يمتنع كذا ذكر العلامة الصارفي رحمه الله فلو لم يمتنع  
 الجوارح مما قرره الحقن الرازي رحمه الله بكونه من الادنى الى الاعلى انما يكون لازما اذا كان الاعلى  
 ممتلئا على الادنى وزياده كما في السجاع والباسل فان الباسل ممتلئ على السجاع وزياده وذلك لانه لو قدم  
 الاعلى لم يكن لذكر الادنى بعد فانه الا ان قوله واما الرحم وهو المنعم على الرحم والرحم منعم بها  
 فيها بوجوه ثمانية ما لا يسئل احد على الاخر فالعقلان مع عدم الاعلى لانه اشرف الاشرف وادنى ادنى  
 عدم اوله وسلوك طريق الرحم في كلام الساج على حواله لا من الرحم الى الرحم بل من الرحم الى الرحم  
 ما لا يكتشف ان العام كما يقتضي الرحم في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 ما لا يكتشف ان العام كما يقتضي الرحم في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 الاول قدم ما دل على الجلال فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 لما كان الرحم كالعلم في الاحصاء من ناس الغنم وقال ايضا والعقلان مع عدم الاعلى لانه اشرف الاشرف وادنى ادنى  
 هذا الوجه ولا يجوز غيره لان اسم لفظ الاله ما اعتبار ان الكل من والده وجه او مرتبه وما منه  
 والرحم اسم لها ما اعتبار افاضه الرحم العامة على الوجه على المكملات والرحم اسم لها ما اعتبار انحصار  
 كل ممكن حصه من كل الرحم على الوجه الخاص ما يتبعه من جود كماله فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 المحقق في هذا وشبهه عملا وجهها واصلا لما كان من المنعم به علم وجه التتميم باسمه الحسني وتقدمها  
 عند كل مسلم كالمنعم به سدا من الاعلى والاعلى ارشاد الحق بخصر على واحد ان يصر على الاول  
 فالاولى في تفرغ من شاع لوجه التفرغ والافاد لا فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم

المعاري في رحمه الله وقال واما القول بان الرحم يبلغ الى فعل الصفات العزيمه ككرم وشرف وفعل المعاري  
 كسكران فخصص لانه ذلك ليس من صفه فعل بل من ان فعل بالضم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 على ان المراد انها اخوان في الاسماء الكبر عر ان العلامة الصارفي رحمه الله بعد توجه كلامه بقوله من الشاع في كنهه انه  
 يريد بكون المعاري اخوان في كونها اسما وكبريا سكران في الحروف الاصول حرة من كماله والمذبح او كبريا سكران في  
 اكثر الحروف خطا كلفوا العزيمه والنفذ في الحروف الاصول حرة من كماله والمذبح او كبريا سكران في  
 سور كلامه منها وصح كلام الفاتح في قوله اي على المراد في هذا جعل مصغه الدم وما بعد الشاع رحمه الله ولعل  
 ان قول الاحياء في ان يكون الحمد والمذبح اخوانا في كماله او كبريا سكران في كماله او كبريا سكران في كماله  
 به الحصر لكون الحمد والمذبح اعم الا ان يقال انهما في كماله او كبريا سكران في كماله او كبريا سكران في كماله  
 الى دعوى الاحاد واخاره الحق فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 في الصدق ايضا لادلاله بقوله وسعه الدم سوى الكاد في الصدق بل في كل كلامه على التواضع بما على الدلالة  
 قوله وانما بان الحقن في الجوارح في كماله او كبريا سكران في كماله او كبريا سكران في كماله او كبريا سكران في كماله  
 وسبيل مسيل كماله وحمل الاله على طاهر ما سادى الى ان شئ عليهم بفعل الله وقدره الله من كل كذا وكذا  
 ان يحدوا عالم معلوا وجهه ما ولى التفرغ بالجمال وحسن الوجه ان هذه الصفات الجميلة تدل على الافعال الجميلة  
 قول التفرغ بها الى التفرغ بكل الافعال الجميلة الاحسانه فيكون المذبح ايضا مجموعا بالاختصاص وقوله  
 واما ترك هذا الاختصاص فيسره مع الحمد في حق المذبح بل الحمد هو سهو من كان في قوله اي الحمد  
 لانه المقصود رد على الحقن الرازي رحمه الله في قوله او عبادي كل منها والعرض ما في المعاري المسوكة منها قوله  
 والنساء هو الذكر بل في الصحاح انه عليه خرا والاسم النساء وقوله عقيم ما لهذا وسور في الصوت في الصحاح  
 النداء الصوت في كشاف في تفرغ العاقل الطبع رحمه الله في الصوت ما لهذا الساج رحمه الله واما ذكر النداء  
 لتاسي ادعاء من اختصاصه باللسان فانه مني عن الظهور والاشارة وكلام الساج رحمه الله انما  
 والسكران ما في قوله العاقل اما السكران لا يكون الا على النعمه وسوقا لها قوله ولا ونيه وقوله العلامة  
 رحمه الله على طبق ربه حقا في ذلك ان شئ على المنعم بلسانه ويدرب في الطاعة له ويعتده له وفي  
 النعمه وعدل الساج رحمه الله عن المرتبة المذكورة فعدم ما في التعلق على الاخر فقدم ما باللسان على ما باليد  
 منها على ان العبد هو الا حقه بل لست لاله في كونه سكران بخلاف الاخر على ان اللسان هو المنفع عن كل  
 خفي ويجعل عن كل شئ كما قرره الحق فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم فلو لم يمتنع في الرحم  
 على العلامة الصارفي رحمه الله حيث قال وقد جعلها الشاع في قوله افاضكم البس فظهر ان المراد التمسك في شئ  
 لا الا مستهادا لا استدلال على ان لفظ السكر يطلق عليها وقد قال لان ان ما هو خرا للنعمة عرفا يطلق عليه السكر

ومن الجوارح على عظمته  
 النقاد اسم المذبح بالجمال  
 ونحوه خطاه



والنعم كما شهد السكر من المجدل الملح انما لم ينعى الشكر وله وبان في ذلك اي في انشاء الاسماء وحمل  
 موارده واقعه في معانيها ملكا لا يحيا بها غنا على حقبة الانسان عند الاحسان وكذا دعوى الاختصاص  
 وهذا الذي ما قاله العلامة الشافعي رحمه الله ومعنى البعث افاذك انما ما كنتم على طاعة انشاء مني كما فاه  
 باليد ونشر المحامد باللسان ووقف القواد على المجبة والاعمال فوله فانه اذا لم يعرف المحمل ما قال العلامة  
 الشافعي رحمه الله مع فريد تقرر ويصرفه ان من لم يعرفه لم يجره فاشاعله لم يجره فاشاعله لم يجره فاشاعله  
 ذلك وان ايدى بالعلم والاعمال ذلك لان في حقها في الضم وضعا والمظهره حقا هو النطق وحسنه مع الشكر اقامة  
 النعم والالابانه فيها ونقصه وسواك كرا من عن المستور والخطبة وان هذا الوجه في بيان الوصف  
 وادعاء الجوانح التي من انواع السكر على الاخر بل قسار الظهور والتعريف في الاحمال فلا يتجه ان يقال ان كون  
 اللسان سكرانا هو وصف على موافاة اللسان للسان محققا للبيان فانه يكون سكران لم ينعى الوصف للسان  
 وادعاء الجوانح التي هي اثار الكمال ذلك علمه دلالة قطعها لا شعور فيها فخلع على الاقوال فان دلالتها  
 علمه وضعه قد يخلع عنها مدلولها وهي بعض السمع بل فوله واما النطق في حلال النطق فانه ظاهر في  
 نفسه ومعنى ما ارد به وضعا هو الذي ينعى عن كل شيء فلا حيا في الاربعة فلهذا في النسخة الاولى الملح  
 القبول لا سيما على ما يدل على فريدا تمام في العود وان كانت النماة احسن اسما واسما فوله  
 نعم انما اراد الله ان يقال التعريف لبيان ارتفاع الجهد لا ابتداء مع ظهور كل من له حاسة علم  
 عارضا لقائه المعتمد بها فانه التعريف بوجه من احد ما اراد الله نعم ان المجزوء محمول المصدر للام  
 لغونه تبين ان الطرف منها مسعود وخزاه وان كان في الاصل معولاه وبما هو نطقه لربطها  
 ان اصل النصب وهذا محمول ما ذكره العلامة رحمه الله مما لا يقول المحصول لان الجهد احسن الله فوله  
 وتسلح في ذلك الجاهي الجاه والجهل والجهل في هذا الوجه من العلامة الشافعي رحمه الله جابره  
 لقول المحصول رحمه الله ولان الجهد احسن الله فانه مسعود الجاه ورفعه السارج رحمه الله فانه شكل عمل هو كل شيء  
 عن العوس فان اعتبار عروس الاستمرار في شئ مستعد جدا ولكن فقه بان المدعى ان كل ما يرضى على  
 فهو طر لا ان كل طر عرض له مع الاستمرار في شكل عمل ومن غير العوس حلا ولا ولا فاما فلا يكون  
 له مع الاستمرار فانا انما اعتبر عروس الاستمرار في شئ مستعد لما سبقه نعم ما ذكره السارج رحمه الله  
 فوله المصادر احوال معلومة بحالها الجاه قال كاهنا وفي بعض السمع وكانها ولم يعلل لانها لعدم  
 بل خطبه له في الجملة والاطهر ان يقال في الاصل في كون الاضواء خطبه للالاء على السبب والتعلق بها لا فاعلا  
 بهذا ان يكون الاصل في بيان السمع مع الافعال مما سبق لا مستعدا ان لا يلاحظ مع المصادر افعالها الناصبة  
 وقد ما در عن المتنبه اي المستند من الملاحظة افعالها الناصبة لانه مصادر مخصوصه كثر استعمالها

بنادير منصوبه حال من الضمير المجزوء استعمالها اي كثر استعمال كل المصدر حال كونها منصوبه  
 بافعال ضميره وقوله ذلك اشار الى كون المصادر خطبه للاضواء وان الاصل في الافعال وشيوع استعمالها  
 منصوبه بافعال ضميره وبما يحتمل ان يكون اشار الى كون الاصل في بيان السبب الافعال واما علم بان علم  
 العلامة الشافعي رحمه الله بان السماع في منه المصدر الى الفاعل او المفعول هو الجهد الفعلية ووضوح استعمال منه  
 المصادر منصوبه ما ضار افعالها اوضح وما ذكره السارج رحمه الله اوضح فوله وصل لان المصادر في  
 الى الاول اي كون المصدر منها معرفة ذلك على الذي رحمه الله والباء اي كونه عرصة في بيان صاحب  
 الكسف رحمه الله فوله فلا يتطوّر المصادر اياما الى جوار الامر في ارجاع الضمير الاول والاول والباقي  
 للبناء وبالعكس ولذا قال احد علماء الاخرى وقوله كانه بعد المشوخي في انه خرج الجاه لم يرد بالرفع  
 المنسوخه الطرقة لم يجرى في اللغة بل الرتبة المجرى في الرفع الا انهم الغاء حرف النصب فوله اي  
 حكم رفع الجاه الى الغرض من رفعه بطريق الحكاه في القرآن المجيد وخرج ابراهيم اي دسلاهم في  
 على وجه تعريجه في لغة العرب فقه بان رفعه في الاول دلالة على ذلك اي على ما جازم كما هو حال الكون في  
 احسن من محسنهم وخرج ابراهيم لكون محسنه احسن من محسنهم لا دلالة عليه والعكس غير صحيح للاختصاص  
 لما كان الرفع دالا على الشورى في مبدل الشورى على معنى ما جازم مع عدم الجهد والحدود وبما جازم  
 الدوام وان الجملة الاسمية اما بدل على الشورى المعنى الاول ودلالتها على المعنى الثاني مع مودة المقام في الخطا  
 كحلل النص المسلم عند العوا عن العزيم للاضواء الى الخاص ان يكون الفعل الناصب الى الرفع في الجهد  
 والمنع من هذا المقتضى كما لا يكون في الدلالة عليه فوله اراد اصل المعنى اي المراد قوله والمعنى اصل المعنى  
 اي الفعل المقتضى الجاه بيان حاصل المعنى لما يعلل كون المطاوع مع فعل الحكاه ولم يرد عطف على اذ فوله  
 استدلال الجواهر على ما قال النعلل الاول لعلل كون الاصل محمدا في هذا معطاة اكل بعد والباء  
 للمطابقة بالاصل فيكون هذا بيان الاول استدلال بقوله اكل بعد واما كاستعمال ما ذكره من اصل المعنى  
 وتعدده محمدا في هذا والباء لوجه دلالة فوله وقال الجاهات عن الاسكال المذكور المحكي الى  
 رحمه الله حنظل لعلل الاصل بالمطابقة تحت العلم واما لعلل المطابقة بالاصل في الوجه فلا بد  
 فوله هذا سؤال عن كيفية الجهد الجاه في ما حصل ان الجهد كما سبق انما هو باللسان يعطى العلم كما يكون  
 باللسان يكون لعلل الجوانح فكيف يكون بيانها فان قوله كيف مجزوء سؤال عن كيفية هذا العلم ولم يكن  
 سوالا عن ما بينه بل ان قال كيف مجزوء ولم يعلل ما جازم وفي قوله فصح ان يحاط بالعبارة المسلم  
 على الجهد على غير الجاه انما الله ما عسى ان يقال بعد سلم الجاه لهم عدم مطالعة الجواب للسؤال وحي الجاه  
 ان يقال انا كحك كما يحى بعد ما ان الزيادة في الجاه غير فادخه فوله وصل مع كون العبارة ما نانا  
 مواخير العلامة الشافعي رحمه الله حيث قال وانما هو كون العبارة ما نانا الجاه الذي هو فعل اللسان



ان يقع غايه الخلق في سعة الاعراض بالانعام التام ووصف المنعم بصفات الكمال والاحكام مع كل غايه انه  
 يفيد زياده البيان فوله قال رحمه الله كان في الجوارح اكل عباد الله كسفاً مكرهاً ولا سلم عن  
 الجوارح ما حال حمدنا انما لا نذكر فيه غيرك وكان في الجوارح اكل عباد الله كسفاً مكرهاً ولا سلم عن  
 العباد وذا سها فان العباد حقيقها سكر المنعم الخفي اي اظهار طاعته بقدر الاحكام في العرض الا  
 بقدر الملاصق في الجوده ويطبق في النصيب المتأخر وحده بصره بالعدم والآخر فيفضل  
 ما اجله حتى قدم قوله ان حال حمدنا انما لا نذكر فيه غيرك واخر قوله وكان في الجوارح وجعل ما فيه  
 بياناً للحاصل الجوارح على بعد كون في الجوارح مكرهاً على بعد كون الجوارح اكل عباد الله اولى بالسوف  
 وحمل قوله والعرض الاستيعاب في ان العرض حمل اكل عباد الله ما استعان بقدر الاصل في  
 الجوده وان كان له حمل اخر اء الى انه الاقرب بالمقام فوله والاربع الجوارح ان يكون العمل  
 بمعية الافضلية في النجاة وان يكون والاربع اي تركها من الاما بالسبب في وجه فاعلم ما فيها اي ان  
 لم يكن جوارحاً بالاسنان فالمنعم حقه اربع كونه استيفاء حوائج السوال ومولوا في كظام الكسف  
 حيث قال لانه سبعان الاربعة في اكل عباد الله استيفاء منضم اجزاء الصفات الكماله على المتصنف بها  
 اذ لا وابداه هو جواب لسوال بضمه هذا المقام وتوابع في السجدة الاحرى وذلك لان الاربع  
 اكل عباد الله استيفاء حوائج السوال بضمه اجزاء تلك الصفات العظام على الموصوفين اذ لا وابداه  
 ولو قيل والا فدرج كان اوضح فوله ومن لم يطلع حديث الغيبة المذكور صاحب الكسف رحمه الله  
 حيث قال او موطع لحديث الغائب في الخطاب في كل اعطاف لافراد الخلق في حال الاول اولى وجه الاما  
 في الجمل فوله وما سئل بها اما ما سئل به في الجمل هو ذكر الملاح والسكود والسيوف وغيره واما ما  
 سئل به عن اياه فهو بيان اصله في الاعراض فانه العدل وغير ذلك في لفظه اياه الى رايه في  
 معية اللام عن ربه بيان معية الجوده في المعارض عن ربه المعروف مستحق ان يتوجه اي بالاعتناء  
 عن معناه والا مستكنا في عن معناه نحو قوله بالسوال المنع عن الاشياء الكامل والخص معناه  
 للجوارح الخاتم مائة الدغده عن الذي في حقهم عند الطالب غير انما فوله ولم يعل ما معية  
 لما فيه من الاشياء في وقوع الاشياء في معناه وليس كذلك بل كونه للتعمير طامر مكشوف حتى علمه  
 وانما الاشياء في ان معية التعمير في اي شيء هو في سوا وعهد وجنس وللغيبه على ذلك قال  
 معية التعريف فوله وقال في الجواب اذ لا بيان معناه وورد في معية النسيب باننا لك عكس الرتب  
 فيهم مثال مشهور في معية اللام بعد عن معية الاستغناء في معية لسان معناه ثم لخص مع ذلك  
 القدر المشرك على وجه البصر حال كل من الجود والعزل بخصوصه لزيادة الاستتمام بالاول فوم كونه  
 الاستغناء على قوله وضعاً وفي بعض النسخ فصل بل لخص قوله اي مجتمعة في اللام وقوله تعالى اول

والا فدرج كان اوضح

هو ان يعرف الجود في معية اللام  
 على ان يعرف الجود في معية اللام  
 ان يعرف الجود في معية اللام

وسؤاله  
 سها الجود  
 سها الجود  
 والطبقة  
 وغير ذلك

ابله العواك اي تعزل العواك ولم تنفع من الشفعة اي لم تكن العزم شفعاً على عدم تمام اثر الدخال  
 فوله والداخل في الورد ذكر الدال في الاصل حصص من باب المفا على الدخال مطلقاً  
 في المعية المذكورة فوله ولهم كبر من العواك اي لم تكن العزم شفعاً على عدم تمام اثر الدخال  
 الطامه بوجههم احصاء مع توفيق الجود في الاستغناء الا انهم ان لا يكون في الجود مع توفيق الجود وليس اذ  
 ما في ذلك بل مراده ان الاستغناء ليس من مدلولات توفيق الجود وضعاً كالمادة والحقول معاً  
 والطبقة فوله وهو كبر من العواك اي لم تكن العزم شفعاً على عدم تمام اثر الدخال  
 طامه المولى الرازي المشهور عند الجمهور ان اللام التوفيق لا في اقسام لان لفظه في مائة مخارجه للتعوم والخصوص  
 ان ذلك على الماسة من حيث هي او على الماسة الخاصة او العامة فالاول توفيق الجود في الجوارح والآخر  
 اما ان يكون كل الماسة الخاصة مدلولاً سابقاً لفظاً او بعداً وهو العهد الخارجي او لا وهو العهد الداخلي كما في  
 السوف في التام توفيق الاستغناء وعهد المنص في ان اللام التوفيق في ذلك على حق الماسة في الارض  
 ان يكون كل الماسة خزاناً او كلياً فان كان خزاناً فاللام لتوفيق العهد خارجاً ان سوله ذكر لفظاً او بعداً  
 او دفناً ان لم سوله وان كان كلياً لتوفيق الجود وادارة الاستغناء وعدمه بحسب العزم والاولى ان  
 دفناً عند غده الالهام ان معية التوفيق فيكون استغناء كما يكون حصصه من حيث فوله وما سئل عن  
 الجود في السوف في الجواني ذكر بعض النسخ قال صاحب النسخ في ذلك ان اللام لا يفيد سوى التوفيق  
 والاسم لا يدل الا على معية الماسة المعبر عنها بالخشية فوله هو مدلول الاسم اي تكميمه اللام واللام  
 اي مدلول اللام بدخوله على الحسن المحمل للاستغناء في المقام الخطأ كغيره مدلول المشرك بالقرينة  
 المعينة فوله مطلقاً سواء استغنى اللام والعلية والاضافة او غير ما فسر به المصنف منها  
 اي بقوله ومعناه الاشارة الى ما عود كل احد في قوله وقد صرح به بعض الافاضل مهد ذلك  
 في تصور ما ذكره في العرف مقدمه من ان فهم المقام لا لفظاً بل بعمق الوضع والعلم فلا بد ان يكون المقام  
 متصوره مما راعى فيها عن بعض السامع فاذا دل اسم على معية فاما ان يكون ذلك الاعتبار اي كون  
 المعية متعينة عند متعدي من معية ملاحظة اولاً فالاول معية مودة والآخر فوله اللام اذا  
 دخل على اسم الجود في بيان ضبط الاقسام باللام لتوفيق الجود المقام والا فالبيان شامل لجميع  
 انواع التعريف لانه في النسخ الاخرى ما قاله بعض الافاضل ان الاشارة الى غير المعية وحضور ان كانت في  
 اللفظ هي علماً ما حتمت ان كان المعهود الخارج من معية كاسامة واما انحصار ان كان فرداً كغيره  
 كائين وان لم يكن محصوراً للفظ فلا بد من ارجاع عند سياره الى ذلك مثل الاشارة في اسماء الاشارة وكبره  
 التكلم والخطاب الغيبة في الضمار وكالمسبة المعلومه جملة وغير جملة في الموصول والمضارع والمعارف  
 اللام والنداء في المعرفات والافاسم حارة في الكل فوله واما ان يشار بها الى حصصه اعني اللام

المراد

الحسن الجود

في



لأن المنار والمه حصه معينه اما الى عدم حوازل الاجماع من العهد والاسبق قوله في شرح المنافع  
 المهوره من المنفعة لا يصدق على جميع الافراد قطعا ولا كتحقق اصلا وفيه دمج كظام العلامة المنافع  
 في شرح المنافع وبالمحال الماء فيه على ان المهور قد يكون عاما مستقوا كما هو مقرر في ظاهرهما  
 وهذا بناء على ان المنفعة لا يصدق على جميع الافراد وفي العهد المنفعة المنفعة والجماع له مقرر  
 الافراد حصه من المنفعة تكون بعض الافراد حصه منها في الكلام في اطلاقها على الجميع عرفا فظهر المهور المذكوران  
 المراد قوله او افراد بعض الافراد الى حد الاستغناء ثم ان ما ذكره من شرط الاقسام ومصرها  
 محصل ما ذكره العلامة المنافع في قوله وهو ان يكون صاحب الكسب من اراد الاطلاع فله حق الكسب  
 قوله بعد الدلالة على اختصاص المهور الميراث اضافة الاختصاص الى صفة المهور دون صفة الميراث  
 على كونه محلا على الجنس لا على الاختصاص المنافع لعل في حواشي المطول هذا الاختصاص حاصل على يد  
 الجنس الاستغناء قوله مظهر من التفرع السابق للامام اما التفرع للجنس اما التفرع للعهد كما ذكره  
 رد لا بد من التفرع العاقل الطبعي رحمه الله ان الميراث هو ان الميراث على الجنس او الاستغناء يظهر بحسب المعام وقول  
 صاحب الكسب رحمه الله ان الامام عند الميراث العهد فقط قوله وان الاستغناء في العهد الذي هو  
 الى التفرع للجنس وسفاد ان من الامور الخارجة عن مداول الامام ولا مانع قول العاقل الطبعي رحمه الله والرحمى  
 جعل ميراث العهد من النوع الماء الذي هو العهد الى الماسة باعتبار غير ما قوله وطول  
 الى قوله مع على سطر الى العمل الى المال الامام وضع الدر صاحب التفرع رحمه الله حيث قال كانه اراد  
 اي قوله والاستغناء ان بعض المهور ماء على مذهب من سطر الى العمل قوله وفاد ظاهر ان  
 الجنس به الميراث لا يصدق كونه الاستغناء في الميراث على الجنس لان وهو الميراث المذكور لا يصدق كونه الاستغناء  
 على راي من حقه قوله وقد رد الى رده العلامة المنافع رحمه الله قوله وهو ايضا مقرر في مكرار  
 الاصل ان اللفظ اذا دس كونه حصه ومحرار المنافع الى المحار عند امكن الحقيقة وهذا المعهود وهو  
 الدلالة على اختصاص جميع افراد المهور بالمل على اختصاص الجميع من استعمال الامام بما وضع  
 له مع مشيوع استعماله في دون الاستغناء في حاجة الى العدول الى خلافه في الاستغناء في الامام  
 الاستغناء الى الجنس السام وهذا بعضه محصل ما ذكره في سبب الاختار طساحل وهو ان الميراث  
 في هذا الجار لطلبه قوله طساحل ما ذكرنا على ان معام الحنة الميراث في مكرار الميراث على  
 الفعل باعتبار الميراث الكسب على اطلاق الراس واجام على الافراد صراط او على الافراد والعمل او الكسب  
 وعلى الاول وان جميع رجوع جميع الميراث على ما عاينوا ولكن لا يصدق في عهد العصر اما هو الرجوع طان الميراث  
 على العمل باعتبار الميراث الكسب لا باعتبار الميراث على الاطلاق بالذات بل بالاعتبار بما هو الرجوع طان الميراث  
 الميراث اما وان لم يكن راجعا جميع الاعمال وانما عدم الكفاية طان العصر كونه من انما في لم يشك

دعنا انظارنا

سوى الاشياء من الرجوع باعتبار ما دون البيع عماده وعلى انما وان جميع المنافع اعتبارا لا اعتبارا  
 باعتبار الميراث كونه لا يصدق على العهد باعتبار اخر وعلى انما لا يصدق رجوع جميع الميراث على الميراث  
 القصر وغاية ما ذكر الميراث عنه بان المراد باختصاص الميراث اختصاصه به او لا وما لا يصدق على الميراث  
 واما حديثه فاعتماد بان نعم الله جرح على به وما قال على الاول ان الميراث يرجع الى غيره باعتبار اخر  
 من الرجوع عن غير ما على ذلك الا اعتبار الاخر قد وقع بانه يصح رجوعه الى غير ما لا يصدق من الرجوع باعتبار  
 ما لان قولنا باعتبار ما ذكره من خصائص الامارات نعم في البيع فكله في وجه الامارات من الرجوع باعتبار واحد  
 كونه في وجه البيع اسفاء الرجوع باعتبار واحد بل اسفاء جميع الاعمال وانما اذا كان هذا القدرى باعتبار  
 ما قبل البيع والامارات اذا كان قد اتمى والمشتط الحاح في صورة البيع ايضا الى عموم الاعمال وانما يصح  
 ان يجعل الميراث مورا انما يصح فكون الميراث من العهد هو المشتط على وجه الرجوع باعتبار خاص معمم  
 القصر فسادا وانما ما ولا يحكم ما في الشوق الميراث من رزاه او لا فليدبر قوله وقد يقال في الجواب ان  
 محصل كلام الكسب في وجه اخر على اصل الميراث هو ان الميراث لا يجوز ان يخص على شانه بل الميراث  
 الحقيقى الكامل الذي يعضه اجزاء هذه الصفات فالامام الحقيقة ويراد اكل انواعه من مكرار الكسب  
 وحاتم الميراث ما لا يصدق ان يطلق عليها الحقيقة كما يصدق على الحقيقة لانها لا تسويع المعام الخطا  
 وتربل عند ذلك منزلة العدم قوله فله جواز الميراث على الفاضل الطبعي رحمه الله هذا الكلام شعر  
 ان قراها جنبه على الصلح دون السماع وهذا جواره عظيمة والميراث كونه في مثل هذا الميراث لا  
 يرى الى قوله في الامام والذى جعل الميراث على قراة قبل ولا دس ثم انما انما في بعض المصاحف ككلام  
 ما لا يرى ككلامه ولا يحكم التفرع الى كونه لا يصدق في الاداء فاسناد غير ما اى غير القراء المتأخر  
 الى قاعدة اللغة اولى اى من سناد القراء المتأخر الى صورة الكسب في الحقيقة لان القراء متأخر وكذا الروايات  
 عنهم ومنى ما يشهد بها الا باقوله والشك في كسب الامام في الصحاح الشك في كسب الفضل في الرجوع قوله  
 منه شك شفا على حمل حمل حملا والشك ايضا في كسب الامام ومن الامام قوله والميراث لا يصدق طرا  
 اقوى من الميراث النبأه على وجه الاقوى هذا التعليل ما بعد لصاحب الكسب في عورض ان الامام الميراث ما بعد  
 معصلي عاقله وسوا ذلك منا ولا نظره في حروف الميراث الا ان من قبله اجراء محرم الميراث لا يصدق  
 الميراث على مكرار اعما بعده قوله هو صيقوان من انه من قبل الميراث هو مقرر في مكرار الميراث ككلامه  
 له غير من مكرار مكرار مكرار الى اليه صلى الله عليه وسلم فلما وقع عليه قال له ان هذا وصي من عمر  
 اكل اخيه على ان سيرته من مكرار له رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل انما وصي فقال لا حتى ينزل فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انزل في مكرار مكرار مكرار الى جنس مكرارنا وسعد الطائفة طان الميراث  
 من المعام ما كثر فعال صيقوان شهد بانها طائفة من الامام فاسلم وصيها فام علمهم من مكرار الى الميراث

٥







من اللزوم على تعدد المعاني قولهم وربما كان المحقق لبعض السمع وربما كان المحقق لبعض السمع  
 غير وسو الظاهر يكون اشارته الى ما قاله الفاضل الطبري رحمه الله ان الجمع قد يحتمل غير السمع في مقام واحد  
 على السمع لا استواء كل عرض استواء الاجسام المختلفة ولو اورد لاحتل ثوب على ما سمع عليه اطلاق اسم العالم  
 فلا يعلم بخصه بعدد الاجسام لزمها كالجو والانس والملائكة وغيرها ما يعلم من الجمعية مع لشمول ذلك الجمع  
 واشارته الى صفته والصور في قوله ربما واضعف منه ما قاله صاحب الانصاف في سعي بعد قول  
 كانه اشارته الى ما قاله صاحب الانصاف في المحقق في كل ما يجمع من اسماء الاحياء ثم يورد عن الحسن  
 فيدبر في كل الجنس تحت انواع مختلفة والاشياء مستوفى ما تحتها من المقتضى لاحتلال انواع الجمع  
 والمقتضى للاستواء الترتيب في نوع مجرد عن الترتيب في انواع ولو عرفت ذلك داعي الجمع اذ لا  
 وقد يحتمل ان يكون المحقق نفسه واشارته الى ان فيه نوع قصور لان ما قرره سابقا بل على  
 بخصوص المقصود من قول اورد كل جنس قد فارق الجنس في ذاته ما مشناه في محمول طامه  
 بوجه ما اشبهه كلامهم ان استواء المفرد اسمي او لا يميز بينه وبين اشياء اخرى فان المفرد اذ لم يدخل الا  
 عليه استوفى بمعونه المقام احاد مدلوله على ما يخرج من كل الاحاد والجمع اذ اسم استوفى احاد مدلوله  
 من الجمع تحت لفظ حرج واحد من افراد مفردة مطلقا اي على راي اكله او خروج اشياء على قول من لا يحتمل  
 جمعا يكون استوفى المفرد اشمل ومن ثم ايدى قول ابن عباس رضي الله عنهما انهما الكتاب اكثر من الكتاب في المحقق  
 بعدم خروج شيء مما اورد بالواحد الجنس ويقتضي الجنس ما يمنع اشياء استوفى المفرد من استوفى الجمع في المحقق  
 باللام في الاستعمال الاكثر والاشهر وهو ان يراد بالجمع على واحد افراد غير ان استوفى الجمع بحسب المعنى  
 تكرار في مفهوم الجمع المستوفى كقوله في شرطه ان لا يدخل في الجماعات اجزائها حدرا عن التكرار دون  
 الاستعمال وهو ان يراد به اكل حرجه على وفي هذا الاستعمال يكون استوفى المفرد اشمل وعلى ما اشهر  
 في كلامهم على ما لا يدخل ولا يدخل في ان قولهم لا رجال لم يقصد به الا في مفهومه المركب من الجنس والجمع  
 وجه لزم منه انشاء ما صدر عنه هذا المفهوم من المجموع دون الاحاد فان لا يدخل لم يقصد به الا في الجنس  
 على وجه لزم منه في ما صدر عنه من الاحاد وليس في مفهومه انشاء بل هو لازم لما صدر عنه  
 مدلولها وما لزم من مفهوم المفرد اشمل مما لزم من مفهوم الجمع في صورة الجمع بلا فهم من قوله ان لا  
 بين الاستوفى بحسب الاستعمال الاكثر والاشهر في الجمع المحقق باللام كحلال الاستعمال الاخر في صحتها  
 ومواءمة في فهمهم ان الام لا استوفى انما مفرد استوفى ما دخل عليه واورد ما دخل عليه في  
 المفرد كل فرد مفرد استوفى وفي الجمع كل جمعة جمعة مفرد استوفى ما في حرجه فرد واحد  
 افراد المفرد كحلال الجمع اذ ليس فرد مطلقا واشارته الى ان افراد الجمع وفي الاستعمال الاكثر والاشهر  
 لم يبق للجمعية لفظان مع الجمعية بل قول لام الاستوفى في معنى الجنس وصور الجمعية والحكم بها

عدد الاحاد

معنى المقام

الاستوفى ما لفظ في صورة الجمعية وكلامهم فما اذا بقى الجمعية صورة وجمع في سماع القول بان استوفى المفرد  
 اشمل في صورته المحقق باللام ايضا وخامس ما يمكن ان يقال القول بطلان الجمعية المأخوذ من القول والاستوفى  
 كما لمرد لا مطلقا اذ الجمعية مع باقية في الدلالة على احتلال الاجسام لكن الاشكال المذكور بعد ما في الجملة ولا  
 ان يقال لا يمانه لانه في حرج الواحد والاشياء في الجمع لا الواحد اسم في حرج اشياء واحد اخر حرج ولا يخرج  
 منها في الجمع عند هذا الاستوفى قولهم اشارته الى اسم الجمع وذلك لما في الفاء من الدلالة على مسماة  
 قبلها لما بعد ما سمعوه وان كان ضمها لما سماعهم من الاشياء بالنسبة غير وهو العنق المتناول له ولغيره في الاصل  
 اشارته الى المقام في قوله فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين  
 الرازي رحمه الله قوله اورد الفاء لانه ترتيب على معنى العالم ما هو جدير به في ان ايضا والسؤال الاول مرسل على نفسه  
 فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين  
 ما يمان من الاستوفى في الاحاد ما لا يمانه في الجمع في شرط في الجمع بالواحد والنون اولى له كونه وصفا او مضافا  
 وانما كونه من اولى العلم في الاول اي كونه لادنى العلم في شرط واحد في انما اي كونه اسما لما يعلم به الخالق  
 مع الوصفه وكونه من اولى العلم وانما بعد في الجواب ليقين شرط الاول قوله الوصفه ومعنى الدلالة على  
 العلم دون الماء في الحقيقة في الاول بخصا في انما بخصا في مدح قول صاحب التفسير ان ما قبل كونه مكررا  
 بما مر مع الوصفه لا سلم كونه صورا في العلم طامه من القول عن التفسير في كذا في صاحب التفسير لا يلزم  
 من الوصفه جواز الجمع بالواحد والنون طامه من اختصاصه بصفاته في العلم فالوجه في التفسير بعد اشارة الوصفه  
 طامه من القول عن الوجه الاول وللحق ان ما قرره رحمه الله على الوجه الاول اولى واجبه من غير العقل  
 الطبري رحمه الله وهو ان هذا الاسم وان لم يكن صفته ولا علما لكن مع جمعه بالواحد والنون مرعاة للمناسبة بين الاسم  
 والجمع من حيث الاستعمال فانها نوع وصفه في وموهنا الاشارة الى ان الصبر في الاعلام وما بينهما  
 ما لم يجمع الى اخر ما ذكره وسط الطامه منه قولهم ومن لم يمتد ذلك الى رد على العلامة النعماني رحمه الله  
 حيث قال في السؤال الاول مع ان طامه في الجمع ما خرج عن صحتها اسما ما سأل المعاني والنوادر ان القول بان  
 جهة تدبر السؤال الاول على انما في ما خرج طامه في الجمع عن صحتها المعنى عكس الترتيب في الاسماء شأن النوادر  
 والمقام في السؤال الاول على انما في ما خرج طامه في الجمع عن صحتها المعنى عكس الترتيب في الاسماء شأن النوادر  
 على انما في لفظ طامه من لفظ الوصف والطبع عند الخصم ان يقال ان يكون السؤال الاول بوجه لم يجمع سوالا عن  
 الجمع المذكور في علم القول وموضع العالم من غير ان يلاحظ خصوص الجمع بالواحد والنون فذلك في حرجه طامه في الجمع بها وان  
 تكون سوالا عن طامه في الجمع مطلقا معصيا او مكررا ما على التفسير في الاحتمال الاول سوالا عن السامع في العلم فالطريق  
 المقام وان كان الاحتمال الثاني اشد اشد اشد في العلم الى معنى العالم بالوجه في حال الى العلامة النعماني رحمه الله  
 والى انما حال السامع في العلم مطلقا عن عكس الترتيب في العلم الى معنى العالم بالوجه في حال الى العلامة النعماني رحمه الله

المقام

قوله في المقام



الى انهم قلنا على قوله اي مولى الموصي اياهم ان اسم عرضة كنه شانه الصبر في الدار على الدار  
 مع موكبه تعلم على النعم الاول او يعلم على الثاني فاسم جده بالولد والنور وان كان شادا اما دلالة عليها  
 باعتبار مع موكبه من دوى العلم على المعنى الاول اي النعم الاول فيحمل على الخصم الاول عليها ما لوضع واما  
 دلالة عليها باعتبار المعنى الثاني على المعنى الاول اي النعم الاول فيحمل على غلب العقلاء على غيرهم وان لم يكن  
 ما لوضع وهذا الوجه هو اخصر صاحب الكشف والاضافة رحمه الله وفي الكشف في قول ان العالم والعالم كونه  
 وعرفان بعد من الصور فيه خفي من هذا الاشكال ومن ايجاب ما لولد والنور من انه حرم قلم ومقسط  
 ان جمع اكثر منها على انهم وان كثر في حنبطه وكبرائه قوله وفراة في خبره في قوله فانه  
 يحمل المالك والمالك اي يحمل ان يكون من المالك بالنعم يكون المالك وان يكون من المالك بالكثر يكون المالك  
 المالك قوله اما دلالة قوله اصل الحر من اي النافع وان كثر في الحرمان كره والمدة من زمانه الله مكره  
 والمدة حرم رسول الله قارى البصر او غيره من غيره وقارى اشرار من غيره وما كل ذاك الكساة يعلم  
 رحمه الله قوله واما ما قلنا من ان المالك هو المالك كما وصفت له ما له المالك يوم القيمة وضع  
 ايضا ما له المالك يوم القيمة والرجح مكره الموارد غير واضح كالرجح مكره العقل مخدوع ما ان الرجح مكره  
 الموارد وشيوع الاستعمال شائع ذائع من غير مكره بخلاف الرجح مكره العقل قوله في طاعة الكتاب لما تدبر  
 الى محصول ما في الكسب حيث قال واما انك اي دلالة قوله ملك التمس على كونه عتادا فلما سبب العاقبة الحاشية  
 والوديع من الوصف بالربوبية الى الوصف بالملك في الموضوع الا انه غير عبادته دفعا لانها لم كون الملك  
 من وجهين متباينين الحاشية وكتابه النذير وليس كذلك بل النذير سبب للملك واستعلم ان من قوله  
 المتابعة متباينة غير المتباينة المتباينة للنذير في عبارة الكشف اورد قوله واما ان يعاين الملك  
 بالنعم نعم الى قوله وذلك ان ما تحت حياطة الملك من حيث ان كل انما الى ان ليس المراد بالعموم والخصوص  
 المصطلح من المصطلح من اوراق الاصول في مفهوم الاسم بل الامر بالعقل والمراد بالعموم والخصوص باعتبار  
 المتعلق بوجه قول المولى الراى رحمه الله في نسخة لا يراد بالعموم والخصوص من المصطلحان فانها على  
 2 بل المراد بالعموم الشمول وكثرة التوابع والتعلق وقول صاحب الكشف لم يرد بالعموم والخصوص  
 ان احدهما لا يدخل في مفهوم الآخر ولا عرض ما على له من غير العود الطارى في الملك بالكثر وفي العموم الملك  
 بالكثر حسن لكل بالنعم قال في بيان ما حققه الملك فالنعم نسبة من مقام به ومن يتولى ان يستلزم  
 فانه نداه متعلقا بالغير بعلو البصر والنام المعنوي سغناء المصروف في اعتبار المصروفه والدار لم يصح  
 على الاطلاق الا الله وحده تعالى جده ومواضع من الملك بالكثر لانه بعلو الاستلاء مع ضبط وعلم من  
 المصروف الموضوع للنعم وتزاد كونه حواء الشرع من غير بطر الى سغناء وانفاد من قال بالعموم والخصوص  
 بعبارة علم من مدلوله والوجه ان المصطلح من كلام صاحب الكشف في الاول اعتبار العموم باعتبار الحاشية

السام

وفي الثاني باعتبار الفدوة والقوة وليس ولا فتح في الاول اي العارضا الوجه الاول ما قال ان المالك نعم  
 تعالى مكل الدار والانعام ولا يقال ملكها فكلوا حياطة قاصر لان كل غير قاصر فله لسان من حيث  
 حياطة قاصر عنها بل من حيث الملك انما يصار عنها الى ما مقدسه الصبر بالامر والهي وولا ساني حياطة  
 باعتبار اخر من الموضوع النعمي بخلاف العود والله دسب العارضا حيث قال المالك هو المصروف في الاعمال  
 وكذا لا يصح في ايضا ما قال صاحب المصطلح ان المالك ايج وادع لا يقال مكل الطير والدار والوحش وكل  
 شيء ولا يقال ملكها بل يقال ملك التمس بعض هذا الدليل ولا عارضا ايضا في الوجه الثاني ان المالك له المصروف  
 في موكبه ما ليس واختلف الكاظم وغيره من المصنفين في رعاياه فلا يكونوا ذرو ولا اوى لان الكلام في  
 الموضوع النعمي يدل العود العمومي ومن ادعى ما في الكشف ان ما سوت به بعض العامة ان يصرف المالك في الموكب  
 ام منصرف الموكب في الرعايا متساو عدم وفي اتحاد المورد والمطر الى العود العمومي والكلام في الموضوع النعمي بل  
 المعنى الاصلي المشترك في جميع العارضا هم اعلم انه ذكر بعض على الكشف والتحقيق ان قوله ملك على ما ذكره راجحه  
 من وجهين منها ان المالك مندرج في الاسم الرب فان احد معانيه المالك نفسه نوع مكرار ومنها ان الاسماء المستعارة  
 لما عدم على الاسماء المضافة والاسم الملك ورد مستعارة محلا للمالك ومنها ان الاسماء المضافة لم تنقل في  
 اسماء الاحصاء ومنها ما ورد في الحديث بعض الادعية كل الحمد لله الا ان يركب من موكبه ولم يردوا  
 قول شافعي احترازهم من يوم القيمة وعن من ساقه قال الفاضل الطبري رحمه الله وفي احصاء يوم القيمة  
 على يوم القيمة وغيره من معانيه فاذ بان ليج مراعاة الفاضل وما ساقه العموم المطلوب الالفاظ فان الخاء  
 سئل على جميع احوال القيمة من ابتداء السجود الى السجود الا ان يكاد يتناول احوال النشأة الاولى باسرها  
 قوله كما تدبر على ان اي كما يفعل بجاري في شرح العلامة العارضا في رحمه الله كما تضمنه بعضه بل في رعا  
 رحمه الله بجاري كما في المولى الراى رحمه الله فيها على ان الذي في العود الجوارح هي العمل المجازي عليه الجوارح  
 للمساكن وقوله ذنابهم قوله المولى الراى رحمه الله في قوله فاما صريح الشرح في قوله صرح الكشف العود  
 والمعنى ما ظهر الشرح في الظهور ولم يتق بنسبهم سوى الصبر على الظلم الشرع وبجاء هذا الاخذ بالانصاف  
 الى الاستعانة بالظلم جاز ما هم على ما استدلوا به من الظلم قوله لا يقال ما اضف اليه من قوله في  
 المعنى الى بيان انضاده مكل ايضا اضافة الى قوله لان ما اضف اليه من قوله فلا وجه لخصوص العود  
 ما اضف مكل طاريا ان الصبر المشبه لا يعمل الصبر بل وسد حاصل ما في الكشف في قوله قد يقال ان  
 رب العالمين مكل يوم القيمة لا اضافة اللفظة لان ما اضف اليه في المعنى من قوله فلما حصل السؤال  
 والجواب باسم الفاعل وهو ساو لان الصبر المشبه لا يعمل الصبر بل وسد حاصل ما في الكشف في قوله قد يقال ان  
 على القول بان الصبر المشبه لا يعمل الصبر بل وسد حاصل ما في الكشف في قوله قد يقال ان  
 ع كونها صفة منهم الصبر وهو مما جوزه مسبوقة لان الاول من وجهين صفة ماله والماء وهو

عموم

رج

الظاهر



مع محال وقد ينسب اليه على ذلك قول واما ان العلم المسبب اليه هو ما ورد في الكسوف من قوله فان ذلك  
 في يومها ما اشق من فعل لازم بل ان يكونا مع الوجود والملك من المشبه ويصعب ان يكون الثاني من حذر  
 وحاذر من شبه المبالغة طلب هذا الفعل لازما ثم نسق منه الصفة المشبهة نص عليه في صريح المعناج  
 جوز فعل كل فعل غير ما فعل بضم العين بعد ما او غيره انه قوله وانك روي بالضم والفتح قال العاقل  
 الطيبي رحمه الله والرواية الصحيحة بالفتح مع الاجزاء لقوله تعالى والله انكم من الاربعين ما او المعنى  
 وقوله او يضاهي عطف على نصبه واما مكر السيل والنهار فان جعلنا مكرهما في اثر العلامة السليمة  
 جعل المكر مع الماكرونا على سبيل الدلالة على جملته المكور واما جوزه السارح رحمه الله ما عاينا  
 مساو كلامه في الفصل ودعا له لتاسع كونه مثلا لما نحن فيه محال جعله مع الماكرونا المكور لازم  
 يكون مما نحن فيه من ملاحظة كونه شبهة في اعطاء الطريق غرض قوله واما لان الاتساع  
 مستلزم فحاشا المعنى بوجه قول العاقل الطيبي رحمه الله وهذا النوع ابلغ من الاصل ان يستخرج  
 من اذا ظلمت لان ما كل الامر صاحب الزمان ومن اذا ظلمت كل الاور في الزمان بعد الفرق فابتنها  
 التمول التام لان ملك الزمان مستلزم ملكه ما في ابلغ وجه في تمام العوم والعظيم قال ابو علي في الحجة  
 اضاده ملكه الى الزمان فكما تعالى ملك عام كذا وملك من كذا وملك زمانه وسور زمانه وهو في الموضع  
 وفيه اعتذار عن قول المولى البرازي رحمه الله وليس شري لم يجعل هذه الاضادة حقيقة مع كسب  
 اليوم ومكر السيل لا يرد عليه السؤال الاتي قوله واما المعنى هذا اعتد بها اي الاضادة مع في  
 لفظة نظره في صحيح البيان على ظاهره شذوه قول العلامة النصارى رحمه الله والعول بان الاضادة  
 تكون مع في اخذها كالمرا الذي عليه النجاه دون التخصيص الذي عليه علماء البيان وايده بقول صدر الاضادة  
 ان ولام الاضادة في باب الغدر مع في بليس قوله واسل الارض مصوب سارق سوا خا والعلامة  
 النصارى رحمه الله ذكره صدر الاضادة ومواو في ما ذكره الهداية انه منصوب سارق او اخذ صدر الاضادة  
 كانت الاضادة لفظة واما اذا كانت حقيقة فلا يخاف في جوار العمل في الطرف فلذا قال معناه ما كل الامر كله في  
 يوم الامر كمال عال ما كل عبده امس قوله ومن قال الاضادة في ما كل يوم الامر في قوله يرد عليه ان مثل هذا  
 المحدث من حكم المنطوق لا يجازي على العلامة النصارى رحمه الله كمن عاين حال المراد بالمحدث في قوله  
 وبالحديث المركب مع انه مراد مع دليل قول المصنف معناه ما كل الامر كله في يوم الدين وادسوله ولم يحد  
 ترك على ان المنقول به مراد مع لانه محدث وقد لا يتقدم في كونه مجازا حكما فليسا من قوله وفي حال  
 جمعا لانه انما لا يستلزم الاستمرار واظهره بصور وذلك لما لا يستلزم الاستمرار في الاشعار بمكة امامهم في الازمة المحتملة بان  
 يمكن عد في زمان واخره زمان اخر في صارت ما كل العبد مع في الازمة قوله واعترض في اورد في  
 النصارى رحمه الله واجاز على ما في المذكور في خبرنا في الحواشي فخالف ما ذكره المصنف لانه يدل على

اضاده جاعل حقيقة وقد صرح المصنف اذا قصد باسم العاقل زمان مستمر كانت الاضادة لفظة والحق الفصل  
 كما في الحواشي الاولى والنظر المذكور ايضا وادع عليه قوله ويمكن ان يقال في جواب اخر عن الاعتراض المذكور بالاسم  
 من استمراره ما كل يوم الامر استمراره جاعل الدليل سكايا في الاستمرار في الاول بوجه لا يلزم العمل المصنف  
 الذي كان عمل اسم العاقل بمشبهه له في الدلالة على الجود في الماهية مجردة عن افراد ملامه ولو  
 عاملا واصله لفظة غير حقيقة قوله اي المعصود منه الزمان المستمر في بيان وبغير كلام المصنف  
 مراده في الحصر ما عرّفه على اضاده ما في المثال الاستقبال ان لا قصد اليه بل الى الاستمرار  
 فلا شك في محذور المصلحة وجاز ان يكون الحصر بالمعنى الى كل واحد من الارضه اشار الى انه هو المحذور الذي  
 ملتبس مع الاستمرار الى غيره ثم اصلا فيجوز ما في محذور له عن ذلك قوله فان قيل في السؤال مما اورد  
 العلامة النصارى رحمه الله فان قيل السبق يوم الامر ما في الاستمرار كونه صرحا في الاستقبال واجاز  
 عنه ما اشار اليه بقوله وسئل مع الاستمرار ما في الشرط لم يرد عليه ان الماصي في الحواشي في قوله  
 على صدر كونه محذورا على الاستمرار والاضاح الى التاويل وجعله من قبل وبما في صدر حاشا الى المعنى فان  
 احدهما من الاخر بدليل او اد المعنى المذكور بعد ما في بيان مع الاستمرار بقوله ويجوز ان يكون المعنى في قوله  
 ما قال العاقل الطيبي رحمه الله في مكر كلام المصنف رحمه الله هكذا يريد ما كل اسم فاعل من ملك الذي هو الامر  
 كمن كل لان محظي ومنع ويجوز ان يكون فاعلا من ملك الذي مع ملك الذي هو الامر استمرار كونه وبما في اصوات  
 اي نادى وجاءه على المصنف لصدوق حقيقة فانه بعض المصلا وبوجه كلام الكسوف ايضا في قوله  
 انه جعل اسم العاقل مع الماصي فيكون الاضادة معنوية ثم ذكر الماصي مع المستعمل مجازا وورد به  
 ومنه اعد في غير الحصر من غير غرض فكل كلام الهداية ايضا قوله وبدفعه ان الاستمرار صريح في الامر  
 مكرر مع ما في المراد بالامر الدوام بقرينة قوله مع الاستمرار هو الشرط والمعنى مؤنث لما لك في يوم  
 الامر ان لا يبدأ واسار الى امكن الامر بقوله والاو في قوله وفي كونه والى هذا الجواز اشار العلامة النصارى  
 بقوله والمراد انه محظي يوم الامر لمحقق فتوجه قوله الوام مستمر ما لك في جميع الازمة قوله وجعل  
 كالمصنف حقيقة انه حال العلامة النصارى رحمه الله في قوله واما في الوجه كذا وموان يكون مع الماصي اي ملك  
 الامور يوم الامر يخص بالمصنف مستعمل في المستعمل المستند في الوقوع فلا يكون اسم فاعل مع المستعمل  
 يكون عاملا بل مع الماصي الا انه خلف ما قال العاقل الطيبي رحمه الله والاخره ما جاز ان مع الالف واللام  
 الذي كذلك جاز ان عمل اسم العاقل وان كان ماضيا لانه موضع اتساع والى هذا المعنى في الاتساع ومنه الحاشا  
 في العرف في قوله تعالى وكلمهم باسط ذراعهه ومنه واضاهما بما يكون في موضع الاحوال والا حوال بغيرها  
 عن ذلك الفعل في حال وقوعه كانه واقع وكذلك تقع الفعل المصارع في موضعها ولو اقصا العبد عن  
 لم يستمر في وقوع المصارع موقعا فلا يلزم من عمله فيها اعطاله وموفا في وجه معناه من غير جوار كمال

رب

قوله  
 م  
 راء رحمه الله











اسماء على كلمة في خاصه الكرم من علم الحكمه ومن حيث اذ المعنى الواحد في طرق حمله بالوضع من علم الحكمه  
 ومن حيث ان تحت الكلام ومنه من علم البصير فليس ومنه من شرطه الالفاظ من المعبر الى المعنى  
 المعامل الطبع حيث قال واعلم ان العلماء في مثل تطاول لكل قول الذي عليه ظاهر كلامه انه انما  
 ووافقه صاحب المحتاج من ما عليه قوله في المعاد الاول على انفسه وورد ذلك انما عليه وادخل  
 مخاطبه تطاول لكل وانما ملأ ظاهر كلامه لانه يمكن ان يقال ان في المعاد الثاني المعاني اوله ذلك والاخر  
 وورد صاحب الكشف انه لا مانع من حمل الخطاب ذلك على الحقيقة لانه مخاطبه منسبه وهداهم بعد السككي  
 اربع العنايه في الابرار فليس واما في قوله فساد ظاهر وذلك لانه على ما قال العلامة المعاني  
 بعد قوله ان الخطاب الى الغيبه يعني طريق الغيبه ولم يبق عوارض من الخطاب فليس واعلم ان قوله تطاول لكل  
 المعاني وورد على العلامة المعاني في قوله وكلامه في مواضع شعوبان لحد اقسام القول في مخاطبه الانسان  
 كما في تطاول لكل المعاني ان من الجود بان مدار الالفاظ لان من الجود على محاله المتبع المتبع منه ليرتب عليه  
 ما صدر به الجود من المعاني وضمها لموجود حوار الالفاظ على اتحاد المعاني المعبر عنه ما يكون بعد المعبر  
 ما يكون من المعاني من الالفاظ اريد من راء المعاني في صورته اخرى وما سمعته بظاهرة وبذلك ما علم  
 انما حصل المعاني من راء المعاني على ارجح وان الاثر من انهم حكموا بان لكل جود وليس المعاني وورد ما قال العلامة  
 الطبع ووجهه والذي عليه ابو علي وارجح وان الاثر ان ذلك جود واسد واول الاغنى وصل بطور دأها  
 الرجل وهذا هو الحق ويمكن حمل كلام المعاني على الغلبه على الالفاظ الجود للفرق من حيث المعاني قال ايضا  
 ولا بعد ان يكون من صاحب المحتاج الى العطف هذا ولما لم يقول المراد قوله ان اقسام الجود وموجبه  
 الانسان من المعاني ان يكون المعاني لان المعاني المعبر عنه بطور مختلفه بالنظر الى ذاته ولجودها في كل  
 مخاطبه منفسه معارفه وان يكون جودا باعتبار مغايرته موجهه والمعاني باعتبار اتحادها بالذات  
 ان مخاطبه منفسه محمله على الاعتبار وليس المراد ان هذا القسم الجود المعاني من جهة واحدة واعباد واحد  
 لا بد من الاله عامل في صلاحه المصير كمن قد عرفت السابح رحمه فان كلام الجود والالفاظ في المعاني  
 جاز على الاثر اوله كراحتها ولا فاه من الاعراض الحق وشيخ في فاعل وكل الحكم الفصل  
 والله الهادي الى سواء السبيل وقوله من ادعى الى قوله هدي وفي بعض النسخ فانقول بان اقسام الجود  
 المعاني من مخاطبه الانسان منفسه مما لا يعتد به فليس وكثير ما ذكر على ما نقل اي صاحب الكشف حيث قال  
 الا انهم وضع كسر الهمزة والميم فيهما مع ضم الميم فورد حالي فاحسن النسخ الا انهم كسر الجر للكل  
 ووضع ضم الميم وقوله ولا ساء ذلك اي كونه اسم موضع اسما لم يكتحل له رد قول العلامة المعاني  
 واما الا انهم كسر الجر للكل به فليس والعار به العوار الجود بان العار من المعاني المعاني المعاني  
 الجود والعوار بالشد من المعاني الرطب في الصحاح وفي فاعل اللغه العار كل اعل العار الجود

انها

خطيب

والعزى كالعوار وبشر في الجفن لا سفل وقال اي صاحب الكشف طلق العار على ما له العوار من الجفن ووجهه  
 2 الى بعد ردى الجفن العار وهو من طعان العلم ولا ركه في السج الاخرى وفي شرح المعاني العار وان كان  
 طلق عليها اي على العزى والرد كل الجفن على الاول اولى ليكون السج لا يكون في الارض فليس انما اي  
 ما اورد من المعاني الى ان انما هذه المعاني بالخط في اكل بعد لا يتصور وما ذكره المحقق المعاني من العوار في قوله  
 المذكور في الوجوه الاربعه ان الاول مبيح على الادراك المعاني والكله وموحيه المصالح على المعاني المعاني  
 على الادراك المعاني تحت الرية والراع على الخط على المعاني من حرمه الاحسان ومن يورد طسان العوار على  
 ما اورد الفاضل الطبع ووجهه ان يقال ان الجود من جاد في حركة المريد فادركت من السابح وانجلى كره طبعه  
 فلاحضها انوار المعاني الى اوجب الزلايه تحرك للطلب في انما ريم الله تعالى عليها ما بعد الطافه  
 ختامه محمداً ذلك واخرج ذلك في كشف الجاف ورا انما ريم الله تعالى عن محمداً رب العالمين فاحمد  
 ما سوى الله مثله على المعاني ختمه الى المعاني وترتبه فترق للطلب الخالص من حبه الادبار وظلم السككي  
 الى الاغيار في بيت لها من نجات العباد سماء الطاف الرحمن الرحيم فترتبه من عدا المعاني بل العار من الجلال  
 ورا انما الجلال الى الاحد الصمد المالك الحق فنادى طسان الاضطرابه مقام الملك اليوم لله الواحد  
 اسلم نفسه الكلي والجاني ظهري الكلي وشاك خاضع الى الوصول انتهت الى مقام المعاني فحققت به العبيده صالت  
 اكل بعد من مقاماتها الساكني مطلب الكف بقله اكل مستورا هذا الصراط المستقيم واسعاد الله  
 بقوله غير المعصوم عليهم ولا الصالحين فليس ممره ان يقال انها المتمر بعد كرسعك في بعض النسخ فحصل  
 بالعباده والاسعاد انما على كلهم المصير فادبه بصرح بقايد العدم والافكره اولى ان الله طاعون الفل  
 قبل مواعيد لانه مستحق العباده لانه الصغار الجاهل واحب ماله مسلم ولكن من سلك الصغار الى  
 لا يشارك بل على عز الازمان من ان الذل حيث لم يكن لها سبيل الى العام ما لا يقص ان جود العباد بها  
 التميز سلك الصغار الخاصة فليس اي اريد خطابه حمل على المجاز او لا كلامه التكرار وعلى الاجمال  
 وقدم على الاجمال وان كل قسم لما من هو التكرار وقوله الاول ان هذا ليس معي اكل بعد لان جناه  
 تخصص العباده به على كس التجاود الى غيره ومنها تخصص الخطاب بالعباد لا تخصص غيره بها وقوله  
 انما انه لا يوافق قوله لا بعد عنك اذ معناه نبي العباد عن الغر لانه التحصيل كما سمع منها فليس  
 ولما كان صفاته عزه انما هو راي المقلد وغيرهم او مستند اليها وحدها كما هي راي الاشاعره اما  
 كون مرجح استحقاق العباده بصفاته الى الاستحقاق لانه على الاول فظاهر واما كون مرجح المعاني على  
 فليس مستحقا بصفاته من الدلائل لا فعال منصفه عن الصغار فيكون كل مرجح اليها من الاستحقاق راجعا  
 الى الاستحقاق لانه الا ان المعاني وما سمع ان كل ما يوافق من صفة من اخرى يقال له الاستحقاق الصغار  
 وكل ما يوافق منها باعتبار الجمع يقال له الاستحقاق لانه فليس والوجه في ترجيح السؤال اي بوجهه فليس

بوجه عظمه على قوله اي في رايه  
 مثل القول الاول

الموجود



العبادة على الاستعانة بمحصلات العباد من غير العباد في مولايم بافعالهم الى غير الطاعة والاستعانة في طلبهم لفضل  
 وحول العباد وما على فعل المولى وعلى بافعالهم وهو الظاهر من قوله تعالى في الاعيان ما على لغايم  
 وهو انهم كان يمد الاستعانة على العباد اوله فلم يكتف بمحصل الجواب ان الاستعانة طلب الحاجه بل على  
 المصطلح طلب الحاجه لا طلب فعل المولى والعبادة وسئل الى الحاجه فقدم الوكيل على الحاجه كما مر في العبادة  
 من عدم الوكيل على ما هو المطلب لسبقوا اجابة المولى لم يحصل حاجهم وفي كلام المصنف لستوجوا عدل  
 الى قوله ليسحقوا ملا الى مكان الوجه على الرأى في الامور رحمه الله ولم لستوجوا على عدم المصطلح على  
 مدخل اهل السبلت ما هو قوله وسئل المصنف من جهة راجع الى ما سترت وهو اختيار الفاضل الطي  
 والمولى الراى رحمه الله حيث صرح به واشار الفاضل اليه وصاحب الكتب والعلامه العبداني رحمه الله راجع الى  
 بهم وبما هو الشايع المصنف رحمه الله قوله وبطلانه من وجه المصنف الاول ان قول المصنف ما دل كل  
 في شامل للعبادة وغيره ما دل على عدم جعل العبد راجعا الى ما سترت يكون المستعان فيه خصوصا بالعبادة  
 في سلف قول المصنف بطلانه وبمحصل الثاني انه يكون هذا الوجه راجعا الى الوجه الاخر الذي ذكره  
 تكون الوجه المذكور بعينه هو الوجه الاخر وقد جعل المصنف بطلانه فكون بطلانه وبمحصل الثاني  
 ان الجواب المذكور هو قوله لان عدم الوكيل على طلب الحاجه لا يطابق السؤال لان العباد على عدم التمدد  
 يكون مقصودها بالعبادة وسئل عنها على عكس ما قرره المصنف فاستقيم الوجه المذكور فكون بطلانه فصيح  
 على هذا الوجه للمصنف في الجواب عن السؤال بهذا الترتيب وهو ان الاعادة مطلوبة ليكمل العباد ما رزق  
 او ثباتها وطلب ما رزق الله الشئ او ستر ما خسرته والادليل على ذلك الوجه جعل اعادتها ما نالها في سلام الكلام  
 ويرتبط بعضه ببعض قوله ولو جعلت مطلوبة لمحصل العباد ابتداء الى التخييلها ما لوجه المذكور في  
 سوال المصنف احب عليه بان يتم المقصود من حيث مقصود على طرقتا توصل به الى حصول المقصود  
 حيث ان المقصود وجه وجه واعيان الطمأنينة لا يحتمل ان هذا الوجه اخر من جعل العباد مقصودا  
 والاعانة وسئل هو ما في ما دبر الله المصنف جعل العباد وسئل الى طلب ما يحتاجون اليه والطلب  
 وهو الاعانة ولا يمكن ارجاؤه على الوجه الاول من الوجهين الاخرين غيره قوله وفيه نظر فكونه تعالى لا يتم  
 ان الحكم متناول الاستعانة كل مستعان به متاخر عن هذا السؤال لم لا يكون ان مستعان من قوله وسئل المطلوب  
 اليه فهو ان يمتنع بوجه اى يمتنع سؤال المصنف عليه اى على الحكم متناول الاستعانة كل مستعان به ولا يمكن  
 ان يقال لا يتم كون العباد مقصودا بالاعانة على العباد بمحصل او يكمل او يسلم الى الاعانة  
 مما عدا ما دام يكون كذلك اذ كان جمع العباد وسئل الى الاعانة على جميع العباد والاحكام كون  
 بعضها وسئل الى الاعانة على عباد اخرى كما يكون وسئل الى الاعانة بما عدا ما ولما اورد قوله لا يمكن  
 ورده بان قوله بعد وسئل مطلقا بينهما الى الكثرة على السوية ولا اختصاص بها ببعض العبادات

ن

بسم الله الرحمن الرحيم

معنى ورد العلامة العبداني رحمه الله ما فرج الحاج من المحرم والمحتاج اليه من جهة الاستعانة  
 خبر بان ما فرج الحاج رحمه الله في الرد على قوله بان حذف المفعول للظن العموم الى سلك احاط العلاقة  
 العبداني رحمه الله وقوله من شئ عليه الرد على صاحب الانصاف حيث قال قوله اطلق السبل في الموضوعات  
 فان المصنف لا يعمم له كعدوك والاطلاق يقتضي الابهام والشموع والمصنف الى المصنف ان يعلق الاحوال المحتمل  
 ما لم يعم دون المصنف قوله اى مستعان عليه الى قوله ومحمولها واحتمل سرج العلامة العبداني رحمه الله وبما  
 متعارفان بين مولى العبداني رحمه الله وعلمه واحدا وانما هو ما كان لغيره ما يمتنع كونه مستعانا لغيره بل لا  
 والا اصل من الاستعانة لفظه على دون فهم قوله عطف بحسب المصنف قد لا يحسن لفظه لاجل العطف  
 لعدم الملازمة والمراد بجمع ما سبق من كلامه قوله لتساو كل مستعان فيه وهو الظاهر من قوله تعالى ما عليه يوم  
 انه عطف على كل مستعان فيه كما قال المراد من الاستعانة كل مستعان فيه والاحسن ان يراد الاستعانة  
 به على اداء العباد قوله من باب المحبة زيد وكبره ريدان العطف لنفسه قال الفاضل الطي رحمه الله وقوله  
 فوطئه فيما مدان ترك المتعلق اى على اداء العباد للاختصاص لنفسه اناك بعد لان الاعانة على اداء العبد  
 سئل الا ما لوفيق قوله لتساو على الواقعة في اشعار بان الكلام يطلع على الجمل المتعددة وقوله فاشتملت  
 الجمل اللغوي من اناك بعد واناك يستعير واحدا وقوله واما فقال الى به قال العلامة العبداني رحمه الله  
 حيث في اناك بعد ما نال الحمد واناك يستعير طلبا للاعادة على العباد واحدا ما ياما للاعادة على اداء العباد  
 فلاحقت الجمل اللغوي الى استعمل عليها الفاعل ومع الحمد واناك بعد واناك يستعير واحدا  
 اشار الى السؤال كيف اعلم على اداء العباد قوله واذا جعلت الاستعانة عامه لم يكن مدنا  
 بيانا للمعونة الى عوض بان الجمل على العموم لولى لتوافق الفاعل هذه السورة الكريمة في المعنى المط  
 منها ولان التوصل بالعبادة الى حصول مرام مستوعب جميع ما يمتنع ان مستعان فيه ليدخل فيه  
 الوفاء ايضا دخولا اوليا اولى من طلب مجرد الوفاء ملازمة ايضا قوله امدا الصراط المستقيم  
 لان صراط المسلمين اعم من العبادات اعماديا بالعبادات والاعتمادات وشم الاطلاق السياسي والحقا  
 والمكاشفات غير ذلك واما عطف النجاة من شدة البرزخ والخش والصرار والملازم ومن عذات النجا  
 والوصول الى درجات القربى والنور والبرهان والحق وانما صراطى بعد قوله اناك ما حرم برك الله  
 اياها الى مدنا واصطاد في الضلال الى مسعا فيها بقوله غير المعصية عليهم ولا الصالحين لانها لها  
 وبما سألته بخلص من مراكها واعلم ان الحكم الفصيل في كلام الشايع ان قوله بعد وسئل مطلقا  
 يدفع هذه المعارضة ام لا قوله كنه في روى عن المصنف حال مداه كذا والى كذا اذ لم يكن في ذلك يحصل  
 الله ما لا يستداه وهداه كذا بدوى الامم وتبلى يعمل للخالق من ان يكون فيه وسئل لا يكون من لا يجوز ان  
 تعالى باللام او الى قوله تعالى والذين جاءوا من بعدهم سبعا مداه على مداه استعانة بالمجاهدين

ق

الظهور







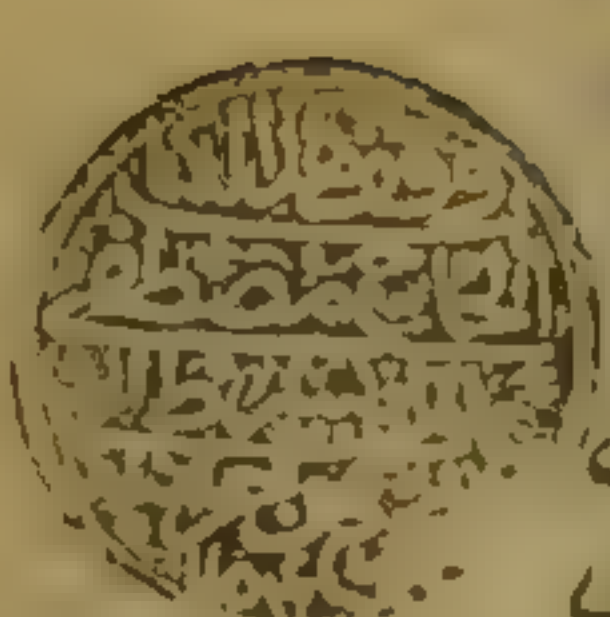
مختلف عظم الجاهل مدفع اما الاول لما لا يمان ان المصنف بالاسم يدل كقولنا والابن يدل على العظماء الثاني  
 فقط كقولنا الاول منقول في الظاهر ولا بد ان يكون ذكره فانه لم يحصل لولم يذكره اما الثاني على صدر المسلم  
 انما هو كما ذكره العالم في ظاهره اما في كونه في غير المحاط به كقولنا والابن الثاني لا يمان عدم وجود اليقين  
 سماع عظم الجاهل بل في كونه في ظاهره ايضا وهذا يظهر من قوله وكونه محصورا بالنسبة بما ذكره مطلقا  
 وقوله على المخار انما في مدخل الجاهل هو كونه فانه لا بد ان يكون في غير كونه محصورا في كونه  
 من وجوه ثلاثة اي النسبة كقولنا والابن الثاني لا يمان كونه في غير كونه محصورا في كونه  
 لكون ذلك شهادته معلوم بالوكيد ووجه ثلاثة والاشعار معا اي على كونه محصورا في كونه محصورا في كونه  
 من وجوه ثلاثة وكذا في قوله اي كونه محصورا في كونه محصورا في كونه محصورا في كونه محصورا في كونه  
 يصح في كلام الجاهل اما الوجه الثالث في قوله فما عدم لما في النسبة والكون على ما هو المحذور في كونه المحذور  
 مع كونه محذور في النسبة فانه في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 سماع المصنف في قوله وقد يسمي من ظاهر عبارته اي المصنف في قوله لكون ذلك شهادته معلوم بالاشعار  
 وجه ثلاثة الى المصنف في ظاهر عبارته سماعا بعد عظمه على التوكيد في الوجه الثالث في النسبة والمصنف في كونه المحذور  
 والكور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 فيما ان افضاء اليك محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 من المحذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 ما لا بد ان يمان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 ونهاية المحذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 لا يمان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 مطلقا لا يمان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 على سعادته في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 الدين والقوى الخالدة في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 وتخليها ما لم يمان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 ونسبته من كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 بها سعادته في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 كلها في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه

فانما

اي لم يمان  
الامر في  
ما لا بد  
منه

طريق آخر اذ حاصل الوصول في قوله طريق المصنف قوله وفي قوله منها ومن قوله سماعا سماعا سماعا سماعا  
 ان الامان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 وان الامان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 ان المصنف في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 الامان المحذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 منهم واصل من عطاء وانما هذا في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 او اعتقادا وطاعة اخرى منهم او على ما يمان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 اجتنابا في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 على حد كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 اصل السنة ووجه طاعة منهم الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 هؤلاء اخذوا ببعضهم الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 واخذوا ايضا ببعضهم الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 كونه من الدين وطاعة اخرى الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 شرب عاتق الرب في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 طاعة منهم الى انه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 اعمد مع معرفته في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 ومان الاول ان الامان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 من مسلم والعقل الرفاع في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 اما وحده ان حمل على كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 شرط اجراء الاحكام في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 منه مدعيه المكلفين في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 المعيرة الامان في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 مع كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 والحرر محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه  
 جميع المحذورين في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه محذور في كونه

اي



يناول



فإذا حمل أي الموصوفين على الاستغناء عن اللفظ المعبر عن كون ما كونه المعنى هو قوله لا يوصف بغير  
مع كون اللفظ عنهم معناه لئلا يخلط كونه معناه وكونه بغير المعنى أو العكس من اللفظ  
هذا الوجه يصح جعله من المعنوية مع كونه من اللفظية فيكون اللفظ هو المعنى واللفظ هو المعنى  
الحمل على الاستغناء ما لا يلزم أنه مع كونه المستوفى لا يحيط العلم المستوفى لكونه العائنه للمعنى بل هو  
يعمل معاملة في جوار المعنوية كونه والجملة ورده بوجه لئلا يخلط المعنى في الاستغناء فانهما  
ان النسبة قول السامع دفعه أحسن فيه طريق الاستغناء عن اللفظ المعنى هو قوله وقوله الثانية بالقصر  
في التصحيح والاسم اللفظ كونه تعالى ياتي في اللفظ في قوله وقوله واستأخذه أي انظر والمقصود التوضيح بالنسبة  
والوقار في موضعين فيها اولوا الاحكام المعنوية ولا يثبت فيها الارباع الغرام الكامة وهي جملتها وحدها  
فقد ورد عن سيد الميراث في التوضيح والافعال في التفاضل والمكافاة المجازاة بالمثل قوله فيهم  
محرر في النسبة المعنوية مكررا وبعض المعنويات كشبه من مراد الكتاب في الواحدة مما ذكرنا في غير  
محمدي المعاني الى غير ما ساد وطا في هذه العبارات شابه استعجال بقوله من قوله فيهم  
فيج كظام العلامة المشار الى رحمه وهذا المعنى ما مضى وعار الاطوار بسط الكلام ويحيى عمل اول  
العلامة المشار الى رحمه وتقر حاله ومعالجه تاسا ويصح كونه اسما لظام المعنى على الرغم اصلا  
اياء مما دفعه ثانيا بقوله وبما انه المعنوية والوقوف على العلامة المشار الى رحمه هكذا حصل الواو  
لازم ان غير المعنوية على بعد الوصف بغير المعنوية ولو سلم فلام انه كونه وهذا الكلام منسجم حسب الترتيب  
فما قال انه اذا كان من قبل ما اشهر المصانيع فالحاصل انه كان معرفة قطعا فلا يكون من قبل ولا يدر  
على اللبس في خارج عن طريق الوجه مع سوجان معالج جواز الوصف بالكون اما يكون اذا ارد البعبص  
اللبس كالتسمي والالذ لك الموصول منها فانه للتعوم كانه مال الى تعريف الغرض وعول عليه ولذا اخرج هذا كلاما  
والسابع في قوله اشار الى بغير موله ولا بد من علم في السمع المعنوية وان ختم ان وجه اصلاحه بلكم  
بانه خارج عن قانون الوجه سواء يشبه بقوله على التسمي على بعد ان لا يكون مما اشهر معاني المصانيع  
فيكون من قبل قوله على التسمي والقول بان المصانيع اذا كان مما اشهر معاني المصانيع كان معرفة فلا يكون من  
الصحيح خارج عن قانون الوجه اذ النسبة ليس هذا الاعتراف وجهه افسلا ان قوله جواز الوصف بالكون  
الذي يدل بغيره على ان الموصول مسا لم يرد بعض مهم لكونه كونه فيصم بالكونه ولا يكون شيئا ما فهم  
وقد شبه المعنى قوله لا يوصف في ايها قوله ولا لذلك الموصول مسا فانه للتعوم بل على ان الموصول للتعوم  
لا غير وكلام المصنف محتمل ان يكون المعنوية والخارج كانه في المصنف الاخر للتعوم كما في الوجه الاول وهو  
فلام انه كونه بل على انه معرفة مطلعا وجواز المعنوية كونه باعتبار المعنى وهو كونه عينا كونه  
بما سلمه اكثر من اصلاحه مما دفعه هذا وكلمة معالج قد علم من كلامه انما هو ان اسم الموصول المعروف باللام في

المعنوية

م

كل ما قصد به من المعنوية من حيث الوجه في ضمن الافراد كذا او بعضا منها او خارجا عنها  
به الواحد من كل الاقسام بحسب امضاء المعاني وقد سبق جملها ارادة بعض مهم باسم الموصول من قوله فلو كان  
الموصول في علم جوار ارادة بعض من التعوم بمعونه المعاني ودلالة القرائن على انصافه في جوار ارادة  
مهم ان يعتبر به جاز اللفظ فيوصف بالكون كما اذا جعل غير المعنوية عليهم معرفة وان عرطاب المعنى فوصف بالكون  
كما اذا جعل غير المعنوية عليهم كونه فظهر ما ذكرنا ان لمن الغرض منه في جوار ارادة بعض مهم باسم الموصول  
ونفي كونه شيئا بالاسم والاني كونه كونه مطلقا بل الغرض من ان ارادة التعوم في الموصول ما عدا ما سبق  
الى التعوم سمي المعاني المطلقة وخفاء قرائن ارادة البعض كونه في المصنف الى ارادة بعض مهم مرجع ونزاع  
فلما قوله كانه مال الى تعريف الغرض وعول عليه وبه ادفع اسكال الافساد باسمه وكونه اكثر من الاصطلاح في  
في الكلام في تعريف السامع وجملة ما ادله قوله في الاول بجانه كونه المعنوية عليهم والاضال على اليهود  
كما سئل في لفظ غير على ايهامه كونه من موصوفه كونه المعنوية فانه ما كان لانه كونه المعنوية على  
اليهود والنصارى على الاول لم لا يجوز ان يكون المعنوية عليهم معهودا خارجا عن جوار ارادة بعض مهم  
الموصول على بعد الجمل على اصحاب معنى فلام اللفظ والاعتراف في الحكم فلم يبق للكونه مورد بحث  
ان يرد بالموصوفين طاعة منهم لا باعيانهم وموان راد ما دلل على عدمهم الجس من حيث وجوده في ضمن  
بعض افراده لا يحدده سطر الى معناه فمعامل معاملة الكونه وموان المعنى بالمعنى الذي وضع  
في التسمية بالاسم وبما حمل منها امور عليه محتمل لانه لا يحد اما ان راد ما دلل على عدمهم طاعة معنوية كالانبا  
اد اصحاب معنى قبل ان يعرفوا وموان العهد الخارجي المعنوية او طاعة من الموصوفين لا باعيانهم وموان العهد الذي  
او كل الموصوفين وموان الاستغناء في العهد الخارجي والاستغناء في الموصوفين معناه وعلى العهد الذي  
قوله واد اوى لفظ عن موصوفين على الحال فلا بد ان يكون كونه على الوجه الذي انما له وهو جعل غير المعنوية عليهم  
على اليهود والنصارى قال الزجاج ويجوز الصب على الحال اي انهم عليهم لا معنوية عليهم وعلى الاشياء حتى  
غير الاشياء المضاف اذ كان جوار المعنوية وطال انفراد الاشياء اللاحج ببعض معنى فلا يجوز ان يصب  
عليه فلا يباين في جوار ولا يصب على الاعلى الجوار ولا يجوز حانه التعوم الا انفراد ولا يحد واجازة الاخص قال  
طائفة التعوم الا انفراد معناه لا يحد الجوار المعنوية على الاحتمال المعنى قوله وقد جعل بعض معاني في قوله  
على الحال قوله وفي اي عادية قبل العرضة الاخر قال السامع الطي والمولى الرازي اي عادية من غير تعينه  
وقال العلامة المشار الى رحمه نسبة الى علمه اللام اذ لم يوافق بالطريق المصنوع واحد من افراد السبع الا  
فاكل فرائه على علمه ولم يقد بالاختصاص وحمل كل واحد الى حصول ظلم الكسوف وجملة ولا حجة  
المعنى بالاختصاص لان الاختصاص مطلقا ما يصح ثبوته ما لا يوافق المعنوية والتعدي ما قبل العرضة الاخر  
لا حاجة اليه في النسبة الى الموصول بغير ظهور الرواية اذ لم يسمه ما احدث لولا ان كان معدا هو الصحيح

اسم

كل ما قصد به من المعنوية من حيث الوجه في ضمن الافراد كذا او بعضا منها او خارجا عنها

قوله

وفي السبع الاخر



[illegible]











الوجه على الآخر وان اخرج العلامة التعاريف رحمه الله فانه من عباد الله المخلصين والآخرين لاداء صاحب  
فالاول هو الوجه ثم انه اخرج الوجه الاول جمع الفصح في التسمية وفي التركة في احد الامرين الطريفة والدلالة ادلا  
مع جعل الطريفة او الدلالة غفلا عن عدم الدلالة بخلاف على التركة بالطريفة او الدلالة وان اريد بالطريفة طريفة  
التسمية او طريفة الصدر يجوز على الجعل به مع لم يجعلوا تلك الطريفة غفلا عن عدم الدلالة لم بعد وجود الماخذ في  
رحمة الله وجوبه الى اللطيم اي ما تركوا اللطيم غير مرعبه واليه في الى الالفاظ ومع عدم الدلالة ان يكون الوجه  
بعضه او بعضه جزء من الاسم كما في اسماء الحروف كما في البسملة والحروف وكما في قوله من يطلق على الساكنة  
اليه في المد في الفصح الالف على صدر من لينة ومحركة فاللينة مع العا والمحركة تسمى ميم وذكرا من حروف  
من الصناعات ان الالف الاصل اسم الهمزة واسمها لم ايا ما في غرضها وفتح وذكرا ان الهمزة مصدرية  
اد التي في اخر الاسم ما غلب استعمال الالف في هذه المد اعمل ما وضع عليها ولم تستف الهمزة واد التي  
الالف مع المد جعل لكوها ساكنة صدر الاسم بخلاف المحركة حيث شاركها في الالف في كونه مصدرية  
بالسنة ولا يجوز الاستثناء ولم تستف الهمزة اليه في اسم الالف المحركة حيث لم يجعل المسجع صدر اسم بل جعل  
الها صدره ودراس المسجع لانها اسم مسجود في حروفها والحال ان الكلام في الاسماء الاصلية وليس اي  
سماها اسماء الحروف اشعار بان المصدر المنصوح الى اسماء الحروف في الالف انه راجع الى التسمية اي نشأ  
هذه التسمية وقوله في اداع اللفظ الى لوقا في اداع اللفظ دالة على المعنى مستملا على صدر الاسم بعض  
كلام المسجع او بعض حرفه كان اوضح واخصر ولسه وكله من قوله من ما يراها بعد ان من من انزاها  
اما تبينه فالمصدر يعنى بانزاها مع المفعول وهو اي شيء يعين ما جعل اي ام انا العواطف واما ابدائه المصدر  
باق على معناه وبعدها كلا المصدرين كمن مع الاثر واصل المعنى اثر من انزاها ما تعان المصدر على  
الاصطلاح بعد المضاعف على راي من جعل النافذ في الاثر واما على راي من يجعل غير الاثر فلا حاجة الى صدر والمضاعف  
ولس تعالى ارض غفل في الفصح تعالى ارض غفل لا علم بها ولا اثر عنان وقال الكسائي ارض غفل لم  
يمطر ودان غفل لاسم عليها وقد اغفلها اذ لم يسمها ورض غفل لم يجر الا مورد ما علم وانا  
في الحديث جمع استعماله ولذا فرم بقوله اي خالته من الاعراب ولسه اي حروجا عن حد التسمية في الفصح  
شطب الدار شطب وشطب شطوطا مع ذلك قال الشطط محاوره الدار في كل شيء وفي الحديث  
مهرتها لا كبر ولا شطط اي لا نقصان ولا زيادة ولسه والتسمية من ضمنى المختص اي محذور  
ايها وجمع وقع ايها في صدر جعلها كاد اما على صدر جعلها موصولة او موصوفة فالتسمية من المصدر  
اي الزعم ان الله قال العاقل الطيب ولسه ذكر الاستصحاب وهو المنع عن تنزيل الادر اكل بالبحر  
منه الاحساس بالمصدر وغيره الدليل الذي يدل عليه بالمرسل الموصول الى حد الاعان ونقته بالتر  
الحج من ظلم الحما الى يور الاعان واكد كون كل الالفاظ اسما في الضد الذي هو حرف واسار لفظ

ولم

في بعض النسخ  
في بعض النسخ

١. خاور احمد  
نصف المصحف

٢٥٧

م الى قوله عن حصة الغنا، المذكورة والظهور ان ما والوصول الى الحد العلم اليقيني الحارم لوجوب ما عاين الى  
 فوم رتب العلم الدليل لوجوبنا وبالعلم الى ان ما وصل اليه البرهان حصه من العلم وما تباين الى انه ليس في  
 في وعامة بقوله المدعي بولسه وان اختلف معناه، فهذا في الاسم والمسمى لان الحرف في الاسم مع الكل مطلقا  
 المسمى مع المعاني للاسم والمعلل والدول عام والخاص في المسمى الاول ورد الحرف عن امر محدودي الله عنه مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر امثالها لا تقول ان حرف  
 ولكن الحرف في لام ومع حرف في عن المعاني المراد به غير المسمى الذي اصطلح عليه وهو المسمى التقوي فان تخصيصه  
 حرف مجرد وقوله ويجوز ان يكون المراد به مال العاقل الطيب رحمه الله وامانة الطور في بل وبعد وانما  
 ويجوز ذلك مراسا، الاشارة وغيرها كالوصول الى اطلاق الحروف عليها لنفسه على نوع فيكون فيها من قرينه الاسماء  
 اكما لم يكونا لانهم في الاستعمال الاما انما هم في بعضها معار يستعملها الحروف فاستعملها اسم الحرف بولسه  
 بصرف حروف الاسماء عليها وهو ما دل على معنى في نفسه دون طريق الحق الذي هو ما دل على معنى في غيره ووجه علام  
 الاسم فيها من الاحالة والتعظيم والتعريف والتكرير وكل بولسه على رمز اليه اي الى عدم الاقتران لدى غيره  
 عن المعنى سابقا بقوله لا فضل مما رجع الى التسمية من الدلالة على لاله الله على وسطا في دام ودلالة في  
 الحرف المنصوص كما ان ليس في دلاله في الاقتران المذكور كونه في دلاله الى ما عطفها كالمعروف والتكرير  
 والجمع والصغر واحا ما عطف الى الحرف كاحالة وقال العلامة العارفي رحمه الله وسكت الاشارة الى التكرير  
 عن عدم الاقتران بالزمان لوضوح وعدم الاشياء والاختلاف في علم ان قوله لا فضل مما رجع الى التسمية  
 من الدلالة ما مشعر بولسه عطف على المسمى على ما تقدم اي من قوله وهذا كما ترى الى عطف في  
 ولعل الواحد انما اولي وان كان الاول اوضح لان قوله لا يرى الحرف طامع في تولد للتساوي بين الدلالة وقوله ولا  
 مصر فيهما لا لانه الا ان يجعل في المسمى على كونهما اسما وفيه نوع حقا، والى هذا الوجه حال العلم  
 الطيب وصاحب الكشف قال العاقل الطيب في قوله وذلك ان فوكل الذي بدأ شروع في البرهان الذي استخرج  
 بولسه ان اراد به ما عاين الاحالة فلا استدلال به على الاستدلال في حل المولى الذي اراد في التخصيم في كلام  
 عليه حيث قال والمراد به هنا ضد الاحالة فلا استدلال به على الاستدلال في حل المولى الذي اراد في التخصيم في كلام  
 احالة الالف نحو الواو وموجي في الالف المعطية عليها لا مطلقا فلا استدلال به عنان واحار عليه بولسه  
 وقد حكى في عر اللام المعطية عن الواو كما ينبغي في كنه في قوله السارح رحمه الله لان هذا الاحالة لم يرد  
 بفتح الباء، اي بدليل الالف المعطية عنها اي الواو كالصلوة والركوة والربوا هذا فطال صاحب  
 الكشف بعد ما نقل عن الخواشي بان الحرف يجمع عنها بالجمع وليس كل حصه والا لوجب ان يكون  
 اي بعد الكا في الباء، والباء، والصادر من الالف وادخل في هذا الالف نحو الواو على لغة اصل الحرف  
 وفي الالف جمع الالف في الالف اول وجه الاحالة والجمع ان هذا الالف طامع في كونه اصل حقا

ایں الفاظ کے عمل میں

منه احمد بن محمد بن العاطي بن محمد بن الاسم

المسألة الأولى

والجاء

المصنف على يد  
المصنف على يد







٤

## حاله

والجملہ میں

الاسم

بدرت الی مولد و کتب معصوم الاحمال  
و در منزل

والله لا ملصق الا بحاجه الى  
العدس سبع السه الى دله وهو يكمل  
في العرف بها ان في الدول اي علم الحق  
استمر ان يكون فاشد الوصف فاعلم  
العباء السامر خلاف المال وهو قد  
الانح











وقد استعد السفيح بغيره الا ترى قوله عشر وامنذ لم يرد فيه واشتمل على اجزى من سفيحها  
اجاز ما يفر من الحرف بعد ما جرت له طر السفيح باشياء ونقله ايضا عن ما كان واشتمل على اجزى  
فعلها اجزى ترى شموله في اللغة وهذا الظاهر بولس لاما تعاريف الجمهور والى في الكشف  
على ان المراد عندهم من غير الطعام كانه قبل ذلك وامانة الله الذي في شانه كونه  
على احد ان الجزا لما قدم بلع هو المراد قبل اي اذا قرئت الجزا بالهم فذلك من باب التثنية حلف بامانة الله  
في قوله انا عرضا الامانة الى ودي في الامانة على الابتداء محدود الجزا اي امانة الله فيم وجوز ان  
ما امانة الله ما في قوله انا عرضا الامانة الى راديه الصدق كذا في شيع الامانة بولس بلخص الجواب  
الم اثر الشك في الجواب لا وان كان فيه موضع المقصود ازالة لا غرضه الوهم في الجملة ثم يمد ما سبق  
ومؤوله واما ان قسم هذه الاسماء او اورد العلامة العاركة وغيره حاصل الجواب هذا المقام قال  
المعاري حاصل كلامه ان مثل صاد وقار ونوف من باب الفتح لوجعل منصوبا على حذف حرف الجر  
فعل القسم لزم العدول عن الوجه المسحق الى الوجه المستكره بالضرورة اما اولالان المعنى على  
القسمين على قسم عليه واحد فلا بد من حرف الشك لان استعمال كلام اخر يردون حرف الشك انما يجوز اذا  
كان قد اقبل قسمه بالاول على شئ كقولك بالله لا فعل كذا بالله لا خرج كذا واما اذا كان القسم الاول موجبا  
الى ما توجه اليه القسم الاول الى ما توجه اليه القسم الثاني كقولك وحمل وحذف لا فعل محمل الاول الى  
للقسمين على العطف ليس يؤول الى قسم من قسم الشك بل لا دلالة عليه كل لا يحتمل ان القسمين بل حاز على  
وبعضه ما قال الشيخ ان الواو ان كان القسم لم يخل وان يكون ما بعد ما مسر كما مع ما قبلها او لا ولا  
بوجب العطف انما يصح ان يكون كلف جواب مسهل به ادلا سره ويكون جملة بعد جملة ومع ذلك فالجواب  
فيها العطف ايضا ادلائنا في الالوه المعصل المنع ولا اتحاد والالم يتفق هما مستقلا فالجواب  
في الكشف من هذا اتم ما قال واما ما طرانه في من بعد الوقع الفاء ثم كونه والصافا صفا والواو  
الواو القسم الى السريه ان زجرا وكقولك محله ثم حوكم لا فعل من غير عاركة الاحتياط بغيره انما في مع والاعطف  
العطف لما كان اسد اسكراهما وكما ان الفاء ثم للعطف فكذا الواو لكن ما بعد الواو منها مجرور ما قبلها خصوص لا يكون عاطفة مع القسم  
وجعلها للقسم بغيرها ان الاسكراه فلم يصح الحمل على حذف حرف الجر واعمال فعل القسم فلا حمل على النصب ضار ذكر ولم بعد العطف  
حاله وجه الاسكراه في لم يرض لا بطال العطف في علمه كتمان في قسم في قوله وهو وجوب وجوب ما قاله العلامة العاركة

ما اشار اليه العلامة العاركة رحمه الله راديه اشارة الى انه ليس العطف اجماع في قسم بل القسم  
واحد والعدد في القسم مع فرياد فاده فوكه وصل معناه الجواب هذا يحصل كلام صاحب القسم

وسواء قوله واما ما سأل في  
لن المص الحرف على ان  
الواو القسم الى السريه ان  
العطف لما كان اسد اسكراهما  
وجعلها للقسم بغيرها ان  
حاله وجه الاسكراه في  
لم يرض لا بطال العطف في  
علمه كتمان في قسم في قوله  
وهو وجوب وجوب ما  
قاله العلامة العاركة

ان كل قسم بجواب مستقلا وجوابه بربطه او ناط الحزاء بالشرط فالقسم الذي اذا توطن له الفصل  
من الاول وجوابه باجبه وكان يقضي هذا التعليق الاتباع لكل لما كانت الجملة القسم في الجملة من الموكلات  
الجارية مجرى الاعتراض كذا جيبه فلم يحكم بالاتباع مع زياده بيان وموبان حال القسم الاول  
متصفا بجوابه مستقلا حقه الذي هو المقسم عليه كما في صورة تعدد المقسم عليه بولس لا  
تقال حاصل السؤال مع الاسكراه عند اجماع القسم او كونه على قسم عليه واحد كما اجماع القسم  
والشرط على جواب واحد يجعل الجواب الموكلا لا طرهما لفظا ومعنى ولا اخر معي فوط بالا اعتماد على  
القرينة كما في اجماع القسم والشرط مع الاسكراه في قصور العاركة في بعضها عن يادها ما اردتها  
من اسكراه الجواب منها وهو المعصل من احد ما وجوابه وحاصل الجواب العرفي بحق الضرورة  
الى ان كانت مذكورة صورة اجماع القسم والشرط على جواب واحد وسماها في صورة اجماع القسم  
اكثر على قسم عليه واحد بولس وبذلك اي لزوم الضرورة واسماها في معنى الاعراض المبررة على المعنى  
وآخيه نانه لا يجزى من قسم على واحد الجواب المذكور للقسم انما وجواب القسم الاول محدود فلا اسكراه  
فانما يوجب اولاه مع الاسكراه في عدم التبادر مستدركا بانه يمدح لانه اولا وباسماها في معناه  
لا بطال العطف وان لم يكن مدخل في الاسكراه وبذلك ان لا يكون العطف مدخلا في استقاج تعدد  
القسم على شئ واحد ولو قدم قوله وايضا الجواب انما كان القسم بولس فان القسم المقصود من كل كلام  
الخليل الجواب ان الوجه الثاني مستدركا فانه انما المقصود منه وهو الدلالة على الاسكراه في  
من قسم على شئ واحد حاصل بالوجه الاول على التمام لا مدخل للثاني بولس لا يقال في هذا  
مع رده بالوجه المذكور محمول كلام العلامة العاركة رحمه الله وقدس سره قوله اجيب  
بانه واو القسم الجواب على حاصل محمول جواب المصطلح الواو انما في الفاء وفعل القسم محتمل في  
محتمل ان الفعل جاركا بها في العاطف بصا وحضا فكان العطف على معونه عاملا واحدا في ان ذلك  
وعرفا فاعده بولس كونه مستدركا ما في ولا سابق تمام البتة بولس ان مستدركا ما في  
ولا سابق شيا اذا كان جاسا بولس ورد الجواب فالعلامة العاركة رحمه الله واعرض عليه بوجوه  
احد ما ان هذا مستصحب اذا صح محرفا القسم وفعله كقوله تعالى فلا اقم بالحسن الجوار الكسبي والليل  
اذا عسعس الصبح اذا انشربان الصبح معطوف على مجرور بالباء واداسفس على منصوب الفعل فانهما  
انه يلزم تقيد القسم بالنظر ليس كذلك بل هو مطلق بالشايح رحمه الله فصل الاشكالين ما يرد  
الاول مفردا عن الثاني ثم ذكر الثاني منها على قوة الاشكال انما وضعه الاول حيث كان في  
يجعل الواو انما به عن العاطف فكما بها على المعول جوا ونصبا محطافا والى اشار بقوله  
او الواو القاعده فقامه بولس وحمل الواو على احواله تقصير بربطها في الحاجب حجاز جعل الظرف

ما جاء عنه اوله من الاشكال  
وعدم التبادر مستدركا  
اولا وباسماها في معناه  
واو كونه مدخلا في الاسكراه  
واما بان لا يكون العطف  
في استقاج تعدد القسم  
م واحد ولو قدم قوله وايضا  
الجواب انما كان القسم



حالا دفعا لا شك ورد بانه لا بد من لان الحال قد فعل ايضا بل زيدا الاشكال لان الحال في المعنى حكم على صاحبه فلهذا الاختار نظر الزمان عن غير الحد في الفعل في وقت الغشيان فوله بل حواه الم هذا بفضل ما اخاره صاحب النصار رحمه الله ان اذا اسم بدل من الفعل كما يقول اذا انعم زيدا اذا انعم عمرو مع وقت قيام زيد وقت وقوعه او معلقا بمضارع محذوف فقد قبل الفعل اي وعظمه الفعل وقوله وقد فعل عثمان اي مع عثمان والفعل وان كان مانعا من زيدا الاشكال الا انه لا طائل من حيث المعنى اذا لم يفع عثمان الفعل اذا فعله واحدا ايضا مما فعل عن الزمان الحديث بان الواو في قوله والفعل اذا فعل الصبح اذا سقى وقوله فلا اسم بالشفق والفعل في ما وسق والعمر اذا اسقى للشمس لا للعظمه وحول احد القسمين محذوف وهو سهل حمل من ان كان العظمه على علم فوله منه جمله حاله كذا قاله العلامة النصار رحمه الله الا انه جعل قوله لا يجوز الا انما بدلا وما لا لقوله لا لقوى وكلمه هذا افضل قال العاصم الطي رحمه الله هذا من فضل الخطاب اي مضى مدام سري في بيان ما هو المقصود من كلامه وكلمه فوله معاني هذا وان للظاهر في ما فانه تعالى كلما فرع من فرع من الكلام وازاد الشروع في فرع اخر فحصل بقوله هذا افضل من هذا افضل احسن من وصل والله اشار بقوله الفصل الذي هو التوقيف وقوله وجعله صفة لانه ردا لافضل ايضا انه بدله وسق الهداية فليس يصح لان اللام لا توصف الا بالاسم او ما لمصاح الى حله فوله او اذا كان المانع الم نور المقصود وربط الكلام على وجه الباطن واوضح بحيث لا يرد عليه في البيان والا فالمقصود حاصل ما خسر من العيان كما اشار الله بقوله اي اذ لم تنهاك الم ولو فصل اذ لم يحول البعد الذي سرنا الله مكنونها معتمدا على محذوف محذوف المحذوفات اعمال فعل القسم السامه على مانع من العطف مع محالها عرابها لا عرابها بعد ما ومن جعل الواو القسم موزون الجمع فقد رما على وجه الجمع يعرى المانع من العطف وان لم يبرع المانع من جعل الواو القسم اي ولا ما يوجد باضارا لها واجعل الواو للعطف مع كل المصير الى نحو ما اشرنا الله مكنونها معتمدا على محذوف فانه وجه وجه من الاعراب مغاير لكونها منصوبة بعد ايراد ذكر كذا ان حلت اشد التباها فوله من ضم ما اشرنا الله بعدم الجمع بين القسمين ان الله عطفه على العلامة النصار رحمه الله بناء على ان قوله من عدم الجمع بين القسمين وان يفهمه لا وفاءه ما كمل العبادة ان يقال للام انه يصير ما اشرنا من ابتداءه والمضارع مستند الى المصير الى نحو ما اشرنا الله ومكنونها معتمدا ما شام من عدم المانع وموافق من القسمين كونه نصرا له وان كان ظاهرا في ما ذكر الراي كونه لسر مراد بل المراد ما ذكرناه ولا فرق في هذا المعنى بين كون الله مضموم كذا في الشارح ومكنونها منصوبة كما اخبره العلامة النصار رحمه الله فوله ان الله لا يعرى عن شئ

والا في ان جعل اذا  
مولا في ضم النون

امان الى الواو

منه

اشره

فما مل فوله الى ان المصير الم يورده ما قال العاصم الطي رحمه الله الفروع ان يكون مضرا وان كان يكون محذوفا موان المضار به باق كقولك لا اسد الاسد والمحدوف لا اثر له كقوله تعالى واسئل القرية فوله وقال مسالك الم وبعضه ايضا كقوله لا مثله من جذى الجار دون الاضمار فوله ومع مستفتم في شرح الطي الاساس استند الطريق في ابعاد لقولهم طريق محذوف واستند في الامر اسعافا وكقول ان تعالى الاستغفار والهمام الاستبصار اي طلب النباه الذي هو الملك لان النباه شيع التمام كما اذا تم احد ما نقصه وجه اشار الى انه الاخذ بالحاصل وهو محذور من بدل قوله فكان ما تم نظيره اي الملك فوله اصله من اضمار الجار وحذف الزائدة المدغمه في الاصله هذا من سبويه قال ابو علي قال سبويه حذفوا الا من منه لام الضمارة واللام الاخرى فحصل المحذوف من الاما الزوا كما يوراي سبويه وحذف الاصله بعد نقل حركتها الى الزايدة الساكنة والله ما في ابو علي حب قال لهم ان يقولوا ان الزايدة جاء لمع وموارد ما يترك لانه اذا حذفت الم الحذفه دلالة على جاء لها وقد انما هم محذوف من نفس الكلمة نحو لم كل ولم ادر ولم ابل اذ كان الذي يترك دليل على ما في فعل هذا المحذوف من هذا الاسم ما هو من ضم والمضارع الزايد فوله قال ذكر اي الاقسام بها النوا سر سبويه كذا قاله الامام في نفسه كقوله اي على هذا التقدير ان يكون لهذه الاسماء حال كونها مسروده ومضوغة على مثال التعديل مراد بها حرف المبني محل من الاعراب كقوله معوله لعامل مقدر وقد نص العلامة على خلافه في حواشيه على هذه الفواج محل من الاعراب بان قال نعم لها محل في جعلها اسما والسو ومن لم يجعلها اسما للسو لم يصور ان يكون لها محل في مدغمه فوله اي ما ذكره في وراعي الفواج الى ويدان الفواج حال كونها معرفة اما غير منصوبة او منصوبة فعلى الاول سيعان لا يجوز القراءه بغير كسائر الاسماء الغير المنصوبة وعلى الثاني سيعان ان يكون منونه تنوين التثنية فاسئل امر هذا القراءه فاجبه الى الاستغفار فوله ما ذكرناه على سبيل التخييل بقوله وكذا ان تعالى حركت للواء الساكنين فانه اي سبيل الاجمال فيجعل هذه القراءه لا وجه لها غير كما في النص اخذ له وجه اخر بان يكون اسما بها بفعل مضمر ولا يمكن منها ان يقال اجزاها بما مل مضمر طار في القراءه فوله والمقصود من ضبط هذه نوع تقوية لهذا الوجه الم قال المولى الرازي رحمه الله لا ذكر في الفواج وجهان الاعراب الحكماء هذا هو المذكور اما ان يكون معرفة ومجروزة ما ضارا لها، القسمية والاكاف جرما بالجمع فتعين ان يكون محكمه عن حال الهي وهو حال السكون والوقوع كسر ما على العه من جهة الرفع اتقاء التماس كسرها على ما في وجه اخرى انها لما حكيت حال الهي استمر لها الوقوع لا يتركها الا ان الاعلى على طريق الهي وتعالى صادون قافا شمة المنه الذي اجمع فيه ساكنان فهو مل معاملة ولما كان هذا الوجه اوضح من لغة الجارية الهرف قال والذي بسط في عذر المحرك فوله وحاصل الاعتذار الى محذور

العاصم اليه راجع

ويذكر مد السو في

ومحكمة لا تحوزان كونه



كلام العلامة السمعاني رحمه الله تعالى في قوله تعالى ما تكسر أي على قولهم  
من ذرا ما تكسر أي في قوله في ذكر النسخ اشعار أي في ذكر لفظ النسخ وقد اقرن بالاشهاد المنسوخ  
تخفا، حاله كما شعرت قوله هذا لا بعد من الصواب لانه على قربة من الصواب وقوله لا على كل حال  
الدلالة على ان قوله اول من اذكاره ولسه والمراد بالمراد من هذا أي الفواعل ما اذكره الاعراب في الفعل  
بقربه مفوحان قدومه لانها اذا كانت مكسورة مبدية في المحكمه لم تكن على عدد كونهها مفوحان  
مكون اعرابها ما ضار اذكارا وضار لبا، القسم والجمع لعدم انضائها لكن مقعدا بآلده مخرج  
الاحتمال الاول ولذا قال اذ اورد مجرور ما ضار لبا، قوله في مخرجها ما لا سانه في الاخر  
مثل كسب من المروا المصوح حم عشق وما سانه في ذلك أي الاعراب لانه لم يغير في كل حال قوله  
سواء لم يغير في الحكاية عن سكونه كم ويسر طاسن او غير المحرك في المحرك في كل السور واللا  
بعض صاد وحان في قول قوله بعد اذ كان بعد المحرك مجرورا في هذا الى سابقه محصول ما ذكره  
العلامة السمعاني رحمه الله تعالى وانما انشأ الضم في جعلها مقبلا بها ونظاير ما عشا والناظر في  
والا لا تكسر أي جعلت الفواعل مقبلا بها فمجرور المحل ما ضار القسم وهو الباء لصح العطف  
لا منصوبه ما ضم في حرف القسم لانه عطف لا ضم المصنوع والما اذ لم يكن بعد الفواعل  
مجرور مع الواو وقوله حم لا تنصرون فيكون ذلك على تقدير واردة القسم ان يحل لكل الفواعل ما لم يصح  
حرف القسم لانه عطف في اعمال فعل القسم وبالجر ما ضار حرف القسم لا سانه، المانع وهو الواو  
قوله ومنهم من علم أي في مجرور واردة القسم وايضا لا انرا المتقول عن ابن عباس رضي الله عنهما في  
قال في قسم الله هذه الحروف الا ان اشاع رحمه الله في حاشية التخصيص لا جهن الاول ان تحذف في نحو  
النصب والجر بقوله علمه اللام حم لا تنصرون دون نظم القول بقوله حم تزيل الكلمات لان لا تنصرون في نحو  
جواب القسم دون تزيل الكلمات لا في نحو ما، الى التخصيص والمائة ان اللفظ لما لم يكن صريحا في القسم  
خذا في الجواب ضيفا جدا قال صاحب التفسير في حاشية قوله لا يدل على ساق الكلام بعده مع ان اللفظ  
ليس في صريح القسم في جعله دلالة انضائه جواب ضيف جدا قوله في الفاعل حم لا تنصرون  
كان شعار العموم يوم لا حرك في الزمدي وادودا ودر عن المثل في نحو الى صل الله عليه وسلم يقول ان  
بيك العود وقولوا حم لا تنصرون وفي الفاعل الذي يودي الى النظر في معنى هذا الحديث في السور  
السبع التي هي في اولها سور لها شان فيه صل الله عليه وسلم ان ذكر ما تروى فيها وفيها قد ضاعها كما ظهر  
به على احوال رحمه الله في نص المسئلة في قوله الكفار قوله حم اما تنصرون ففعل مضمر أي قولوا حم كانه  
فعل ما اذكون اذ قلنا هذه الكلمة فعلا لا تنصرون او ضم على حرف المضارع ودر حم ونزل حم لا تنصرون  
وعليه حمل قول علمه اللام الله وجهه ما كسب من حم عشق وصل موزون أي موزون حم او موزون

هذا هو الوجه في قوله ما تكسر أي على قولهم من ذرا ما تكسر أي في قوله في ذكر النسخ اشعار أي في ذكر لفظ النسخ وقد اقرن بالاشهاد المنسوخ تخفا، حاله كما شعرت قوله هذا لا بعد من الصواب لانه على قربة من الصواب وقوله لا على كل حال الدلالة على ان قوله اول من اذكاره ولسه والمراد بالمراد من هذا أي الفواعل ما اذكره الاعراب في الفعل بقربه مفوحان قدومه لانها اذا كانت مكسورة مبدية في المحكمه لم تكن على عدد كونهها مفوحان مكون اعرابها ما ضار اذكارا وضار لبا، القسم والجمع لعدم انضائها لكن مقعدا بآلده مخرج الاحتمال الاول ولذا قال اذ اورد مجرور ما ضار لبا، قوله في مخرجها ما لا سانه في الاخر مثل كسب من المروا المصوح حم عشق وما سانه في ذلك أي الاعراب لانه لم يغير في كل حال قوله سواء لم يغير في الحكاية عن سكونه كم ويسر طاسن او غير المحرك في المحرك في كل السور واللا بعض صاد وحان في قول قوله بعد اذ كان بعد المحرك مجرورا في هذا الى سابقه محصول ما ذكره

الوجه في قوله ما تكسر أي على قولهم من ذرا ما تكسر أي في قوله في ذكر النسخ اشعار أي في ذكر لفظ النسخ وقد اقرن بالاشهاد المنسوخ تخفا، حاله كما شعرت قوله هذا لا بعد من الصواب لانه على قربة من الصواب وقوله لا على كل حال الدلالة على ان قوله اول من اذكاره ولسه والمراد بالمراد من هذا أي الفواعل ما اذكره الاعراب في الفعل بقربه مفوحان قدومه لانها اذا كانت مكسورة مبدية في المحكمه لم تكن على عدد كونهها مفوحان مكون اعرابها ما ضار اذكارا وضار لبا، القسم والجمع لعدم انضائها لكن مقعدا بآلده مخرج الاحتمال الاول ولذا قال اذ اورد مجرور ما ضار لبا، قوله في مخرجها ما لا سانه في الاخر مثل كسب من المروا المصوح حم عشق وما سانه في ذلك أي الاعراب لانه لم يغير في كل حال قوله سواء لم يغير في الحكاية عن سكونه كم ويسر طاسن او غير المحرك في المحرك في كل السور واللا بعض صاد وحان في قول قوله بعد اذ كان بعد المحرك مجرورا في هذا الى سابقه محصول ما ذكره

ولا تنصرون استئناف المخار عند السماع رحمه الله تعالى في قوله الاول ولذا رد الوجه الثاني بقوله وما في  
مسفن عن هذا المضاف كمن من بعض المختصين في ذلك بناء على ان القسم لا يجوز بغير اسم الله تعالى وقوله  
فما بعد ان اسم الله يدل على عظم الجلالة وزعم بعضهم ان حم من اسماء الله كانه يريد انه دال على اسماء  
الله تعالى على ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال اعلم ان الله تعالى على ما علمه ولم يأت في فاعله فاما لا تنصرون في قوله  
علمه اللام بد اسماء الله تعالى وفواعل سورة وعن عطاء الخراساني الخواص اسماء الله حم حم حم حم  
خان حكم والمهم اقتراح اسماءه ملك محمد خان ولسه ورد الخ زور صاحب التفسير في قوله  
ان حم من اسماء الله تعالى أي اللهم لا تنصرون والاستدلال بما جاء عن امر المؤمنين على ان طالب رضي الله  
ما كسب من حم عشق فهو وجه مستعمل في الفواعل باسم الله ضيف خ اسماء الله كسب اسماء الله كسب  
على مع عظمه وقربه او نحو ذلك وليس فيها ما يدل عليه واما الدعاء فاعلم بان قوله حم لا تنصرون  
مختصا بما فصله ان الفواعل اسماء السور اشعار بان معناه هذا السؤال هو ما انشأ بالمرحان الغير  
انها اسماء السور قوله وبيان ذلك في الجنبه والا بقوله ان الاول في الاعلام المتقوله الخ على ان عاينه الحكيم  
بين حاشيتها الاصله الى من المتقول فيها والعلمه الى من المتقول فيه لست في حاشية كانه علمه المحض رحمه الله  
بقوله كان وما بقوله وربما لاحظ على ان خلا خطه كل المتنبه حال الاطلاق بحونه المعام تعتبر في  
فقط لا بد لانه ظاهر في كثرة اسماء على اسماءه للكثير وكانه هو المراد وذلك على كلام العلامة السمعاني  
رحمه الله ان مثل هذه الاعلام لا في عن الخطه ما للجمع الاضاح واعتبار ظهور ان هذه التسمية لم  
مع الا ذلك وهذا العلم كذلك فكذلك تسمية السور بهذا الكلم العربية الى معيها بالحورف المبسوطة  
الى حركتها من هذه الكلم وعليها دلاله هذه الكلم ولا اسماء لها الا هذه في من اللغات شعربان السور  
الى انما سميت بهذا الاسم بهذا الاعتبار كذلك وانما على ان كل الحاشية معي كون السور مركبة من معيها  
هذه الاضاح كما ان هذه الاعلام مركبة في الاصل من معيها وقوله كان ذلك أي جعل لكل الاسماء  
ولم يكن لها اي لاجل تركها خبر كان وقوله كان بها على أي جعل الاسماء فاعلم ان هذه الاسماء  
لا اشعار فاعلم له قوله وقد يعم من ظاهر عبارته ان اذ اورد مجرد الدلالة على كونه عموما ردا على قوله  
الرازي رحمه الله حيث قال في الحاشية انما سميت هذه الالعاط لان هذه الالعاط كلمات عربية مركبة من معيها  
فان الالعاط اللام والمهم الالعاط عربية مركبة من معيها فاعلم ان القول كذلك حم في علمه فقال  
فان قلت هذا هو الوجه الثاني بعينه ادل من هو الا ان هذه الفواعل مسروده على خط التوريل لعل على  
القرآن عز في مطوم من معيها هذه الالعاط م احاط به نعم كذلك الا ان هذا المعنى مفقود منها  
بالعقد الثاني وفي الوجه الثالث ما لعقد الاول فاما بقوله لم صدر السور من الالعاط فاعلم  
لانها اسماءها لم تسمت بها بل لانهما على عريه المركب هذا المعنى بالعقد الثاني لان العقد الاول

وجه الاستدلال  
عن الشيخ

وجه الاستدلال  
الرازي رحمه الله  
واعلم

قال رحمه الله مودع معناه  
وفي بعض النسخ

مدحون ما ذكره في بعض النسخ

لغة الاصل كقول الله تعالى  
فانه يشركونه في الاحكام  
الشرعية بلا حجة

من جعل السور حركتها على  
في الوجه الثاني فانما قصد  
تخصيص الوجه الاول

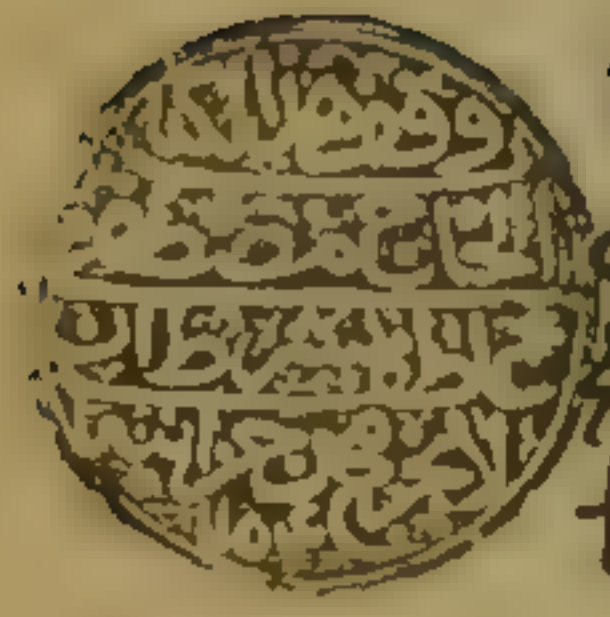
ومن فهم في بعض النسخ



الى التسميم الدلالة على العرس واما الوجه الكا فتصوير السور بها للدلالة على عرسه التران في المصنف  
 بالنقد الاول فلو ساراد ان هذه الالفاظ لم يكن في كانه هذه الالفاظ على صور الحروف من صور الالفاظ  
 انفسها مخالفة لقياس الخط بان يكتب لفظ على صورته فما العادة في العود عنه وعلى صاحب الكشف  
 كون اللفظ على الخط المذكور بوجهين اما مقوله من الاسماء فكون حكمها في الكتابة حكم المنقول  
 عنه والملك ان العلم في كتب الاسماء بصورها ان لا يلتبس على اذا اردنا المسح فيسفل لكتبت صور الحروف  
 للالتبس فلو سلم لا على صورها اما الى ان في عبارة المصنف عودا عن الاصل من وجهين احدهما  
 ان الاصل لا على صورها بدون ذكر الاسماء والى ان الضمير على الاصل عائد الى الالفاظ كما في قوله  
 فانها تكون مرجع الضمير في احاد ومسا الالفاظ في العود الى الاصل يكون وضع المظهر وهو الاسامي  
 موضع الضمير والصحة اسماها راجع الى الحروف فنه الشارح رحمه الله على ان فانه العود الى  
 الضمير بان هذه الالفاظ اسامي الحروف فنه ان يكتب على صور الاسامي فلو الاول ان الكلم مركبة من ذوات  
 الحروف في ذلك اي كون الكلم مركبة من ذوات الحروف فيقع صور الحروف في الخط واعاد الكا  
 بها اي كتابته الحروف دون اسمائها وقوله وانضم الى ذلك اي ركبت الكلم من ذوات الحروف لمصلحة كرم الوقف  
 والاعتقاد عطف على جملة ان الكلم كلها مركبة عطف الفعل على الاسماء ولو قال ان الكلم كلها مركبة  
 من ذوات الحروف انفسها وذلك بضمير كثر وقوع صور الحروف واعتقاد الكتاب بها واستمر العادة  
 الى سابقها كما ساق المصنف كان اظهر وادخ شئوا الاغلاق لا بد منها من بعد السمع وهو فعل  
 على كل الشاكي المألوف الا انه امعله الشارح رحمه الله اعتمادا على ما ذكره المصنف في حواشيها  
 في الحروف حال من الضمير في صور اي جاز من اللفظ بالاسماء والكتابة بالحروف فلو قد يتوهم رجوع  
 الى الكلم الذي من العلامة البعارة حيث قال في صمدية الحروف في عدد في الكلم في عدد  
 حروفها والشارح رحمه الله وجه كلامه اولها بان المعنى اذا اردنا ان يوضر بصور الكلم هي حروفها  
 على الترتيب فقال في الامر فنه يوضر مع الاكثاف اذ ابا فكيف ضروريه فاما ما لا يصح  
 ادراج الضمير الى الكلم دعوى استمرار العادة بذلك فان اللفظ ما يفسر الكلم في الامر كتابتها الكثر  
 من ان هي حروفها فنه صلا وغانه ما على العادة ان يقال من اذن توجه كلامه على ما ذكره  
 الامر كذلك بل المراد باللفظ امراد ما في شكل اللفظ فكونا المعنى ان الكلم لما كانت مركبة من  
 الحروف واستمر العادة في امر الكتاب بصور الكلم وعددها حروفها في امراد ما في شكل اللفظ  
 ونهى ان يلفظ ما ساقها وكتب بالحروف انفسها ووجه لا يوفق في عود الضمير الى الحروف واد  
 الكلم على ان يكون المراد بضمير الكلم عدد حروفها ولا يلزم ما قال الشارح رحمه الله لا يصح  
 دعوى استمرار العلامة بذلك في قوله الوجه الكا اي من وجه الحواش في حصول ما ذكره العلامة

في اللفظ  
 صور

السمار في جملة مع زيد فانه قوله الاول منه امر الفواع اي اللفظ بالاسماء والكتابة بالحروف  
 انفسها بما قامه السن العرف العجم اي بانها في اقسامهم على اقسامها اي جملهم اما ما قامه منتم الى حروفهم  
 مكتوبه لما ضربت مع من اللفظ بما لا يلتبس فلو سلم ان المعنى اي من الامور التي هي السمع في عدم الاستاء  
 ان اللفظ في الفواع ما الحروف انفسها عار عن العادة فلا يصح عود من العاد من اللفظ كما  
 مما هو في الدرجة القصوى من التلاوة فلا بد من ان اراد الاخرى لاسماء العادة باطل  
 اعلم ان الحق الذي رحمه الله جعل السمع عدم الاستاء ارجح من الاول فهو امر مذكور  
 الملك اقامه الاسود والاحمر على انهما الثاني ان اللفظ لو لم يسم بهما ولم يعل العلم لم يسم بهما  
 قال ان لا يحل بطالب الرابع ان بعضها مفرد لا يحل بال الالفاظ ورد عليه فلو سلم ان اللفظ  
 محصوره مع كون اللفظ بما نفس الحروف عاريا عن العادة مستندا بان بعض حروف الحروف  
 مستعمله كالم في الم مع قول في حم مع بعض فصار اذا استحق ومحصل الحواش ان المقصود  
 الاخر من وقوع اللفظ في الحروف لتمام اي الاسماء والحروف دون اللفظ بضمير مركبة منها فانه لا يستأ  
 حيا لا بد من العلم الله فلو سلم ان يقول بوجه اخر كلام المصنف رحمه الله والساعات في الوجه من ان  
 لا فانه لا يصح الاول بخلاف ذلك فانه وان كان لا عن فانه كتبها غير معتد بها فلو سلم ان اللفظ  
 الفواع مفرد لا يحل بال احد غير مودة وهو اي المودة ان يلفظ باسم الحروف في ذواته عودا عن العادة  
 من العادة ما قال احد ان غير هذا المودة يرد على اي الفواع من ان يلفظ باسم الحروف في ذواته عودا عن العادة  
 منها وهي المركبات فلو سلم عطف على اسم الله وهو شهره امرضا وان عطف المتوجه مع ما في حرمها من اسمها  
 وخبرنا على اسم المكسور جاز والسند من عدم حله اللفظ بها غير متجه بطلان منها وكون بعضها  
 مفرد لا يحل بال غير ما هو عليه من مودة ولا يحل كونها مكسورة عطف على جمل ان شهر امرضا الى ما  
 قد من الفصل لفظا ومعنى اما لفظا فلا تناسع العطف على الجمل بل تمامها واحا مع تمامها من ان  
 كلف لا احتياج وقوله وان لم يحل مع اسمائها اي المكسورة فلا فصل من عدم مفرد بصل اسمائها  
 المفتوحة مع ما في خبرنا عليه اذ مع ان يقال ان الالفاظ فلو سلم ولا يتكلم اي لا يستعمل كلمة  
 على بطالب الرابع الجدي كلمة البع كذا في الصعاح وفي الاسماء ما طبعه بطالب اي فانه وفيه ايضا  
 ومن الجان على ان في صدر في عن وهو حواله القاء وحول الكلام وفي الكسوف ذكر عن الاصمعي  
 حواش في وفي صدر في وصد في في م قال ان سراجا الكريم في عن بطالب العين اذ كان  
 من المعلوم ان في هذا ولم يحل بطالب اما من المعلوم اي لم يحل طالع منه اذ لا مانع من ان  
 قول في عندي كما يقول في بعض واما ان يكون خلا ما بال لم يكون كما به عن عدم الانساع اي  
 ما صار طالع من مسطح طونه ومذاق الوجه الموضوح ككلامه والشارح رحمه الله انصرف على ان



ولو حمل في بعض النسخ  
 اي بطلان مودة







الاضطراب منه رجز البعر اذا تعار جملته وشبه الرجزه لعار جزاره قوله اما جعل للبلوغ  
 الم بعد التعليل لكونه لا يشك الغايه وعلى صدر الخاليم يكون للبيان قدم على المنقول به اذ  
 الحال لزيادة الاسم والاختصاص على ذي اصل اللغاه قوله وشي الخبار كانه عن الموصول في سبق  
 وهو قول تصير فركب العصفافه لا شى عياره والعصافه من جملته بضر لم يكن كذا الا ان  
 ما في المثال انه سبق لكل ولا يلحق شى معه ما في الكتاب انه لكل سائق والواجب من كل ما  
 ولعل المراد ان لكل سائق وجاز في كون مدح كذا في شرح المولى الرازي رحمه الله قوله  
 البر ان محاذ الحد الخارج الى قوله ادل على اعجازه وذلك لدلاله على اتساع معارضه بالقطب  
 بلوغه كل المبالغ قوله جعل اسم الانسان منزه الم هذا محمول ما في الكشف من قوله اسم الاسماء  
 وجعل القول وعفاله واسم الى العود لم يحط الخلاله الداله على انه كانه خلق للقبول والسكر  
 في الخبر اعني من كل عرض لا كما يصرح بان هذا القول ارجح قوله وفي الظاهر القرآن وذلك بآراء  
 الفاظ مشتمله على لطائف اجلا تارة في مقام الاجال والفاظ وافق الداله عليها فخصها في مقام  
 الفصل وادنى من انشائه وذلك بما يرد الكلام مسما على عرض كانه بلوغا وخراسا  
 والنون سالتهم وذلك بالنفس فافس غريمه وركب انفعه في شرح الفاضل الطبع رحمه الله قال  
 المعاني هذا الوجه امر الى المحقق وادنى لطائف التبريل واسلم من لزوم النقل ودفع الاسرار الى  
 وقال السجاني والمردى عن الصدوق الاول في الهي انما اسرار بر الله ومنه صلوات الله عليه ورحمته  
 بن المحرم من كلام معناه شتر في شرفها ونقد كبر في الحاضر الى اسماع ما بعد ذلك وهذا حق  
 قول السلف رحمه الله صلى الله عليه وسلم في كذا الكافون ان ما ذكره من الوجوه الخمسة لا وجه  
 انك اربعة منها نفعه صاحب الكشف من بعض المحققين وادنى منها ما اشار اليه بقوله والحق  
 فيها بعد الوقوع في كبر الاسماء في محالها ظاهرا للعارف قوله وما ذكره بسببه الى ان الاسماء  
 قبله ودرج صاحب الكتاب اليها الذي يكره على ذكر ما في حد ما لا يضر في اسما السور يعني ان ما ذكره  
 مسبوقة وان كان في انما الى رجع الوجه كله لاصح للرجح لانه مجرد في قوله وما ذكرناه في وجهها  
 اي في جوار الحكماء بعد الوقوع في كبر الاسماء في محالها ظاهرا للعارف قوله وما ذكرناه في وجهها  
 قوله ودرج صاحب الكتاب الى رجع الوجه كله لاصح للرجح لانه مجرد في قوله وما ذكرناه في وجهها  
 اكثر وان العلم لا ينافي الا باطلا المذكور وفي اخبار ما وافقه الجمهور والمحققين في ان الاسماء  
 في الاسماء الاعز من الاسماء لان النطق بغير شوب العلم به لو كان في الامم في النطق والادخال الحسن  
 ذلك والعلمه وان لم يأت في كبر ما في قصد الاقارب عند الاطلاق والجميع الاول لا كبر الدامنين  
 اليه واحاط به فالاصل الاعراب هو علمه لانه لا ينافي في كبر ما في قصد الاقارب عند الاطلاق والجميع الاول لا كبر الدامنين

ختم الدلالة

الاسماء

ودرج على النام في الصحيح

والمتبع

الحكماء قوله وقول الجمهور ما دل بان القول ما بها اسما السور مجازا بها الاعلام فما عصبها  
 من التبريل لاسما في بيان فائدة التفسير قوله حتمه رايه احرار على ما سألني انه طلق عليها انها اسما السور  
 في بعض النسخ قوله اما حال من المجرى على راي من يجوز عدم الحال على المجرى على غير الاصح واما صعب المجرى فمن  
 عزول اي على راي من لم يجوز قوله وقد عاين معناه على اناس في حاله حال الامم رحمه الله حيث قال  
 ما سموا به اي فيما سموا به وقدر بطر في الخطبه اي في قوله ما فادون كل معجز على وجه كل زمان  
 وفصل بعض على المنقوله الى حال الفاضل الطبع رحمه الله قال غير مركبه من صوبان مضمري فاما  
 جعلت غير مركبه منوره فلا استنكار وفيه بعد بحسب المعنى اذ الكلام في قسم التسميه اي قسم التسميه  
 سلاله اسما مشتركه اذا جعلت اسما واحدا والملك التسميه بها حال كونها غير مركبه من صوبان مضمري فاما  
 الاعلا غير مشتركه لان قسم الجمل في قسمين جعلها اسما واحدا في التسميه مشتركه والملك جعلها  
 مركبه من صوبان في التسميه غير مشتركه وفيه بعد بحسب المعنى قوله وهو اسم فاعل من الذي في الصحاح يقال  
 ناسك من رجل ونهك من رجل ونهك من رجل وناو يلدانه مجده وغنايه منها كمن تطلعت غره وقال  
 سوا الشيخ الذي حدثت عنده هناك الشيخ مكره وفرا ومنه امراه ناسك من امراه مكره ونهك من امراه مكره ونهك من امراه مكره  
 فاعل وادنى من كل من جعل فخصص ناسك على الحال قوله ودخل الباء للنظر الى مآل المعنى في قوله  
 المضمين وليس في الافعال الكف في ناسيا يصح على التبريل من ناسك اي من التسميه فيه قوله اي ما  
 متفاريان ذاتا وصفه وذلك لان دار المولود مركبه من تحديد ودار المولد ليس كذلك والمولد موصوف  
 بانه جزء من المولود والمولود ليس كذلك باحد الاغبار في اعتبار الاسماء ووصف الاسماء مطلقا اي سواء  
 كان خرا من المعنى او لم يكن كذلك وكل ما ذكره محمول كلام العلامة النفا في رحمه الله قوله وادنى  
 الى موصلا في التبريل رحمه الله قال وفيه ضعف لانه يمكن بعلمه ولو سمع من صبي اخر زمان واجاب  
 صاحب الكشف بانه لم يكن من علم محكمهم فضلا عن صبيانهم لانهم كانوا قوما اميين لم يكن في ريش قضها  
 بعضضها في ذلك الوقت سوى اشياء ملله من اصل الخط والاباء وكان رحمه الله قاسم كل الزمان  
 ما زمان الذي موفيه قوله ودرج الى ان قوله واعلم ان حواشي لا بد للملك وادنى من قوله  
 رحمه الله حيث قال بعد اراد السؤال اشار الى جوابه بقوله واعلم وتفرده اما لا يقول مجرد اللفظ باسمي  
 المردود على الاعجاز بل الدال على الاعجاز واللفظ بهذه الاسماء الواقعة في فروع السور من السجود  
 الا في فان هذه الاسماء مشتمله على فائدة سجل ان يلفظ بها امي الامم جميع الوجوه ورد السراج  
 والعلامة النفا الى بانه فاسد وبسا فساد بالوجوه المذكوره قوله سئل بقوله وكان حكم الطوبى  
 حكم الا فاصح في قوله فوجود التسميه اي قوله في ذلك وجه التسميه كذا قاله الفاضل الطبع الا ان السراج  
 اثر العا، ذلك الواو اما الى ان وجه التسميه هو انصاء حكم الا فاصح على التسميه بخلاف اداء التسميه وفي

السور

وروي بانه في بعض النسخ

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

وسئل عن قوله

كما يقول حبسك من بعض النسخ  
 ولم ينج لانه محذور في قوله  
 المحذور هذا عبد الله ما سئل  
 وجعل















ود على العاضل الطبع بقرانه حيث قال بعد نزول السؤال الكبريا ما صار له لمعان في منها ان يولد على  
 من غير منها لما قال او جعلنا اخبارنا من عندنا فيكون الوقت عليها ما سال هذا السؤال فيعلق عليه  
 المستلش حاله النص والجز على تعدد القسم قوله تعالى والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله  
 ان الابداء اعم من ان يكون متدا او خيرا فان الابداء في لغتها وموضعها المحقق قال المولى الرازي  
 رحمه الله ان الابداء مشرك بين الابداء والجز لان المراد به مجرد الاسم عن العواجل للفظه قوله  
 مفصل سبق مرره في بحث التسويغ موقوفه ثم الظاهر ان يجوز ان يرد القسم بغيره اسم او ما يصلح  
 ان يكون جوابا له واذا نحو الم ذلك الكتاب الم الله فلا يجوز فيه قوله فاما ان يرد الم اي بعد ما نزل  
 من النور في بين ما يصلح في الظاهر ان يكون فيما جرى فيه الالوهة اللطيفة فلا يصح في ما لا يصلح في محله لا يجرى  
 فيه الجواز لا النص فيصير القسم الاعلى الوجه الضعيف لا يحل ان يرد المص جريان كل واحد من الالوهة  
 اللطيفة في كل من النوعين بل وجهه لا يرد كما ذكرنا في كتابه هذا ما هو راجح ومبرر في ما نردعه اعادنا على  
 من نردعه فاما ان يرد بوزن جريان الالوهة كلها وبعضها غيرها في بعضا وهذا محمول كلام  
 اكثرت موقوفه مطلقا في جميع النواع الى يصلح ان يكون شيئا على الظاهر واما في غير ما ولا يصح  
 بالاسم والجواز لا على ذلك الوجه الذي مررنا فيه في كتابنا هذا الكبريا الوجه العوي المرجع  
 ايضا الى الالوهة الشايع في كتابه هذا ويحتمل ان يخص الالوهة في محل النواع بحمل الالوهة اللطيفة ولم يدع  
 ذلك في كل واحد فاداء الكل في البعض مما اوردنا والباقي في الباقية هو كلامه من غير غرض عن الظاهر  
 هذا وقع في اكثر النسخ فان المبادر من الجوانب الاولى والاولى ان يقال بذكره كذا في المبادر قوله معطوف  
 على قوله نعم الم ازاله لما عسى تقوم انه معطوف على مقدره لا نحو العظم على ما تقدم قوله نعم لها محل لها  
 في الفصل بالاجمع وهو السؤال والجواب ان العاضل ليس راجح بل مفصل للمعطوف عليه فلا يكون اجيبا  
 مانعا من العطف لا يتصور اعتذارا في الشيء الاول في عدي على اعتبار تضمن مع الاغراض في المرد  
 قوله واما اورد مثال في الجمل المبتداء والمفرد المبتداء والوارد على عطف العدي مع دعائه المتابع  
 منه ومن ما يصدده من النواع قوله على الوجه من الالوهة ما ذكره قوله الحمد لله والحمد لله والحمد لله  
 الاكر انها اسما السورة وقوله والوجه الثاني ان يكون هذه الاسماء مكررا مسرودة على ما في العبد  
 واما الوجه الثالث في قوله ان ترد السورة مكررة بذلك الم وما مره بالمدلولي ما الى ان ليس  
 الم بذلك نفس تلك الاسماء قوله في حكم البعد من وجهين مرجعها الى تنويع ما ليس بعبد غيره  
 البعد في الكثرة لم يذهب الى انه للعظم اشار الى بعد رجوعه في كونه ما دام كما اثره الامام السكا  
 رحمه الله لا يرد اوجه مكررة نزلها اصل العوض له المتساعد وقال العاضل الطبع رحمه الله هو الاحسن  
 خيرا لا بعد من ان يربط العاضد الباسم على نزل اصل العوض له المتساعد وقال الامام ان النواع وان

من ما يصلح وما لا يصلح على  
 ان يعصم من النواع في كونه

لعله جديده

ان كان الالوهة بالاسماء  
 فيكون الالوهة بالاسماء  
 فيكون الالوهة بالاسماء

كانت حاصره نظر الالوهة ما كلفها غايه نظرا الى ارادتها وحضايتها او كونها بعرض على البسوال الاطلاع عليها  
 كما بها غايه ثم ان قدم الوجه الاول كونه شوعده وقوا استعماله في كلامه كاشار الله المص رحمه الله تعالى  
 وان كان مطلقا اطراد الاول على ما في لغتها الشايع قوله ايضا في ذكره اي من غير طلاق اي ما  
 كذا في الصحاح قوله واعرض عليه الم حاصل الاغراض اياه لا فائدة في التقيد بالوصول الى المرسل  
 اليه في التبرع بقرانه البعد لانه قبل الوصول الى المرسل اليه كان لفظه ذلك على حاله ايضا وحاصل  
 الجواب المرفعي بان التقيد بالوصول ما على ان المكتم حين ان كلاما للقبه الى غير ويوصل اليه  
 ملاحظ في تركه وصوله الله وبني كلامه عليه ولذا قد المص بالوصول الى المرسل اليه قوله وقيل  
 لم يرد بالمرسل الم روي على العلامة الشافعي رحمه الله حيث قال والجواب انه لا يرد بالمرسل اليه الذي على  
 من وصل اليه اللفظ حال الابداء غير انه كذا في كل من وجهين له انه خلاف المفهوم والعبارة لا  
 الله بالضرورة وبما فيها انه ان اراد باللفظ الذي وصل الى السامع لفظ الم فليس شيئا والله بذلك  
 اراد لفظ جميع السورة على ما ذكره اسمها او المنزل على تقدير عده فعل ان يصل اليه الجمع من السورة او  
 المنزل كان ذلك اي لفظه ذلك على حاله في المحدث وفاق ثم ان المعام يستدعي سطر من الكلام لم يطرعا مولى  
 معونه الملام العلم وذلك تمهيد معدومات منها ان جمهور المكملين في هذا الى ان الالفاظ والحروف التي من  
 قبل الالوهة محذوفه ثم اختلفوا في بنية الكلام انفسه ومنها انها مكتوبة في اللوح المحفوظ ما حاد الله  
 انا ما كونه معاني بل موقوفان مجرد في لوح محفوظ ومنها ان الكل المرسل به اما ان يكون موجودا في  
 حاضر عده او لا ومنها ان المنزل قبل الوصول الى المرسل اليه وهو الملك الملتف حيا به سبحانه او غير  
 موجود فضلا عن كونه قويا او بعدا واذا عرفت هذه المعدومات في حصول على يد ران يكون الملك المرسل به موجودا  
 وقيل يكون المرسل اليه غير الله اللام او الم لا يصلح المنزل من المرسل الى المرسل اليه ولا وجه له في الالوهة  
 اللوح فلا يصح لقوله من قال انه قبل الوصول الى المرسل اليه كان كذلك اذ الوجه للمزج فضلا عن ذلك  
 الوصول الى المخلد في لا يرد في ولا يصح لقوله في الرد بدل الله بانه قيل ان يصل اليه الجمع كان ذلك على حاله  
 واصلا لاداله قطعا في قوله لما وصل الى المرسل الى المرسل اليه في ان المراد بالمرسل اليه صلى الله عليه وسلم على  
 العموم وبه يدفع الاشكال اما على تقدير ان لا يكون الملك موجودا في الالوهة في اللوح فلا سكال في وجوده  
 ذكر الحكم المصلح وهو الملام للحوادث في حاشايات اي قوله وصل صفاء ذلك الكتاب الذي في عده الله  
 وعلى هذا المطلق ذلك في موقفه فلا حاجة الى التاويل وقوله او قوله صلى الله عليه وسلم لا نقلا اما حاشايات في ذلك  
 انه ليس بوجوده فضلا عن المحسوس لانه جعل منزله المحسوس اساره الى صدور الالوهة كما ذكره العلامة العضا  
 رحمه الله قوله كل الانس على الصدر انما هو الكمال في في عده من كان الوحد بانه عليه اللام وانما  
 وعده الله ثم ان منها كما قال المولى الرازي رحمه الله وعده عدها سلم على الامام على ما في عده الله اللام

ومن الجاد في اللوح

مر







كلام المعنى هذا ما قال ان من ذكرى نظر الى اللفظ ويؤتى الى ما هو عبارة ورد بان مادرك المعنى  
 اخذت ما قال لان ما شبه ما نظر الى ما هو عبارة عنه ان من كان بارجاء حكم المبدأ على المبدأ  
 اولاً وما ذكره المعنى مختصاً بموضع من اجزاء حكم الخبر على ويمكن دفعه بان مراده ان هذا ما هو عليه ما قال  
 لان مفهومه بعض مفهوم ما قال فوله وذهب الى ان كل ان كان في اللفظ يكون من قبل ما هو  
 اكبر وما ليس بأكبر فالحال على ما هو اكبر اولي فوله وان كان المجموع اى المجموع من الموصوفات الصفة اعني ذلك  
 الكتاب عبارة عن موصوفات موصوفة فوله واما السور فسماء في بعض النسخ واما ان السور مسماء  
 و2 بعضها واما ان السور مسماء بدون الفاء وموصوفات موصوفة على بعض النسخ بالفتح ان بعض النسخ  
 مسماء بالكتاب جاز تذكر الاشارة الى السور باعتبار اسمها بالكتاب مع قطع النظر عن الخبر الذي هو الكتاب  
 وهذا الوجه وجه اخر غير ملائم باعتبار اسمها بالكتاب بالكتاب مع قطع النظر عن الخبر الذي هو الكتاب  
 الله ليس في اوله صريحاً معناه الكتاب المذكور صريحاً لا ما توهمه فوله ونعما على وزن محلا بضم  
 النون اسم امراه كذا قاله الفاضل الطيبي رحمه الله والمفهوم من عبارة المولى الرازي رحمه الله ان في كل النسخ  
 على وزن محلا وفي بعض النسخ نفاً وهو له وكذا اسم الاشارة نفاً على ان المعنى هو الله ذم كذا في النسخ  
 المولى الرازي رحمه الله كما اشار له بقوله ومثل الى ان تذكر ما ذكره الفاضل الطيبي رحمه الله في بعض النسخ  
 كما اذا قيل من لا يدرى ما في ذالين ومروءة على الهوان من على معناه الى كذا قاله الفاضل الطيبي رحمه الله  
 وفي النسخ ما لا يدرى ما في ذالين ومروءة على الهوان من على معناه الى كذا قاله الفاضل الطيبي رحمه الله  
 بها وفيه ايضا وراى بعض النسخ على خبر فوله العوج عطف على العوج عطف على العوج عطف على العوج  
 عطف على العوج عطف على العوج عطف على العوج عطف على العوج عطف على العوج عطف على العوج  
 ماء المطر ولم يسم اى لم يسم من اسم بالفتح اراده والامور اعطاء الخبر متفاد وبعثاً خصوصاً على المختار  
 اى سقما الله ورعا ما فوله ادخل خبره الفصل من المبدأ والخبر اعلاماً بان الركبي ركبي كل الكتاب  
 عند الخبر ولا خفاء في ان افاد الخبر حاصلاً ما عدا صوره جعل الكتاب صفة لذلك نعم سقما الله ورعا ما فوله  
 الكتاب على الم بغير مسماء وهو السورة او المزل فوله خبر الكتاب على ان الخبر لما بعد قوله  
 كما شعرت لعل كان والاى ان لم يكن المقصود من خبر الجنس خبر الكمال لم يقع الخبر لشور مسماء الكتاب  
 صريحاً على القول كما ذكره الفاضل الطيبي رحمه الله في كتابه المشارة الى كماله اى لا يخلو كماله  
 بانه الذي ازل لسانه واجل يقصان ما سوى الكتاب من خبره اى الكتاب المزل المشارة الى كماله  
 نسي كمالاً ويطلق عليه اسم الكتاب كانه اى الكتاب هو الجنس كماله وما عداه من الكتب خارج عن هذا الجنس  
 ومثل لذلك اى يكون المقصود من خبر الجنس خبر الكمال مثلاً لا مشهوراً في معارف جمهور اهل العرف  
 وهو قوله هو الرجل اى الكمال في الرجولة كان من عداه من الرجال ناقصاً فيها وعقد اى عقد المال

وذكر اسم الاشارة لان الم  
 2 بعض النسخ م

سائل يقول المعنى  
 ان ذلك الكتاب هو الكتاب  
 الكامل

مثال صريح فيه محموله جنس القوم في القوم التوامسب صالح من حيث موصوفهم الموصوف من كمال الشهادة  
 والجماعة الجامعة للكون في الثامن موصوفات الخصال ازاله لما عني بغيره في اوصاف المعاصر من سقما  
 حصر الجنس في بعض افراده فوله واوله وان الذي حصر الجنس هذا من قصده ربه ما حصر من على  
 رضى عنها والذي يحصر الذين يرضون دعا ومن حصر الذين يحسنون محضاً على قوله تعالى وحضيم كادى حاضوا  
 وحاشى يحسنون محضاً من الجنس في الحاشى المحمل على الكمال والمعنى ان الذين يرضون والذين يحسنون محضاً من الجنس  
 انما اى قريب منكم دماهم محضاً من الجنس في الحاشى المحمل على الكمال والمعنى ان الذين يرضون والذين يحسنون محضاً من الجنس  
 الرازي رحمه الله فوله وفي الاستلزام قال الفاضل الطيبي رحمه الله قد سمعنا من اهل الحجاز يقولون سقما  
 واسعا وعدا الجري من هذا الكلام من جهة او عام الخواص قال الفاضل الطيبي رحمه الله والاشارة الى  
 الذي ذكره كونه الاستلزام واما ما سار كسب اللغة معناه اخذ الامالة واكلمها ودره الفواصم اسم  
 كتاب معروف في اللغة فوله فلما هذا اى الاراد المذكور انما يلزم ان لو خطت السورة المسماة بالتم  
 فيها ذلك من حيث خصوصها معناه واما اذا لو خطت السورة لاس من حيث خصوصها بل من حيث انها قرآن  
 منزل على خام الرسل عليه وعليهم السلام فلا يلزم الا اراد ان يقرأ السورة حين اذ لو خطت بالخطبة  
 المذكورة ملك الكتب المطبوعة على سائر الالفاظ فوله واصحابنا يحرفون من مخالفة الظاهر والعبارة بل لا يدر  
 ما لا يحرفون ولا احره الساجد رحمه الله فوله فكون ذلك الكتاب اى الموصوف الصريح على تقدير كونه صريحاً  
 لذلك خبراً مفرداً والكلام اى مجموع الم ذلك الكتاب محله واحد ومعناه ما ذكر ان السورة او الموصوفات  
 ذلك الكتاب الكامل فوله وان قصد الخبر اى حصر جنس الكتاب كان اسم الاشارة لغواً ربما حال لاهم انه لغو  
 عند قصد حصر الجنس لا يجوز ان يكون كماله الحصر كخبر الفصل فوله واما جعل ذلك الكتاب على هذا التقدير  
 اى تقدير جعل الكتاب صفة لذلك على ان يكون الخبر ما بعده ومولاه في فله بلطف في ما لم يكن في الم ولم  
 بعد الموصوف المذكور فوله او بدلاً من الخبر المفرد الى رد الفاضل الطيبي رحمه الله كونه بدلاً من الخبر المفرد  
 حاشى قال ولو جعل ذلك بدلاً من كون الكتاب صفة لان المدعى المفرد لا يكون جازاً ونظره في كون هذا زيادة خبره  
 اكدرم ولا يخلو اذا قلنا ذلك وسلكى مدعى الكتاب لا يرضى ركباً معهما واصغر صلح الكسب كونه  
 وجهاً فخراً على كون الخبر خبراً جبراً فوله فلهذا اى على تقدير كونه مبتدأ خبر الكتاب اى ان  
 الكتاب الذي يرضى الله بعد من هذا الحرف على النمط المذكور وكذا في بعض المولى اى انواع في مسمى موصوفات  
 ما رزاه بعد من هذا الحرف منها على الاشارة والصفة المقدره ذلك الكتاب كماله الموصوفات الى ذلك  
 الموصوفات وهو اذا قصد ذكر الخبر وقع المعنى اشارة الى الوجه كماله ما ذكره المعنى وما قصد الاغراب  
 هو الوجه الثالث فوله وان كان بعد هذا الخبر صفة صفة التعديل على ما ذكر من الوجهين واصل  
 الوجه الاخر الذي ذكره الفاضل الطيبي رحمه الله والمولى الرازي رحمه الله وهو لو كان خبراً جبراً جبراً لكان

مدر







وانما هو مستدل بما بعده ولا غير منزه وان احدا منه من قوله تعالى لست كما تدعون من اني لم افعل  
 الا سؤالي في كل واحد واحد لا ينافي في انما قصد في قوله من اني لم افعل له ولا ما لم افعل كونه متعلما  
 للرب يعلم قوله لا بد من وضع الدلالة الى ما في الوجود من اني لم افعل له ولا ما لم افعل كونه متعلما  
 لا ينافي لرباني اني رباني فاذن الكلام مع الرباني يدل عليه ايضا تقدير الكلام ما سألني جرد الربي  
 لا ينافي لرباني في وقوع العصالهم كما في قولها الربانيون ينهوا من قوله الجبال واعلموا ان القرآن  
 وضوح الدلالة وسطوح البرهان تحت لا ينافي لرباني في وقوعه متعلق على هذا استظهاره بقوله وان  
 كرم في ربنا ربنا ونفسه فجمعوا عند مجرم ان اسره مجال للشبه واخبار الساج رحمة الله من  
 هذه الاقوال قول من يقول زيادة لا يدل على ان الحكم زيادة لا اقل منه كلفا فامل ذكر الحكم الفصل  
 وقوله بوجه الى العلة والعصر باطل الى ان المحذور في العلم او على وقوله من هذا صمري راجع  
 الجملة الخاتمة بها خفيه وهذه اشار الى حيل ان احد الاقوال في قوله بل هو ان القرآن مستدل  
 خير تحت العلم معرضة منها قوله وجوز ان يكون للقرآن اثره العاقل الطبع رحمة الله عليه  
 وقابل في ضم الرباني الضم في القرآن اي لا ينافي لرباني مع ذلك الهداية رحمة الله وجوز  
 العلامة العاقل في رحمة الله كذا الوجهين قال ومعنى قوله ان مع في ان يطعن في القرآن ويضع في الازنيب  
 قوله والحوادث الى المنع الى السوء المول عليها واجاب الى ما ان ليس موجه الى معنى الرب  
 الذي هو الطريق الى الرب كمن لم يقصد في الربية ان لم يرب في احد بل قصد انك في حقه  
 ومعلوم ان هذا القصد لا ينافي مع عدم الفرق لا لا ينافي مع عدم ذكره في سبيل العدم ولو سلم في  
 مانع سواء لو قدم لا فاد مع بعدا عن المراد وهو ان الرب كمالا جردا من الشان الى الكسبي  
 الشان الى رحمة الله الحجاب التسليم قوله لا فاعطف على ذلك الخبر في قوله من عطف المبدء لا  
 انه عطف على مجموع حله في الربان يكون مدبره لانه الرب مستديم الخبر على المبدء المستديم  
 ايضا ولا سببه لما في الفساد والاختلال ما لا يحصى والمجموع اي مجموع قوله من الرب لا فاعطف خزان  
 لان لا فاعطف خزان لما في الرب كمالا عطا ومعنى وكفى اشمال المجموع على الضمير العاقل الى المبدء لا  
 غير نظير ضاعه الحق قوله ودرود على العباد التي عبارة المص رحمه الله ان في عباد المص  
 لطفه شرمه في سلكها ومن ان العاصم مطلقا سالف من ان في مصح فاد اما ما لم يواف  
 معا او باحدا على ما مضى الحال والمعام ونظم الترتيب الى القرآن على عدم الخبر المبدء الى  
 لانه من مقتضى ما ليس عن القرآن والاشياء كما في خبره صرح في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 في الرب عن القرآن وحده دون ان ينافي في كمال جرد سحابه الا ان بعدا طرقي اليه والاشياء الى ما  
 انما في اخر فاحار العلامة التي تحسب التصريح بالاشياء فقال ان كمالا اخر في الرب في محاطه على

في قوله تعالى  
 لست كما تدعون  
 من اني لم افعل  
 له ولا ما لم افعل  
 كونه متعلما  
 للرب يعلم قوله  
 لا بد من وضع  
 الدلالة الى ما  
 في الوجود من  
 اني لم افعل له  
 ولا ما لم افعل  
 كونه متعلما

طريق عدم الحر على المبدء الحواقي لظلم السرى المبدء في عدم قولنا اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 رحمة الله بوجهه حيث قال في الحواقي ان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 فامل بان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل كونه متعلما  
 ورحمة الله اوله وان لم يكونا مقصودا على اسم ان واما الوجه الاول فلان قوله من الرب ان كان  
 جملة اسمه مقصودا للخصر كما سناه كان المعنى ان الرب في القرآن وفيه فساد ظاهر وان كان  
 محمولا على ان الرب على اللطف لم يوافق المبدء اما في اللطف لعدم وكان يوجب الوجود كما اذا  
 المعروف ليس شرط في المبدء وكان منشاء التوهم ان التوهم يخل في عبارة الكتاب  
 اللطف جردا والرب على اللطف فلم يصر خفيا عندنا بان يعطى على قوله لا فاعطف المبدء عن  
 ضمير المبدء فاستدل الوجه الذي هو في مومنا وجه التوهم بالوجهين الوجه الذي هو  
 منه ومومنا وجه الشارح رحمه الله واستخبرنا في وجه الشارح كلام المص في كماله المعطوف  
 الضمير العاقل الى المبدء وتعلم المبدء بما يظهر في الخبر كل من له دره في ضاعه البلاغة من عدم  
 الحر على المبدء وفي سائر العلامة العاقل ان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 الحكم الفصل قوله وفي قوله على لا فاعطف ان بطر في حاصل المعنى ان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 في الاغتال عن حجة الحجة ولفظه مجموع عدم الفرق في الاغتال في خبر الحجة وان روي في  
 المستمر العالم بان عدم المبدء على المبدء المستديم مستديم المبدء في المبدء في الاغتال  
 على الصفه وذلك اما ان يجعل حرفي اليه جزم المبدء والمستديم وقوله اي العول معصوم  
 الى ما طر الى الاول وقوله او عدم العول مقصودا الى ان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 اي يثبت ما في قوله فاذن لربنا في الدار اي مع الام كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 او رجال ليعلم الحجة فما يكون الاضرب في اقصا الى الحجة وغير المشهور اي قوله في الشان  
 ظاهري في الاستخفاف في محمل المعنى اخر غير الاستخفاف في سبيل الوحدة اما الاول وهو ظهور  
 في غير المشهور فلان المبدء الى العلم من الكثرة المروعة المبدء بالتوهم حل لا يجل بالرب والتوهم  
 فرد لا بعينه ومو الفرد المستديم وهو مساو للجنس في شمول جميع الافراد فانه ذلك الفرد لا بعينه  
 في جميع الافراد استلزام الجنس واما كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 عند قيام القرينة في الوحدة المجردة عن اعداد كما يقصد في الوحدة لا بعينه فصح ان يقال مثلا لاجل  
 في الدار بالرب والتوهم في جردا وقوله اي الجنس موصوف بالتعدد اخذنا من الاقوال في العلم  
 المذكور اما في قوله لا بعينه كما دره فالجواب ان كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل  
 ان في الفرد لا بعينه ما في الاطلاق في كمالا اخر في الرب لا ينافي في اني لم افعل له ولا ما لم افعل

في







بالاتفاق والاولى او لا يكون المراد بالزيادة زيادة مخصوصه خاصه بالشئ فيكون الواو في موضع  
 ويكون عطف استدلاله للضم والاول هو المراد لان قوله قد سوان الهدى في الشئ على قطعها الى ما في ذلك  
 مع محو ان زاد ما الهدى الزيادة والشئ محال ان يكون اللفظ مستعمل في الزيادة والشئ لا يمتنع وانما هو مراد  
 هذا يكون الواو في موضع قوله والاول اي دليل الهدى بالزيادة والشئ على المحذور كما سنفسر اليه  
 اي بقوله وحمل الكلام على الاستعمال المشار به باباه مساق الكلام عند من حذف سلم ومنها ما وجد  
 في رجع ما يدل الهدى بالزيادة واشارة لخاصة في اي الاول من اقله وهو ما يدل المتفق المشار  
 للنوع ما سرفع عليه من السوال الاتي وهو قوله فان قلت قد قل مدعي لخاصة في قوله لا يقال الاول  
 الى هذا الاسكال اورد صاحب الكنت قال لا طرفة لا يحتاج الى احد الجوز من حمل الهدى على الزيادة  
 او المتعلق على المشارف لانه اذا قل المصالح عصمة المعصم او عصامه او المال في الغنى على سبب غناه لم ينز  
 ان يكونا سبب عصمة وغنى حادش غير ما ما في المعصم والغنى في اذ لا دلالة له على الزمان ولعل المتص  
 لما لا يبيح ما وجد لا غنة اليه بما لا يظن الحدوث موبعد السلم غير لازم واورده السابغ رحمه الله تعالى  
 منها على كمال ضعفه والعلامة السمارية رحمه الله بقوله فان قيل انما الى انه محال اعتداد في الجمل كونه خلا  
 المتبادر واحاط عنه فتمهيد فاعده اولاد وبيان مره تاما اما الاول فهو انه اذا عر عن لفظ  
 فيه معنى الوصفه كالفضل والمضروب مثلا وعلقت به اي بذلك اليه في مصدرها كالفعل والضرر مثلا والعطف  
 اعلت صفة فعل كمتل في ضرب او غير صفة فعل كلفظ المصدر واسم العاقل فم هذا من كل المتعلق  
 الوجه المذكور في معنى اللغة ان كل الى المجرى عنه مائة مع الوصفه موصوفه كمال الضم وهي مسلمة على  
 انها حقه حال تعلق كل المعنى المعصومي بذلك اليه لا انه موصوفه بها سبب تعلق كل المعنى به على ما اوضح في  
 مثل ضرب مضروبا واما الثاني وسو بيان المراد بان في بيان تعلق ضربك به اي بالموصوف بالمضروب وتغير  
 الموصوف بالضم الى سبب ان يغير عن كل الموصوف بكل الضم وان لم يتغيره ولا سئل ان مضروبه الموصوف  
 لو كانت سبب ضربك اما كما يتصوره من غير ما انت متفرع لكان سبب الضم في كل الزمان الذي  
 تعلق المضروب فلا يكون صفة المضروب صفة مسلمة مستحقة له فان اردت ان يكون ضرب مضروبا به مضروب  
 سبب ضربك هذا كان محاذيا ما عساه وانزل محاذيا للظاهر هو كل مثلا مدعي لزيد او للضال واصطلاح  
 لكون الملهدي جار على ظاهره مستعمل في معناه الجميع بخلاف ذلك مدعي للمهدي واصطلاح للضال فانه  
 غير جار على ظاهره لا بد من انكار ما قيل به من مدح الاسكال وبطل الفرق قوله ما حدثت العصمة  
 الى انما الى انه فليس مع العارظ لا يحكمك معناه الم برديا العصمة المال المذكور معناه المصلحة  
 المنصبة للجدد والجدد على اريد الخاص على المصدر وهو مع متحد حادث فلا يصح العاقل مسو  
 تاما يصار الى المعصم ونسب اليه باللام على ان الطرق متوازي عصمة كانه المعصم وما يحى بعدد

فما فيه عليه بقوله اراد ان  
 اللفظ لا يعمل في الزيادة  
 واشتبهت لا يتم

اريد المصلحة هو مع متحد حادث فلا يصح العاقل عليه وان حدثت العصمة مصدر واللام الاصل على المعصم لقوله  
 على المصدر كما هو ظاهر قوله مدعي للمعنى ختم منها ايضا الى انكار احدنا وقل قوله وعلى هذا المعنى  
 نحو قولك الى ختم لا بد في المنايا لم يذكر من كان احدا والاولى الاحاد في عكسها وليس وما سوسم الى  
 مطروقة رد على العلامة السمارية رحمه الله بانه موقوف طردا وعكسا هو كل عصر على الخلق في السنة  
 مشرا الى خلق من يدك لا محاربه مع انه لم يكن خلا حال النزح لعل ان قوله في المنايا المذكورين سببان  
 وتعلقا احدهما بسبب العصمة وبسبب الاشارة فكون الخلق خيرة ومحاربا اما هو حال اعتبار نسبة المنايا  
 اليه في المنايا الاول كان خلا حال اعتبار الاشارة فكون حقيقه وفي الله بالعكس ما حال اعتبار العصمة وان كان خلا  
 لم يكن خلا فكون محاربا بهذا الاعتبار وحال اعتبار الركن كان خلا فليكن محاربا بهذا الاعتبار ولا ينقص  
 القاعدة بها في الحاجة الى ان يقال كثيرا ما يغير زمان السبب كما في الاحكام المتقدمة وربما يغير زمان  
 انما هو وليس بم المحاربا باعتبار المال الى هذا يحصل كلام العلامة السمارية رحمه الله وفيه اشعار بان هذا  
 النوع من المحاربا لا يتم ان يكون بطريق المشارف دائما ولا بطريق الصدور مجردة عن المشارف دائما بل يجري في كل  
 من الطرفين قال المولى الهادي رحمه الله اما فصله لان العاقل في الاشياء السابقة كان ملائما لخالصه  
 حاله اخرى وفي هذا المال ليس كذلك فان حاله الابح الصادرة الى حاله الاخر وقبضه ما قال العاقل في الطبع  
 رحمه الله واما فصله لان الاشياء السابقة اما صدر اليها لان العاقل كان ملائما له مجتمعة فلو كان خيرا لخالصه  
 ولا كذلك معها لكن ركنها جهاد الارض فله اخذها المولى المعصوم من الغلبة في غداهم وهو ليس بعينه المطلق  
 كما في مرجع العاقل في رحمه الله وفيه كنه اخرى وهي الاحراز على لوط حسن السابغ رحمه الله السابغ رحمه الله  
 كان رعاية حسن المطلق معناه عنه قوله وانما هذا جعل معطوف على ما حصر اي بالمواد في مرجع  
 الطبع رحمه الله وكذا ان يعطى على فعل اي ما حصر فعل وجعل ورده الشارح لما فيه من شبه الزكاة في  
 المعنى وموافقا في قوله في حصول الاختصاص والندم من بعد لما فيه واجتماع الواو والما وجميع فلا بد  
 من صحتها الشرط وهو اذا كان كذلك او غير وهو قول اي ويول مدح جعل ايضا على قولها ما حصر  
 من الاختصاص والمجمل مرتب بالما مرتب بالسبب في قوله على الشرط وقال العاقل في الطبع العاقل  
 كلها للمعصية ومنه قوله تعالى فويلوا في باركم فافلوا انفسكم وليس ومنه عطف محسن المعنى الى الله  
 ومنه قوله في رحمه الله في قوله وايضا عطف محسن المعنى على قوله لان الضال في وجه السابغ رحمه الله  
 قوله فاء على ان المعصم المذكور في مرجع الاختصاص دون المصدر فكون لفظ ذلك في كلام المصن اسارة الى كل  
 الضالين الى المعصم الى الاجراء المودى الى الاختصاص وليس اي المغير من كلامه قال التوفيق وصاحب الكنت  
 ومنه قيل للغير لا يزل ما خرج من محله عليه اللام او او الزمر او من الغيرة قال عمر بن الخطاب عليه السلام  
 ما اخرج مسلم عن ابي امامة الباهلي وهو يروي عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير

حال اعتبار الحكيم وسواله  
 ما شرعوا الخلق مشرا الى  
 عصمته في محاربا عسا والما







وعد الله بالبر والنجاة

المعنى وسواء استلزم منه الوجدان في الوجود أو في العقل والعلامة النعانية في جهة حيث  
 قال والعرضان المحذوران هما الظاهر واللازم من جهة المعنى ليس بسد بل محل المعنى لتوجه النفع  
 إلى القيد بأنه لا وجه لبيان تحللات الألفاظ مع قطع النظر عن أن ذلك المعنى لا يقع في سائر المعاني  
 الكلام على ظاهره وهو أن يجعل المال قد لا يقع لا للشيء وهو المتعلق في الاستعمال لما مر من عدمه إذا  
 تابع الكلام قدما يكون ذلك لعدم ما طالع في الألفاظ من هذا المعنى في صورة الوجود والعدم  
 قد لا يقع تحت الكمال العام ومنه أنما على ما قرره السابق رحمه الله في موضعه فإنه إذا وجه القيد  
 أولا والى ثانياً بمعنى الوجود أو اللاحق إلى القيد فيكون قد لا يقع وإذا عكس معنى القيد إلى الوجود أو  
 اللاحق فيكون قد لا يقع والمعنى على الإطلاق وهذا يمكن جزمه على الثاني من الاعتبارين رعاية  
 لسداد المعنى فلا يمارى إلى الأول منها فوله وفيما عده من الوجوه أي السابقة المذكورة وعلى جانب  
 الألفاظ والمطامير على وجه يصح براكبها وباطام بعضها مع بعض سداد المعنى في الجملة قال القائل  
 الطبيعة بوجه أنه قد لطمه فانه يزعم بوضوح أن الاعتقاد النفعي الذي لا يساعد المعنى كشيء أحسن  
 من فروع الأرض ما لها من قرار الذي قد عده بالمعنى كشيء طبعها ما في وجهها في السماء وفي  
 الأرض في قوله أصبح غرقاً ما شاء الله أن من غير كلام أنه على أن ينفك المعنى ويوصف  
 خاص للفظ لا يتضح ذلك وأنه قد فله فوله أي على اعتبار اختصاصها الله أسرار العلامة  
 السعادية في جهة قوله والمقصود بالأعراض عن حمل ذلك وتما صله والافعال في حارة بعض  
 خاص في الكسب أيضاً أساره إليه فوله وصفاً ما طرأ في الظاهر من جهة قوله فالقائل  
 الطبيعة وحرارة المزود في صفه عن غير حرجه ومعال اعترض عن هذا الأمر صحتها إذا لم يكن والمعنى  
 أن يوضع عن هذا الحال إلى الجرح على هذه الجمل بالطريق المذكور فإنها فليط الجودى في الألفاظ  
 التبرار في سلك طريق المعاني والبيان فإنها في الطبيعة وما عداها ذواتها البها والبهائم  
 الكلاغة خصوصاً ما صير على أن الغناء للتعبد بالخير من غير جعل فيتعبد إلى المعقولين ويكون بها  
 ما ما مقام العاقل أي جعل رتبها مصباً إياه أي مفصل البلاغة وقد وقع على أن البهائم  
 وإلا لا ويكون مفصل البلاغة فلا ما مقام العاقل قال القائل على الطبيعة رحمه الله الحوسن  
 من البهائم الجاهلة بطريق مفصل إليها ما أصل الطبيعة أصابة المفصل وهو طريق العظمى أي  
 منسما ما مفصل منها فوله معقول مطلق أي هذا النوع من السابق كما قرره العلامة  
 في البهائم التي سبق لها نظام وفي الصالح النسخ ما من الكلام على نظام واحد وبالسكن  
 في نظامها أي أعطيت بعضه على بعض النسخ السليم فيما فيه أي متباعد من حال أخاه وخاء  
 وأخاه وما خيف أي أخاه فوله ما كبد للناهي قال القائل الأصل الطبيعة رحمه الله ما كبد لخواه وكج

وهو كل واحد منها

سعدى

النباه

التعاس

إذا

للاستعداد فوله ومعلوم جازي تعالى في الصالح سلم ما دخل مع المم أي تعالى قال الخليل أصلي لم يرد  
 لم أنه سعة أي جوده كانه الدلم فشكل النما أي أقره ما للشيء والاحتفاء فيها كونه الاستعمال في  
 اسما واحداً مستوى في الأصل والجمع والماضي لفظاً على الجار وأصل محدود بغيرها معولون مثلاً على ما  
 سلم في الأول انفع فوله وجزا مصدر ومع حالاً أي عند الضرر قال السجدة جزم مصدر ومع حالاً  
 جازاً لا يجر في الصالح معولان ذلك عام كذا وسلم جازاً إلى النوم وعند كونه المصدر أي على أنه معول  
 مطلق لعل لأن فيه مع جازي جزم جازي سلم بالواو معطوف على مصدر كذا قرره فوله أي كلما قطعها  
 ذلك أما أخذ ما لحاصل أو استعمل في عرفه أو لا هو في الله من جعلها فأنجيل أي صبيته فاصعب  
 وأصل الجوز طائفة فوله فائدة أنه لو جزم لا لخصاً ان علم هذه الطائفة إنما إذا كان الم معزلاً  
 معدوداً أما موكلاً بالانقطاع وإذا اعترض العدد بما موكلاً بالانقطاع فوله وجعل الصالح  
 لا رتبة فيه ما كبد لذلك الكتاب حيث لم يعط لا رتبة عما ذلك الكتاب حيث كان وراثة وذلك نفسه في  
 فوكلاً حان للخدمة نفسه أو وراثة فيكون موكلاً في هذا مع ذلك أنه حان في وجهه في وجهه  
 بلوجه الدرجة القصوى من الكمال والوفور في شأنه بكل الجاهل حيث جعل المسند لفظ ذلك وأصل  
 على الجرح في التعريف شأنه الأصول كما سبق كان عند السماع قبل أن تامل خطبه أن يطمع في سلك  
 ما قدر من على سبيل الجواز فانه لا رتبة فيها لذلك فوله ثم قال موكلاً للتعبد به ووكلاً  
 لجميع ذلك الكتاب لا رتبة حيث قال لا رتبة ذلك الكتاب لا رتبة مسوقاً لوصف العمل بكلامه  
 ما دام فوله موكلاً للتعبد به ووكلاً لا يحكم موكلاً في حق هذه نفسه هذه محضة بالغة درجته  
 كونهما وانه في الكمال والسرور لغيره كمال في الهداية كما يرى وقد حققنا في شرح المعاني  
 أما حقيقة في الأول أي كون لا رتبة فيه ما كبد لذلك الكتاب طامه قال طامه طامه هذا معنى على  
 ما هو المختار في الكسب من ذلك الكتاب حمله على حده ولا رتبة حمله على غيره موكلاً للتعبد  
 حمله بالثمة ثم قال والحاصل أن لا رتبة فيه ليع قوم المجاورة في النظام كما أن نفسه ليع قوم الجور  
 أو السهو في الحكم النظام ما ذكره أن الضمير المجرور في لا رتبة راجع إلى الكلام السابق أي ذلك  
 الكتاب كانه قبل لا رتبة لا محذور في هذا الكلام بل موصفاً له من حيث هو في حاله وطاؤه  
 إلى ما أسره الله بذلك كما ساد من نظم الاله ويكون ح ذلك إذا فعلها لحيارفة أيضاً لأن في الوجود  
 عن الشيء شهادة ويحمل كماله إلى آخره فقرة وأما حقيقة في الثاني أي كون موكلاً للتعبد به  
 لجميع ذلك الكتاب لا رتبة فله فوله لا رتبة ذلك الكتاب لا رتبة مسوقاً للتعبد به بكلامه  
 كونه مادياً أساره إلى أن ذلك الكتاب موكلاً لا رتبة فيه موكلاً به جازي موكلاً به موكلاً به موكلاً به  
 ومع قوم المجاورة في الكلام فله فوله ومن عطف على شيء قد أصيب أي بغيره وكما كبد للتعبد

مصور عام

مقام

فوله وحقيقة قوله

نحو

أو تصح

قال الله



والخطا والردول عن صوابه الوجه الحق والصواب فيه ودعنا الى الاعتدال في محله كقولنا  
قال لم نخل عطف على حي بها متاسفة وغناه فاعلم ان معانيه بوجه مع الكلام على صدر الصدر وقد  
اصغر منها معصل البلاغة بدليل انه حي بها متاسفة هكذا من غير سبق ثم توفي بعد ان اصغر بالرب  
الاسبق معصل البلاغة الى ذوقها واصغر بالرب اليها اعلم فترى بها احسن اسهل كل واحد من الخلق  
الاربع مع الرب الاسبق البسم الربى على تلكه ذاك خاله وح لا يكون قوله لم نخل فترى من عليه  
الاصابة بل على ما دل عليه كلمة لم ولا يصح في العليل اسماءه على ما تقدم ذكره فانه وهو  
سابع في كلام الادباء ولما حل فانه دسوحا وفي قوله وان جاوزها انما الى ان لم للرب  
فولسه ليس طرما للخلو ولا لبعده بربانه لا يكون بعد في عدان تسمى طرما للخلو وهو الخلو لا  
طرما للخلو المدلول عليه لم اذا المراد ان الخلو عدان من حيث لا ان اصحاء الخلو عدان الرب على  
ما هو ظاهر الكلام بل طرما دل عليه مساق الكلام وسوا اختيار عدم الخلو بعد اعتبار ذلك  
الربى هو المسماة من مجموع لم وما دخل عليه اي اعرضه كلام المصنوع عدم الخلو بعد اعتبار  
ذلك الربى في كل عدان ومنه نفس الامر عدان الرب الاسبق بطل من الربى فليس لربى  
الربى ان لا يلا على يوم من ان الكثرة المسورة لكل في ساق اليه انما بعد عدم السمول كما في قولنا لم  
كل اسان وصا سيع ان بعد عدم خلو الجميع من كم يحل لانما في خلو بعض من كل الجمل عليها بانه ليس  
من هذا العليل بل من قبل نفي ما بعد العموم في الامارات على خلو كل واحد منها من كنه على وجه  
العموم على ان كل واحد قد لا يلا على ما بعد من السان واليه اشار الطاهر المعاني  
الله بقوله وكل واحد سيعلى بالربى اي اسبق الخلو على وجه العموم قوله جعل المصنوع على المدح  
تعدرا على والربى في اي بالمدح تعدد من الدين موصولا اي بالمعنى غير منقطع عنه دلالة على انها  
اي المصنوع المربوع ما كان للمعنى حصة وان جازا في الاسلوب على ذلك اي كونها ما يعنى صورة  
قوله قال ابو علي اي العارسي لعل على كونها ما يعنى حصة وان جازا عن كل صورة وكلامه  
الى قوله وسيع ذلك قطعنا نظرنا الى اللفظ على التسمية اي بالنظر الى محالها في الاعراض الا ان قطعنا  
نما في تسمية قطعنا جعله موصولا من حيث المعنى وجعل المسامحة عطف على جعل قوله والربى  
اي جعل المصنوع المربوع كالمجوز وما عا حقيقته والمتناف معطافا ان الصفة اذا قطع عن اعراضه  
حال كونها حذرا او ذما او ترعا او لا حل لونها لذلك وان حصل العبره من كل لم سعة كنه المعنى  
تعدسكل الصفة وسوا حذرا او ذما او ترعا ما بعد له واما المتناف المصنوع عن اعراضه موصولة على وجه  
الاسمان بعد تعدد الا حذرا عنه ما بعد ما يكون ما بعد حذرا عنه لانها لما في صورة المصنوع  
مدح او ذما ان حذرا وانهم ذلك لانها صما فليس المسامحة حذرا عنه المعنى حصة بل كالحال على ذلك اي حصة

لسم

قال المردق في قوله انما بني بطل لا يعنى لاي انه لو جعل خيرا كان قصده الى غير نفسه عند المحاط  
لا يح فعله لذلك عن قولهم وجه من المحاط شيئا فاد اجعل اخصاما فذا من العبر جمع الى  
القول في الجمل فعال معونا انما اذكر من لا يحى شانه لا تفعل قوله ودلالة قطع الصفة على تلك المعاني  
عالم الوصل ما وجه دلالة قطع الصفة عن الموصوف لفظا مثل الصفة والربى على ما تقدمه من المدح  
او الذم او الترميز بانه وجه دلالة على من حيثان غير الموصوف بالافعال بخالفه الاعراض بل على ان  
منه ويرغب في اسجاع المذكور ومنه ما شانه سماع الترميز حذف الفعل في صورة الصفة والربى  
في صورة الربى ولا سلك ان القصد الى زياده منه ويرغب في زيادته سماع الترميز حذف الفعل او المبتدأ  
انما يكون لا تصد به من المعاني الى هي المصنوع او الذم او الترميز وتعين كل المعاني بحسب المعاني وتو  
ما كان من كل الترميز حذف الفعل في المصنوع في المنادى اشعارا بانه انشاء وحذف المبتدأ في المرفوع  
اجزاء للوجه على سماع واحد قوله وان الحسب هو الوقت على مستقبل سواء اسعمل ما بعده ام لا اختلف  
في تسمية الحسب على ان الكشف على انه الوصف على كلام مسعمل بعده ما لا سعمل كلاما كما لم يرد على ذلك  
في تسمية وقفا حذرا في ظاهر قول المصنوع العليل في الوقت على المستقبل تام اذا رفع الربى بالابتداء  
او بالخبر وكذا اذا نصبته لا كج مبتدئ ما لعل منه وبالحمل لا يعلق ما قبله من جهة الاعراض على  
المتاخر ورد بان هم الذين صفة للمعنى احوال واما اذا نصب على المدح فهو حكم الصفة ولا يكون  
هم اعلم ان العارض الطبع رحمة به نقل عن السجاء ونرى مكد الوصف على ما سلكه من سلكه ومما لا يلا  
غير المرام كونه على ومام بموضع على وعول له فلو وصل حذرا عن صفة للموصوف في المدح  
عنه ونورا لان حال الصانع المذاع كما سول ما سول من مزارع والمراد في الامان واما المزارع  
ويطلق موما يحس الابتداء ما بعد ثم قال هذا هو الذي غناه المصنوع بقوله قطع عن المعنى  
مربوع بالابتداء ورد صاحبه الكشف بان انما في قول المصنوع لها ويا نر ومو حاذي الوصل في  
والفصل السجاء في الموضع في الطرف ثم قال وحل قوله حسن غرام على هذا القسم لان اعتبار  
الصفة بصفة الوصل واعشار العاصم وابها اذ لا يلا بصفة الفصل وده صاحبه الكشف بان اعتبار  
العاصم في الوقت لا يحرم ما السجاء ونرى ولا صاحبه الكشف في الظاهر ان قوله في الامان  
وحدها اذا قصد البيان خاصة واما سبطا الكلام فمحذوف لظهور الامان قوله وحسب  
المحاذي للصفة الناف في ذلك اي كونه حذرا غرام قوله لان المتناف كلام فعدا في حصة  
وهو ان العليل المذكور لا يرد على المدح او ذما من حيث الحسب او الغرام على قول من سطر في  
سببه بان المصنوع وصفه الى ما قبله كما كان له في الاعراض ان يكون لما بعد الوصف على ما يعنى  
به ولا يخلص له الا ان حال ما ان ارتباطه ما قبله ادى من ان يلا الوصف في المعنى فلم يزل حذرا في التابع

وصح في السجاء المحاذي للوصف



له في الاعراض فلو سلم اجل في الاستفهام اى اجل اول في قوله فاعلمه الصفه فصل باننا بقوله او اراده ما ما دل على  
 للمقتضى مسروده مع المتقين بعد عرفانها ام خارج على سبيل الملاحه وانما وفي ثم شبه على بعد مرتبه الفصل في  
 عن مرتبه الاجمال وقدم الكاشفه اى كونها منفعة كاشفه مستقرها قوله باننا وكشفا على كونها محصيه  
 عنها قوله ام مسروده مع المتقين بعد عرفانها ووجه الاختصاص الاصل في الصفه الكاشفه على حال  
 والبيان لمفهومه وسواء في الاعتبار عن كونها محصيه وغيره لا سبيل حتم اودد بالعلمه المتعين بالحدوث  
 والحدوث على حاله جاز بعد ما ارد ما عدم بالاحتمال الدلالة على انبساط الماده كما حال في علم النحو ويدل على  
 لمجرد التاء اشار الى قلها وكذلك اشار الى مثالها بباردة محلا للاوليين حال الكاشفه الجسم الطويل المخر  
 الحق يحتاج الى فروع لشغله وحال المحصيه زيد المعينه الحكمه الطبعيه فاعلمنا قوله وصل موبيل مرها  
 الاستفهامه الله حال العلاقه الفعالي حيث قال في موضع البديل من ما الاستفهامه في قوله فاعلمه الصفه  
 قوله مع موده اما قال كذلك للمحقق شرط انصاب المفعول له ومن كونه فعلا لفاعل الفعل المعطل والا  
 لوجه لان ما لم التحليل قوله ويؤيد انما في ان قوله فاعلمه حال لا قروه الطامه العاراه رحمه الله  
 قال في موالات قوله فاعلمه السلام الفعالي في غايه التلاوم قوله ومما اى يجمع الصفه الى المتعين اولى  
 لان قوله باننا وكشفا للمقتضى انما اى الصفه الكاشفه لا فاعلمه عرفا بل لصفه المتقين بل فاعلمه بانها كاشفه على  
 وجه الفصل والذي عاين ذلك اى الوصف الكاشفه موال صفه المحصيه بعد عرفانها ولا سبيل ان  
 فاعلمه بانها استتم في الاعتماد ما فاعلمه عرفا بانها كاشفه وجه الاستفهامه قوله الوقوف بالملاحه  
 المجره الكاشفه مكررا والعرفه بالملاحه صفه والملاحه احصاء ما ان الوقوف من الاول طرانا كالملاحه  
 والا سبيل ان يذكر ما وقد تضمن بعض الصفات بالكرار الاشارة الى انما فيها على سائر الصفات  
 عنها ومن الماه اظهار الصفه اى بسبيل الملاحه مبرر الصفات الكماله عامه مطلقا واما محتمل ذلك  
 وسواء كان نفس الامر او ادعاء وان الوصف اجل في الاول والملاحه تبع وفي التاء ما العكس وعدم السابغ  
 الوجه التاء على الاول انما على ظهوره وخفاء الاول قوله اما على جعله فعلا للصفات محاذات لغيره  
 منزله العاقل للفعل المعطل او على حمل الجاربه على جمل الجراء للمحقق شرط انصاب المفعول له وقد سلف  
 فظهر قوله مع ان المتقني الشرحه كما ترى بالاشارة اليه في بوجه مع باننا وكشفا من نفس نفسه اى  
 فطره الصفه من اركان مسجونه العقوبه من المعاصي الى ميا فعل شئ او ترك حثه واما كان الوقوف  
 من اركان فعل شئ وترك حثه لا يكون الا برك سمه وفعل حثه اخطا المص رحمه الله بالحاصل واليه  
 اشار بقوله ومحصله موصيه على الامر من اى على فعل الحثات ترك السابغ قوله مواءم على باننا  
 للمجهول عن العمان الجاهل مع مبرر نفسه الى المزل وموالاته من قول ما فاعلمه الله مع كونه عر كاشفه لفظا  
 قوله ان الحثات على ولا وعلمه باعتبار ان المحصيه ما كتبت انما هو الاعمال التوكيد ان اصل العبادات

اما على ارض المسام  
تعاليم بعض السجده

والصلوة. ومما من الحنفية قوله وان واجبه فيها وهي الصلوة. مستمع ركع السجدة لعله تعالى ان الصلوة  
هي عن العشاء، والمكروه له طلبة كالامان وجالبه كالصلوة. وماله كالركن. وقوله تركه ما على عاصمها  
بان قدم الامان وعقبه بالصلوة. ثم ما ركوه في قوله تعالى الذين لا يحول بالعبث بيقولون الصلوة وعمار عام  
سفنون وله وما عدا ما يطونه تحتها اما ما عدا الامان فكسار العباد اليه واما ما عدا الصلوة  
فكسار العباد اليه من الادكار والبراءة وغيرها واما ما عدا الصدقة فكسار العباد اليه من الاعمال  
على التواليف الا في موضع واحد القراء في الاضواء وله الاولى انه اصل الحساب لم يتوصل اليه  
صاحب الكشف مع زيد بن فضال وسوقه في ما يدل على فضله الامان من جهتين احدهما اصل الكل اعني  
البدن والماله ومعاملها اعني العقب. ولهذا قال الحساب وعم والمان ان النساء ما دام مع احبها الى الله  
فالامان اصل ابتداء ودوام والام قد يقع فيها بعد الشك في امار العقل على فضله الامان يوجب  
لطفه لما في الاسعار والعقد والعقد عليها دونها وله واواد العار كما ذكره العلامة في  
والاحسن منه ما ذكره صاحب الكشف لما في الاشكال على جهة الفعل قال هو في الاصل مصدر عار الكل  
والموازين في فاستهناهم فعل لما تفرقت وتغيرت المصداق في الله فيكون مجازا من سلام فعل للدليل  
على الامر الذي يعرفه صحة عن ضاده سبها اي للدليل بما يعبره من الله فيكون اسعاره منفرعة على  
المجاز وله حلال في حديث طويل روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه من تركها  
متعدا قد يكونها متعدا له في الصحيح وليس في مجازه المحرقة ولا في عار المصلح وما عن احمد  
حبل عن عدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قول العهد الذي منها وسهم الصلوة من تركها بعد كونه  
قد ضعف للصفاة رحمه الله قال العاقل الطيب رحمه الله وتبعه صاحب الكشف رحمه الله وله وأشار  
كونها عيارا بقوله كالغنوان. الله الصحيح يضم العين ويذكر كذا في الكشف وقد سطر الكلام في سطر  
ولا علم ان شمله يصح للاطباء قالوا استغافه من غير كذا اذا عرض بقا عنون سمد في  
السيرة لا امر يرضي الكتاب بعده على ما في الكتاب قالوا وازدده وجعلها الا في من يلا من النون في  
نظر لانه ابدال لا نظره والدليل عليه اي على انه من عن غيب الكتاب في غيبه وعينه او من غيب  
ما ناسب من خواصها ويصح ايضا اذا ظهر فيها لانه الظاهر من الكتاب فعل الذي عن ان اللغز في من هذا  
يعني هذا اي بانه فشيء وهو من مع عن من الدليل عليه غيب الكتاب في غيبه وعينه محض  
وقال الاخضر غيب الكتاب واسدوس في نظر الكتاب في الرد حواه واهل الكتاب في تركها  
طس الكتاب في جعله طسنا للخم وكذا الاسعار في الامان اعني الا في من في الحزم في  
ذكره في مصاعف النون والمنفرد في اما انما الاستغاف في عنوان الكتاب محله وتركها النقص  
من العلل والعلل محافه الاعمال في مراد الاطلاع عليه فطلبه والكشف في قال العلامة العار في تركها

ولم يعل العمارات الى ان مضى

من اياها الحوش على العبد

وإذا كان رك الركوه الجني  
معص السج واما حديث نسبه  
الركوه فطعن لا سلام د

2



والاكثر على انعام عن علاوة عنون الكبار وقلوبه وقوله وموظف اكلها الذي يدل على ما ظاهرا لا غير  
 بالهذه نظاره ويعارض عليه قوله ومن ثم ان الامان بالعت واقام الصلوة واماء الركوه كما هو من جعل حرك الحرك  
 انه رد على الفاضل الطبع رحمه الله حيث قاله بيان العون بقوله اولاد الاقصاد عن فضل عاتق العباد من قوله  
 ثامنا اظها والانا فيها على سائر ما مدخل تحت خمسة الحمار طر على الاول ذكر الصلوة والركوه من باب  
 البعض على التل والشروط في هذا النوع من الجار اراد ان يروى ما ذكره كماله وقد علم ان جعله في قوله  
 منزله كله بمعنى هذا المعنى افضل من العباد من هذا قال في حقه من لا تصاح على فصل حاسب  
 اي لزم من ذلك على سبيل الادماج وعلى العلامة المتعارفة رحمه الله فالحق قاله حاصله انه الذي جعل  
 وترك الساعات ان جعل الامان بالعت واقام الصلوة واماء الركوه كما هو من جعل حرك الحمار  
 على ما فوزه الجرح في الصفة كاشفة قوله مدعو المعنى النفوس لان العون في اللغة الاحراز وبه قال صاحب  
 الكشف ورد الساعات رحمه الله بان المراد منها احراز خاص هو الاحراز على المعنى والمعنى النفوس وظهور  
 فلا يكون بمعنى المعنى النفوس وبالحكمة لفظ المعنى بطل على المعنى الخاص من كون تحت المعاني سواء اية بالظا  
 او لا تكون الصفة ح مختصة دالة على بعض احواله الخارجية عنه واورد اي صاحب الكشف بان تحت المعاني  
 كله بقرينة فعل الواجب كلها واللام كمن محض وليس من هذا المعنى ومن المعنى الذي ذكره لولاس في الشرح  
 من في نفسه الى الاكثر في جواب بان الفعل منها محي تباعا وعلى الاول جزء المفهوم الاركان حساسا  
 لا يقع عن محركة بقرينة الجوان على ما هو المشهور وان لم يتكافؤا وجب بان المراد الجوان اخر  
 عن الاسكال بوجهين اورد العلامة المتعارفة رحمه الله بان معنى هذا الكلام على ان المعصية فعل  
 نهية بحال وان الترك ليس بفعل في هذا يحصل كلام السار رحمه الله ان المراد بالمعاني في قوله الذين  
 تحتون المعاني ما يتعلق بمرج النهي بكون نهية عنه ضمنا وان معنى كلامه مدعى ان المعصية فعل ماضى  
 وان الترك ليس بفعل قوله اي لعلها وزادها في شرح الهداية قال تاني على ان النهي اي ان يروى زاد وبعد  
 والعاصي الطبع اي تتركها وعلو منزلها المجرى النوف السام ومانى الشئ طال وارسع والعلامة المتعارفة  
 لا رعاها وزادها واكمل معارض المعنى قوله وجعل الكلام على الاستعلاء والمشارفة ردها الفاضل الطبع  
 وصالح الكشف بما قاله الطبع على ان منهم وكون النهي بوجه الى المحتسب المعاني فلا يكون بوضوفا فيكون  
 كما واد قال صاحب الكشف والاشبه ان كل على التخصيص اريد المشارفة ووجه ايضا العلامة المتعارفة  
 قال ومما يحتمل وموان كون النهي بوجه او بصياغة المخرج او ذفا الماحس اذ جعل النهي على حصة  
 المشارفة ادلاية والامان واقام الصلوة واماء الركوه كحاصل الصار من النهي قوله وهذا ما عدا ما  
 في باطن رجع النهي الى قوله في مخرج حوال السؤال بقوله فلم يصل من ذلك المعنى المعنوي من قوله الاول  
 المحاركة سببه الله قوله ثم استعمل الصدوق ما جاز العوا وداضطر احوال الشرح في استعمال الامان

المأخوذة

الصدوق رحمه الله الفاضل الطبع رحمه الله انه جازعوى خمسة وعشر حاشي في الامان فقال من الامر لم يزل  
 الى المفهوم الشرحي وهو الصدوق جازا على ما شربه طار قوله منها وحقيقة انه الكثر في بعضا قول الرب  
 وكما لا يخفى ما في الاساس على الصفة الشرحية ولان من الامان الصدوق في الامان هو الصدوق رحمه  
 العلامة المتعارفة رحمه الله الفاضل الطبع رحمه الله على ما مشرو قوله في الاساس حيث قال قد هم من ظاهر مد  
 ان الامان بمعنى الصدوق جازعوى به سكر كلامه في الاساس قصد منها الى زيادة الحق والقدس في  
 الوضع والفتوى ما هو دابة في بعد السليخ رحمه الله بدليل قوله في قوله ما ذكره مبداء ما في المعنى الى  
 ما فوزه قوله ولما ذكر ان الامان بمعنى الصدوق الذي هو معنى كان خطبه ان يرد حاشي في قوله والباسح وسوله  
 كان خمسة الامان بقوله من من صار معدا من نفسه الى المعنى الملك بما به عدى بالباء ولم يرد منه كما سبق  
 فمضاهى الى ما في الفاضل بان معنى الامان وحقيقة تحتها بلغا بان ذلك اي عديمه بالباء والصفة اي جعل مع  
 الاعراض في غير معناه كونه لا يزال الله اسار بقوله فكل اذا صدقها بعدا عرفت قوله في المعنى ان  
 يصاد وتعا كذا في الكشف حاشي في القاعدة في البعض ان راد العطلان عاصدا وتعا لان احدهما مذكور في  
 والاخر مذكور في قوله وذكر فائدة النص في القاعدة لوافق ما قاله المصنف سورة الكهف في قوله انهم  
 مجتمع حقيق ذلك اولى اعطاء مع وكان القاعدة في الكشف في من الكمال على قوله بعد وسوله مذكور  
 الفادة وسوان راد العطلان مما قلت انهم اختلفوا بعد من معصم كما قاله صاحب الكشف بدليل قوله  
 لان احدهما مذكور في قوله وذكر فائدة النص في القاعدة لوافق ما قاله المصنف سورة الكهف في قوله انهم  
 الله خال اضر على الحالة لم يجعل المحدود معولا كما في العكس منها على انه ممكن وقد جعل العلة  
 المتعارفة رحمه الله الخالي المذكور من صل جعل المذكور اصلا والمحدود في قوله قال يقول الله انك لا  
 مخيلة احدهم منها الكمال حده وجعل الفاضل الطبع والمولى الواري رحمه الله من قبل العكس ولعله في  
 تطلبا للاقسام قوله لا بدح من بعد الخالي كما قاله العلامة المتعارفة رحمه الله قوله فان  
 قيل اذ كان المعنى الاخر مد الخ الى السؤال انما صاحب الكشف رحمه الله بقوله والاصار ايضا وجعله  
 كذا لانست على ذلك الصدوق ان يرد من عتق فانه اي يجعل المذكور اصلا والمحدود في قوله قال يقول الله انك لا  
 يعرفون مصداق في نفوس ما ذكره القاعدة وسواء اعطاء مجمع المعنى قوله واجتبه ثابته لما كانت  
 اي المحدود المذكور محو ذكر صله قرينة على اعشاد اي المحدود في قوله جعل المذكور في هذا الاعاش  
 عكوه من قبل الاضمار الى كونه من قبل البعض قوله وما تنضم الى قوله بدح بوجه صاحب الكشف  
 حاشي في الامان قال اي يعرفون لا من معرفته بوجه ان جعل المذكور مذكور في قوله جعل المذكور في هذا الاعاش  
 هو المروك وانه المصنف ما لا صالة ووجه العلامة المتعارفة رحمه الله بان في ذكر صله دلالة على اعاش  
 في الجرح لا على زيادة البعد انه ادلا لانه بدونه قوله ووجه الاخر في ان كلا المعنى في وجه الكمال

نساء

منصدة الى حاشي في الفصل



مذوق جعل المذوق أصلاً للمذكور تعاطفاً إليه أشار صاحب الكشف قوله أن المذوق إذا جعل الأصل كان الكاشفاً  
 مذكراً لعلته عن مفعول المذكور متعاطفاً ما وإن جعل تعاطفاً فالتعريف هو كما به على هذا أي على قدر ما يجعل المذوق  
 أصلاً لما إذا جعل المذوق تعاطفاً جعل كونه نوع خفاء والمخلص فيه أن حاله ليس المراد بالأصله هي  
 الأصله ما قصدت بالأصله في جعل المذكور مقبلاً والمذكور قدالة وهو لا ساقى كون المذوق مقصوداً  
 أصلاً وضعه الشارع رحمه الله بأن المعنى المكتسب به في كونه قدالة لا يصدر عنه كما في قوله تعالى وفي المصنوع  
 أن يصدر إلى سائر من المصنوع المصنوع فيه فلا يكون مراداً له كونه قدالة والأظهر أن حاله هذا هو لا يرتب  
 إلى الصواب في أنه أشار العلامة السعادي في جواب السؤال بأن الفعل المذكور أن كان في معناه الخصم  
 فلا دلالة على الفعل الآخر وأن كان في معناه الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الخصم وإن كان فيهما لزم الجمع  
 والمجاز بقوله تعالى معناه الخصم مع حذف حال ما هو من الفعل الآخر أي المصنوع فيه بمعنى المصنوع  
 لكن عبارة الساج رحمه الله أوضح قول حكاه أبو زيد قال لا ينافي وسعد بن إدريس أن يصاري  
 وكان سؤله إذا قال معناه الخصم أراد أن يرد عليه أي المصنوع أي بما حكاه أبو زيد عن الضرر للصدوق  
 قبل فيه إشارة إلى أنه موضوع لهذا المعنى ولا يملك إلى الوفاق كما أنه كان في الوجه الأول موضوعاً للمعنى  
 انما منه ثم على الصدوق لاحقاً في أن اللفظ مجازاً بالنسبة إلى هذا الموضوع بدع بأن في الوجه الأول  
 كونه مجازاً ممنوع على ما سبق من تقريره وفي الوجه الثاني مسلم كما نردده الشارع في بيان فائدة كونه  
 قوله ويكون إلا ما يضاف إليه كونه على كونه استعماله بقوله ثم قال طبع صفة المضاعف من الدلالة على الأثر  
 وبقوله وعلى هذا فالحكم بها بأن حقيقته كذا جرى على ظاهر قول السعادي والظاهر في أنه في ذا أمره مستتر  
 أي كان مستتراً بالوجهين ومع صفة لا من لا يصلح لأن يرد عليه لست بالما بحلقة أي بالما في ذلك وقت  
 قال الباء صفة الوفاق لصدوقه وقوله أي قوله ما أخبرت أحدكم بكلام يقول من يرى منيراً  
 فصدان سابق من ما خرج به هذا العذر أي ما أتى أن الظاهر من إلفظه قوله كانه قال وحسب الم أوله  
 رحمه الله كمال السابغ لا يجوز عطف الفعل على الاسم ولذا قال المولى الرازي رحمه الله كانه قال وكذا  
 في مفعول بالفتح إذا كان بالفتح صلة وكور من غير ما يدل بالفعلة ما ضمها كما في الصدوق المصنوع  
 المعنى الاعتراف أو ما أصالة كما في الوفاق في الكشف وكذا الوجه من حيث أي نظر إلى أصل المعنى المعنى  
 ما نظر إلى العرف الشرعي والحل على الصدوق ظاهر الرجحان للاجماع على أن الأمان المقترن بالصدق أو  
 هو داخل فيه وأعلم أن كونه قدالة فكان الظاهر أن قوله فقال يا خمار الماعلى الراجح أن عبد الله تميم  
 أراد قال أو قال عبد الله بالفتح باسمه دفعا لاسم الأسماء بالكلية ولذا قصر العلامة السعادي  
 رحمه الله على أن قال قال الناس يقول قال عبد الله فكان قصد الاضمار والاضمار وقوله أراد  
 بوجه أي يذكر أن سجدوا حراً عن كبر اللفظ أي لفظ عبد الله قوله ولما أتوا أي ابن مسعود مدركاً

دل على أنها أي الاله محموله غداً من حدود على مد المعنى وسواء من من لم يحد منه غداً ولم يرد  
 الحديث المخرج عن كونه عبداً للخارج أنه قال يا رسول الله أحدكم ما استأجر ما ماعلى قال نعم قوم  
 من بعدكم يوفون ولم يرد في أي أحد من قوله كان بين أي طامراً فكنتموها لم يرد فلا عجب من كونه  
 عليه السلام ما شاهد من المعجزة الطاهرة والامان الباهرة والعج من آت من لم يره ولم يشاهد من المعجزة  
 القاسية كونه أشد اعتداداً من كان الخاضع له أي وليس ينبغي أن يحد المولى الرازي رحمه الله في قوله قالما في  
 نفي المعنى قوله سري أي بالفاء على ما جوزه المصنف كون الباء صلة للأمان مع الاعتراف بالوفاق أو غير  
 له على قدر ما يكون في موضع الحال فانه أي ما جوزه مما يحرك الساج للسؤال عن معنى الغيبة وما المراد منه  
 مع الغيبة والمراد منه من يتحد به كون الباء صلة وغير صلة ولا يحد قوله والمطمئن في نعم العوالم  
 العلامة السعادي رحمه الله مع سري التزم اسم الموضع وقد روي ما كثر من فاعل يجوز والذكر ما غشاها المكان  
 وقد استعار رجحان الجمع على الكسر وإساراً له بعدم رواه النعم والعاصل الطبع والهداية رحمه الله حوزة  
 وقد ما كسر على الجمع وقال المولى الرازي رحمه الله يروي ما كسر وهو ظاهر لأن الاطمئنان لا يرد وما لم يرد  
 كلامه رجحان الكسر على الجمع فاعل وكذا الحكم الفصل قوله والخصم الحقة في موضع الكلمة وأصلها الحقة  
 يريد بها في أصل اللغة الحقة ثم نقل إلى المحل الذي ظهر فيه الجوهرة وقال الساج الهداية رحمه الله الحقة  
 ما عاين الأصل والعاصل الطبع رحمه الله الحقة الحقة والحقة وقال في الجمع أيضاً كقولهم لست بالما بحلقة  
 من خصمه متعاطفاً وبالبطنة الاعتلاء من الطعام قوله وسو عطف على ما تسمه المذكر أو زوال العلامة السعادي  
 رحمه الله قوله وسواء أي علماً به والله أشار العلامة السعادي رحمه الله بقوله مدلول سرياً وعطف قوله  
 وقد عال لا دليلاً لا أول أي بقوله ما علمناه ما مضى عليه اللطيف الحقيقته وبالمثل أي قوله نصت عليه  
 ما نصت عليه وللا عطفاً أو معاً متوصل به إليه ولما كان في دلالة عليه نوع خفاء أنه قد انفصل  
 أشاره إلى ضعفه قوله وأما لم يحكم بالاطلاق غرضه على أي بأن حاله فلا يعلم الغيب لا يبادر منه أي من  
 الاطلاق على علمه بالغيبة والحال أنه لا يرد ولا بقوله والمراد الحقة الذي لا يعرفه إلا علم اللطيف الحكيم  
 قد جاز لا إطلاقاً من فضالة قال العاقل الطبع رحمه الله في قسم ملاحظ في حكم الغيب قوله وذلك في  
 الصاع الم يرضى فإن قوله هو الصاع وصدقه والنوار ما معلق بما معلق بقوله أو بصلة لا دلالة  
 والغيبة النوار ما معلق بقوله ما علمناه أي بالغيب قوله هو أي ما معلق بما مذكور في قوله  
 وصدقه قوله وقد مضى ما معلق بالنوار والاحكام فكون من قبل ما بعد أي يكون ما لا  
 لما علمناه مدلول سري والاولى أن يرضى ما أي ما حوال المعجزة والاحكام فيكون الخصم في الأصل  
 أي خصم كونه ما لا الاول واكت لا يرضى الصغار أيضاً ما يعلم بالسبح فقط قوله الغرض من جعله صلة  
 وجعل حالاً لم يرد حصل ما جوزه العاقل الطبع رحمه الله من قوله والغرض من هذا الوجه والاول سوان على الاول

قوله هو أي ما علمناه ما معلق بما مذكور في قوله  
 قد جاز لا إطلاقاً من فضالة

مطل العوالم الامان  
 في بعض النسخ



ما نفى منقول به والايمان محض من الاقرار او مجاز من الوقوف فلا يصدق انما هو انما علمه ولم بالسبب في الجواب  
 يعني انه عنهم وعلى النامى يكون الايمان محض الصدق كقول من قوله محذوف على طرية العموم او المألوف على ما  
 في حال العبد من المصير ان لو من سواء كان غائبا او حاضرا وهذا الوجه محض هذا الجواب وقوله اي ممنون في حال غيبهم المبحر والافرن  
 المولى الذي في حقه الله مع احصاء قوله اي ممنون في حال الغيبة كما هو ممنون في حال الحضور لا كما في قول الزيد المولى الذي  
 ادوم في بعض السمع انما قالوا انما اذ اخلوا الى ساحطهم قالوا انما علم قوله وقوله عن ان معناه التوقى ليعمل معنى كونه لا  
 قوله عن الامان الشرعي انما هو الذي من العرف للبعد اي الحق الذي يحسن عند المسلمين ما هو وهو الصدق ما علم  
 بالضرورة انه من دين محمد صلى الله عليه وسلم كالتوحد والنو والبعث والجزاء وما ينقل بها وهذا اي اعتقاده بالخير  
 والاذعان من المسيح بالصدق الشرعي الذي كلفه في الايمان او الحسن الاخرى اتباعه من المؤمنين جعلوا الاقرار بالصدق  
 منشا اي سوطا لاجراء الاحكام فكون الايمان حذوا من سوطا والصدق من العباد جعلوا الصدق في الاقرار من  
 في صدق السمع والصدق من كماله لا يستلزم وجه من الوجوه والاقرار كذا في ادراكها اشار الى قوله الا ان الاقرار يستلزم  
 بضرورة الاقرار دون الصدق وعلى هذا يكون الايمان تاما والمعرفة من المتكلم في النعماء زادوا في العمل حيث  
 قالوا الايمان معرفة بل الحان واقرار بالصدق وعلى ما لا اركان فكون الايمان تاما عدم قوله يعني وما تقوم  
 معانها في الكسفة قوله ويعبر بتمامه ارادة وما تقوم معانها عند حذره وقوله من اخل ما يشاهد اي  
 في بعض السمع الاقرار المذكور وما تقوم معانها فاما من سلك في الاقرار سواء كان معنفا او لا اشارة الى ان الاقرار بها  
 كاد في الشرع للحكم بغيره اذ حكم الشرع انما هو محض الظاهر دون الوقوف على حقيقة الحال فهو كاف في عبادته  
 معصا والايمان في بعض السمع كلفه كلفه كلفه وقوله وقد اطلق اي امور بعد ذلك ويعبر قوله من سلك سار الى  
 في بعض السمع في بعض السمع اي الحق له ما لا يقدره اصلا والى ان الممكن ما يرد في بعض السمع من الايمان  
 بالحقان واقرار بالصدق في عمل بالاركان ليس يصح لانه يحمل على الايمان الكامل اذ لا ينافي فيه واما التراجع  
 في نفس ما منه الايمان قوله فعلى الاول في المحسن الاول اسعارة الى لا خفاء ان الاسعارة  
 والمجاز من صفات الاعاظ كبر بواسطة المعاني والاسعارة السعيرة في الاعمال والصفات المسعيرة  
 اولاه المصادرة وشعبها في الاعمال والصفات في الخروج مبعثها بها الى يرجع معاني الخوف في  
 اسلوا وذكرك في بعض السمع في غير ما وضع له معانها المشابهة والمجاز المرسل استعمال اللطيف في غير  
 وضع له معانها في الروم دون المشابهة على ما ورد في قوله العام في اصل اللغة الانصاف الى لا دها من في  
 لفظ الكلام فقرر ان الكلام السارح رحمه وعادة الاعتبار في قولهم من صرح كلامه ان الاقامة معناه تترس  
 الى تعديل الاركان فيقول ولا تترس الى سواء الاجسام ثم عمل الى تعديل الاركان ولم يعلم ان العمل الاول  
 من نية اللعاب من اجلها فكون حقيقة او في غير ما عرفنا ما يكون مجازا وفي قوله العام دلالة  
 على انه مجاز بل استعارة الا ان يحمل المشابهة على المجازية دون المشابهة المستفادة من الكافي في قوله العمل

في حال العبد من المصير

ادوم في بعض السمع

السمع

في بعض السمع

في بعض السمع

وذلك في بعض السمع

العام ولا يضاف  
بعض السمع

من اقام العود مع قوتها وموالاتها الى تسوية المعاني بحسب العرف الخاص ومعرفة الشئ بطريق الاستعارة  
 التبعية حيث اعترض لامي التسوية الى من المصدر بان سببه المعاني لتعديل الاركان على ما هو فيها  
 تسوية الاجسام وتوحيدها ما رآه اهو جازها على وجه الكمال باعتبار التسوية فيها على الكمال والتمام  
 بواسطة العمل في مقتضى انما لم يجعل استعارة الاقامة من المعاني القوي وهو يحصل القيام في الام  
 من عرا حجاب الى النقل الثاني وفيه تعديل الموبة بل جعل استعارة بها من تسوية الاجسام وعادة زيادة  
 المتابعة من المقول عند اليه ومن التسوية دول التحليل المطلق لمعبرتها اذ التسوية احسن في الفصل  
 وفيه من زيادة المتابعة ما لا يخفى في كلام الداصل الطبري رحمه الله حيث قال في تعديل المصطلح اركان  
 وحفظها من ان تقع فيها زخ سقيم الرجل العود المعوج هذا المعنى ايضا وهو نظام العلامة الفارقة حيث  
 جعل سوية الصلوة على ما ينبغي منزلة اقامة العود اي يومه وجعلها في كلام المحققين في نظام كلامهم  
 فلما لم يولد وقد قبل الاقامة لم يمد اعراض صاحب الكشف الى الخية حذره ايضا لان العموم  
 مع على القبول على السواء بل الوصف للعموم ليعرف اذ في الطريق ما يشبهها من المتكلمين وكذا  
 مولاه جعل النقل من المحسوس الى الاممات المحسوس من تسوية العود وكذا في قوله في قوله  
 ايضا استعار بها حذره العمل الاول وكذا في قوله في المعنى الثاني كذا استعماله استعماله في قوله  
 مع سواء كذا استعماله في قوله في المعنى الثاني كذا استعماله استعماله في قوله  
 قوله فاستعمل القيام فيه استعماله في قوله في المعنى الثاني كذا استعماله استعماله في قوله  
 على اليه نرسه ما استعيرت بدل على الاستعارة قوله كذا استعماله استعماله في قوله  
 اورد عليه اورد صاحب الكشف رحمه الله قال في اما الدوام عليها من اقام الوقوف ان الاول مجازا في قام  
 بالامر وقد عرفت من مجاز في كل المجاز بالمحافظة وللذمة علاقة غير مطردة اعني الدوام لا يلزم العاق  
 وبالعكس او شئ من فروع كما اشار اليه المصنف فاصل في وجه رجوعه من الدوام على الصلوة في  
 سلم تعديل الاركان في غير عكس فلو سلم لا عارض ما ذكرناه ثم ان الدالة على حفظ الاداء الباطنة وروا  
 السن على ان المحافظة عليها وادائها اوها بها من جملة الاقامة بالمعنى الاول ايضا اذ العموم كما عرفت في الصلوة  
 الفردية بعينه بعضهما مع بعض فحفظها فاعرف فروع انما عرفت في الخارج قوله ودفع الاول الى الاستكمال الاول في  
 من الاستعارة والمحمل على المجاز المرسل لعلاقة الزوم ورد السارح رحمه الله في قوله في علم الجورده صاحب الكشف  
 بالمعنى ايضا بان العلاقة غير مطردة اذ الدوام لا يلزم العاق بالعكس قوله والى ان ما صارت له  
 الحقيقة في قول صاحبنا في قوله في العلامة السارح رحمه الله في دفع الاستكمال بان اقامة السمع في بعض السمع  
 كما سده وان كان في الاصل مجازا فصار غير له الحقيقة من ذلك العاقل الطبري في وجه المعنى الثاني كذا استعماله استعماله في قوله  
 تلوحة غير الروام بالاقامة فان اقامة الصلوة مع تعديل اركانها وحفظها من ان تقع في بعضها مشعور كونه

وهو ايضا مودى







المواظبة قال العلامة النصاراني رحمه الله في ان الشارح يطلع على ما معناه من ذلك السامع الهد  
وتفكر العاقل الطبع عليه ان ذلك ما له وجهه وبصره بضد الاحاطة وما بها اخراج اللام من اسفل اللسان مع  
ترك اخراجه وعبر عنه بصد الرقوى وبالله الا ما له وجهه وبصره بضد الاحاطة وما بها اخراج اللام من اسفل اللسان مع  
وجه الله حيث جعله صد الرقوى قوله ما خرد من ترك الصلوة من الله حال الصلوة قال الصلوة من  
وذلك لان اول ما شاهد من احوال الصلوة انما هو ترك الصلوة ما الصام ولا يخص بالصلوة قال ارحى جوس  
قوله وفيه ضعف من حيث كذا ذكره الكسب وبالله العلامة النصاراني قال صاحب الكشف والهدى  
للمعاني ان الصلوة مع الدعاء اشعار الجاهلية كثر الاسماع والاطلاعه السامع على دواب  
الادكان معدود في الشروع والارواح الصلوة عليه قد عرفت لان الكلام في سبعة كل صلوة ولم تكن اصلها  
عزما على ان الكائن في القرن من القرن ما كانوا يعرفون هذه العبادة من غير ان يكون لهم الجورم ان يلزم ان  
ورودها مع دواب الادكان اشهر عند اهل الجاهلية لا عند اهل الاسلام فكلهم فصلوا عن الهلالية هذا والاسماع  
غير الخلد فليل وقال الامام مد الاسماع بعض الى الطبع كونه العزل في هذه الصلوة اشهر الاسماط  
من ترك الصلوة من بعد الاسماء معرفة ولو جوزنا ذلك لم انه خير وان كان من ترك الصلوة الا الاصل  
من سائر الاسماط ولو جاز لنا قطعها بان جازنا من هذه الاسماط ما يتبادر فيها ما الله على العمل  
ذلك المعاني الهندسة واخبار العاقل ان اشهر الاسماط المعطاة مع الكسب في السهماء في الاول لا يفتح  
فعله ويمكن ان يقال عناه ما ذكره ان يدل على جواز فعله ولا دلالة له على وقوعه في هذا الموضع خصوصه  
في الاعتذار ما ذكره السامع بعد هذا قوله وما كان كنهه في اصول الفقه في الكسب المسمى في اصول  
ان المعنى على انها حجاب في حق الله لا انها مبرور عن عيوبه والعاقل ان يذكر الباطل في سماع  
في انها حجاب في حق الله لم يصح ما يرمي العالمون بالنقل قالوا الا اصل الفقه في الدعاء يعمل في ذلك  
الاركان لا يهادع بالاسم الباطل في الفعل والمقال والمصير على ذلك قوله فان قيل ان سائر  
في هذا السؤال والجواب يحصل ما قاله العلامة النصاراني رحمه الله على عدم كون الاصل بترك الصلوة في كل  
في الصلاة من اسم الصلوة من صلوات الرقوى في العكس فلما لا في المتابعة بين العمل بغيرها من ترك  
الصلوة والصلوة مع الله المخصوصة ولهذا جعل الزكوة من ترك الرقوى هو من الفقه قوله  
اعتذاره في كلامه ان قوله الصلوة من صلوات الرقوى في كل كلام العلامة النصاراني رحمه الله على ان صلواتهم الصلوة  
وكلام الجمهور وسوءه

الصلوة  
صاح  
سرعا

الادنى  
الادنى  
الادنى  
الادنى

بجاء

تجاوز الجرم والاطلاق كما انهم على الاول ما اعطوا من قلة الاعمال شاعوا كغيرهم من غيره اوضح لانه لا يصح  
والاعتقاد مشهور بان جرمه واذا سمع بتركه من بعد ما مضى السلاج وكثر وكفرا وفي الحديث اذا اصبح ادم  
فان الاعضاء كلها كفر لسان يقول ان الله تعالى ان سمع سفيها وان عوجج عجميما اي اجفوا وانما هو قوله  
الا ان الجماعة الى اصل السنة والجماعة لا يجوز الحرام زيدا واسند الاشياء كلها الى الله يدخل الضرر الحرام في الاستحباب  
في ان المراد بالزينة لوجهه في مقامه من الظلال الى دليل دل عليه فتمسكوا في كل اى ان المراد من الخلال دليل  
منقول عليها احدها المدح والاخر الانصاف والقوى فان كلام المدح والانصاف والقوى دليل على الانصاف في الخلال  
بعد ما جعل الاستدلال به ولما يراه موافقا للمولى الذي يحمله قال وانما اسند الزكوة في نفسه واذا اصف  
الى الله تعالى ما يخصه بالفضل والافضل وكلام صاحب الكسب والعلامة النصاراني يدل على ان هذا الاستناد  
موافق للاعلام ما هم معقول من الخلال الظاهر ما هو معطى من المنافع وليس دليل على المدح فانه ما يراه  
هو دليل اشار به العلامة النصاراني بقوله مما عند التصريح بالاستناد الى الله تعالى وقال وبمثل بعض المعقولة  
على مدعاهم بعدم اسناد الحرام ورده صاحب الكشف عن عدم الاستدلال به لا كونه من قوله بل لا يحسن عدم ان  
سند الحرام الله بقطعه على ما قاله السامع رحمه الله انما هو من اسناد لسانه من المنافع وانما اسند الله الخلال بقطعه  
ولان فيه شيئا من فعل العمل لا من كسبه وصف الجرمه وهذا ايضا لا يدل على مدعاهم ولا على مدعي اصل السنة  
والجماعة بان المعظم في اسناده الى الله لا تقوم بجد العبد ما لا يبلغ به انما قال وان جاز ان يكون المعظم  
فيه لكونه الانصاف في الخلال لانه عند الاطلاع منصرف الى ما هو افضل في العمل لا يلزم ان يكون هو العوض من  
اسناده الله بقطعه غائبة ان يكون هو ارجح في الاعتبار من حال اخر نعم بوجه المدح والانصاف في  
وبعضه ما قال المولى الذي رحمه الله بقوله واستناد الزكوة في نفسه للاعلام لا يدل على عدم العمل في  
مشركه بين المذنبين نعم مجرد الزكوة في ان اسناد مدعاهم على الخلال كمن لم يعمل لهم به لمافه من الانصاف  
الى المصادر ولما اشار الله بقوله الا انه يمكن بالاستناد فقط نظر الى ان الزكوة لا تساوي الحرام ايضا  
وانصاف اسماهم وصف الجرمه لا يدل على مدعاهم لانه على صدور المسلم ان اى اسماهم وصف الجرمه ليس  
كما نعلم لا نعلم كنه قد نشأ المعاطع العمل والنقل ان الكل منه وبالله نعم لا يوصف العمل بالانصاف  
الحسن لا مخرج فيها بالمعنى كذا في الكسب قوله وقد يقال ان يرد ان العمل بالاستناد دون غيره لا لانه  
تساوي الحرام ايضا بل على العرض البعد عن ان قد ان الحرام سخر وادعاهم ولقد بالاستناد خذ فطحا وقد سبق  
ان الاستدلال به لا يخرج عن مبادي الحرام ما لم يكن الفقه مع جرمه مما عرفت ولذا لا يمكن قوله في الزكوة ان اصل  
مصدره كما ذكره صاحب الكشف وسوى وعن ادعائه ان الزكوة لا يخرج عن الخلال في ان والنقصان  
ولا يصل الى الجوف وسوى في ومار ومام معقول في قوله على المباح لانه في الانصاف مدح لانه علم ولاه  
الى الله عز وجل والانصاف كما يكون من حاله في العلم الطاهر من كون من العلم الباطل كالعلم والقوة والحجاء الحرام

ورد  
صاح

الى الله تعالى

ورما سلك بعض السامع

واعلم ان الاول هو المعنى  
والثاني هو المعنى

والاول هو المعنى  
والثاني هو المعنى  
والثالث هو المعنى  
والرابع هو المعنى







فما دام جميع الضار فالعادل الطيب رحمه الله قال المصنف ان الضار مع مخرج الضار وغيره  
كسما فضل مع مفعول كالطير وموالى يضرب المثل في المضروب مثلا والمضروب من الممان  
غير الضار والاضار الاضال مع واحد من العرب يقولون هذا ضربه اي ضربه كسر الصلابة  
ومثل مثل وشبه وشبه وام جمعوه على اضرار فله معنى مجموع المعطوف والمعطوف عليه اي على  
السلام وضراره فله اي الذين امنوا من اهل الكتاب كونهم مومنين كما هم يسمون به اسم الله تعالى  
على كل ذي سابق لاحق استعمالا يسمي اسم الله تعالى الامان بالقرآن استعمالا والقرآن المنزه  
تحت الاصل وسائر الكتب غير التوراة واسم الله تعالى الامان بالقرآن استعمالا والقرآن المنزه  
تحت التوراة وسائر الكتب غير التوراة استعمالا لا يتبع الامان من غيرهم الا انه لم يزل منهم من عاينهم  
بالقرآن اما انهم سائر الكتب المنزلة لكن معناه وسواء وليس بمقصود اصالة بل المقصود اصالة اما  
كل ذي سابق لاحق استعمالا وموالى يقول لعلاقة الضار في الله والمراد الامان بكل  
على الخصوص وفي قوله عطف على اموار على العادل الطيب رحمه الله حيث قال انما يتبع بعد  
امنوا بالقرآن بعد ان كانوا مومنين كما هم فلم يزل منهم من عاينهم بهذا استعمال الامان على كل ذي  
فوله عطف على امنوا لم يقل عطف على كل ذي سابق لانه من سائر النفع المنفعة في انقوا وهو  
المانع من العطف فلهذا في قوله ان كل لفظ المنفعة على خمسة فذكر ان لا يلزم  
محل على خمسة يكون بوجوه ما عطف على طامن من الاستعمال فلهذا لا يمان بوضوح خصيصه  
اي الامان بهم اي مومني اهل الكتاب اي قوله زال بعد ما كانوا عليه كما انه قوله فاعلم انهم  
على كل سابق لاحق استعمالا لا لاعتناء احصاء الامان بهم ايضا والغرض بذلك اي بالاعتناء  
بكل ظهور وجه حمل والذين يؤمنون على مومني اهل الكتاب من الهوى والضرارى فلهذا اي ذلك مع  
الامان اي بالآخر ما كانوا عليه من محض الباطل كما عبادهم ما لا يدخل الجنة الا من كان مودا  
او يضارى واعبادهم بان النار لا تمسهم الا ابا ما معدودا فانه ما ظل قطعا للصواب  
قطعا على احوال اعبادهم من دخول المومنين من كان مودا او يضارى الجنة ومن خلدوا في النار  
ما نزلوا على اعبادهم الا اهل ومن حظ الباطل ما لم يكن اعبادهم المستوفى الباطل ما لم يكن من حب  
اعبادهم ما لا هاد في الاخرى ومن حب اعبادهم تحضر الارواح دون الاجسام وباللذات  
العتبة دون اللذات بالاجسام وبالا نطاع دون الدوام باطل وروى عن عطاء عطاء ما كانوا اي  
زال عنهم مع زوال ما كانوا عليه راجعهم المسقط لافرادهم والاول احسن كذا قال المولى الزاد  
رحمه الله فوله فالزوال موجه نحو الضار الذي هو الارواح منسبة على ان المعطوف قد المعطوف عليه كالصفا  
وعرضها من الاحوال وسائر المعاديات واما اللذات على طرفه الخوا لا يمكن ان يكونوا قس على ما ذكره

استعماله  
كساره

الباطل المشهور

وانما ذكرنا لاجتماع اي العطف على ما يتعلق بالهوم ان لاجتماع نزول انضام انه لم يزل ينسبها على استبعاد  
فقد لاجتماع الذي هو الارواح بوزنه ووجه احوال فلهذا عطف على اجماعهم في وجهه اي الخوا  
كذا قوله صاحب الكشف لا على ما عظم وموافاقهم وفيه رد على العادل الطيب حيث جعل عطاء على افرادهم  
اي وان لم يكن عطاء على اجماعهم بل على ما عظم فانه المصنف وهو المصنف على زوال الاحلال فان  
الاجتماع المستعمل لا يراعى كنهه حال اللذات الحسية او الروحانية والاحلال كنهه زمانه وبالا نطاع  
في مدة شامسه او الدوام لا اله غايه قد يكون ما حد القدر من الارواح دون الاحلال ويجوز زوال الاجماع  
بزوال الارواح مع بقاء الاحلال كنهه زمانه ولا ضرورة انضام في جعله قد لاجتماع كما لا ضرورة في الارواح  
كل من الارواح والاحلال مسلم على احوالهم جميعا على اجماعهم جميعا وهو المصنف وهو المصنف في زوال الارواح  
الغلاة ونحو لاجتماع والارواح والاحلال على ما قال العلامة الضار في محله انه ليس زوال كل منها بل زوال  
الذي هو الارواح والاحلال دون لاجتماع على ما صرح به السراج ووجه ما قال صاحب الكشف في زوال ما عطف  
المجموع من حيث هو مجموع وذلك كنهه اسماء جز وسائر الخبز بها وسوا لا فرق قد لا اخرها على عطف على  
على لاجتماع المعاديات الارواح وليس منها احوالها بل حاله واحد هو لاجتماع الذي بعينه احوالها  
ثم انه قال في شرح الهدى واعلم ان هذه الاشياء وان كانت واحدة لمعند المسلمين طامرا الا انه ليس كنعند فان لم يكن  
والصراط وغير ذلك لا يقولون بها فوله وقد يقال في بوجه انضام العطف على لاجتماع دون الارواح  
بوجه ان الارواح ملكة عطف على لاجتماع مستبعد جدا دون الاختلاف الا استعماله فلهذا ما فيه من احوالها  
بها فلا يحسن ادراج الاحلال في حلال استعمالها ان الارواح ضد لاجتماع نفس ارادهم المعاديات  
بها وليس لاجتماع من الارواح ضد لاجتماع فلا يحسن ارادهم فوله جمع راجع اصلها وانما اصلها  
فلهذا لا تكسر ما قبلها الجوزي الروح واحدة الرياح والارواح وقد جمع على الارواح لان اصلها واحد  
رجعوا الى النعم عادت الى الواو كموكل ارجع الماء وروح بالروح ويحذف ان يكون الارواح جمع روح وهو  
الشم فوله تعالى عبقه الطيب اسما عبقه الطيب وفيه امره عبقه تطبق ما في طيب فلم يسم عنها  
رحمة اما ما قال ابو الطيب مسكه النجار الا انها وحده بواحد لا يعنى فوله يكون عطف على ان يراد  
في حمل ان يراد يكون مصوبا ما صار ان اي يكون المعطوف من المعطوف عليه دائما بخلاف الاحتمال الذي فوله فان  
قلت ان اورد العلامة الضار في حيث قال لم يعد الموصوف لم يكتف عطف الصلوات اجاب عنه بانه لا دلالة  
على نزهة كل الصفات كما كان الموصوف بها غير الموصوف مسبقا في حصول ما ذكره السراج بقوله فلما لا دلالة  
على استعمال الصفات كان الموصوف بها غير الموصوف في عدم مدائح السوا المتقدمة فالصفا او جعله ولا  
ان الامان ما كان المنزلة من راجع في الامان بالاعتناء بالاعتناء فلهذا لا تكسر ما كان العبد وثامنا  
انه لم يعد الموصوف وهذا كنهه عطف الصلوات في ما لا دلالة على استعمال هذه الصفات وانسدادها بان

على











الصفحة

二

م كرمها من  
النفقات العامة

المحل

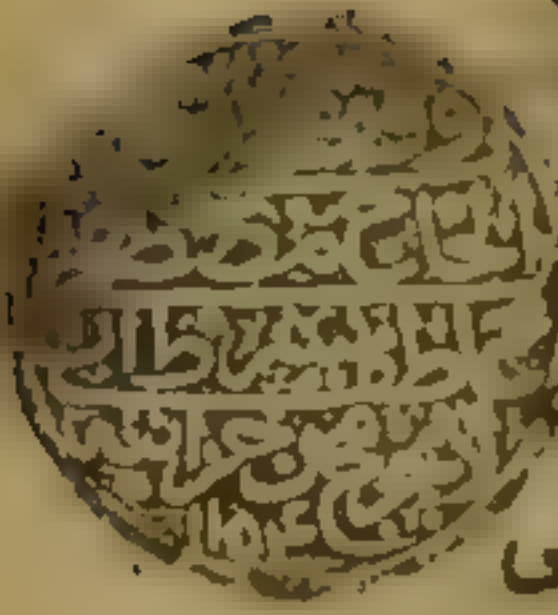
مر

4



لا غنى عن انضمامه لكن الصغار لا يحسنون الاحصاء بل يهملون في الامل واما في النظر والحال فليس  
 مستبعدا عندنا ان يهمل في الحكم على تلك الاوصاف في السقوط له وقوله دون الناس ساره الى ذلك لان  
 كذا دون على ما تفرقه من ادوات القصر قوله فان قلت على الوجه الاول يلزم التكرار اي على تقدير ان  
 من قبل رتب الحكم على الوصف كلفه الترتيب على بعض من الاوصاف فلو لم يترك الترتيب ذكر الاوصاف على الوجه  
 الاول من الاستساق في الوجه الذي ادلس من قبل رتب الحكم على الوصف قوله فليست بالبعده ذلك  
 حاصله انه لا ضرورة في لزوم التكرار فانه فانه جليله ومسا كذا ان لا يبعد ان يذكر الصفات في فصل  
 اولها ثم تشار إليها بمجمل وانما في فصل العلم تلك الصفات من وجهين فصلا واجمالا ثم ربطها بما  
 حسب عنها فلو كان ذلك السقوط في ما ذكره العوض المطر قوله بربيه ما شمل على اعاده ذكر ما استوعب  
 الحديث الى ان قال المولى في ذلك رحمه الله الاستساق في ان لا يكون بالجملة ما فيه الحديث واما ان لا يكون  
 كذلك والنوع الاول هو هذا النوع اما ان يكون ما عاده اسمه او ما عاده صفته اما ما عاده الاسم فليكون رديضا  
 ما لا احسان فانه حوا عن سوال من قال ما لزيد احسن اليه اي حقوق الاحسان ملازمة من الحصول المرضة  
 الحمد واما ما عاده الصفه فليكون صديقا لعدم امله لذلك فهو جواز لما قال له احسن قوله فاما  
 احسن في رتبة في بعض النسخ فانما حيث ذكر اسمه فذكره في الجمل على خلاف معنى الظاهر وان احسن بذكر صفته  
 اذا كان الحكم المطلوب مع ما في سبب العام مقام اي ان احسن عن سوال ما لزيد احسن اليه بذكر اسمه وسورده حتى  
 في الجواب بالاحسان فذكره في الجمل اي حكمها مع اصناف الظاهر مقام ما كذا في خلاف معنى الظاهر فليكن في ظهوره  
 حكمها او ادعاء ظهوره وان احسن عن سوال المذكور بذكر صفته افاد في الجواب الحكم المطلوب مع ما في سبب الحكم  
 العام مقام ما كذا في ظاهره واما في الاول قوله فليست بالبعده ذلك السقوط في ما ذكره العوض المطر قوله بربيه ما شمل على اعاده ذكر ما استوعب  
 كل الاعادة حوا الى السؤال عن الحكم كذا في العلامة الصغار في رتبة في بعض النسخ فانه ليس بشي لانه اذا قيل ما تفرقه  
 سبب الاحسان اليه واستحقاقه اياه كان ذلك السقوط مستحقا من حصول العلم بان مسائل سبب الجمل ولا يصح  
 حوا ان يقال رديضا للاحسان اذ لا يتم منه سبب حصول اصلا فيمكن الجواب عنه بان المراد بالسبب السؤال عما  
 الحكم مطلق السبب الخاص بدليل قوله في سبب المطلق فليست بوجهه انه اذا اشبه حكمه في قول من قال  
 ان محاب بان سبب كل انه محاب هذا الحكم هذا الجواب بانه ما عاده اسم ذلك الشيء ففقدان سبب الحكم كونه حقا  
 به وانه ما عاده صفته ففقدان سبب استحباب هذا الحكم هو هذا الوصف فليكن من تفرقه ان المراد بالسبب مطلق السبب  
 الذي هو سبب الاحسان لا السبب الخاص الذي هو سبب السبب في سبب الاستحقاق قوله والمصنف من هذا السبب  
 بعض النسخ من هذا السبب كذا في العلامة الصغار في رتبة في بعض النسخ فانه ليس بشي لانه اذا قيل ما تفرقه  
 او كذا في رتبة الوجه الاحسن قوله وقد سبب اليه اي الاستساق على ان اي عساه ووجهها او كذا في رتبة  
 اعاده الاسم ولا يلحق كونه على اعاده كذا في رتبة في بعض النسخ فانه ليس بشي لانه اذا قيل ما تفرقه

الاحصاء وكان الجواب المذكور اعاده للدعوى فيها على ان الامل فيها يعبر عن هذا السؤال قوله كذا في رتبة  
 النسبة لما كان ما فظنه ان يقال ان السؤال والجواب الوجهين في المثال دفعه مع الاستساق كذا في رتبة  
 وجه النسبة من الهدى في المقصود لان النسبة بينهما في الوجه الاول احصاء من المقصود في الوجه الثاني  
 المستعمل في هذه الصفات بالهدى في هذا الصريح سبب الهدى وفي النقول في المصالح الذي هو سبب الهدى في هذا  
 كلام الكسيف فلا غنى ان سبب من لدن القول وسواء في وجه ان السؤال على الاول عن وجه احصاء  
 المقصود يكون كذا في كتاب الهدى في الجواب بذكر وجهه ومقتضاه في وجه ذكر الصفات في رتبة  
 به رتبا لما عاده الى اشعرها قوله سبب المقصود سببها في سبب الاستساق الحكم والهدى لا سببها في رتبة  
 ما مال المقصود في قوله في الجواب اي الذي هو سببها في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 الموصوفين في هذه الصفات المستعملين في ذلك والجواب ما عاده للدعوى فيها مع بعض وجه النسبة واما  
 زياده الصريح بالسبب تفرقا عن سبب التكرار في سببها على ان الامل ما يشعير بالجواب فان هذا النوع  
 لخصا ان من هذا الاوصاف يصير الاحصاء في هذا الكلام ومن اذ زياده الاطلاع فليست بالبعده ذلك  
 فليست بالمقصود من السؤال هو السبب في المصالح على ما في المصالح على ما في المصالح على ما في المصالح  
 انه كان سوالا عن السبب في علمه قول السبب في كونه الاستساق على هذا الوجه مطروحا على ان الجواب  
 لا احصاء فيهم بل احصاء في سبب الجواب عن السؤال عن السبب في كونه السبب في علمه سبب فان  
 البيان على هذا الوجه اوصل الى معرفة السبب في رتبة الجواب الى ما كذا في الجمل قوله وربما حال تصحيح  
 الامر في الحكم والسبب واما في كلام المصنف في السؤال عن الحكم في رتبة السبب في رتبة السبب  
 الذي هو سببها في رتبة الجواب فان هذا هو سببها في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 السبب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 الكتاب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 تحتها احصاء فيهم وقوله وفي قوله احصاء فيهم اما وذلك لان احصاء فيهم في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 عن غيره فاسبب كل احصاء فيهم في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 ان يكون سببها في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 هو على رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 من على رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 عند اصل السبب العالمين بعدم الوجوه العظمى في المصالح في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب  
 في السبب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب في رتبة الجواب





أو صنفين قبله وفي اسم الإشارة الذي هو ذلك ان كان ما ورد عقبه فالله كونه قبله اصل لاكتسابه  
 من اجل التحال لان كلام المؤلفين مستغربه من قبل اعاده الصبر دون الاسم قوله الموصول ان كان  
 بالاوله اما اي بحسب الدار وانما تحت المفهوم بان يكون المراد بالموصول ان هو المراد بالموصول الاول  
 ان يجري الموصول الذي على ما جرى عليه الموصول الاول استغناء او صفة او مدح فان قطع عن جزمه على ما  
 جرى عليه الاول فلا بد ان يجعل الاحصاء الخاص بالهيكلي الخاص من معلق الحكم بالوصف الذي يضمنه  
 المبدأ بوضوح اصل الكسار لا يجعل فعل الدار اي على تقدير ان لا يجعل بوضوح قطع عما مرهقه  
 الذي هو الجريان على ما جرى عليه الاول وهو ان فائدة الاستغناء الخاص من الاول فلا غرض من دعوى القطع عما  
 هو حقه مع انه نوع كبري لما يقتضيه ادلا احصاء بالهيكلي استغناء من الاول وعلى الاول اي على تقدير ان  
 يجعل بوضوح ان العوض فائدة مطلوبة بتركيب اي بسبب احتلال الظاهر الذي هو الجريان على ما جرى به الاول  
 وجهه اي الوجه في ادراك احتلال الظاهر بسبب العوض المطلوب انه لما عبر عن الموصوفين باسم جامعين في الاما  
 من انزل الى محدد صلا الله عليه وسلم وهو القرآن وسنن اهل بيته وسوا التوراة او الاجمل او غيرها فان لم يكن  
 الموصوفين هذا اي بسبب اهم الجاهل من انفراد احد ما اي بالامانة بعرف القرآن لا التوراة او غيرها او الاجمل  
 او غيرها كما ان اصل الكسار لا يجعل الاحصاء الخاص من معلق بوضوح اصل الكسار بان لم يكن بوضوح  
 الهدي طريقا في ان طعمهم في نيل الملاح طعم فان وصار مع الكسار ان الكسار الذي هو قوله والذين هم  
 به لسوا على حد من طهوه ولا على فلاح ولا على طهوه بل على الجاهل بحسب المعنى محض ان كان بوضوح في الطهوه وفيها  
 في اما ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض  
 الهداية للمؤمنين والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ما هدانا الله  
 حيث قال في جواب السؤال فانه على تقدير العوض احصاء ان لا يعطى ثواب الجليس في العوض الاسلوب في ما  
 كما سبب ان فانه اساسا في سبب ان المعنى على تقدير العوض ان الكسار الذي هو قوله والذين هم بوضوح في المعنى محض  
 صاحب المضاج ان الجوز راسها من شعاع على التمسك بان سلكه في عدي نظامه اخرى ليس صحيحا بل فلا كلام في كل  
 الاوصاف العاضلة التي تشد بعضها بعضا كحلال الهداية على يوم من فانه اشار الى كماله وتكملة له تعالى لاخاء  
 في قول الساسع في الجليس الاسلوب في المعنى وكذا الهداية انما له في كلامه تعالى قوله الى سلك الاستدلال في يوم من فانه  
 في الملائكة به وسما من الاوصاف العاضلة بعضها بعضا في صريح ذلك في سبب المضاج حيث قال في جواب ما قبله من قوله  
 في العطف مع ان الجمل الاول بان حال الكسار انما له في قوله من حيث المراد ما لا يسهل العوض في كونه كذا في قوله  
 في موعده للتمسك ليس بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض  
 به فان جازا بحسب الدار ان كان الاول بان كان اي بالموصول الذي ان يعطى على الموصول الاول بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض  
 في قوله اما ان كان الاحصاء من العوض فانه كان الاول بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض ان كان بوضوح في المعنى محض

وجعل مبدءا

وذلك ان

فائدة الاستغناء جوابا للسؤال المقدم ايضا وكون التخصيص المستفاد من المعطوف متافا في الظاهر لا يستفاد  
 من المعطوف عليه وان جعل تقيضا اي جعل الاختصاص تقيضا كان وجهه اي وجه جعله متافا في الظاهر ما من  
 لا شمله على فائدة العوض من مقيس الظاهر فانه لم يكن التخصيص المعطوف مقصودا اصالة كما في  
 الاول بل وسيله الى العوض بغير ان يكون التخصيص بالمتعلق في المعروض والحال في العطف كالمعنى  
 من ان المتعلق من الجليس لم يحد بحسب العطف وقد سئل مكانه قوله يوم بعضهم الى الدرع  
 العاضل الطي حيث قال وهذا اما منع موقعا اذا عذر الاستغناء من قوله او كذا على عدي من باطل في  
 بعض النسخ والصواب انما انه لا فائدة جاز على جميع الاوجه والله سبحانه وتعالى صاحب الكسار والعلامه السبكي  
 قال صاحب الكسار هذا جاز على جميع الاوجه وقال للعلامه السبكي هذا لا ينافي على جميع الوجوه  
 لا يخص ما اذا كان الاستغناء على او كذا كما توهم في كل الاوجه في استغناء الذين ومنه واستغناء  
 وهو قتلان وقوله وذلك ان الجاهل الجاهل ان كان على الاوجه الملاية اي لان حيا اسماء الاشارة في موضع  
 ان يشار بها الى محسوس شاعرا من مقيس الظاهر والى ما نزل من قوله على ما هو حلال ومضاه كونه متافا  
 له في نزع وظهوره وحسب الصفات المجزأة على المتضمن من انهم جاز على ايامهم من ملام من له محسوس  
 مشاعرا فيهم حاضرون مشاعرون وضع او كذا لا راسا بل الحكم بالحكم على موضع الصبر اشار اليهم  
 من ختام موصوفين سلك الصفات فصا ركنه قبل او كذا المميزون سلك الاوصاف لما ضلح في كونه  
 من قبل رتب الحكم على الاوصاف الملاية المشعرا بالعلمه كحلال الصبر فانه ليس بهذه المشابهة لانه  
 الى الذات في نفسه في ملاحظة اوصافها وان كانت صفة بها في نفسها وليس في اسرار رتب الحكم  
 وصف مما سلك قوله فان قلت ان هذا الكلام ما لا يعدم في وجهه قوله كونه كذا  
 ادل على ان العبارة له ذلك التميز في ضم الخطا ايضا انما فاده التميز في الجاهل وسواء هذا الكلام  
 ماضية فاجاب عنه فانه لا منافاة بينهما فان المراد بالاذان معا كماله حيث يكون ماني الصبر المحاط كماله  
 والله اشار بقوله اذا حمل النوع اذ كان على المعظم والتمها فانه في بعض النسخ وان حمل في ذلك  
 ما ورد في كون الخطا ادل فاجعل النوع اذ كان للمعظم قوله ادخل الماء في خزان الى حد يحصل  
 فله الماء على الطبيعة وجهه مع الاختصار ان قوله بالمذكورين في قوله واربطا حوصلا لا خفي وموان ان كان  
 لا يمنع دخول الماء في خزان المبدأ وهو كونه تعالى وما لم من به من الله الا يرى ان لا يجعل حصى قوله من  
 الله هو المشرط كان المعنى ان استغناء ما بهم سبب حصولها من الله وهو العكس اي بعكس المقصود  
 بان حصولها من الله سبب استغناء ما بهم واد اختلف الاحار نفس الجاهل هو المشرط كما يقول والمكان  
 استغناءكم من نعمه فانه اجبركم الله من الله استغناءكم لانهما ورد ما ورد عقبه ان لكل سبب لا خزان  
 المذكورين اصل لاكتسابه لقوله بحسب الاختار اسارة الى ان لا خزان نفس الجاهل هو المشرط وقوله

الموضوع لذلك



فولس اوله كذا من الهمزة الحارة صولوا كانه و منه من المشرقان على لوسا ومطعا وبعد شام البصر حتى اذا  
 للمراة شبه مسلوب الواد مورثا م قال و منه صولوا الابان فولس و منه كذا كلمة بجمي الخ قال العاصي الطيعة و منه  
 و منه صولوا كونه و منه القابل و منه ان اي يد القدر على خلق قائل هذا الكلام وهذا قال عند صدور الكلام  
 و فعل عجب في المدح و منه اي شئ صفة عجزان فلا القدر على خلق صولس اي لا شغل العجز و المدح  
 من الاقدام على ما هو المرام اي مع كون قوه صول الساعلي الكامل على الاقدام فولس و اما جعل الماء الموردة  
 للفعل من الوصف في الاسم ما لم يجرى اي الخاء و اللذان ملك موصوفه بصفة الخاء المهملة اي مع الدال المعجمة و سجع  
 الجبل اي بالواو المهملة اي الخاء في الجبل معراج الجبل حيث لم يمد ويرى و غير هذا كالا كاف قاتر بالواو و قال  
 رجل قاتر اذ سجع قاتر و اذ لا يفرط في التورخ كونه الاذ من كونه الاذ الجوزي فولس و لمدح المفضل في الكشف  
 كانه من كمال الاصابة في افراد عتاد لان الكمال عتاد و هو صافه الى اخر سجع و من غيره و في جعل الطر  
 عتاد و قوله فان قوله و طر فا الخ مفضل للجبل الطرف ذلك لان عطفه على اول معول يري والا فصار عليه عتاده  
 دليل على ان فاعه معوليه هو الخاء فولس و المسموم المعلم في الكشف المسموم اما المعلم من السورة  
 لعمه و اما المسبب لموم منها على انه لم يزل لا و اذ في العلامة العتاد و منه و اما الساج على المعجم  
 الاول فاعه على غلبه استعماله و الهاء كالكسر الا في التمثل و الجمع الهدف حصة مصدر يجرى كثير في معنى  
 و وصل مواضع المعجم الاحسان و روى في شئ فاعه على فاعه اي فاعه شانه تعال ليعلموا ان شاكل فولس شبه  
 مفضل المفضل الجبان لا استعاره التبعه المعجم في الخرف بقرينه قوله فاستقر له الجوز الموضوع للاستعلاء  
 الخ و المراد مفعول معناه في التمثل و الاستقرار و جذا شانه اي كمال التمثل و الاستقرار فولس و اما قال  
 معي الاستعلاء الخ و المراد مفعول معناه ما اذا افاض معناه رجح الى مفعوله نوع اسطرار و هو اسطرار  
 المعنى المطلق مثلا معي على استعلاء خاص محدود و معي في استعلاء مطلق و معي في استعلاء مطلق و معي في استعلاء  
 مطلق و الاستعلاء الخاص و المبدأ الخاص و معي في الاستعلاء و الاستعلاء المطلق و هو اسطرار المطلق المقيد  
 للمطلق فولس مثل اي بصور صوره الساج بالصورة و لم يزل مفعول في كونه العلامة العتاد و منه  
 فاعه على جوار اجتماع الاستعلاء التبعه و التمثل عند لانه لا كورا حيا عطا هذا الساج و منه فولس  
 م انه قد منها بصور وجه الشئ حلال و لا و مع الاستعلاء في قوله على مذكر من التكميم و الهدى في السور  
 عليه و هذا مع تصور وجه الشئ حيث قال اول و اما ما شبهت ان محال من اعلى النية و ركب و منه  
 المشبه الذي هو التمثل لانه اي بصور وجه الشئ الموصوفه الاصل بطر الى كلمة على بالفتحة اليه اي الى  
 بصور المشبه فولس و من المثل من غم شبه مذكر انما من الزعم على سخا و كلامه و الزاعم هو العلامة  
 حيث قال معي ان هذه الاستعاره تبعه مثلا اما التبعه فليجربا بها اول و مفعول معي الجوز تبعها  
 الجوز اما التمثل فلكون كل من طرف الشئ حاله مترعة من عدة امور لانه شبهت انهم في اصنافهم

اي طيحي المفضل  
 الاحوال لعمه

ما هدي على سبيل التمكن و الاسرار بحال من اعلى النية و ركب فكون الصفة منزلة المورث فولس و ورد عليه  
 اي على الزاعم ان اتراع كل من طرف الشئ من امور مسلم ركب من عدة مترعة و قوله و من المثل  
 الاراد اي الخيال ان من الظاهر المتكشوف مفعول معي كلمة على و هو الاستعلاء المطلق معي مفرد كالصوت و الظاهر  
 و ما في اللوام مما يوجب ما في المزدوار فلا يكون مفعول معي كلمة على سبها في شئ ركب فاعه فكيف يحتمل  
 على ان الزاعم قد صرح اي ما فعل عنه تركه في الفعل حيث رد عن جزان يكون قوله مسلم كمال الذي شئ  
 فاعه من شئ المفرد بالمفرد فانه قال مساكن و منهم من قال هذا الشئ ليس مفردا ولا مركبا و اما يكون كذلك لو كان  
 اسما ما شئ و ليس كذلك بل هو شئ في واحد و هو حال المتأخر في واحد و هو حال المتأخر في واحد و قوله في الرد عليه  
 اول لا معي للشئ المركب الا ان سجع كنه من امور مترعة و منه كنه اخرى كذلك فمع كل من الطرفين عدة امور  
 ربما يكون الشئ فاعه ما منها ظاهرا لكن لا ينفصل اليه بل الى الهمزة الحارة من الجمع كلمة قوله و كان اجرام السماء الوامعا  
 درهين على ساطع ارضه عباره و هي كمال مفعول معي بان كل واحد من طرفي الشئ اذا كان حاله مترعة  
 من اشياء مترعة كان مركبا و ان الشئ المركب لا يكون طرفا الا من غير من عدة مترعة و لا من طرفي الشئ  
 من ان حال هذا شئ مركب كركب من ان حال هذا شئ مترعة من عدة امور من امور اخرى فولس و احسن في  
 احاطة الزاعم حيث قال في الخواشي في جواب السؤال بقوله لا سال الاستعلاء التبعه الخ فانه لا يكون مثله  
 لا بها مسلم كون كل من الطرفين مركبا و مفعول معي الجوز لا يكون الا مفردا لا يامل كمال المعنى من خزان  
 مع الفعل ليس على شئ حاله بالخاله بل وصف صولة مترعة بوصف صولة اخرى هذا لا يوجب الاستعلاء  
 التعداد في الماخذ لا في نفسه و لا ما في كونه مفعول معي الجوز فولس و هو مردود الى ريدان اتراع المسبب من اشياء  
 مترعة لا في اما ان مترع المسبب تمامه من كل واحد من تلك الاشياء المترعة و اما ان سجع من كل واحد من  
 منه تحت كون كل البعض جزءا من المجموع المترع من المجموع و اما ان لا يكون صاكن في من الا فاعه لا اتراع المسبب  
 مركب واحد منها و لا اتراع بعض من كل منها فالاول باطل فانه على قدر اخذه كذلك من واحد منها يكون اخذه  
 مرة فانه من واحد اخر لغوا بل يحصل الخا جمل و اما لباطل ايضا اذ لا معي لا امر لعمه من كل الامور المترعة  
 في تلك و هو اتراع بعض من المسبب من كل واحد من تلك الاشياء و هو مسلم مركب كل من الطرفين و منه بطر طر  
 الجواز مثلا و كحق المعام مستدعي سطران الكلام فصول فاعه العتمة و الوضوح و هو المحقق ان  
 الشئ المشبه التمثيل هو الذي يكون وجه الشئ فيه مترعا من عدة امور مترعة و منه عتمة و منه عتمة و منه  
 في طرفه اشياء يكون كل من الطرفين مترعا من عدة امور لانه مترع من عدة امور مترعة و منه عتمة و منه  
 الشئ المركب في مترع كنه او حاله او صفة او شئ من عدة امور مترعة كنه اخرى ما في معاها  
 كذلك اي مترعة من عدة امور معي في كل من الطرفين عدة امور فاذ كان اتراع وجه الشئ من امور مترعة  
 لركبه كان اتراع كل من طرفي الشئ منها مسلوفا لركبه لان المعنى المركب هو لا اتراع من امور مترعة و لا يخل



لخصه لول المعنى وجب شدة وشهادة انشاء الكرخ من فاد انتر هذا فخرج اوله الى بان النسبة واولها  
 شلم على الذي سيقدرنا ويطار فقول اول النسبة في كل هذا من قبل النسبة الفعلية المعترضة ابراج وجه النسبة  
 من هذه امور معتبر في طرفه والعلامة المصاراة في جهة كالتابع ووجهه قابل مركب وجه النسبة وطرفه حلال  
 بغير من في مصنفه لا مع النسبة المركبة لان شريح كنه من امور معتبره في كنهه اخرى كذلك مع في كل من الفكر  
 هذه امور لاحقا ان الواقع في طرف النسبة ظاهرا اما مولى المثل ونحوه وهو مفرد لفظا ومعنى ومنهم ومن بعضهم  
 ان المراد من المثل ابراج وجه النسبة من هذه امور في اجزاء ونحوه في طرف النسبة في المثل من هذه امور في اجزاء  
 بعض الماخوذ من مكان بان وجه النسبة في النسبة الفعلية ما كان مترعا من هذه اوصاف لطرفه كما في نسبة الزوايا  
 فالواجب في مركب وجهه لا مركب طرفه ورد ما به حلالا من المبادي من البرهان فلا يصار الى التعريفات بما اذا لم يكن  
 مساك ضرورية داعية اليه والحق في كلام من النسبة والنسبة في لسان الاجماع العصبية المخصوصة المفضلة والاول  
 فيها من ملاحظة كل من الامور المعبر في كل العصبية مفاصلها فصار في هذا الاعتبار غير منزهة عن لفظ  
 المثل بل من جميع الالفاظ المتعددة الدالة عليها ولا يدل لفظ المثل عليها الا اجالا ومولا كنه في المقصود  
 ومولا ملاحظة كل منها مفصلا ولا يصح ان يجرعها مطلق مفرد فليس النسبة والنسبة في مولى لفظ المثل كسب  
 المعلوم ويدل على ما ذكرنا قوله في شرح المفصاح اذا جعل هذا منها مطلقا فلا سئل ان النسبة موصوفة  
 انما هي المخصوصة المعصية كما عدم من الامور والنسبة في هذه المصنفات المخصوصة المذكورة عصبية وليس  
 من من مابن المعصية المخصوصة مع موما من لفظي المثل وما مفردان بل من الالفاظ اربعة متعددة دالة  
 بعضها كلها ما يصدق على لفظ المثل صدق الكلي على الجزئية لان كلا مفهومى لفظ المثل والالفاظ اربعة  
 حسب الذات حسب المعلوم ولا يصور ابراج امور متعددة من لفظ المثل في مصور من مفهوم العاقل آخر  
 نصا والحاصل ان لفظ المثل مفرد كونه موصوفا ومركب كونه الصدق كونه يوم الخبر والمضاه فانه مفرد بان  
 كونه موصوفا من لفظ الخبر ومركب عسا كونه موصوفا ما يصدق على لفظ الخبر وما كان الحاصل ما ذكرنا  
 السابح العلامة المصاراة الى الاعتبار في حكم بان طرف النسبة ميسا ما الملال وما مكران  
 الصدق يصح ابراج وجه النسبة بهذا الاعتبار وهذا مع قوله ان المثل لا يوجد دالان  
 الماخذ ومفردان عسا والمفهوم ونواضع ظاهرا للفظ ونظر السابح وجهه الى ما صدر عنه  
 لفظ المثل لم يلفظ لفظها وقال ان طرف النسبة ما سعاد من الالفاظ اخر حكم بعدم صحة  
 وقوع لفظ المثل شيئا ومبها به ما عسا موصوفا وما سالا كصوم مع الفعل في كل على  
 ان كلمة على وضوح لفظ الاسعلاء وهو مفهوم في لفظ المستعجل والمستعجل علمه ودلا  
 على المعنى المصدري مفردا ومطابقة وعلى ما سعلوبه صما وملاحظا مع اجالا وهذا المعلوم  
 على حال من على النسبة وركبه وموصوفا الاسعلاء مفصلا ودلالة هذه الالفاظ على الاسعلاء

المعط معه ما سعلوبه بطريق الوضوح فلاحظ فيها كل المعاني فصار مفصلا وهذا المفهوم اى مع  
 الاسعلاء مفردا باللفظ الى كلمة على ومركب باللفظ الى كل الالفاظ فكون الاسعلاء في على مع باللفظ  
 الى معطى مع ما ومولا الاسعلاء المطلق مطلقه باللفظ الى الحالة المعترضة الى صدق عليها مع كالا  
 وهذا حاصل مع قوله اما التبعة فليجربا بها اوله في سعلوبه مع الجزئية في بعض هذه مع الجزئية اما المثل  
 فكل من كل من طرف النسبة حالة مترعة من هذه امور لا شهادتهم في انصافهم بالهدى على سعلوب  
 الممكن في الاسعلاء من على النسبة وركبه هذا فانه الوجه ويدرك الحكم العصبية قوله  
 ان جماعة قد عدلوا في هذا المعام عن عباد الواعد فليس عليهم في بعض السبع قد عدلوا في هذا المعام  
 رعاه الواعد فضلا مستغفليم عن السبل ومولا المير من نسبة الممكن في مركب ما سالا بل في  
 كرا ما لعدول عن عباد مكن الواعد قوله احد ما مام من نسبة ممكن بالهدى ما سالا الزوايا  
 فكون من قبل الاستعارة التبعة خفا عرا ولا النسبة في سعلوبه مع الاسعلاء المطلق  
 وتبعته في مع على ومولا الاسعلاء المقدر قوله ما فيها ان نسبة من الى اى نسبة النسبة من نسبة  
 اى كنه مترعة من هذه امور حوالته والهدى وممكن به ما نسبة اى كنه مترعة من هذه امور  
 ومولا الزوايا لمركب عسلاء علمه فكون اسعلاء مطلقه فذكر كل من طرف الاستعارة هذا  
 الاعتقاد كنه لم يصح من الالفاظ الدالة على النسبة الموصوفة ما رانه الاكبر على واما حصص من  
 المتعددة ما يصح بها ما اعتبارا من مدلولها مولا العهد في كل النسبة المترعة من كل الامور وما عداها تبع  
 لمدلولها ملاحظة مع في جميع الالفاظ موصوفة فكون هذا الاعتقاد كلمة على اسعلاء وقد عرفت لاحقا  
 الى هذا الوجه فاما في العلامة المصاراة وجهه قوله من ابراج طرف النسبة الى قوله صدق  
 الفرق من الوجه الاول والثاني قد عرفت الفرق بينهما ما لا عسا من على ما صدر الى العلامة المصاراة وجهه  
 قوله ونوم ان عسا المعصاح في يبرر الاسعلاء النسبة في اهل نسبة في دعواه في بعض السبع وما موم من ان  
 عسا المعصاح في استعارة اهل نسبة في اجماع التبعة والتشبه وهو مضمحل بالخصص في سرجة على  
 وح لا يزيد عليه فالملخص فزون ميسا اكل اذا قلص ملاحظا لخلق العلم بعدون اول العلم معطى لم يكن  
 كلمة لعل في محموله على معانا الحقيقة الذي مولا الرجى المخصوص على الوجه الذي عرفت في معطى الخوف  
 لا سماع الرجى في حى علام الغيوب مستعان لاراد المخصوصة المعلقة فعل المكمل الممكن من الفعل  
 وركبه وكما ان المعنى المعصية ككل لعل عن سعلوبه بالمفهومه واذا اردان تفسير عسره ما الرجى كذلك معنا  
 المجازى المراد ككل لعل في الحال المذكور عن سعلوبه بالمفهومه واذا اردان تفسير عسره ما لا لاراد  
 بصور نسبة احد من المصنف عن المسعلاء بالمفهومه بالآخر الاتفا ودرك بان قد رسمه اراد الفعل  
 من الممكن بالرجى من لخرى منه في ان سعلوبه كل منها شمل من اقدام واجام مع رجحان بالاقدام م

وسيرد اليك في يوم  
 كما سالت



المشبه في جنس المسببه مباخره كما انه صار لفظ الذي مستعار للاداء وذلك بصيرته الى الارادة المحمودة  
 منزله ذلك الذي المستعارة مستعار لها كلفه لغو ونعم من غير الاستعارة بهذا الاعتبار لا لاجل الاعمال  
 المشبه بها وتعرف امكان الاعتبار لوجه اخر يصلح للاعتبار التمثيل فيه قوله ولما ذكرنا استعاره على  
 بالهوى اي في قوله على مدى والحق والمطل بالجر لزم من ذلك نسبة الهوى بظاهر ما ذكرنا الى الحق  
 او الماثل بالمركوب قد سادوا السواد في بعض الاماكن استعاره ذلك المشبه فانزال الاستعارة  
 بالحكم فان هذا المشبه لما ذكرناه من ان شئ يصح من مفعول اذا لم يصح منه مشبه المفعول من الهوى في نظائره  
 ما عدا ذلك ان كان لزم منه صما نسبة الهوى بظاهر ما ذكرنا في كلف مستعارة الى الماثل في الماثل  
 هذا المشبه تصدرا وجعلوا المشبه المذكور مفعولا من الكلام في مواضع اخرى من بظاهر ما ذكرناه في صورة المشبه  
 كقولهم جعل الغوايه مركبا فانما المركبة للغوايه فما بعد في مفعول احدهما محكوم عليه والآخر محكوم  
 فان لزم جعل الغوايه مركبا في قوله فوالا الغوايه ولا يصح جعل الغوايه الا الماثل على المشبه كما في زباد  
 واخرى في صورة الاستعارة كما في قوله انما غار الهوى حيث شبه به الهوى بالمطعم على طرقة  
 الاستعارة ما كلفنا به بذكرنا المشبه واداء المشبه بفرسه انما الغار الهوى في جعل ما تبارك الغار في  
 جعل انبائه له بخلافه وذكرنا الاستعارة في قوله واما في قوله اسفل الجبل الى الجبل في قوله على ما احاط  
 وجنس له الاستعارة ما كلفنا به بان جعل اسفل الجبل منزله فوالا ذلك هذا الجبل حيث شبه الجبل بالمركب  
 وذكرنا المستعارة المسببه به فيكون استعاره ما كلفنا به وجعل اضافته الى الجبل بخلافه او كونه شئ في المطا  
 معصوم وهو الظاهر من المطا وما بها المشبه بان جعل اسفل الجبل في قوله فوالا الجبل مطية فانه في قوله  
 فوالا الجبل مطية بان شبه الجبل بالمطية لاشباع الحمل عليه بل هو المشبه فصار مشبهها بمنزله فوالا الجبل  
 كالمطية وقد مر في قوله واما ما كان من الاستعارة والمشبه فبالطية معصوم من الكلام  
 ويؤاخذون به بغير حجة وفيه رد على صاحب الكشف رحمه الله في قوله واما اسفل الجبل شبهها خطا بان  
 سواء كان المعبر ركبا فكون كفايا للهوى وقد سلم في الاستعارة او اخذ مطية فكون بغير حمل الحمل  
 ووجه السامح بان لم يرد بوجهه كان شبهها قوله ونعم من غير ان الاستعارة مع الهوى في بعض السبع وبسبب  
 الاستعارة تبعه وهذا وجه ما ذكرنا اخذ العلامة السمار في رحمه الله حيث قال بعد ما نقل وجه كونه شبهها  
 والاصح انه استعاره شبهه الى الصا والجرى واستعاره ما خطا المطية وذكرنا المشبه به واداء المسببه  
 ثم اعترض في الفعل وجعل المفعول به اي الجبل قوله واداء السامح رحمه الله ما ذكره في فصله عن  
 الاصح اذ لا فرق منه ومن قوله على مدى في ان شبه الهوى بالجبل بالمركب ليس مفعولا فاما الى اخره  
 ويمكن ان يقال معصوم العلامة السمار في رحمه الله بان احتمال وجاز مواضع من الاحمال الذي تصدق لانا  
 ما تصدق معصوم الارادة قوله زاد حرج المفسر من المسدود وخرى كالملة للاتحاد لما في حرج المفسر من

حرج  
 اي  
 للمفسر

المركب

اعلم

المطا

ومنه ان على

الاشعار بانحاء المفسر والمفسر في ايدى ياداه اظهار لما في المفسر من احتمال ما هو مراد  
 وفيه رد على العلامة السمار في رحمه الله في قوله لا حاجة الى كلمة اي في الكشف بعض النسخ اهم من ذلك  
 اي في واداء ما على هذا السبيل في وجه الحام المفسر من المسدود وهو المعنى وخرى وهو منجوه كالملة  
 ولكن ان صدر الحرج في ايدى واضح ولا يخفى بعد ما فرغ من كونه منه وهذا الوجه المصنوع من كلامه ان  
 من ربه لانه في الفهم ومن ربه صفه الهوى اي الهوى كما ساء بهم ومن ذلك الهوى ان كان من ربه باللفظ والموقف  
 وعلمه لم يصبه وحوال افعال العباد ليست بمتحدة الى انه على كل مسطرة عتبه كماله واللفظ ما تبارك الحظ عند  
 الطاعة على مذمبه واما عند ما اهل السوء والجماعة فستند اليه تعالى وسو على الاضداد هم والوحي ما في  
 قوله يسئل الغاف هذه للحققت سبيل الاستمرار الى خلاصه كلام العاقل الطيع رحمه الله مع تنقيح لطيف طالع  
 والغاف ضلها في قوله صلى الله عليه وسلم الاصل بالاشغال في الحقيقة سبيل الاستمرار الى ما لا نهاية له اي اذا ساء  
 الطائفة واداءهم بوضعها فاداء على عمل من الاعمال الحسنة وهذا العمل يسئل لهم لطفا جودا افضل منه مستجودا  
 به على اي اصل من ذلك فعل هذا ما للفظ يدعو الى العمل والعمل الى اسفلا واللفظ طالع واللفظ العمل ساء وان  
 حرج بمكنا على الاعمال فيصيرهم صفه راسخه والله ينظر ما روى من عمل ما علم ورثه الله علم ما لم يعمل وروى في  
 فكيف الله ساء الحسنة بعد الحسنة والذات بعد الذات عتبه الله الصالح استجود اي صير جودا  
 اي نهاته كذا في بعض النسخ في السجدة الاخرى في الصالح كنه اليه نهاته تعالى معرفة كنه المعروفة ووقفا لا  
 انصافا مسومة فعل وقولهم لا كتبته الوصف مع لا على كنه كلام مولود في الاساس سلم عتبه الا على  
 حقيقته وكيفية واكنه الامر على كنهه وغاية وقد رآه صلي الله عليه واله في الاساس دور الى اقدار  
 من لا تدار في قوله واداءه فلما فعل كذا وفلان ما دون ذلك ساء وان واداءه في قوله واداءه فلما فعل كذا  
 قوله ساء وان خراج بعض نسخ العلامه السمار في رحمه الله من خراش وفي بعضها او خراش في الدال الماثل  
 حرجه من قوله ولا راد في اول القسم في سرح العاقل الطيع رحمه الله ثم ان جعل لا راد كان حوال القسم  
 ونحو ان لم يجعل لا راد بل ردا لكلام ما في اي ليس الامر كما عتبه حوال الطير كونه حوال القسم ما دلت  
 لانه امتد ما شاء قسم اخر اي والله لو وقع على الح كونه تعالى لا اضم سوم الله والسامح رحمه الله  
 الاول كما اخذ العلامة السمار في رحمه الله طالع الملك من شؤركم في الكشف او الطرا ما ان يريد  
 خالدا ومولا طر لوقوعها عليه كما قال ابو الزيد واقرى ما ان يريد ما في كل النوع من الطر لانه كما  
 بوجهها على خالدا مسعظم اما ما لا يادها فيها وانتم به او الطر نفسها والاب مع الله انما يقول في قوله  
 للتعظيم الحرج والاصل الطيع رحمه الله وقد كان خالدا في دفع الشان على العبد في تعظيم حرجه وسبب  
 تعظيم الله مسعظم الطر الواحد عليه حرجه ما بها والاقسام بالنسبة دليل على تعظيمه وكذلك كنه على التعظيم  
 ولا حاجة الى حمل ابي اي لفظ على الح السامح ما قال العلامة السمار في رحمه الله وبالطرا الى كنهه ونعم

ما خذوا في سرح  
 الطيع  
 في وجهه  
 من ربه  
 العول  
 حرجه  
 حرجه

قوله

حرجه

الطر



السماحة

و

و

و

ان في مناجح على السدود سقطت فيه بالاصابة والحاجة اليه ثم قال في السورة ذوات الهدى كذا لم يزل  
الى الطير المربة غنوه على حاله قد عكس على الخم فلا والله لا ياكل الطير شئ عندهما من السم من السم من السم  
المربة على انه فعل فاعل مفعول عكس اي بعد عكس الطير وضعه ودعى المربة الواري في قوله وانه اي ليس  
اب سقطت فيه بالاصابة وفي بعض النسخ وعن المعاصاة كان يقول ما افعلك ما بقت ومكدا فعل في سرج العمل  
الطير رجاءه قوله المشهور عند القراء الم بقصه ما ذكره الكشاف ان الذي ذكره الشيخ الناطق رحمه الله  
في كنهه ان كل القراء ادغموا السين في النون فلا غنة في اللام والراء وكذلك ذكر الشيخ ابن الحاجب في سرج الفصل  
فان في بعض النسخ هذا الذي ذكرناه من عاب الغنة هو المشهور عن القراء الماخوذة عن ابن اصيل  
الاذا قال النحويون واظهار الغنة في العربية حازم وورد في الخطا في كتابه الجامع اطهار الغنة عند  
اللام والراء عن ياق وارس كثر وعاصم وارس عامرنا صاعا عليه ولم يذكرهم عند ذلك وكذا روى ابو العلاء  
الهمداني رحمه الله عن الغناء عن مولا غير مناسم فانه روى عنه حذف الغنة كما لما في قال وامر  
المواق يحذفون الغنة في اللام والراء عند الاذا والجمع القراء والنص ما ذكرنا قال الساجي ولقد  
المشهورون ما تقدم في الكنية اول ما رواه المصنف في قوله الخطا قوله والارض مع  
الهمزة والفاء الم في الصحاح استبان فلان ما في اي استبدله والاسم الارض بالتحريك وقوله في  
موضع المصدر لقوله ثامه الم اي نفسه على ان الارض ما به ما للعلاج كتبها بالهدى قوله والفاء  
للدلالة على ان الارض بالهدى سبب في بعض النسخ مكذا قال جليل القاء زائدة لم يمسس اعمال ما بعد ما وما  
قلها لا استواء وجوهها وعدوها في عدم الاستماع وان جعلت الدلالة على ان الارض بالهدى سبب للارض الاخرى  
احص في الظاهر الى عدو ثابته ملافا كما صورناه وفي هذه السورة اثر السببه ولم يمسس لزيادة ملافا  
من سببه تصنف قوله اما معلق بجعل الحواشي في حجاب تعلية بجعل لعم العمل في العمل  
على معوله والمناد نزل معلية في الاصل الموضع الذي ثاب اليه اي مرج من بعد اخرى ثم قال المنزل  
شانه لان اصله تصرفون في امرهم ثم تحولت اليه قوله وللاصل ان تكونوا وكل الم اي تكونوا  
في الالة الكريمة ح الاستعانة عنه فترسه ذكره في المعطوف عليه افاذا احصا من المفسر كل واحد من الهدى  
والعلاج على حدة في كون كل واحد من الهدى والعلاج غير الهم عن عدم ولولا هذا التكرار لربما  
ابو في اخصا صم بالجميع من الهدى والعلاج وان تبادر الدرس الى احصا صم كل منها على حدة تكون  
المجموع هو الممر لكل واحد قوله خيال اليه وحواله وحوله مع كذا في الكشاف في سرج العاقل الطير  
وجه انه الجومري تعد حماله وبجمله اي ياراه واصلى الواو المعز اعطى كل واحد على حاله اي ياراه  
وموا لا وقع للمعام مسعل في ذلك اي كونها مع مع ما حوالها وفي حريتها اي حال كونها مصاحبة  
حوالها وما في حريتها ملا احصا الى انصاف خارج اليها قوله ما اران معقلا وموظما ودكن لان الهدى



























فما لم يفتن حصوله بجاز فاما ما جرد عن مع الاستفهام وكذا ام جرد عن مع الاستفهام وحصل  
لأنها مثلها في افاده احد الشئ والاشياء مع سواء على المقام فذلك وقد قدس قوله والى حكم لا يمد  
ويؤيد ذلك ان سواء ساد مسدودا للفظ لا حصره ان مع سواء المقام هو لا بالانتم فذلك المحتم  
واحدا ولا بالى ليس خيرا لمسا على المع ان محتم ولا بالى بها قول ان سنا سنا غدي ان يروا ان خيرا  
وليس محتم على امالهم لم يفتن ذلك وان لم يكن استنادا بمثل مرضا فمسل في قوله اردت هذه الامور  
عمر فاصرف اذ ما بهم ارم الواحد على العادى من ليس الذى جردا على الذى عدوا لسواءا جرد  
عما سوى نعم واما نعمت منها نعم قوله واما احصى استعمال الامر وام في هذا المعنى الى قال الفاضل الرضى  
وحج كبر الشوط سواء كان مع او مع ام لان المراد التسوية في الشوط بين الشدة والكره لا يجوز ما بالى انام فلا  
وانما على سواء وما بالى الامور وام المتصا بما وما به ومن الشبهة هي الى جرد لا ما بالى بها بعد الفطر  
الى سواء وما بالى بعد الامور وام عن مع الاستفهام وجعلها مع ان واو كما عدم وكجرح هذا بعد  
سواء ولا بالى ان بالى باو جردا عن الامر نحو سواء على قمت لم تعد ولا بالى فم لم تعد بعد من شرط  
قوله وعلى ما اخاره هذا الفاضل مع محتم لانه الرضى هو المشهور بالفاضل الرضى كونه الجمل الشبهة الى ان يصحها  
وام جردا عن المع ان لا يرد ان اردتم او لم تدرهم بها سواء عليهم ولا تان ما يردك ام في بعض النسخ اخاره الى  
محتم ام عن مع الاستفهام وقا بها مع او قوله الى علم لا بعد النقص الى قال الفاضل الرضى رحمه الله  
ان المستفهم كما اذا استفهم بقوله اردت عندك ام عمرو يعلم ان احدا ما يفتن ذلك لا عينه ونظرت منه التسليم كذا المستفهم  
بقوله اردتم ام لم تدرهم يعلم ان احدا لا يردك في كل لا بعينه قوله محتم موضوعة الى من ان يفتن في انما الكلام او  
محتم مع محتم او كذا على انما من الاعراب كذا قوله تعالى ويحلفون انه ايات سعاد وانهم محتمون قوله محتم  
الى هذه النزه والى بعد ما روى بخلافه والى ما ذكره على الساكن قبله من النوا قد قال ان جرحه جرد الامور وان  
محتم هو المحتم كذا امت اجتماع الامور العروية محتم ام قوله والى بقية اى العراب الناقصة من المسح الموقر  
فالقراء بعض الامور لا يرد عام وعام وحز وكنائس ويحتمل انما من من لا يرد كبره رواه وشرع متوسط  
الى منها لا ان عام وموسطها وانما من من لناع وان عمرو قوله محتم سكتا الى كان سواء اوله  
على ما ذكره الفاضل الرضى والى ان اردى لعمري ما اذكر ان كذا ربا وفصل اوله وانه ما اذكرى وان كذا  
سبح الى سبح قوله فلو كان اى كذا محتما للصارح جرح النقص من هذا الصمد المحم الذى بعد جرح الاستفهام  
ومى الامور العروية والى دمع الجهورى قال صاحب الكشكوف قوله محتمى فلو كان على اعداد على قوله  
العبارة الى رحمه الله كذا من القراء ايضا ما لا يوجد ولا العباد بل فله صريح بذلك صاحب الكشكوف قال بل قوله  
كما ترى لظهور فساد الجمل لا يخفى لسه اعذر عن الاول اعذارا في رضى نظرا لان من طر الامور العروية  
الالى شاعرا وانما على مقدار الامور الخارجة عادة لتكون الاستماع فاصلا من الساكنين وهذا الى المعلوم

وذكر ان الحاجب وجه من المحامى يسكن الياء وصلها بعد المعى قوله وعن النزه بان المحركة الى فصل العنق  
لنسخ خطا وانشد للفردق يارعى فزاره لا صاكال لمع اى ضاكال قال حسان سأل رجل رسول الله فاحنه  
ضلت مدخل ما فاك لم نصيب وادانت مثله في كلام الفصحى ونقل عن عثمان بن عفان عن رجل من بني النضير  
نعم اعدل من النجاء وجب المصرا الى قوله ولست بم ان من القراء اى رواه ذلك النسخة العامة من الاداء الى  
فصل الله قال العاصم في سجع المختصر العروا الى سجع منها ما مومن من الله كالمذنب والذين يحضرون  
والاماله ونحوها وذلك لا يحجوا نزه ومنها ما مومن من جوار الله كالمذنب والذين يحضرون  
عطف على من فعل الاداء واصل بعد اذ جرد من اى من فعل السهل من سجع وهو ما قال السج الشا  
رحم الله ذل الفاعل من مصر تملك له وشرع في بغداد روى سهلا وقوله على ان المعنى لا ياب بذلك  
الى بالفتح ما مومن السج المتواتر ايضا كما لا يابى بها ليس كذلك قوله جعل لا يوزنوا بالكد الى  
موا قاله العلامة العطار رحمه الله روى لم لا يخفى ان جعل لا يوزنوا بالعدم الاستواء اولى من  
خرا لعله جرداه وعلل الساج رحمه الله اولى واوضح من علله وفي الكشكوف ما جعل لا يوزنوا خرا  
بعد خرا اذ لا يوزنوا فلا يخفى ما في من قوله فاحنه المعى قوله وان قد رآه اى ما قبله ومضى  
عليهم المذموم ام لم يدرهم اسم فاعل مع فاعله يعلى يكون مراديا بالمضمر اى مضمون طائفة  
رد على العلامة العطار رحمه الله في قوله واما على هذا القدر فلم ينبس مع لا يوزنوا وقوله لان اعرا  
عنه الى سوا من قوله اما الكلام او من كلام من صلت مع محتم او كذا لا محتم لهما من الاعراب لكلمه سوى  
دع الابهام وجرد بعضهم كونه لدخ الابهام وبعضهم كونه في آخر الكلام واما اسرار كونه لكانه لم يسع  
قوله وقد اشار الى السؤال اى بقوله فان قلت ما مع الحتم على العلوب لا يساع الى اطلاق الاستماع  
حكم جعل الاستماع كالعلوب محتم الحتم ما يصح به ويؤيده اى في محتم مع الاستماع بقوله  
فان يجعل فلوهم واسما عنهم كانه مستوفى مع الحتم قوله وفي قوله لا ختم ولا غشيه ثم على المحتم  
رد على من عم ذلك اى كونه الحتم والعينه على الحتم من اصحاب الظاهر من بعض المنسرين قوله  
واراد ما بالى الجار ما يكون علاقة المشابهة اليه ذهب العلامة العطار رحمه الله قال قوله من باب  
المجاز مع المحار الذى علاقة المشابهة لفتح حصره في النوع على ما هو موصوفه طائرا العباد وقوله  
فظهر بمرع على تفرقه ما لا يرد ما لا يستعان بالمجاز المعنى على المبالغة في نسبة فرد مجرد والمثل للمجاز  
المعنى على نسبة من حصره من يوزن به من قبلها اى اذا كان المراد ما لا يستعان والمثل ما ذكرنا  
ظهر ان الجار المعنى على النسبة مستقيم عند الفاضل من لعمري يكون كل منها فاما لا ختم لا  
نذبح احد ما في الاخر اصلا وقد كرر في هذا الكتاب العروية لا يستعان والمثل من ذلك قوله في  
قوله تعالى واعصوا محتم لانه جميعا محتم لانه محتم وان يكون استعان وقوله وجعل السكاكى

من

الختم



التمثل بالجمع المذكور وهو مشبه المركب بالركب من الاستعارة الى ابدالها الجار الذي فيه التمثيل  
 الاستعارة بهذا المعنى ساطع التمثيل بالجمع المذكور والجار الجيب على المبالغة في شبهة مرد غمرد وميرة اي ميرة  
 السكاكي التمثل عن النوع الاخر من الجار سمعة استعارة غنسة بقصد ما لا يفسد من هذا كما في الكشف  
 موافق للاصطلاح الاصولي والمزاني قوله حاصل ما ذكره في الاستعارة الجار فالعلامة العنقاري  
 وهو انه ما وجد الاستعارة هو ان شبهة عدم نفوذ الجرح العلوي تحت نوا السماع وقوله بالحكم عليها اي  
 كونهما محوما عليها على ما في قوله كانا مستوفين بها بالحكم وشبهة عدم احكام الانصار والاداء  
 بالفتنة عليها اي كونها مفقولة عليها كل منها شبهة مقول محسوس في الجامع الاشكال على انشاء العنق  
 لجامع اسم العمل لفظ المشبه في المسبب واشتقاق الجرح من الجرح من هذا الموضع فكون الاستعارة في حيز  
 شبهة وقال صاحب الكشف انه ان الحكم استغنى عن الجرح في الجرح على الاطلاق في محوما من الاول في حيز  
 منه في التمثيل فخرج من كل واحد الى نوع الجرح الاول في طريقة شبهة كل المسبب بالجامع والعلامة  
 ثم سري الاستعارة شبهة المصدر في فعله والاسراج شبهة لما راى صاحب الكشف ان هذا لدول الجرح  
 المسند الى الله سبحانه كخلاص كلام العلامة العنقاري رحمه الله فان عدم نفوذ الجرح العلوي تحت نوا السماع على  
 قبوله ليس بدولة المحل فيكون محالما للظاهر ولا نصار له عدمه المعنى الاصل اثره وخصه على  
 المحسوس من افعاله ما يمكن ان يقال فيها اغراض حال الجرح بالنسبة الى العاقل وهو المحل في اعتبارها  
 بالنسبة الى المفعول وهي العلوي والاسماع المحسوس عليها والاعتبار الاول في اعتبار الجرح كانه الله  
 من خلوص الجرح فيها لا نسف على ابي المصنف على قاعده المحسوس على اعتبار الله تعالى كونه العلوي  
 محوما عليها فانه نسف وهذا الاعتبار على العلامة العنقاري رحمه الله وهو الموافق لآثره المولى  
 قوله شبهة على المشبه وهو الله الحاصل في العلوي المانعة من نفوذ الجرح فيها وخلوصها اليها وعلى وجه  
 الشبه وهو الله الجاحد المسكوك المانعة من نفوذ الله تعالى على اعتبار التمثل وهو اعراض السببه من  
 المشبه ما على اعتبار الاستعارة فالشبهه على ان المسببه مواجداً منه مانعة من العود وان وجه السببه  
 المحسوس من العود في نفسه ولفظ من له شبهة الذي يضمنه هذه الاستعارة الظاهر انه اراد بها ما عاين التمثل  
 ويحتمل ان رادها ما هو اعظم من التمثل المسموع في لفظ السماع والاول في الوجه الاول ظاهر في الوجه  
 الثاني كونه اعتبار السببه في الاجزاء كما في المسببه المفعول في ضمن التمثل قوله بطلان يوم الجرح  
 ردي على العاقل الطبع رحمه الله في قوله ان قوله ان جعل لفظهم مستبعد من هذا الجرح فيها كانا مستوفين  
 بالحكم كونه في الاستعارة كلفه في قول المصنف واذا الغنية المشبه حلت السببه باعتبارها الاداء  
 كما يتلوه في افعالها واسباب ذكر المنه واريد المنه المسكوك على صورة السمع في التمثل  
 وجعل الغنى ما يلزم السمع المشبه به وسببها على سبيل الاستعارة المحسولة لان المسكوك

عن المحسولة كما هنا يجعل العلوي استعارة مكسرة عن لفظه فيكون على صورة من سببه الله لا من ذلك  
 الشبه وهو الجرح بعد التمثل بالاجامه على لفظهم والذى يريد ان هذه الاستعارة مكسرة بصرح المشبه في  
 العلوي قوله كانا مستوفين بها لان الاستعارة ما كلفه من الله يذكرها المشبه ويراد المشبه في نفسه  
 وسرد عكس ان رداً للفتنة في امال هذه الصورة الى المسكوك كما ذكره السكاكي مما لا يحسن  
 من قوله ولواهم جعلوا قسم الاستعارة الشبهه من قسم الاستعارة ما كلفه بان لفظوا جعلوا في لفظهم  
 بطلان الحال كذا الحال الى ذكر ما عديم قرينه الاسعار بالصرح الاستعارة ما كلفه من المحسوس  
 المانع في الشبهه على مصير العام وجعلوا شبهة الطول في قرينه الاسعار كما راى في قوله واذا الغنية السببه  
 يجعلون المنه اسعار ما كلفه من السمع ويجعلون ما لا يطوار لها وبما لا سعار كان في الصلوة  
 سرد انارة الى قوله في ما بعد القول بان المسكوك على كل كلام المحسوس فيها على الاستعارة كلفه من ذلك وفيه  
 الجار العنقاري بها ما لا يفتن الله قوله ومن منها يعلم الجرح رداً من المراد من قوله ان جعل لفظهم والله  
 كانا مستوفين منها بالحكم شبهة العلوي والاسماع بالاولى وكذا شبهة الانصار بالاشياء المحسوسة في العنق  
 بل شبهة حال معلوم لفظهم واسماعهم وانصارهم بان ليس المراد جعل الحال كونهما دالة على كونهما ما ظهر  
 شبهة الحال بالناظر بل شبهة دلالتها على الطول لا نصار الى ما يتبادر الى الذهن من ظهور المراد قوله ودعا  
 كون الانصار اسعار مكسرة بالخله اي بطلان دعوى كون العلوي والاسماع استعارة مكسرة وتعود الى المحسوس  
 حكم بان الجرح والشبهه من ان الجرح ولو كان سعاره مكسرة كان الجرح والمشبهه من ان الجرح كان لفظ المشبه  
 ليس من ان الجرح بل لفظ الاسد قوله ومحصل ما قرره اي المحسوس التمثل على سبيل الاستعارة وذلك  
 ان شبهة حال لفظهم واسماعهم وانصارهم مع الله الخادثة فيها المشبهه من عدة الامور المانعة من الاستعارة  
 بها اي سلك العلوي والانصار والاسماع في الاعراض البرنيه من صرحها الى ادراكها والاسماع بها محسوس في  
 معاد الدارين في الامان الطاعات والاجابات على ما فيها اليه خلقت هذه الاشياء العلوي والاسماع والانصار  
 لاجل سلك الاعراض كمال اشياء في الآخرة للاسماع بها في مصالح متعدده مع سلك الاشياء عن الاسماع  
 سلك المصالح المهمة والحكم والشبهه من سعار الله الذي في الله المشبهه اللفظ اللطيف في المشبهه وفي  
 المعده للاسماع بالمصالح المهمة فكون كل واحد من هذه المشبهه مكرراً في عدة احوال الجامع من الطرفين هو عدم الاسماع  
 بما اعد له من الاشياء سببه من كل جهة كماله الاصل فيكون لا سعار مع نفسه وهذا حاصل ما ذكره العلامة  
 العنقاري رحمه الله من ان العلامة العنقاري رحمه الله في حال جعل من التمثيل اما في كل الغرض الاصل والواجب  
 الجرح شبهة المصدر ذكر المصالحات لغير السمع كسعاره شبهة كما في قوله تسمى الرياح رياض الجرح من  
 اداسري النوم في الاضاح انما طاف فان حش المشبهه تحت الاضاح ما هو مما يسمو بالرياح والعنق لا يسمو بالرياح  
 والاضاح او الاضاح الطعام واذا كان المفعول ذكر المفعول مع كانه قوله سلك سببه عهده كسعاره

طه











في ملائمة واقعة بها على طبقه مطلقا لم قوله وذلك دليل على ان ما في المتن في الكشف في المص  
 في قوله تعالى فخرنا بآياتنا لعلهم يرجعون كما قالوا ذليل ذليل والذليل الهوان وفي الصحاح  
 وقال ذليل ذليل وهو الهوان والحق في سجع الهوان الذليل البعير وهو مصدر من الهوان  
 اي جرح لها على الارض فخره قوله وهذا الظاهر في التمثل بواقعة ما قال العلامة العبداء  
 رحمه الله وهذا في التمثل لان كون الشعر ساكنا مع المصدر محل نظر قوله وبما قد صرح في سجع  
 العاضل الطبع رحمه الله الاساس حيث ان في وضعت عليه اذ قص عليه وجبه ومن الجار بانه  
 سلك في منها فبنيته وان جعلت صائفة لآياتها من الداعي الى الضيف قوله اوله فلا تسالني البيت  
 في الكشف المبني على ما نقل في المضامين والعموم من الاوصاف من مصدر مطلقا ومنه سجع  
 القواء ودوم من الذليل ما باظلمه وسورهما دفعه ناري فلما استدركها منع في ان  
 عوروما فلا تسالني واسالني عن خلقه وفي الاساس فلا تسالني وانظري ما طيفي والمعنى  
 ما في الكشف جعل الطائر مستعجلا لانه يحمل الكلام على السباح اوله بطلنا حركته مدرك في  
 القدم وفي قوله فلما استدركها منع ما يدل على الماء وعلى ان كانه يدل للضيفان على  
 بصونهم اذا ساعدت بحسن عن السباح لفظ ما به من اذالم يهر العفور فغير اولي والمعنى لا  
 سابقه الهير ضد طرد في كل طائر في نفسه ايضا وهذا البيت في الحاشية ونسبه الى سجع  
 من الاوصاف من شارحه من عند ريان المعنى لا مرر ولا عقر على منوال لا ينفك ثماره وهم  
 من عند ريان الكليل لا ينفك الطائر في سجع اوله وضيف واما يحيط وعن المروفي كان الكليل  
 حاله من يلزم الغناء وتكون في الرابع في السجع فاحتمل الى رجع وهذا غفول منهم عن لطف  
 الابدان فلو لم يمد اللاح العقول للزم ان يحصل على الجبان في هذا الوجه كيف قد اشرنا الى الوجه  
 الجع قوله وذلك لان العائنه بقية من الموقفة في العذر بردها اذا استغفرت عن العائنه  
 اما مع السائل على ملك الصحاح ان المعفاء طلائع المعروف الواحد عان الصاير للعاين  
 بقية الموقفة كان بقية الموقفة سال صاحب الحرفه ان يعطى صاحب الحرفه تلك البقية صاحب  
 القدر واما لا بها اي بقية الموقفة ختام في المعنى من غما السار اذ انما ذكر وفي الصحاح  
 عما الشعر والذوق غمما اي كثر وجه قوله تعالى عفا اي كثرها واحالها اي الموقفة في  
 سر عان الا ترى ذليل اثره وهذا الوجه مما ذكره صاحب الكشف قال والعائنه بقية  
 الموقفة في العذر بردها اذا استغفرت عن صاحب المسألة كما قد سال صاحب  
 به من صاحب العذر اوله خريام حصل لصاحب العذر من جهتها من عما السائل اذا  
 نما وكثر اوله سعي سر عان الا ترى ذليل اثره على السائل ارضاه الى القدر حصه للملاسة

اضيف

قوله تفضل كانوا لم قال صاحب الكشف كانوا في السنة الجدي لا استغفروا القدر فيادى اعطاء  
 العائنه فاستند الرد الى العائنه لما كان حاملا على رد المستغفر عن الاستغفار وصف نفسه بالحد  
 في السنة الجدي قوله وسلم كانوا اذا استغفروا لم به قال الاصمعي وقال العلامة العبداء رحمه  
 وهذا ظاهر فماد صلبه الامام المرزوي من ان عان القدر مصور مكان ايا مثل اعطى القوس بارها  
 قوله وجار مدحه على العائنه لم هذا قول العلامة العبداء رحمه الله وجار النجوم مع اسما لا  
 بل وجب لما في العائنه من الصبر العائنه الى معلق المفعول والمص كما منع وجود القوسه نظر الى الجود  
 وفي قوله واسكان المصور ايضا رد على الامام المرزوي وقال العلامة العبداء رحمه الله وقد سبق  
 ان عان القدر هو الضيف وان المستغفر اذا جاء قواي القدر مصوبه للضيف امع عن الاستغفار  
 اوان العائنه هو البقية اليه انما ما التاكل في قوله وانه رد المستغفر عنه من المعير بها اوان المستغفر  
 ثمرها وتنع بها فلا يستغفر ما وشار بلطفه في التوهم الى ضعف الوجه المذكور كقولها خلاص  
 الظاهر ورد صاحب الكشف كون المراد عان القدر هو الضيف قوله وحمل العائنه على الضيف وانه اذا  
 جاء المستغفر واما مصوبه للضيف فمع عن السؤال كما علمه الارزقي عن ابن السكيت في قوله  
 المعنى واصله العائنه الى القدره وكما ذكرنا في الضيف في العذر هو الذي هو الذي  
 كان اذ عذر والخصيص ليس بالوجه قوله الجوار الرابع ان الخيم عبارة عن ترك العسر لم قوله  
 الخيم الى العلوب مسلم ترك القسر واللجاء الى الامان اما الى كونه مجارا مرسله الى المورد كما ان قوله  
 وليس هذا المعنى لم اشار الى كونه كانه منوعه عن المجاز قوله ومنهم من قال جاصل الخيم  
 الى الله مال صاحب الكشف حيث قال الخيم المنعارج مجاز عن ترك القسر واللجاء بعلو اللزوم  
 سها وهو مجاز عن ترك قوله ولا يجوز ان سعار لم هذا على ما في الكشف مما يحال بعضهم خال  
 وقد يحال انه وجه مسهل في الاله يجعل الخيم اسعافه شيئا لترك القسر المنع عن وصول  
 الخيم شأن مولا خاصة ملحم في المعنى ويضمحل بان الخيم احداث على محسوس هذا ترك رجع  
 مفعول في استعارة الاحداث للعدم بعد على المعنى في ترك العسر عن لاج الاعداد في  
 العلم بحالهم والاله في لسان الاعلام حالهم والاخذ من الاله السابقة لا يصح غلافه وحمله  
 كانه بلوحيه بعد لانه لا لهم ما في الاله الختم لزم المروفي به ثم البلوغ والحاصل التتميم  
 على ما قرره الجاعل لما ترك العسر لا يلوج في وجهه قوله وقد مر منسب الطائر الى الكشف  
 اللطف قد تقدم عن المصالح الا الطائر في المصالح اليه عندما يطعم المكلف يكون اقر الى الطائر  
 ولا يفضي الى اللجاء والقسر وقال العلامة العبداء رحمه الله اللطف هو ما يخار المكلف عنده  
 فعل الطاعة او ترك المعصية وسعى الاول بوضعا والى عصية فان كان ذلك بالفعل فهو

وهذا محصل ما قاله العلامة العبداء رحمه الله  
 في قوله الخيم المنعارج مجاز عن ترك القسر  
 والاحكام في المعنى في قوله الخيم المنعارج  
 كما قد مر في الحاشية







لم يتعد سوى انه جسم لطيف فانه ورد الساج الاول بقوله لا ما مقام فانه وذا ما بقوله واخار  
 وسدد على صاحب الكشف قوله واطلاق الجوز عليها على ان من جعل العوى جوارا فطره وعل على راي غير المراد  
 بالجوز من الحقة فانه ايضا اصطلاح شاع ولا حصة للغة اوق بال لافضل الطبع رجاسه وما على السمع  
 والابصار المولدة من العوى الجوز قوله كانا جوارا من ماله في كونها مقصود من العوى والعل قوله  
 لا بد من التعبد مطلقا اي سواء كان كسر العوى او غيرها وسواء كان بالجمع او بالملء على طريقه قوله علفه  
 وماء بارد اي طريقه بعد جعل مكنى المعطوف عند فعل المذكور المعطوف عليه وبعد جعل  
 واحد من ماسب المعطوف من ضم قوله والعناء مصدر لا عن كذا في الصحاح وفيه ايضا وعناء  
 الله يعني بالكسر يعني عني وما عنيان ولم يقولوا بعثوا لان الواو لا صارت الواحدة والكسرة ما  
 ركبت النسبة على حالها وفي شرح العاصم الطبع رجاسه واما العشاء والعصر المملوء من ماله يعني اذا  
 صار عني وعناء بعثوا اذا جعل نفسه كانه عني قال تعالى ومن عني عن كذا الرجس قوله والمراد  
 بها ما دفع به الله عني لا ما بعث في مفهوم احد ما المعنى المستفاد من قوله فاما يوم من ان بعض  
 الاخصار هم مالا لطيف الله وذلك انما هو ما يعرفه السبب بحسب الاصل والحق المصنف عند قوله  
 ونسب اي عشاء ونوع غير معارف اي غير ما عارف الناس هو العطاء الخاف عن الابصار وقال عطاء  
 العام دون العني فيها على ان حصول كل العطاء من سواء اخارهم وشأنه اصرارهم اي عني قوله  
 وصل مولد العظم به قال السكك والادب على بجان ما ذكره ان الحمل على العظم ثمانية كرا لا ان  
 اسفد من صرع وصفه الدال على الحمل على السبع انسب قوله واما اذا حمل على الجوز سواء حصل  
 عاما كما وجه العلامة العصارا به ومن فانه كلام المصنف حسن الجوز وسواء علم الله ام لم  
 لا وحسنا ومطلعا قديده كما وجه الساج ومن فانه كلامه به على ما مر في وجه كلام المصنف وهو يجوز  
 ان يكون العهد الجوز في قوله الصحيح انه اذا كان الدرس مطلقا في باول الجوز صالحا حيث هو  
 راد به كله وبعضه كل الجوز على نفسه قوله واحسن الخ احسن صاحب الكشف انه اذا احسن من  
 الناس بالمناصت ومن بعضهم علم ان لما قسم الخلف من ذلك لان اللغز خاص به بل لان خارج بعض افراد  
 يحكم حاشي بدل على نفاء ابان مع اصل الحكم كما اذا ظن ان فلان كروا ونوجد منهم العلماء دل على  
 استراكل الكل في الكرم وان بعضهم العلماء فلو ظن ذلك لا من ليس منهم عالما ثم ناسا العلماء كان كلاما  
 حاربا على الصفة فقال بعض العلماء بل اللام للجوز من موصوفه فان المراد بالدرس كروا الذين  
 الكروا مزايا طبا وسهم ومن المناصت ما في فلم يكونوا نوعا بحيث كل الجوز قد حكم على او كل حكم  
 على العلوق تعلم كثرهم الاصل وعلى مولا سوله او ليس الدرس سر والصلالة بالهدى في اساس  
 الى علمهم بالهدى وتورطهم ورد العلامة العصارا به رجاسه والله اسار سوله وقد حار

المؤلفه لا يدل على احصاء جملتها ان حكم على الجنس يحكم شاول العوى على العوى يحكم  
 حاشي كما معان يقولون كلهم علماء ومنهم العقباء فانه لا يكون الاول ذكر العز العقباء بالخصوص وفيه  
 الساج رجاسه بقوله ورد بان المبادر من موق كلاله الاخصاص فاحص الحدك الاول قطعا  
 وقال صاحب التوايد الوجه ان يكون اللام للعهد لا وجان كون الجنس لان من الساج من يقول فلو كان  
 للجنس كان المعنى من قول من الناس في الظاهر انه لا فائدة فيه واما ان كان للعهد فغناه ومن الناس من  
 جماعة يقولون كذا قوله اي دعاءهم في الصحاح في الضم والحب وفيه التكان الدماء وكذلك التكن  
 بالصم قوله اي ليس هذا من عطف على جملة الجمل فالعلامة العصارا به رجاسه يعني ان حكم من عطف  
 مجموع الكلام المسوق لغرض على مجموع قلم مسوق لغرض اخر لا سطر فيه الا ساسب العوض ولا سكب  
 يحكم من هذا سلب مع جملة من حكم ولا مرد ما سأل احد المجمعين على الاخر وسبب عطف العوى  
 على العصى قوله الوقت الزيد في سجع العلامة العصارا به رجاسه ومعان لوقه بطرح الهنر ولوق  
 الطعام لسه وفي الحديث لا اكل الا ما لوق ومولا ما كل الا الموق لا سرب الا الموق كذا في اساس  
 الهنر مع اللام ولم يكونا اللام مع الواو ساج العاف فطرا به جعل لوق الطعام من لوقه محقق الوقت  
 فالعلامة جعل لوقه محصورا من الوقت متابعه للاسار الساج رجاسه جوارا يكون لوقه بعد ان يركب  
 كما لوقه متابعه لانه الصحاح من قوله وفيه لغتان لوقه والوقه حكا او عبيد عن ابي الكلب وفي الكسر  
 ذلك كلامه اي ان الكلب على انها لغتان مستعملتان فلعلم لم يشك عند المصنف قوله سواء كان اي حرف  
 الهنر فاما سيبا اي انما يحسب ضابطا على او غيره اي عني كما في لفظ الله في حاشي المطول صل حها  
 محتمل ان يكون على عني فاني لذلك الهنر الادغام وان يكون على ما سبب كلف الهنر ويكون الزام الادغام  
 محال على لغتان لكن حرف الهنر اي في الاربعة صوت المكراري في ما سبب كلف الهنر اي الناس المحروان  
 اصله الانسان قوله هذا اي سمى الناس ساما عني وظهر من هو المختار بدليل اسمه المعالج حنا  
 لاجتماعهم قوله هذا اي كون الزنه على الاصول ما رجع الى الدلالة على الاصل والاراد ما سبب كلف  
 وفي الكسر ان الدان المعصية الاصل من الزنه النسبة على الاصل والاراد ما سبب كلف الهنر اي الناس المحروان  
 المعصية المصروف فها في كل وزن كذلك اي بالوزن الاصل واما اراد بسبب الحال والله اشار بقوله  
 مقصد على فله بان الحال فله جدا والامر في المطلوب فكذلك الله اسار العلامة العصارا به رجاسه  
 بقوله واما ما رجع الى بيان موت الحروف فالزنه على الفروع كما معان ايسر على في اسما لغناء على  
 راي لان الزائد من الاله مرفوع الدال ايضا وفيه دلالة على كنهه الغنى ذلك قوله اي ما سبب كلف  
 الجمع في الكسر في دعه في بعض الواضع مما يجوز وفي بعضها ذكر على سبيل الاحمال انه يمكن ان معان اصل  
 الكسر على انه الجمع ثم ضم للدلالة على زاده قوله كذا سكارى وغباري والكل قريب وقد يجوز في اطلاق

المذكور

معان في ذلك

هذا هو الوجه في قوله لا ما مقام فانه ورد الساج الاول بقوله لا ما مقام فانه وذا ما بقوله واخار وسدد على صاحب الكشف قوله واطلاق الجوز عليها على ان من جعل العوى جوارا فطره وعل على راي غير المراد بالجوز من الحقة فانه ايضا اصطلاح شاع ولا حصة للغة اوق بال لافضل الطبع رجاسه وما على السمع والابصار المولدة من العوى الجوز قوله كانا جوارا من ماله في كونها مقصود من العوى والعل قوله لا بد من التعبد مطلقا اي سواء كان كسر العوى او غيرها وسواء كان بالجمع او بالملء على طريقه قوله علفه وماء بارد اي طريقه بعد جعل مكنى المعطوف عند فعل المذكور المعطوف عليه وبعد جعل واحد من ماسب المعطوف من ضم قوله والعناء مصدر لا عن كذا في الصحاح وفيه ايضا وعناء الله يعني بالكسر يعني عني وما عنيان ولم يقولوا بعثوا لان الواو لا صارت الواحدة والكسرة ما ركبت النسبة على حالها وفي شرح العاصم الطبع رجاسه واما العشاء والعصر المملوء من ماله يعني اذا صار عني وعناء بعثوا اذا جعل نفسه كانه عني قال تعالى ومن عني عن كذا الرجس قوله والمراد بها ما دفع به الله عني لا ما بعث في مفهوم احد ما المعنى المستفاد من قوله فاما يوم من ان بعض الاخصار هم مالا لطيف الله وذلك انما هو ما يعرفه السبب بحسب الاصل والحق المصنف عند قوله ونسب اي عشاء ونوع غير معارف اي غير ما عارف الناس هو العطاء الخاف عن الابصار وقال عطاء العام دون العني فيها على ان حصول كل العطاء من سواء اخارهم وشأنه اصرارهم اي عني قوله وصل مولد العظم به قال السكك والادب على بجان ما ذكره ان الحمل على العظم ثمانية كرا لا ان اسفد من صرع وصفه الدال على الحمل على السبع انسب قوله واما اذا حمل على الجوز سواء حصل عاما كما وجه العلامة العصارا به ومن فانه كلام المصنف حسن الجوز وسواء علم الله ام لم لا وحسنا ومطلعا قديده كما وجه الساج ومن فانه كلامه به على ما مر في وجه كلام المصنف وهو يجوز ان يكون العهد الجوز في قوله الصحيح انه اذا كان الدرس مطلقا في باول الجوز صالحا حيث هو راد به كله وبعضه كل الجوز على نفسه قوله واحسن الخ احسن صاحب الكشف انه اذا احسن من الناس بالمناصت ومن بعضهم علم ان لما قسم الخلف من ذلك لان اللغز خاص به بل لان خارج بعض افراد يحكم حاشي بدل على نفاء ابان مع اصل الحكم كما اذا ظن ان فلان كروا ونوجد منهم العلماء دل على استراكل الكل في الكرم وان بعضهم العلماء فلو ظن ذلك لا من ليس منهم عالما ثم ناسا العلماء كان كلاما حاربا على الصفة فقال بعض العلماء بل اللام للجوز من موصوفه فان المراد بالدرس كروا الذين الكروا مزايا طبا وسهم ومن المناصت ما في فلم يكونوا نوعا بحيث كل الجوز قد حكم على او كل حكم على العلوق تعلم كثرهم الاصل وعلى مولا سوله او ليس الدرس سر والصلالة بالهدى في اساس الى علمهم بالهدى وتورطهم ورد العلامة العصارا به رجاسه والله اسار سوله وقد حار



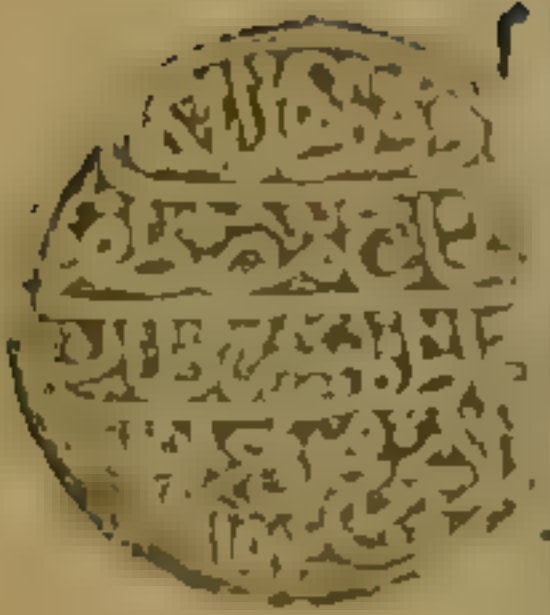




قدم خبر ما نظر للوصله والتميز للبعد فقولنا على كذا اي من هؤلاء على كذا نظر الموصوف والموصوف  
 للبعد فوله اي كيف يجعل اصل التسميم الى هذا خلاصه تقرير صاحب الكفر رحمه الله للسؤال المذكور  
 كيف يجعل بعض ذلك لما قبله من المحقق على قلوبهم اي عن اخرهم في الاله السابق بالحكم على قلوبهم  
 لا اهم لسوا من اصل التسميم من الامور حاصل السؤال انهم قد يسميه الله بذلك الموصوف في شيء من ذلك  
 من الكفار ومثل ذلك المضاف وكيف يكون المضافون بعض ذلك المصير المحقق على قلوبهم وهم المخلص  
 وحاصل ما احاط به ان الكفر والتسميم في التسميم حاصل التسميم في المضاف اعني المضاف فزاده زاد وجا  
 الخلق اذا استوعب عن الجنس في المضاف محولا على الخلق لا اعتبارا بالمضاف عن الجنس لا لان الذين  
 كفروا سواء شمل الخلق فقط فوله والجواب ان المراد من ذلك كونه في صدر الاله على  
 بعد ان يلازم الجنس دون التسميم المصرون مطلقا ما ملا لهما حصص المصرون اصل التسميم من المصرون  
 فمدح فيه المضافون المصرون ولا ما في ما ذكرناه في هذا المضاف لان ما ذكره محمول على ان المصرون  
 بالذات بعد افراد المضافين في ما هو كافي في بيان احكامهم في حال المضاف على ان المضافين  
 المرادون الذين كفروا مطلقا لا محذورين الى اصل التسميم من المضافين اصلا وما فزاده على الوجه المذكور  
 مع جعلهم اي المضافين المصرون بعض ذلك الكفر المصرون في مقام قول المصرون في الاشكال  
 فوله لا سال في هذا المصرون مساو السؤال سوكون المشترك الجامع للكفر المصرون اي على قدر ذلك يكون  
 المراد ما ذكره في المضاف الذي لا يصر على بقاءه عن احكام هذه الامور في مساهمة سواها بحيث يكون  
 كل من اراد الاقسام داخل في احكامها فكم يصح وحاصل الجواب ان المصرون بها ما ذكره في المصرون  
 بان احوالهم وسامهم واعلامهم ولا ما في خروج المضاف الى المصرون عن احكام الامور كما لا بأس في عدم دخول  
 المضاف الى المصرون في كونه فيما عدم في عدم دخول صاحب الكفر في المصرون كونه من الموصوف  
 الجبروت فوله ومنهم من قد السوال يريد العلامة التسميم في رحمه الله قال كيف يصح جعل اللام في التسميم  
 للبعد المعرف مع الكفر المصرون الذين هم الله على قلوبهم والمضافون لهم ليسوا كذلك اذ منهم الذين  
 تخلصوا الايمان ولا يصح جعل كلهم بعضا من الكفر المصرون فوله واحاط اي العلامة التسميم  
 في رحمه الله قال في تقرير الجواب ان الكافر جنس شامل انواع الكفر الممنوع المخصوصا بالناس على اقسامه  
 اشار الى ذلك الجنس مطلقا لا الى المصرون المخصوصين بواسطة الاخيار منهم بالنسبة الا ان ذلك وعدة لا  
 المخلص الذين كفروا واطا على ما نسب اليه الا انهم بعد اخفاء المضافين في الحاصل ان الكافرين منهم من  
 محض الكفر واطا واطا ومنهم من يلبس به دون قلبه فوله ثم قال اي العلامة التسميم في رحمه الله قال  
 وقد مر الجواب في المفاضل الطبع رحمه الله بان المراد من المضاف ايضا المصرون على العباد في ذلك  
 في الامور السدس كما قوله تعالى في سورة نورهم وكرم في طمان لا استعرونهم كم عني هم لا

كفروا

ووجهون وقد صرح المصنف بان اصل الطبع وهم بعض من جنس الكفر المحقق على قلوبهم والحمد لله على كل حال  
 لا يحصل الايمان بالمعنى المذكور في الكفر من الكفر في العطف على ما يدل عليه قوله تعالى او كل الذين آمنوا  
 بالهدى الا ان هذا لا يوافق الكتاب فوله وكل ما في كفاية في الجوار في دعواه عدم الموافقة لمصر الكتاب  
 مردود اما جوابه اي العلامة التسميم في رحمه الله فلا لام العهد بعد ذكر المعرف اما يكون اشار الى الله  
 به في علم الكلام ومنهم المصرون الى الذين كفروا على ما اشار اليه بقوله لا الى ما بعد وعنه والحمد لله ان يقول  
 المصرون في هذا لانه اهم من المصرون بل ما معهم وغيرهم ومن جنس الكفر وذلك لانه اذا ذكر الكافرون  
 المصرون في ذلك ذكر جنس الكافرون مع قد المخصوص فيكون المضاف اشار الى الجنس دون المخصوص بوجه ما قال  
 المولى البراني رحمه الله الام بعد عن التسميم مطلقا في سائر الذين كفروا معروف عام في خصص الكافر المصرون  
 والمضاف في ذلك يكون العهد اشار الى الذين كفروا مطلقا ولا يكون اشار الى الكافرون المصرون في الحاصل ان الا  
 عهد عن الجنس لا عن النوع وكذا ما قال المصنف في تقرير الجواب ان المراد من الكافر المصرون  
 المصرون كثر لاختفاء ان التسميم من سواعام والكفر سامل التسميم فغاية ان جنسها كل ما اراد به المصرون  
 المصرون في التسميم وخصها بالمضافين وهذا لا ينافي في ذلك نظير العهد لا في دعائه ولا في العهد  
 معناه واراد به المضافون معناه ان المراد به المصرون في شاكله لا في جواره وكذا ما في هذا هو العطف  
 الموضع واما دعواه عدم الموافقة فلما اشرنا فقولنا ان الكفر على سبيل التسميم والا صرا بالحمد والتسميم  
 حج العرف من ان الكفر في تقرير المصرون الكفر الذي هو عليه لا الكفر المطلق المساوي لما هو عليه وغيره  
 والتسميم ان مع ذلك مصرون العهد الى الكفر المطلق الشامل للكفر المطلق المساوي فوله من ذلك اي يكون  
 احصاها اي لا يمان به واليوم الاخر ما ذكره كشفا عن احوالهم في الجنة فله اي التسميم في ذلك  
 بما ما شرفه مع ما في التسميم محكا في محالهم وكذا في ذلك في حكاية محالهم كشفا عن  
 احوالهم في الجنة والدعارة والله اسأله في كل كلامه على ما قاله وكشف ذلك اي في حكاية عن  
 احوالهم بوجه ما قال المصنف الطبع رحمه الله في انما خصها بالكفر من سبيل ما فهم التسميم في احوالهم  
 في الجنة فوله اي يورد في ان المراد به الجمع دون المصرون كما في اسم جمع في الصحاح والحداد بالهدى  
 اليهود في كثرهم حدوا ما الاضافة كما قالوا في نجي وزج واما عطف على الحد في ذلك من شعير  
 هم عوف الجمع بالالف واللام لولا ذلك لم يجر دخول الالف واللام عليه لانه معرفة فونجي في كلامهم تجري  
 البسطة ولم يجعل كافي فوله قال الشاعر اشهد على من سلبان النجى وذلك على حذانه محض البسطة  
 ما في في فعلت في الضم في جرائها وفي سوح ديوان في العلاء المعري صم صم صم الصلادين  
 المخلصين مثل مصر الامم العظم وصم معدول عن الصفة وجرى الهدى في الشذوذ وكان مثل  
 صم صم صم وجرى ان يقال صم صم وكان مثل صم صم صم في المعنى استمرى على صم صم صم

















خزان من هذا المخادعة مع انفسهم ليستحقوا من المنافع المحادعة معهم على  
 تخار من صدق كل منها اصابة الا حكره في لا تصور من المحادعة من المنافع معهم اعم  
 ان رادها داهم او دواهم وان كانت الهامة وموان رادها المحادعة الخرج فلا حاد  
 مع الى اعتبار الخرج من حال النفس قوله والعول بان الذي منته على الجردا ورد على العالم  
 الطبي رحمه في قوله وبما ان راد المحادعة الواقعة من اسكن على اسلوب الجردا قوله منصف  
 انفسهم على نوع الخاص اما مقدم هذا الوجه على العصب على التمر كما فعل صاحب الكشف الى دجانه  
 وعبارة العلامة المتعار الى رحمه ما لعكس عند خروج كون التمر معرفة قوله اي قوامها اما الى  
 جردا لمضاي لا الى قوله المر ما صوره موقول المعنى المذكور حتى مع بالمعنى واجبه ما بلغة مثلا  
 راه اسحق وقال مع بالمعنى خرم ان تراه ان الرجال للسوا بجزائنا المر ما صوره لسانه وقيل ان  
 قال قال لسانه وان قال بل بجزائه فاعجب المبدأ كلابه واشد لزم وكما في من صامم كك معجم  
 زيادته او نقصه في الكلام لسان النفع نصف نصف فاد فلم يبق الا صورة العلم والدم قوله اي كونه  
 طامر في الدم والماء والراي الذي سكون وقد رد على القول الراي والذي يلوح من اللغة الاشتراك قال  
 العاصم الطبي رحمه وقوله لم يبق للفتل من حاد ومنفع على الاول قوله للدم نفس منفع على انك  
 دل على قوله لان قوامها اي قوام الروح بالدم لانه مما بل قوله لان النفس قال في الاساس من المحاد  
 في دفع نفسه اي من قوله والطلاق النفس على الراي الذي من قبل سمع الميسبب اسم السبب على الوجه  
 الاول وسواء اعتار صدقها عن النفس واستعان منبه على المشابهة اي على الوجه الثاني وظاهر  
 قوله وادارها بالنفس الذي من المحاد على الاخر ما قوله وان راد خضعة المحادعة وقوله وان راد  
 محادون دليل قوله وكان اعتبار المشابهة اولي وهو الحاد الاول وموان رادها ما ملوك كل المعاملة  
 معاملة المحاد مع نفسه في لا شعرون اسعارا في محاد في الكسبة في زيادته على ما ذكره فالنفس اثنان  
 الى وجه الفصل بلا شعرون وجواب من قوله لا يعلمون ابلغ لا سلك من العلم مطلقا من العلم الحاد  
 بان من لا شعور بالصور والاشياء المحسوسة منها اولي لا يعلم غرضا وسوم من هذا الوجه على من العلم حطفا  
 لانه من مع دليل لانه فادى عليهم ما يخطا فيهم عن ربه اليهام ووزن ان معلومة من العلم والمعلوم في كل  
 لا يعلمون قوله واسار قوله والمعلم ان خوفه فيهم كالمفسوس في المعنى الاول في ذلك لان في المعنى الثاني  
 المفسول المشبهات بالمعاطلة المحسوسة من المحادعة المحسوسة قال الحق الراي رحمه ان لا يفسد علمه من الوجه  
 العلامة جاد بها سواء كان المراد الاول والآخر في لسانه اما في الاخر فالمراد به المعنى الثاني في العلم العلامة المتعار الى رحمه  
 لم لا يحسن ان المراد في خضعة المراد في الاخر فالمراد به منها ما في قوله من موافقة ونقصان الادراك لكونه  
 الاعتقاد والكفر وفي الاما الفعلة كالبعض في الحاد والا فاعطى كالبعض في الحاد وفيه الحق الراي

حكمة

لانه

والساج وجهه اخذ من المفاضل الطبي رحمه الله قال جعل امراض القلب على نوعين احدهما ما يتعلق بالروح والآخر  
 بقوله كسوة الاعتقاد وهو الكفر بالله وما يتعلق بالخلق وهو ما ما يضر به من فاعله الزوال وهو المراد  
 قوله العقل والحسد والميل الى المعاصي وطلب جعل الشهوات حلالا له او منعه من فعل المعاصي وهو المراد قوله  
 والضعف فان الحسد من الشهوة وكل الذي منته وطلب على الاور والضعف من الشهوة وكل الذي  
 عن منته وطلب على الاور من هذا المعروف ويحل على اثنى سقيا في الاور على هذا قوله او منته باعتراف  
 عطف على قوله في الادراك قوله او راد مرفوع عطفا على قوله والمراد به موافق لقول العلامة المتعار الى رحمه  
 مرفوع عطفا لانه الجمل على جملة قوله والمراد به لا يصوب عطفا على سقيا لان هذا من جملة الاستحار  
 قوله واما لم يقل اي انما غير الاسلوب لم يقل ومن الضعف الحسد كالبعض اسلوبا لعله ان يقال مكد بل  
 ذكر او راد ما داخل قلوبهم لطول الفصل وعلامة العلامة المتعار الى رحمه الله ما لوجه حاك واما غير ذلك  
 اي لم يقل ومن الضعف الحسد لطول الفصل واخصاص هذا بالمعروف الجرد بعد قوله السلام وسورة المسبح  
 ولهذا قال الاول ما في قلوبهم في هذا ما داخل قلوبهم وهذا الذي ما ذكره الشارع قوله واورد ما اي  
 الارادة الثالثة من قوله حطوا بها على اذنه الاول في لوجه عطفا لعله لعله اسلوبا لعله العلامة المتعار الى رحمه  
 رحمه الله كان افدا في قوله وبصيا على التمر اطرا اما قال كذلك لما في احوال كونها مفعولا لله  
 قوله من حرف الانسان الى يوزن قول العاصم الطبي رحمه الله من حرف ما اي حقه من سبع  
 فهو كما من عن العطف الذي جلبه الحسد وقوله لا من يحرق في على العلامة المتعار الى رحمه الله في قوله  
 وسبب كل ان يجعل يحرقون في محرقون على ما مواضع الله وقوله واسمعه لعله على منعه  
 لان اسمعه لعله على هذا المعنى كانه من العطف لا من يحرق الشيء واحرق لان اسمعه لعله بالها  
 كروا في الصحاح قوله وموان الى علمه اللام الى قال العاصم الطبي رحمه الله ردا على الشخص  
 البخاري وحسن عرساه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع على طار واراد في ساحة من راد  
 سعد من عباده قبل وقعد ردا راجع في المجلس في عدا الله من في سكون قبل سلامه وفي  
 المجلس اخلاط من المسلمين والموسكين اليهود وفي المجلس عدا الله من راحة فلما غيب  
 المجلس عجايب الدابة خمر عدا الله من في انفة برادته ثم قال لا تغروا علينا سلم رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم فزل فزعنا الى الله وروا علمه القرآن فقال عدا الله من في انها المراد بالاسن  
 ما سول ان كان ما سول حقا فلا يؤذنا به في مجالسنا وارجح الى رحلك من حاد كالبعض على هذا  
 عدا الله من راحة على ما سول الله فاعشاه في مجالسنا فاما ما يحذر كاسته المسلمون المسكون  
 واليهود في كادوا تشاوروا في لم يزل الى صلى الله عليه وسلم لم يمتهم في سكونهم ركع صلى الله عليه  
 فسارح دخل على سعد بن عبال فقال الى صلى الله عليه وسلم ما سعد لم يمتهم الى ما قال ابو جاب

انما

قوله السلام







مکدوں  
بعثت مائی نے ماکاوا  
م

ماہ







مصدر فعل وهو القول اذ لا فاعله متعديا فيه ولا مستند الى الطرف اعني لم لان القول متعدي معوله المفعول  
وهو المفعول به فاد اوجد المفعول به في الكلام وهو المفعول به من اسناد الفعل اليه وفيه رد الى بعض  
النحاة حيث اخرجوا بان الفعل اعني فعل مستند الى مصدره منهم او اليقاع وهو اختيار الفاضل  
رحمته قال في محقق القول ما ذكره او اليقاع قال العام مقام الفعل مصدره وهو القول واصبر لان الجمل  
بعده نكرة والمصدر اذا قيل لم قول مولا انفسدوا او الى لم لا الى احوال انفسدوا فوله والحق  
الفعل على الجملة الفعلية اليه فاعلها مصدر قال العلامة المصنف رحمه الله اطلاق الفعل على الفعل  
المستعمل شاع نظر الى الجواب الاول الذي هو الفعل المستند الى المصدر المستعمل فاعله مع ان الجملة شارك  
الفعل في عدم صحة اسناد الفعل اليه لانها على ان اسنادها من حواس الفعل اليه من حواس الاسم وله  
والجواب اي حاصل حواس الفعل الذي يتبع اسناد الفعل اليه هو اسناد الفعل الى مع الفعل اذ كان  
مجرد معجزة لفظه الموضوع له باذنه على طريقة اسناد الفعل الى مع الاسم حال كونه معجزة بلغة  
وله وحده وهذا الذي يتبع مصدره وهو اسناد فعل الى لا يفسدوا وانما ليس من هذا السبيل بل من  
اسناد الفعل الى لفظ الفعل بل الى الجملة كانه فعل اذ اصل لم هذا القول وهذا الكلام ولا اعتنا فيه  
فوله وليس هذه الصحة باعتبار ان الالفاظ التي في كلامهم في كلامهم فاما مولى في لفظها  
فوله فان قلت وصحوا الى من يدان ما ذكره على ان القاعدة المقررة اذ قد صحوا بان المستند اليه كانه  
لا يكون الا اسما فلا يصح ما ذكره في حاصل الجواب ما ذكر من القاعدة انما هو في الالفاظ الموضوعه  
المعاني فاهم اعتبار وضع الالفاظ ما راء المعاني لفساد كل المعاني من تلك الالفاظ عند وقوعها  
في المركبات فنوا احوال كل الالفاظ في كل المركبات لا احوال الالفاظ انفسها بل انما يعرف احوال الالفاظ  
في اسمها مما استعملها الى تلك الالفاظ الموضوعه ما راء المعاني تعاقب لفظ ضرر ملاما وضع لفظها  
صار لفظا صحيحا له بانه اذ كان مستعملا في معناه الذي وضع لفظ ضرر بانه لم يصح الاخر  
لفظ من لفظ لفظها صار لفظا صحيحا لها بانها اذا استعملت في معانيها التي وضعت بانه لم  
يصح الاخر بخلاف لفظه زيد فانه يصح الاخر غير اذ استعمل في معناه الذي وضع بانه وادام استعمال  
كل من الفعل والجرم الاسم في معناه الذي وضع بانه مع الاخر غير واستعمل في معناه من حيث  
المعقود عندهم تجزأ عن لفظ كونه الالفاظ الممثلة والجمل اسمها ويكتفينا بها في الاصطلاح ليس  
بما بعد من ان كان يحسن القاعدة فوله اصل معناه الجمل قول العلامة المصنف رحمه الله ان البوارد  
بعد الزعم وما شق من كلام غيره هو لان الزعم هو القول بغير تيقن فيقال الفاضل الطيبي رحمه الله  
عن صاحب النهاية ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد الطعن في حاجته ركضه وسار حتى يصيب مائة فله  
ما تقدمه الحكم امام كلامه وتوصل الى غرضه من قوله زعموا كذا وكذا ما لفظه اليه موصل بها الى الجمل

قال زعموا حديث لا سند له ولا ثبت فيه واما يحكى من لاس على سبيل البلاغ وفي الكشف قال جازانه الزعم ادعاء  
العلم ومنه زعموا مطع الكثرة عن سماع كل شيء كونه وكيفية الكثرة زعموا فوله وورد في معناه الجمل ما ذكره  
المصنف رحمه الله اي على من ايدان كذا قول زعموا اي زعم فوجه هذا القول كونه وتقرره ما قال المولى  
رحمته اذ انكم بكم بكم طوطول هذا الكلام عن زعمي فقال زعموا من غير حسن الحكم به فوله ولما  
في ما ان كان كذا في الكافي اي لغير الكافي لعل الجرح ما دخل عليه صحيح لا خولها على الجمل اسمها وفعله فوله  
وذلك اي كون الرسول في معناه من الموضعين من مطلقا لان الرسول في معناه معا لونه اي المعاني  
ومبغوضون عندهم هم اشد الناس عداوة لهم هم يصيبونهم حاضرون منهم ومن غيرهم فاسأل العبد  
فوله واما عبد الله بن سلام واشتباة كونه من كلامهم مع تلك المعاني من كونه معانيهم في  
مبغوضين عندهم من جملتهم وانما جنسهم وقد كانوا اصحابهم وقد اوصوا امامهم الى عظيمهم فام  
في اذ صامهم عن عاين مما سبب العهد وعد العهد على الوجهين عند لفظ اخر وعاين وصف  
اخر فوله هم لذلك مستحقون ان يحسبهم الجمل قال العاصي والمراد به الكاملون في الانسانية  
العاقلون بفضله العمل فان اسم الجمل كما سئل لسانه مطلقا مستعمل في جميع المعاني المحصورة  
به والمقصود منه ولذلك سئل عن قوله هذا الخبر بالنظر الى كلام الجمل في الكشف اما لا  
الكاملون في الانسانية من ناحية كل الكتاب على الوجهين اما ان غرضهم ليس من جهة التقدير  
واختصاصهم من جهة الانسانية بل عن جهة التهمة في الاول النظر الى كمال المومنين وفي الثاني الى تصور  
غرضهم على نحو اناس ناس في الزمان زمان وهذا اللفظ في المعاني وقال الرازي كل اسم نوع فانه  
مستعمل على وجهين احدهما دلالة على المسمى وتصلابه وبين غيره والمادة لوجود المعنى المحقق  
وذلك هو الذي يمدح به في نحو ادان الناس البعث ذلك ان كل ما اوجده الله في هذا العالم  
صالحا للعمل خاص ولا يصلح لذلك العمل سواء كان نفوس للعدو والشديد والبشر لفظه الفلاح  
البعيد واما ذلك الجوارح كاليد والرجل والعضو والاسنان اوجد لان يعلم ويعمل بحسبه  
فكل شيء لم يوجد كما لا يخفى له لم يسمي اسمه مطلقا بل في موضع كونه لسان انسان اي لسان  
الذي خلق لاجل قوله سواء اريد به مذكور او اي المراد بالاسم انما هو العبد المتكلم المعبودون  
او الحسن المتكلمين وان لم يسمي كرم اورد له ما لا يثبته الا ان المعبود مطلقا اخر فوله والعبر عن  
فكون الموصوف بها سفيها واما الشهرة التي تشهر زيد باسمه وفي الاية ما هو من الاعمار انما يحل  
الامان منها في اعتقادهم الفاسد او جعل المومنين مشهورين به عندهم قال الفاضل الطيبي رحمه الله والاية  
يريد على الوجهين اما اولها فلان صفة الامان عندهم مستدعي صفة السفاهة فلما ذكر الامان ذكر الصفة معرفة  
فاساطان المومنين عندهم على السفاهة فلما ذكر الامان ذكر الصفة معرفة فوله والمراد من

سفيها  
لا حذر من الجمل  
السفاهة











ان بعد تكليف الوازم فكذلك له روجه بوجد ما ذكرنا فوله ساد انهم قصروا في محض ما في  
 ان الكلام لما كان من نوع قصور عن افاده ما لم يصدق من تعليم في ذنبه الباطل والمعام  
 معام اعتناء شانه لانهم كانوا يعطون ما يشعرون من كلامه كل استايقوا القيد بانه  
 يعطون الكفر او جوبون منه وازيح قدما من معهم لانهم شددوا على اعضاء الكفر بالان  
 بالحق والملة والكنيا ابلغ من الاول والاستناء ووجه لزيادة الفائدة وكون المحرك للسؤال  
 اعبر فوله اما معكم في غايه الظهور قال العلامة البعازلي رحمه الله واحا البدل ولا يحتاج  
 اعتبار اخذ اللازم في احد الجانبين ويكفي مصداق ثابت الباطل والمسهري بالحق مع كون  
 الثاني اوفى بالمقصود لما في الاول من بعض المقصود حيث لو افعلوا المسمى في بعض الاحوال  
 الظاهر انه من له بدل لكل واريا والبيان لا يقول بذلك في الجمل الى لا محلي لها من الاعراب  
 ولغيت بالوجه لان الجومري قال اللغوي الاعيان يقول منه لغيت لغيت بالكرامة صفة  
 فكون من قبل الجار المرسل اليه قال العلامة البعازلي رحمه الله مجاز عما هو منزلة العادة للاستهزاء  
 من اطلاق المسمى على البس نظر الى التصور والتعريف نظر الى الوجود واستعان حيث اطلق الاستهزاء  
 على ما شئت صورته صورة الاستهزاء او موصاكة وسمي لجره التي باسمه وهو كثر في الكلام الا انه  
 من جهة المعنى وقال صاحب الكشف عن الوجه الملائمة والسماح رحمه الله اخبر الاول ولم يفتك الاخرين  
 فوله الا ان فرض المستهزي هو الخلف بال العلامة البعازلي رحمه الله كن الاستهزاء في جعل قصود المستهزي  
 مؤلفه والرواية لا تطلق الخنوقه شانه اشعار كون الغرض طلبها ايضا فوله معقول مع الاصل في الجواب  
 العلامة البعازلي رحمه الله والماء في من يهزأ به ان جعل معلما بما تضمنه الكلام من جهة الاتصال والاتصاف  
 ادفع الى ارزى به ورزى عليه وارذراه وادفع السامح رحمه الله وقال العاضل الطبري رحمه الله من الرواية  
 بطل واما عدى مسا بالباء المضممة مع استخفافه قال ابو عمرو والجوه الصحيح زريته عليه بالفتح زرايه  
 وزريته اذ اعتنى عليه وقال يا ايها الزاري على غير ذلك في خبرنا تعلم وقال اخر ولني على ليل الزاري  
 على ذلك مما يشاهد اي جانب ساخط عراض وقال ابو عمرو والارزى على الانسان الذي بعده ساء  
 عليه فعله والارزاء التهاون فوله اي وفكر في كلام الله اليهم جواب على ما في هذا الكلام ليس من اليهم  
 الله شئ فامع قوله وفكر في كلام الله لم روجه حقيقة اليهم بل اراد به تحقير شانه والدلالة على جلاله من  
 بالاستهزاء واطلق لفظ الاستهزاء كما اراد به ذلك تحقير شانه والدلالة على جلاله من جدهم بالسخرية والضحك  
 لا حقيقة اليهم كذا في هذا اطلق لفظ الاستهزاء واراد به ذلك المعنى ومثل الدلالة لا حقيقة الاستهزاء والخوف  
 وهذا مع قول العلامة البعازلي رحمه الله معناه ان اليهم بالكثرة وكثرة كلام الله والمقصود من تحقير شانه  
 وهذا مع ما خبر بها بان الله سلكهم بهم هذا المعنى ولهذا الغرض فوله فكون من استعان به في الاستهزاء

قد به

بان سبه صورة وضع الله معهم تحت طائر احكام المسمى عليهم والظاهر وهو مطر باد خارا العذر بصورة  
 وضع الهازي على الميزان به وهو من الاستعانة بالوجه فوله اي الظاهر والاجراء الم جعل صاحب الكشف  
 والعلامة البعازلي رحمه الله مرجع مواعظ الظاهر والاجراء وادفعها الشارح رحمه الله واهمل العاضل الطبري  
 والمولى الرزوي على الاجراء فهو مقوله محرم في حال الكشف وكل وجه فوله وكل سمي خزا الاستهزاء  
 باسمه الممدوح ما في الكشف ان يكون مجاز بلاية لما بين الفعل وجزائه من الملازمة القوة ونوع  
 وجاز ان يكون مشاكلة ولا مانع في الاجتماع فوله اي ليس ترك العطف لدفع توهم كونه معطوفا على ما حكم  
 اي كما دعت اليه صاحب المصباح ولا تضاع وجوز ان الشرح عبد العار فكون من مندرجا في مقول المسمى  
 او على قائلوا فصدقوا بالظرف على اذا خطا من تركه كونه اسما فاجاب عن سؤال فوله وانما كان في غايه  
 الم حاط كل كلام العلامة البعازلي رحمه الله وهو قوله خذل على غايه شناعة ما ركبوه وبعاظه على  
 العلوت الاسماع تحت توجه السامح ان يقول الذين عذبتهم ما حصرهم ومن مع طالهم وكفرهم بالله  
 انهم فوله معاملة فانه ظهر بها مسامحة ما ركبوه اي من ادعاهم انشأ على الاستهزاء والادعاهم عليه  
 استعذارا للمؤمنين بحسب كل سماع ان يقال السؤال المذكور وفيه رد كلام العاضل الطبري رحمه الله فقال  
 وقول المصنف غايه الجزالة بصفه امر اخر وتبرره ان يقال كان من معصية الظاهر ان بعد الجمل باسم المؤمنين  
 لان المستهزي بهم هم كما في قوله بول ان الذين جرموا كانوا من الذين سوانفكون واذا مروا بهم سألوا  
 الى قوله فالقوم الذين سوان الكفار يتكلمون فلما صدرت كرام اسم الجاهل لمج الصفات في الخبر عليه لسوق  
 الحكم وامر بالمفعل على صفة المصارع المؤذن بالاستمرار لا يستدعي احوال يكون المعنى من كلامهم ذلك  
 على جزالة الاستباق فخامة ونزاهة تعظم حاتم المؤمن لان هذا فائدة الاستباق المذكور لاسان كنهه  
 جزالة فوله ثم ان هذا الاستباق لم يصدرا لا بدركه وحده لما يدق في الفائدة الاولى السعة على  
 ان الاستهزاء اي استهزاء امة بالها فتدفع تحت الاعتداد به باستهزائهم على ما في المل ادعاء به الله  
 بطل من عقله والناية الدلالة اي مصدر باسم الله دون المؤمنين على انه تعالى يكثر من عبادة المؤمنين  
 لهم ولا يحوجهم الى معارضة المناقض بطلانها واطهارا لكرامتهم عنده فوله وانما اورد  
 المحصر اي في قوله ان الله موالي المستهزي بهم الاستهزاء الاباح وفي قوله ان الله موالي المستهزي  
 مع انه اي لا يراد بصحة المحصر لاجل الله في بيان مصدر الاستباق بذكر اسم الله وحده اذ لا تعاقب  
 في استهزاء الله بمرجائه بطريق المحصر وعنده منها على ما هو معلوم كلام الله حيث جرى بطريق المحصر فان  
 ما ان الفعل على المسد مطلقا اي اعم من ان يكون مكررا او معروفا نظرا او مضمرا ومن غير شرط ان يكون في  
 الاصل موحدا على انه فاعل مع على ما في المصباح بذكر عنده على الاختصاص كل صرح به في مواضع كثيرة  
 كقوله فوله اي حال كونه محسوبا اليه اشارة اليه ليس على الاستهزاء بل حال اي استهزاء المستهز







المستعاد من قوله على مراحل قال العلامة الساري رحمه الله ومن يعاد معلون بالطرف على مراحل أو  
 من مراحل قوله وكذا لغيره على أنه من قوله أي الحرج موعود صلاتهم ثم ادون فكون عطا على  
 الحسن ان مولاه من اجل الطبع كاد صلبه الموت الذي رحمه الله من قوله وقول الحسن ان مولاه من اجل الطبع  
 ديوميه قول العاضل الطبع رحمه الله وبعضها ظاهرا والآخر باهرا من قوله في صلاتهم ثم ادون قال  
 ان مولاه من اجل الطبع الموعود ومن خبر قوله وكذا لغيره قوله ولم يذكر ان هذه الاصابة بالوضع الخ  
 هذا ما قاله العلامة الساري رحمه الله انه اشار الى ان الطبعان معلوم الذي يحكي ان صلاتهم ويختص  
 من غير ان يصار الى انه على خلفه ولا مستند لان الطبعان الذي بمادون من معلوم انه معلوم بطريق  
 كالكفر والاعلان وسائر الاوصاف في طول هذا الاقصان كان المصريح بالاصابة لغوا على ما موضح في الدلائل  
 البينات والاسانيد الخطابية وليس المراد ان هذه الاصابة تدل على انه باحد العبد لا بما جاد الله واداته  
 كداليل مستند العمل الحسن والعلم وسائر الاوصاف المحلولة به طلبة العالم بالاجد المضاف الى اصابة  
 قوله اي عمل على الخ فنه على ما صرح به العلامة الساري رحمه الله بمرتب من اجل السنة وكفرهم وحولهم  
 لمجرد في صلاتهم ما ليس على الخ فاهم بقوله ان الله تعالى لو شاء ايمان الكافر وطاعة العاصي ورسالة  
 المستدعي لوقع قطعا قوله والحوادث انما هي هذه الخطايا لا يعارضها من العمل والعلية والعلية  
 الدالة على انه لا حاق سواه وانه لا يقع الا ما اراده الله قوله اي الهدى اي جهة الخير والنجاة الى الله  
 دراهمه بالمسالك من قوله اي مائة واعلامه قوله وصل الى العالم به العلامة الساري رحمه الله  
 انه قال اي فعل صفة من غنى عنه الامور التي ليس قوله جعل حقا العلم على طريق الاسعار تروا  
 لعدم الخسار في الارض من قوله علم البصير في السار والجامع بعد السلوك على السبيل من قوله قال او جعل  
 خفاء الاعلام على لها وهذا اظهر قوله وقد قال اي عمل ما خلف كذا قال المولى الرازي رحمه الله والحمد لله  
 وموسى لاراي له وفي شرح العاضل الطبع رحمه الله الحمد لله وعامة قوله على سبيل الاستيفاء اي  
 جوابا عن سؤال ما في قوله تعالى ومعدنهم وطعامهم معبودون كما في قوله تعالى في طعامهم ومعدنهم  
 ما في سبيل اشراء الصلاة بالهدى قوله او جعل مفرق لقوله ومعدنهم وطعامهم اي معدنهم وزيادتهم في  
 طعامهم يقول امريم الى اشراء الصلاة بالهدى قوله والحمد لله جميع شعائرهم من كثر من الوقوف  
 والازدحام في الشعائر الاصلية التي في شعورهم والازدحام في اشياء الصلوات والحوادث التي لا يمكن  
 الاكل بها لضعفها وقيل المراد من مسائل اصول الانسان الى ما ذكرنا في غيرها وفي شرح العاضل  
 رحمه الله مقرر الانسان الساطع الماتية الاصول في الاسانيد والرد في الفقه تحت الاسانيد الى الاشياء  
 اي انبعاثها وانما بها الى الاصول والجذور بالحجم والبال المعجزة والجذور القصور في هذه الاماكن التي

قوله وصحة مشهور في العرف من قوله الواقدي ان عمر الخطاب رضي الله عنه كتب الى ابي  
 الشام ان جيله ورد الى في سيرة قومه واسلم فأكروته ثم سار الى مكة طواف طواف ازاره رجل من بني فزاره  
 فطبع جيله منهم بها وكسر ثيابه فاستعدى الرازي على جيله الى تحكيم اما العفو واما القصاص فقال  
 معي واما ملكي وموسوقه هلك تحملك واياه الاسلام فما مضى الا ما لعامة فقال جيله الباخر الى العبد فلما  
 كان من الليل ركب في عمدة ولحق بالشام مرثدا وفي رواية انه قدم على ما فعل واستد نصرته على عار  
 ولم يكن بها لوصف الباطل فادرك في هذا الجاه حمية فبعث اليها العن الصخرة بالعود ما لم يكن في يده  
 صرح على القول الذي قال في عمر وفي الكسف صرح الاطكان من عار لطفه وما كان فيها من خفاضة من ضرر مدخل  
 فيها الجاه وكبحه وكسب على السلامة بالعود قوله من عرضك الصدا اذا امكنك ان في شرح العلامة  
 رحمه الله بعدة الخريف باللام من عرضك كذا في اذا امكنك وفي شرح العاضل الطبع رحمه الله معالي اعرض له اذا  
 ابدى عرضه الخواري اعرض لك الخ اذا امكنك وكذا في شرح الهادي رحمه الله والمولى الرازي وفيه في الكسف  
 الصدور وانه السابح رحمه الله قوله واما الخليل على جعل الهدى محاربا عن عكس ثيابه طامركلامه ذلك  
 ان كلام المصنف جعلوا لكم من من وعرضه لهم كانه في ايديهم بدل نظامه ان لكم من الهدى سورة ليل  
 لهم وفيه رد على العلامة الساري رحمه الله في قوله فكون الجوز في معنى الهدى حيث اوردتم المكن من اوجه  
 سببه الهم حيث سبغوا به الهم لكم من من ويمكن ان يقال مراده ان يحمل ان يراد بالهدى ما هو  
 وموجبه المكن من او ما هو بالفعل فان اعيد الاول فالجوز في معنى الهدى ما جعل الهدى بمعنى المكن  
 محاربا عن عكس ثيابه وان غلب المكن فالجوز في سببه الهم ما جعل ثوبه لهم لكم من من لا في معنى الهدى  
 غمار عليه ولا اياه في طامركلامه فكون مع كانه في ايديهم ثابته قوله والجواب الثاني هو قوله وان  
 الذين العلم سوفظن الى بطر الكائن عليها ولا حفاء ان الهدى بمعنى الفطر هو العلم بالهم والا سعداد فكون  
 المكن من الهدى لا محاربا في سببه الهم وموسوقه الهم ان كاس الفطر مدبره في حقيقته ولا في لفظ الهدى  
 والا فالجاء في لفظ الهدى قوله والذين يذكروا الفارة والربيع وطايرهم في الصحاح الاربع  
 في ولد الفارة والربيع والاهو واسماء ذلك ومنه في العاضل الطبع معالي المكن والمولى الرازي رحمه الله  
 في الصا وفي العلامة الساري رحمه الله بولد الفارة فلفظ قوله صل حده ان قوله كسب سند الريح الخ  
 في صاحب الكسب عماره مكداه في نفع اي عدم الريح وذلك لان الاصل ان قوله كسب سند الريح لان  
 في الريح لا يدخل له في الاستناد فتدعي عن كل اي عدم الريح الى هذا اي الى لفظ الخزان احصاوا في جعل  
 في كلامه ما فصل السابح رحمه الله بقوله فاعمل الخ ورد في قوله ليس في وعاء هذا اي على ان كلامهم السبب  
 في السبب بعرضه فيها وفيه منها السبب السليم وفي عدم الريح في قوله كسب سند الريح الى كثر من  
 في ما قاله العلامة الساري رحمه الله مع فريد محمود موان قوله كسب سند الخزان في الخزان ان كان عدم الريح

والهدى سائر بقوله حيث اوردتم  
 المكن من ولا اياه في طامركلامه



عن الحمران وان تحت العامر والى ان المسند الى الجار موعودم الروح لان سدا الفعل اولام بدخلة اليه  
 ما ربح الجار بل انحرافه لمن من الجار ربح مثلا اذا قيل ما حرام بناره يعني افتر وما دام الليل يعني  
 بجار بخلاف ما حرام النار وما دام الليل فبعد الى من اليوم عن النهار واليوم عن الليل فالحاصل انه قد ربح  
 اسناد الفعل واسناد الفعل فان غير اسناد الفعل لم يمتحمة وان غير في الفعل لم اسند فجاره  
 سدا مسرلا اسناد الجار كما هو ما سبق في قوله ومصر هذا ان للفعل ماسا ربحا ووجد  
 مسائل بقوله ومنه كلام مسائل عن ربحه وكل ان يحل على التقدير ان مصاعفه العاقل المحار  
 الحمير في ماله من العمل اعاد على كل من سدا مسرلا ومنه رد على من عسى من عمر الربى ما لم  
 الهو سدا دانه يعني عند تمام الغرض وبني على ما ذكره العاقل الطيب رحمه الله فيما اذا اسرى عبد  
 لغيره فيما ربح او خسرته وما شرط ذلك لانه من الجار ان يكونا ما دون من الجار فكون الاسناد حقيقيا  
 وفي قوله من اسان الى في الصحاح حيث انظروا في احب بعدى في سدا مسرلا لا سدا مسرلا  
 مستقل في سدا مسرلا ولسه والربا جان الخدان في الصحاح الدباج واربى معرب جمع على دباغ  
 سدا باج على ان يجعل اصله مشدودا كما قلناه في الدباج وكذا في المصنف والربا جان الخدان قال  
 ان مقل سدا مسرلا بازل قتل مرافقه يجرى دباجه في الشيخ مرتد اي هو مرتد مطلقا من  
 الردع وفي الاساس دج المطر لا يرضى بها ما لم يرضى بها وديها ما لم يرضى بها هذه الفصدة  
 دباجه حسنة اذا كانت مجزئة ولسه وصل اصله ترشح الضمير الى به قال العلامة الفارسي رحمه  
 واصل ترشح الضمير ولما موعود المنة ترشح وغزال رشح ورشح ادا شئ وبرا ومعناه عدم ان  
 يكون ما الجار صفة او ترشح كلام كلام المعنى الجميع واكر ما يكون في الاستعارة كقولك جاور تحت املا  
 امواحه وقد يكون في الجار المرسل كقولهم له اليد الطولى اي قدوة كما لم ولسه ثم ان رشح الاستعارة  
 اشار الى العرف منه ومن الاستعارة المتخيلة ومنها معنى قول العلامة الفارسي رحمه الله ان يكون محسنا  
 عندك ان الرشح اما يكون معناه الاستعارة بالقرينة في المصنف وبالصحة في المكنة وانه قد يكون محاذ  
 عن كذا وكذا والنفق في كل شيء وقد يكون كالمثل والمثل التزم والملازم الامواج ولسه دل هذا الكلام بصر  
 الى هذا حاصل ما قال العلامة الفارسي رحمه الله وقوله وذلك نحو قول التوكان اذ في قوله خطا وان صرح  
 في ان الجار المرح اما معنى هذا الكلام من غير ان يقال جاز كان اذ في قوله خطا وان يكون الجار  
 وانما الخط والاذن ربحا على ان خطا اي مترجحه طوبى له ورجح خطا مضطرب منهم خطا  
 بما سدا مسرلا لا يمتد فصد البند ولسه ويحتمل ما صرح به الى ترك السابح رحمه الله في تحقيق ما صرح  
 ذكر العاقل بل قال اسعار الجار للبلد ولم يعمل لبلد مع انه في المال المذكور ذكر العاقل قد  
 عوض العلامة الفارسي رحمه الله بكونه نظر الى ان العاقل ليس المحقق الاستعارة بل ذكر فيها على انه محال

والبلادة هو العاقل قال كان اذ في قوله ولسه ولسه ان يحل عليه الى ود على العاقل الطيب رحمه الله في قوله  
 عليه ما الجار في البلادة متبها لتمام اخذ اليوم في مصور واخراج ما لان صورته من الادنى ثم اطلق على ذلك  
 المحقق المومم اسم المحقق في قوله واما ما ذكره العاقل في قوله السحق على المولى الرازي رحمه الله في قوله ولا  
 ان رشح الاستعارة اما يكون بعد الاستعارة بهذا الكلام فيصير لعدم الاستعارة في كلام اخر فانه حصل  
 جاز كان اذ في قوله خطا وان يكون الجار مستعار للبلد واستاد الجي الى قوله الاستعارة وذكر الذين  
 والخطا رشحها وقوله مع كذا في حال المراد بالعلية الشخص لانه محل العم والوكا، قوله على طرفي الما الى  
 والنير المرح صرح في الشر الاول لفظ الاول والثاني للبلد ولسه فان ذلك الى السؤال مع جوابه  
 للعلامة الفارسي رحمه الله ولسه وصل حرف التثنية الى قال العاقل الطيب رحمه الله ولسه كان مبالغة على الخصم  
 ثم قال وخطا في الجوار ان اذ اذ كان المبالغة في الاستعارة في كلامهم على حدث الاستعارة كما انهم  
 تسوا لحدث التثنية والاستعارة ولم يحط منهم على بال وقوله ومنه بعد رده على رده ايضا العلامة  
 الفارسي رحمه الله ولسه وشرح الاستعارة اي استعارة النير واستعارة ابراهيم في ذكر العشر  
 في الاستعارة الاولى وذكر الوك في التثنية وفي شرح العلامة الفارسي في تلخيص الصحاح وعش البطار  
 موضعه الذي يافى من حقائق العبدان وغرما للفرج وهو في افان الشجر فاذا كان في جدار او جبل او  
 هو كوكروكن واد كان في الارض هو الحوص واخفى ثم جعل لانه ذكره ان له كوكروكن في الشجر  
 للصنف ولسه واعلم ان الرشح الى هذا ما قال صاحب الكشك في علم ان السعيطي ملازم وقد يكون ثوبا  
 لا استعارة الاصل لا وحده غير كما في قوله رشح رشح وفي الراش عظم الملبس في بعض ذلك الانا  
 بصور للجماع وانه اسد كامل ولا يذوق في الشيء كالبشر في كماله ولسه له ليد اطمان لم يعلم  
 وقد يكون مستفاد من الملاحة كما في قوله ولما في النير عز ابراهيم وعش رشح وكره جاش له صدر  
 فان طر في الراش للنير من قوله الوكروكن للنير وقيل مما الراش المحمد وكان لانه لم يحس فيها وفي  
 امرى النفس فلك لا على خطبه واردف عجا زونا، بكل كل وهذا البسم الله اعرف واعجب وقال  
 العلامة الفارسي رحمه الله وقوله فيما اي اخذ الوكروكن لفظ العشت كونهما مسعارة في رشح  
 الاستعارة اي استعارة لفظ النير لفظ ابراهيم لانه لا ما عمار المعنى المصنف بها ومما الراش المحمد او  
 البودان في الوكروكن والبول في العشت لانه عمار لفظها ومعناها الاصل اي بان يكون لفظها  
 مستفاد من معانها الاصل ومما المعنى الموضع له ولسه بذلك على ما يومم الى وذلك لانه صرح  
 بالشمع مسامع انه ليس من اداء التثنية وليس من التثنية المصطلح في رشح وقوله جعله كالجار ليس لفظ  
 من اداء التثنية وهو من ان لفظ كان ليس للتثنية وهو ما يومم الى ما في لفظ كان من الجار  
 التثنية ولسه في المعاكح فاكحل في الصحاح المعاكح ان ما في الرجل صلحده موعان على ان رشح



مقبل والادلال انما يرد بالكره وهو بالكلية وهو بالكلية نادر كذا في واقعة الطوبى المستوي  
 احدي جوارحه والنا فقاء موضع وقته ولا سفة بخافه ان يعرف عليه الصايد فاذا اطلق من المصاعف خرج  
 النافعا براسه في الاساس فيسجل الرجل منه من تصبج الربيع وسود خوله في فاصعا وصح الشيطان  
 فقاء ساء خلفه وعقبه في الربيع واستخرج من فقاءه ونفخ نفخا في دخل فيها وسفقه ارجحه  
 فوله ههنا ان الاستعارات انما استعارها النطق والجلل التوام ما يعين للاستغارة الاولى وفي استعاره النقص  
 ومرتجان لها ما غشا ونظما اي المستعارة في اصل معانيها الموضوع له فوله الا ان ههنا ما هو في  
 الكثرة لولا استعاره المصعب لم يصح استعاره النطق واما الجبل التوام فظاهر امره انهم النطق  
 فوله اي المصعب الاصغر من الربيع في لانه الج موضع ما قلل العلامة المعارة رحمه الله فوله بسلا الحصار  
 الى ان هذا هو الغرض الذي يحكيه هو الربيع والاداء استعاره الاشياء للاستدلال بمقتضى رايه  
 كما في استعاره الاسد للجماع بل شبه ان يكون من قبل استعاره الاسد لصورته الموشية فوله برز  
 عطف بالاولى اعلم العلامة المعارة رحمه الله في وجه السؤال امورا اربعة من طلب وجه الجمع ووجه رتبها  
 الاشياء المذكورة والكرار وعدم ملائمة وما كان ممتد في الشرح قال في ما وجه الجمع من عدم وجب جازم  
 امتدادهم بالاولى ورتبها على اسرار الصلابة بالهدى بانها مع ان عدم الامتداد كوار وملازم للاستعارة على ما هو  
 شأن الجوز للاستعارة على ما هو شأن الربيع وادعى العاقل الطبع رحمه الله في الوجه على عدم الملازمة 2  
 رحمه الله على طلب وجه الجمع والربيع بالغا والكرار لم يلف في عدم الملازمة ويعرض في الجوارح موضع الخط  
 فالاستيعاب معقول في السؤال ايضا دكانه ادرج في طلب وجه الجمع فوله لكن عطف اي عطف ما كان او ممتد  
 على اشتراط الصلابة بالهدى اولى لما في من المخلص عن قوله النطق جعلتها للاستعارة معطوفة على استعارة الجماد  
 وفصل لان عطفه على ما روي وجهه على ما عدم بالغا فلهذا ما روي عنه كذا الامر العكس على هذا الخط واجب  
 دل اولى اولى هذا ولا يحكي ان للمخالفه وجهها وجهها فوله معقبا بضرر الجبل معالمة في البيان قال الجبل الذي  
 رحمه الله لما ذكر صفات الجبل فضرر الجبل لزيادة اضاحها ومن شأن العلماء ان يضرروا الجبل في ارجح  
 المعاني في لو تخيل من كل المعاني في ولم يصل الى الحقيقة برة الجبل في معرض المحقق او يوم وقوعه ولم يفت  
 وقوعه اخرج الجبل في صورة المتيقن او كان غامبا جعل الجبل كانه محسوس شامد مهاد فمما جرى اسمه  
 ومن ان المعاني مراد ففهمها وما يكون معقوله صرفه فالوهم نافع العمل في ادراكها في يحجبها عن العمل بضرر  
 الامان مراد في معرض المحسوسات عينا عد الوهم العمل في ادراكها لان شأن الوهم ادراك المحسوسات  
 ولهذا سلك الخضم الا لا بضرر الجبل لان خصوصية سبب انوار الوهم عن طمعه العمل فادوا فادوا الى الحقيقة  
 فوله والملازمة ههنا ما هو من القول السار لا سعة في السبب ايضا بل عليه قول العلامة المعاري  
 نفعه الشبه والقول السار فوله ومن سورة الاجل سورة الاحمال قال المصلح رحمه الله الاكمل حسن

سورة منها سورة الاحمال فوله قال بكته بالجمع عليه واسكنه في شرج العاقل الطبع رحمه الله يقول بكته حتى  
 وبكته فوجه على الامور والوجه ما عني بالخوارجه وكنته بالعصية فوله اي هم فعل من فقاء اللغوي  
 الج ابارك الى ما قال المولى الرازي للمل من موعوم لغوي وهو النظم مفهوم عرفي وهو القول السار من  
 مجازي وهو الحال الغريب استعارة للمل لها العلاقة الغريبة فان القول لا يكون سارا الا اذا كان فيه غرابة  
 فوله كما في ذلك بالصف ضيع البين مود المل من ان يحس من لقط من رارة كاس بحر من عرو وروا  
 مشحا فركته فظلمها هم رديها في واحد من عطف في عرو وطلعت منه طوبه فقال في الصف ضيع البين  
 ملا ومضرا لمل حصول حاله من طلب شأ قد فوته على نفسه في اوانه فوله فوله وما ملل الما صنف عطف  
 مضرك قال العاقل الطبع رحمه الله في وجه السؤال اي كيف قال ملهم كمل الذي استودنا والمل كما  
 علم اما معنى البطرقة او بمعنى القول السار اصطلاحا فان ذلك النظم ام القول السار في شبه احدهما  
 بالآخر قال فوله وما ملل الما صنف عطف مضرك على قوله ما عني قوله وصل سال اوله فوله ما عني ملهم  
 كمل الذي استودنا راعى معنى المل ومفهومة واما اي قوله وما ملل الما صنف عطف حار فانه الاول اي ما عني  
 فانه ارد به الحال او الصفه والقصة والباقي اي ما عني كذا وهو الامور التي يصدق عليه ذلك الامر وما هو المل  
 الذي يصدق عليه مفهوم المل وما ذكرناه من انه عطف مضرك الصف معارة الكبار فوله وكذا في طرف قوله  
 استعارة وقد عرفت الشبهة في قال العاقل الطبع رحمه الله اذا في كبر النسخ غير ساطة التفت للاختصاص لان  
 مرادنا في هذه الطرف فلا بأس في مل قد استعارة وان كان للجمع قال صاحب النظم قال الامام عمر الخزني ما وصفت جاز  
 الله في قوله مله فالجمع اذا هو في العامل في الطرف فانه اذا قال العامل فانه ما عني او او فعلت كلفه عمل  
 الحال في المستقبل وذلك لان معناه اسم الآن وليس معناه اسم بعد هذا روي وقال العامل في مصدر  
 محدود في عطفين وهو الجمع اذا هو في عروضة على من المشاع فلم يصب في قوله المل في الوجه ان اذا  
 قد اسلم في معناه الاستعارة وصار للوقت الجوز ووجه انك اذا امر البير لان معناه انك اذا امر  
 البير لان معناه انك وقت اجراء دعوى عن معناه الاستعارة لانه وصف الغنى فوله اسك فوله  
 وفصل لفظه كان الج موصو اثره العلامة المعارة قال وذلك لان المعاني لونه دلالة على المعنى لا  
 بصر مستقلا مدخول كذا ان عروضا في الشبهة والاستعارة فكيف مدخول اذا عطف في ذلك  
 على ان وما قال ان مل اسك اذا امر البير مدعى الطرف عن معناه الاستعارة فلهذا نظر د اعلى  
 العاقل الطبع رحمه الله في قوله والوجه ان اذا مدخل عن معناه الاستعارة الج فوله فصل لا وجه  
 لهذا السؤال الج هذا قول العلامة المعارة رحمه الله لانه لا وجه لهذا السؤال بعد ما  
 ان المل استعاره للمخالة العجبة شأن وان المعنى حاله العجبة الشأن كمال الذي استودنا راجع بطرم  
 شبه الجملة بالواحدة فوله واجبت في الاصل بمعنى زعامة المطامع من الخالصة الى انك































ان الشئ الذي هو مستعار حار فيها جريان الاستعاره وتوزن ان الاستعاره انحصار مطلبها من المعنى لان  
كل ما يحرك في الاستعاره يحرك في المعنى فلو لم يكن كذلك وانما لم يذكر الحروف في حواشي قبل  
الاستعاره في الصعاب لانها حال تبعه وهي كما يحرك بها يحرك في الحروف ايضا ولم يذكرها  
بان هذه الطريقة الى ان يكون ذلك المعنى بلغة الحروف يحمل على المعنى لا يصور فيها وانما قد يحد  
الطريقة لان الاستعاره في حروفها الطريقة جارية عندها ايضا حال الاستعاره في الحروف لان  
ليس لام العاقبة كقولك معك ولقد ذرا بالجموع وقوله يكون لهم عداوة قول الساعول والوقوف او الخواص  
وجاء الاستعاره اي في ذلك كسبهم له ظل في الكشف في كونه في نصارى ظل الاساس من الجار ووثج  
على جوده وثق الاستعاره داج قوله اذ عداوة له معهم فالمتعار له اي المتناهيين مذكور بلفظ بعد  
وان لم يذكر لفظ اذ لا بد لتقدير مستعار يحمل عليه قوله مع لفظ المتعار منه وهو لفظهم فكون كل من المتعار  
والمتعار منه مستعارة في معنى الجملة فلا استعاره هناك حقيقة اذ هي من اجل الجار وليس بل الاستعاره  
اما بطلان حروف اي ترك ذلك كالمستعار له بلفظ سواء كان مستعاره في حروفه او لم يكن بالكلية اي  
لا يكون مذكورا ولا مقدر ولا متناهي فلا يكون لفظ اي لفظ المستعار له حقيقة في المصدر او محار في المعنى  
في نظم الكلام المستعمل على لفظ المستعار منه في الجملة مذكورا ولا مقدر ولا متناهي بل يكون معناه اي المستعار  
مراد في الكلام بلفظ المستعار منه سواء كان لفظ مصرطه او كفاية هذا المستعار لفظ  
المستعار منه بلفظ مستعاره بلفظ مستعاره فلو لم يكن وما قرناه سائل للاستعاره المصروفة الى  
مكذوفين صاحب الكشف في العلامة المتعار في فالعلامة المتعار في بان السؤل مستطع في قوله  
معضون عهد الله من غير الحاصل الاستعاره فالكفاية ان ذكر المستعار منها ذكر بلفظ الكفاية  
اذ المستعار الكفاية هو الكفاية لا الكفاية المستعاره بلفظ السبع وهو مذكور بلفظ الكفاية والمستعار  
وهو الموصوف بلفظ قوله في كل المتعار السبع وقال صاحب الكشف في الاستعاره عند في المطوى على  
وهو اللفظ المستعار دلالة على الجارية في السبع ولا ذكر له فصلا عن كذا المستعار له معه وانما  
من نحو المجاز في مفرق سواء جعل في استعاره او لا كفاية ويحمد لا بد بعضا اذ على عدد الاستعاره  
قد طوى المستعار له واما ذكر المعنى والجماع في قولنا خال المعنى مشبه بطلان وشجاع بغير اقرانه  
فلا استعاره فيه لوجه اما الاستعاره في المسكوب حده وهذا التقدير مدح الاعراض في الاستعاره  
ما ذكر اما يصح في الاستعاره المصروفة دون الكفاية كاطفان المسه فان المستعار له المعنى وهو كبر  
وبه يظهر ضعف كلام المفاضل الطبع والموت في انراي رحمه الله في الحواشي ان الكلام انما هو على عدد ذكر المعنى  
والاستعاره لا يكون الا حصره فكون كلامه على عدد المحر لا عليها وهذا من حق العطف وليس اي  
بالكلام بل بلفظ المسبه به المذكور في اشارة الاضرار الى ان الصلوح في الحقيقة انما هو لفظ المسبه به

الكلام تسامح قولنا عرض الحشاه الا عرض ادعاء الصلوح لان راديه معناه الجميع المستعمل في المجاز  
المستعمل فيه فمدحله انه اذا عد من العزم لم يصلح اللفظ للمجازي وليس واجبه في المجازي انما اشار  
المتعار في رحمه الله بقوله وددعنا لمراد الصلاحه في الجملة فان مصب العزم وقوله وددعنا لمراد الصلاحه  
و رحمه الله في قوله بان مع العزم يصلح للمجازي ايضا فان تركه العزم فلا حاجة الى اسقاط من العزم وليس  
م الظاهر اي الظاهر من كلام المصنف في حاشية الصلوح اللفظ المستعار لان راديه معناه المجازي في الكلام  
المستعمل على ذكر اللفظ المستعار له بدليل انه لو اذ في الخلق بان سئل الكلام على ذكر المستعاره ايضا لخص المعنى  
المستعمل في الكلام صلتا للمعنى المجازي ومساء البصير لصلوح اللفظ المستعار لان راديه معناه الاصط  
عدم تفرقه المجاز بدليل انه لو اذ في العزم لخص المعنى المجازي فلا يكون صلتا للمعنى المستعمل في الاستعاره  
في الخلق شرط لصلوح ارادة المعنى المستعمل في المجازي عدم كون العزم شرط لصلوح ارادة المعنى المستعمل  
وهو المعنى المستعمل فيكون المجموع اي مجموع المعنى من الخلق وعدم العزم معلوما بلفظ المعنى المستعمل  
المستعمل فيه والمستعمل عنه على النوع بان نوع الخلق في صلوح ارادة المعنى المستعمل فيه وعدم العزم في الصلوح  
ارادة المعنى المستعمل عنه وبذلك في حصر وجهه وليس ولو قدم ذكر المستعمل فيه وهو المعنى المجازي  
ذكر المستعمل عنه وهو المعنى المستعمل لاصح كل شرط من الخلق وعدم العزم بما هو مقصود اذ يكون كل  
بلي ما هو مقصود وكان اولي قوله وددعنا لمراد الصلاحه مع عدم العزم في الكلام الى هذا ذهب المفاضل  
و رحمه الله والعلامة المتعار في رحمه الله قال المفاضل الطبع في علم القول بالادعاء الذي هو اصل الاستعاره  
والا لجمع الحقيقة في الاستعاره في العلم عند خلق الكلام عن العزم والى الاستعاره عند وجودها وقال  
المتعار في رحمه الله انه في علم دخول المسبه في حيز المسبه به حتى كانه من افراد بلفظ لفظه كما يصح  
المستعاره واسرط من العزم اما موصوفه ارادة المعنى المستعمل وليس وددعنا لمراد الصلاحه  
معلوم ان لا يكون الخلق عن كذا المستعار له مدخل في الصلاحه المذكورة ويمكن ان المراد ان معناه الاصط  
المذكور كونه مشروط بالخلق اذ لا بد للادعاء من الخلق لان يجعل عبارة عن ذلك الادعاء فلو لم يكن  
هذا ما يدل عليه في الكلام مواضع لما في الكشف من قوله وهو نظير ما يدل عليه في الكلام وفي شرح  
الطبع رحمه الله والعلامة المتعار في رحمه الله في الاستعاره وقوله وهو ساكن في الصلاحه اي حدها بالاضافة  
من الشوكه ومعنى هذه الباس وحده الصلاحه وقد شكك الرجل اي ظهر شوكه وحده وفي شرح العلامة  
المتعار في رحمه الله وقد علم اي العلم في موضع اللام فقال شكك الصلاحه ما كسر ولم يعرف له الشايع  
و رحمه الله كانه كيف شكك الصلاحه في حال الاضاهه كسر الكا والى ظهور العزم بالصم والكسر  
في عمر حال الاضاهه اذ معان غير المعلوم عند حده الصم وفي المعلوم ما كسر وليس من الغلق  
وهو الامر بالحق الجوهري المعلوم كسر الدامه والامر بالعجز في قوله فانه اذا لم يذكر بالكلية ظهر

المتعار

مكون



امرنا انما كان لم يخلو من على بال والادوية ولا طيف خال فانه في ذكر المشقة وذكر المشقة ادراكا  
 على وجهه من غير المشقة كما في قوله على انهم اي المخلوقين السوء قد تناسون المصير  
 بل قد يرفه كقول اي قول العباس بن العباس في النسخ التي في الضمير للجملة المشقة لما اخرجها ما بها  
 الشمس جعل كما بها عنهما ما دعا والشمس وانما زولها بها لما فخر امره عزاء حمله على  
 وهو المصير قوله وحمل الصعود ايضا قول العلامة السماري رحمه الله قال بعد قوله في  
 من انهم انما الصعود مستطرد للعلو الرقي قد بني عليه ما في على العلو المكاني وحدث في الحاح  
 في السائر بل قد جعل الصعود نفسه مضافا على النوع المسماة البت التي قبله فانه في نوع  
 لكل العلامة الكسوف في العلي مستطرد من نوع الماير والجلال ثم عليه ما في على النوع الجمعي  
 في حمله في اظهر وجه العلو فاصلا نحو السماء الغرض والاختلاف ان البت هي الارتفاع واللام  
 في الطيف حار التسم اي والله العلو في الكلام قوله لو اذ به نفسه جرم بان المراد بالبعث  
 نفسه بواقعة للعلامة السماري رحمه الله وقال في بيت الغصن في رد صاحب الكسوف قال في  
 المراد به نفسه قوله وفي على الاول اي الغت المسبل اي الارتفاع من الاسباب في ثلاثة  
 في من قبل ذنبه وامراه مسبله ذيلها وحط مسبل اي مطلق وعلى ذلك اي الغت المسبل  
 لبوة مسبل معها اولادها واللوة ابني الاسد وعليها اي على الاول وانما الذي لا يحبوا  
 عن ان يكون ان في رباله اي درعه وتوبه رجلا اي لا يحبوا ان في رباله رجلا بل في غت  
 مسبل في الجود والفتش في السجاعة قوله احسان المراد في قال العلامة السماري  
 وقد نوسم في ذكر المشقة بالضمير المحرور في رباله ان البت من قبل المشقة قول الاسفاري  
 كذلك ادليس المراد بطل في ذكر المشقة ان لا يكون له ذكر في انظام اضلال ان لا يكون المشقة في طريق  
 من على السببه ولهذا اطلقوا ان البر في قوله لا يجوز من غلالتة قد رازاراه على البر استعان  
 قوله جار لعل الطريق للملاحظة ما يفرقه من الجراء لما في الطريق مما لا يتبع في غير  
 حية فكيفها راحة من الفعل وعمل الصبر فيها والا اي ان لم يكن كذلك بل استعمل في جمع مجرى وصا  
 كان مجازا من سلا ومار مع السببه بالقطر وقد جعلوه من قبل السببه قوله وعامل من ان  
 الى قوله مردود على العلامة السماري رحمه الله في قوله في التمثل هذا البت سماره الى ان  
 اسم المشقة وان ذكره ما شعرنا به من معناه كقولنا على فالكلام مشقة لكنا نعمل الرابع  
 في هذا المقام ليس لفظا محضا بل جنبا على ان اسم المشقة مهمل في معناه الجسدي لا اسم  
 الكلام الاسفاري الكا في يكون مشقة او في مع المشقة كالتجمل السجاعة حلا لكون سماره  
 اللفظ المستعمل فيكم معناه الاصلي ويصح الحمل من غير تقدير الكا في معناه المحار وعدي وقد

رد  
حس

شده الامتثال فان مع اسد على مجرى خيال وضع نجاه في الجود حبان عار في سحر الى  
 والطرف غيرة علمه اي ياكبه ويحول يواخي في الله ومع اخواته الذين قال ان حاكم ادا ولد  
 اسد مس الى السع ولا ضمير في الجود اذ اقله مشرا الى الرجل السجاعة فعنه صرح به انه ما ولد  
 من مع الفعل ولما اسند الى طامره لرفعه كقولك راسا حلا اسدان قال الشاعر في قول النابغة  
 في طامره مواء في فخر العود غورسا كان لها منه يوبا خضبة موصوفا اعانها وساجا  
 وقع الاعلى والكسور يمسوح وساج لا طامرها مقام السور وقال السراي في مسوح الى سحر وساج  
 الى كسوف من هذا المعنى اي محج الرجل في السجاعة قوله والحي اسد مسعمل في معناه الجمعي دون  
 كازم وقد حمل على رذيلنا على دعوى كونه من افراد الى من المعارف وقوله فلا يظهر بعد ان السببه  
 في بعض النسخ ومع كنه بعد قبل بعد راداه المشقة وكانه ومع من الناحية وعلى بعد رذيله سيع ان البت  
 الى ما بعد بل في مع مضافا على الصم لسان المعنى دعاء الفعل لما فعل قوله ثم انه قد لا خطا في قوله  
 كنهه الفعل على قدر استعماله في معناه الجمعي وهو انه قد لا خطا في قوله ثم ان البت على  
 ما اسد على سبل المشقة لمعناه الجمعي ما يفرقه من الجراء والصوله وغيرهما من المعاني اللامه لمعناه الجمعي  
 اي من اسد في الطريق باعتبار ذلك المعنى الناحي اللامه له قوله وقد يرجع به اي من اسد اعان على انما اي كما  
 يعمل في الطريق كما في قوله راس اسد ابني حمت في ابوه باب اسد ما يقصد المشابهة بين راسه حلا مسابها ابوه  
 بالاسد لا ملاحظة الناحي اللامه من الجراء والصوله او لا عسار الناحي اللامه لا ملاحظة المسابهة بين راسه  
 جعل ما بعد الى متعلق باعتبار اللامه دون قصد المشابهة قوله حلا وزن البيت الكسوف لا كونه على غير  
 في الوعى بل كان في كنه في خاتم طار غت غزاله حلا فيوارس تركه في راسه كما من الدار وفي مع الهدهد  
 رحمه الله في جراح طار رجل وحدثه اذا كان ما نفاها اخذه والمعنى ذات حمله او من حلا في جراحه اي  
 اجمع في الاول استعاده في قوله قال ابن زيد في مسوح العاصي الطبع وحياته من قبل الحاح شيا  
 الحار في حار به امراته مشقة ومر السجاعة وفي تبعه فيقبل له ذلك بغير اي ملاحظة على هذه المراه في الوعى  
 بل كان في الوعى والخفان كما في جنبا في الطريق قوله في جنبا حقت مواء لا يراع في جرحه  
 الاستعاده من غير نص في ذكر طريقة المشقة ومواء لا يراع لا يرد من ان بعد راداه الكرمه مع صم كونه  
 التقدير ليس المستعار له مذكورا منها لان المستعار له احوال مشاهيرهم وجواسم لادواتهم المندول عليها  
 بضمير من التقدير بدل من قوله كاس جواسم سلمه الى في هذه الصفاة في قوله صم بكم على اسدان معناه صرح  
 بها حيث كوا المستعاره مع على المستعاره فلا يمنع ان يخلط بينه الاستعارة لانه استعارة مصادرها  
 الى في العمى والكم والعلم اصاله لتلك الاحوال من عدم بقاء الحي فيها ثم اشتمل على الصغار من صادم  
 فاعتر السغار فيها شتمها في هذا الاعشار خلوص عن هذه الكلفا كما ذكرنا فلاحظا وجهه الى ما ذكر

سكاره

ر











والمنسبة له وفي قول امرئ القيس بن علي بن ربيعة والاول اى جريان الشر على خلاف الفراء المكنى شوشا احسن  
ادل على وجه من الساج ما نرى كلامه الى ما يؤول اليه والفرق بينهما من جهة ان المصنف كلام  
المصنفان ووجهه وهو قوله قد يؤول في النسبة ذكر المنسبة كما يؤول في الاستعارة بحيث لا يكون حكم المصنف  
ولا يحتاج الى مدبره في تمام الكلام الا انه في النسبة يكون موقفا من ادراك الاستعارة منسبا غير مراد  
المعنى ان اسم المنسبة في الاستعارة يكون مستعارة مع المنسبة مراد ان ذلك يحتمل لو كان اسم المنسبة  
الكلام وفي النسبة يكون مستعارة معناه الخصة مراد ان ذلك مع هذه الالة لو قلنا حكم كل ذي  
حي يؤول في شهادته في حدوده وعدله لم يكن له معنى وكذا في قوله وما سوى الجوان الالة لان قوله هذا  
معدودات ساج شابة الى قوله ويرى العقل في مواضعه قاطعة على ان المراد بها معانها الخصة كونها  
اى لا تسوى لاسلام والكل للذان وما كان العرف المخصوص في نفسه ومن ثم ان اى قوله وما سوى الجوان  
الالة من اجل الاستعارة الى ان اسم الماضى الظاهر في حقه حافل بخلافه في قوله وما سوى الجوان في قوله  
رجلانه مركبا، حيثما يكون وجلا ساجا لرجل فان المراد بالاول الكافر والمومن والماله وامر الكافر  
والمومن فزده ماله واحد في الكافر مع الاله بعدد ما شركه في شركا، منهم خلاق كل واحد منهم يدعى  
عبودية ويريد ان يورد له بالحكمة فذلك ما مره وهذا نهاه هو مخير لا يدري رضا ايم يتولى كونه  
مع توحيده بعدد قسما لكان واحد فهو معتق الى الزمة من الحدة معتد على مولاه مما عليه وهم فهو  
بجميع العقل لا يستدعي الاثنان سوى القرينة الصارفة عن الالة الخصة والصارف فيها مساو الكلام  
فكانما لم يستدع انما حال الصارفة وحدها في ذلك وهذا الساج والعلامه المعاري اذ في حدته  
مد البان على بعض الاذهان قد يسيء الى ان الاستعارة لا تستلزم الاستعارة ولا ادرك كيف تصدى افعال حولا  
لشرح من هذا الكلام في نفسه ويظهر منه اى من قوله والجميع الذي عليه علماء البان وادراكه بطريق المحصر  
مستدع عليه ان العرف اى نسبة العرف الى كونه في المنطق احوال على ما يدركه اهل الظاهر من  
الجماعة لانه معتد به عند ارباب البلاغة والله اشار العلامة المصنفان في قوله والجميع انما اعتبر  
من نسبة المرداة على الوجوه المختلفة بيان لمحملة اللفظ او حكمه كلام المصنف في ذلك لانه يحصل في هذا  
مع قول العلامة المصنفان في قوله فان قلت كان هذا هو القول الفحل والمذهب الجرك قلت لانه يحصل في  
النسبة من مركبات لا يحصل من تصور الجردان وان شئت فقل حال من اجزاء السماء ما تنسج المطر  
مع كائنات تلك السماء ويؤثر في الوجودات والبرق الخاطف والمضاعفة المحرقة ولهم في انما ذلك انظر  
ما لظلمة والوجود في تلك من نسبة الدنيا الى النار والبرق في نفسه ولعلنا نعلم ان قال الشيخ عبد  
في قول المصنفان وكان اجرام النجوم در دري على بساط اذرق لولا ان كان النجوم در درو كان انما  
بساط اذرق كان النسبة مقبولا كل من من النسبة الذي ركن الله اليه علماء النواظر حجابا

العرف يستلزم العرف بذكر اسم الله من طوع النجوم مؤتمدة من قوله في ادم السماء وفي رقا، انما الصانع بحيث  
الزفة والنجوم متلازمة ومتروقة انما تلك الزفة ومركب بعد الصورة اذ جعلت النسبة موقفا وليس له في اللفظ  
المثل بوع انما من المركب لم يبق قال صاحب الكشيم في لفظ المثل انما من المركب لا من معناه النسبة الى معنى العرفه كالمثل  
وذكر من المنطق احسن المصنفان في شرح العلامة المصنفان في مثل من الصلة او تقرير الحرف الاول على  
خارج ولم يعرف العلامة المصنفان في جملة ذلك في الاخرى في نور لعله او قوله وليس وان ما وجهه فيها اى في  
النسبة العرفه والاستعارة طاعة من المنطق في هذه الصناعات على السبيل والعلامه المصنفان في رجا الله وقد سلف  
في الكلام ويمكن ان يقال تسبهم بالنسبة المركب المنطق لما اذا فرضنا لفظا واحدا لوضع لحي مركب له لفظ مركب  
الحرف والمضمة مثلا ولو حظه ذلك المعنى ونسبه في لفظه انما هي انا وما تعرض اصطلاحا واما اذا لو حظه كل واحد  
من تلك الاسماء قصدوا ضم الى اخر بحيث يقع على مجموعها بلا حظه واحدة او لا وما لدارت له عليه قول العلامة  
المصنفان ووجهه وفي النص صرح بلفظ دلالة على ان ليس كل المثل في حاشية المسما اجال المنسبة بحيث لا يكون  
مطوبا ولا مشاح في الاصطلاح وليس كذلك حال من قال على انما هو النسبة في العلامة المصنفان في انما  
العلامه رجا الله وهذا مع على ان الواو في ساوى الخالص مع مع وهو حال الصانع فاعل على ووجهه سطر ما  
ذكره وليس كذلك في الكلام احصاء عذرها الى ما هو قول المصنفان في قوله العاصم الظاهر رجا الله وفيه انما يحذف  
في احد المصنفان اى انما ان يرد نسبة المركب الى المركب هو المرام واما ان يرد نسبة الحرف الى الحرف فلا وليس في ذلك  
ذلك النسبة المستعمدة من ان مثل ذلك النسبة في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الاله وقوله واضرب لهم  
مثل الحوة الدما الاله نسبة حال المناصير ووجهه في مثلهم من الجرم والادب حاشية حاشية  
الامر عليهم من طرفة وذكى في ذلك اشار الى النسبة السابق بعدا عن المركب النسبة الاخرى لقوله لهم  
كل الذي استوفد الاله كما هو المذهب الجرك وذلك لاخره وكذلك اشار الى النسبة الاولى لادان في مثل  
من طرفة من اخذه السماء الى كذا قوله العلامة المصنفان في رجا الله ايضا وليس وبغيره لان المذهب  
في المقابل يحل للعرض والاعتبار اى ما فرضنا قوله مقدره مفرقة ومعتد لان المقدر المقابل للمفروض  
في المقابل لا حده ولولا ذلك العرض الاعتبار لا يسمي قوله من حذف المضاد مدا مع قول العلامة المصنفان  
في رجا الله والا فاما المقدر المقابل للمفروض هو المضاد لا حذف المضاد فيل ساج في المقابل وادان في المقابل  
المحذوف كمن قدم الصفة على الموصوف واصناف الاله مكون من مثل حروف فطمة وليس طاهر من بعد كمثل  
ذو صلب الى برهان قوله مثل مقدره لفظا من الضمير راجع الى كمثل ذي صلب الجوار لا لفظا لانه يمكن  
بقوله لولا طلب الراجح في قوله يحلون اصابعهم في اذانهم ما يرجع اليه لا يصح الا مدبر ذي ليرجع صحت يحلون اليه  
ذو بعد مثل والمطلوب اسوال مقدر كمثل ذي صلب لا يظلم الضمير راجع واما بعد من مثل طلب  
الراجح بل لان المقصود نسبة صفة الماضى بصفة ذي الصلب مقدر مثل اذ في ما يرد هذا المعنى واسد ملائمة

وذكر الله  
ان يحصل  
منه  
او بعد

الساج

عطف



مع المعطوف عليه وحوكل الذي سقود كذا اشتد ملازم المعطوف و هو مسلم ادفعها لفظا مثل المذكور  
وان مع ان يقال ان كذا في صلب كذا من الملائمة ولكن ان يقال ان المعطوف من الجوارح هو انما لا ادرى ان المركب  
اذ في المعطوف لولا ان طلب الراجح ما ربح الله لم ادرى اني اضاح مدح الاسكال قوله ومنهم من جعل  
تقدير المثل امرا مسلما ان يرد صاحب الكسفة ويحزن ان يرد مثل لا بد منه للعطف السابق في عدل الذي  
لا سمعاه اصاحه المثل لان الشبه سوي في ذلك هذا وان امكن اضاح العصبه التي كل من الاجزاء اليها  
فيها لكن الاضاح اليها صحتها في الكسفة وادنى مجازته وقد نص المصنف قوله على ان الذي معناه احوالهم  
في سبل اسكل حبه على انه لا بد من حد من ضار في سبل تقديم او ككل ما ورجبه قوله وورد على ان ورد  
على العلامة الصار الى صحتها بقوله وفيه نظر لان كلام المصنف صريح في انه لا يجب بعد المضاف سوى  
الصحة طلب ترجحا وانما احتاج في الاستدلال بعد المضاف لانه قد صرح في جوابي المسئلة والمسئلة بلفظ مثل  
الحال والصحة لا بد من اضافته الى ما قسم فيه ان يقال من حال هذا كمال ذلك طسا مل قوله وهو  
الاسئلة الصار الى ان ذلك المصنف ان المصنف صرح في قوله او المصنف ان في اوله بل ولا على قال العلامة الصار الى ان  
هذا الوجه احسن وقد كلف محققه اي في مرق قوله على سواء عليهم ان يوردوا الامم قوله وانما كان متنا  
هذا المعنى في الكسفة وانما جعله مثلا لان شبيهه انما هو بالاداء لا مستقيم في الظاهر ولا صريح في الخفاء اذ  
يصح ان يكون شبيها غير قابل شبة وجودهم في الدوام وسرعة الزوال للاداء وركبهم وادنىهم ظاهرا  
خاوية بحلول اصل الدوام فيها وشك في وجودهم وركبهم اياها فواء خالصة قوله وفيه اي غدا في  
العلامة الصار الى رحمه وغدا في ظرف الملاح لا فيها من جهة الفعل لا يحوز ان يكون خزانة لاضاع الاحل  
الزمان عن غير الحد في الجملة ان حال من الدوام على الاجتماع لا الافراق قوله ذلك كلامه على ان او موضوعه  
اصلا للتساوي في السك في شرح العلامة الصار الى اي السك في السند المعطوف بها حرك في هذا على  
امسود ما منهم ان ذلك شكل الا ان الصنف انما لا احد الامور السك هو المبادر الى الغرض من الملاحاة  
الحرك في مثل حاله فيكون عروا وان كان يحمل الشكل والاهام على السماع او المبالغة في تحريك كقوله تعالى  
وما امرنا ان لا نكلم البصر او سائر في الكشف وانما في هذا الكتاب فلما راي شيوخ اسما لها في السك  
انكر حكمها بها حقيقة فمن حكم بالجزء في باء المعاد وهذا وجه حسن ايضا قوله وذكر في الفصل  
ان كلمة واحد الامر مطلقا انما قال في الجواب الذي رجمه وفي الفصل ان اولاد الامر على العس  
وانسك والاباح والخبر بحسب خصوصه الكلام ان كان خزانة السك وان كان امرا فادالا احاد لم يجمع  
والعبر ان من وقال شارحه لا يلزم من الجبر ان يكون السك شكنا بل يجوز ان يجمع على السماع لفرض ما كثر  
العلاء في حينه وحيث السماع على طلب او مبالغ في تحريك كقوله تعالى وما امرنا ان لا نكلم البصر او  
او قوله في الجواب او اشتد قوله وما اخاره في الكسفة في علة تبار السك فيها في الجبر

صندوق  
سدر

البيان الى البروق من كلامه منها وفي الفصل في شرح العاقل الطبع رحمه الله وجه التوفيق في كلامي  
المصنف في الكسفة والمفصل ان ادنى اصل الامة موضوعه لسوا في شيوخ السك في طرمان احدهما  
المصنف في الامام في علة طبع الحكم ما ذكره المذكورين كما سمعوا ولا سيما في علة الجواب وانما  
ان يحمل على عموم الجواب لعلى الحكم باحد المذكورين كما استعار الاسد للجماع لعلة الجواب فقال انما  
الجبر فانها للسك وفي الامر للصبر والاباح وعلى الاول ورد في الكسفة وعلى الثاني ورد في الفصل  
ودعيت بعضهم الا كلمة او مبالغ على ما بها الى الله ما لا يحتاج الى احد حيث قال الوجه ان يقال ان المعطوف  
الحكم باحد المذكورين صاعدا او العاقل المودى نافع محض الذي في وقت فان وقت الجبر  
تعلق الحكم باحد ما وسوغه بعض ما يمكن ان مع السك فيه وان وقت الطلب لم يمكن في السك فيه اذ  
الخبر والاباح في الاصل ايضا تعلق الحكم باحد ما وذلك عروا على الحكم ككل واحد منهما فيعبر عن  
الاستعانة وفيه في الواضع كما علمنا ما قال العاقل الطبع رحمه الله حاصل مراده ان او جمعة في  
التميز الميركة بين السك والخبر والاباح وهو تعلق الحكم باحد الامرين وقال الحديث في لاله الشكاه اعني او  
وام على احد السك لا غير واما السك والخبر والاباح وغرطا فانها من صفات الكلام الذي في قوله  
الها بخار وقال ان الجبر في شرح المفصل انما قال اي المصنف في اي واما ايها للسك بلفظ على  
مضاهي على ان ذلك ليس لازم اذ قد يكون الحكم غير ساكن بل يكون مبالغة في الامر فيقال في الخبر  
على وضعها لا ان الحكم لا احد الامرين لانه ان حصلت فيهم معهما ان الامر غير طرمان عن الامر  
فوكك جالس الحسن او غير سمن سمي باحد ولا سمي بخرا او سمي لا احد الامرين في الموضوع وانما  
علم في جرح الامر عن الخبر فلا باء من امر خارج كذا في النفي نحو قوله ولا يطع منهم انما او كقوله  
الجمع من جهة النفي لا في النفي لان الجمع في وجوده على ما به في بصر المع والاباح واحد  
عندما فلا كمال الا بها على الحد ما في سبي فيها مطلقا روي ان المصنف في بعض الجوابي يقول كل جبر  
او الجحا ككل فلكل احدهما فاذا انصف ذلك لا ياكل خرا ولما فلكل فلكل لا ياكل شيئا منها قوله  
وقيل في معنى الواو في شرح العلامة الصار الى رحمه الله وذهب الظاهر الى انها بمعنى الواو والاصح  
اد ان عطف اليع على اليع لا الميع على الميع قوله وورد ما ذكره في سورة الانبياء الى مداما  
وال في الكشف الذي ذكره في الاستدلال ان وفاقه على حلقها حقيقة وان في المعنى انما جاز في الله  
ومن السمع في يوم الموافقة وهو انصافه حسن واطر ما ذكره منها قال لا يستواء الجبر عن الشكل  
قال لا يستواء الجبر عن الشكل كما ان يكون في كل واحد معنى شرط ابتداء للامرين ان يكون المعنى  
الذي عن الجبر قوله شبة اختلافهما اي الحوت الصبا فان ربح الصبا من جانب المشرق  
والحوت من يكون من يكون من يكون من يكون المشرق قوله وقد روي في شرح العاقل

في الاخرى الباطن

سورة











ان الامر بالمعنى الغرض المطلوب منه مختلف لا يتلوه فانه لا يكون عرضا مطلوباً منه بل يكون اعلانياً الا اذا  
 صرح بما دل على السهل ظاهر المحض من اجن النادر في نفسه فان اراد صفة طولاً اي من اسه الى اصله فكل اي  
 احرافها عيب السوء دفعه على شدة حدتها وثم لا استبعاد اي اسوداد الخمر برعده لا للراعي  
 بالعدل جلد الخلة لا يبع العامة والام سوف من الاول والباء فوله على كل الشدة اي شدة حدتها  
 شرح الهداية رحمه الله قال المص رحمه الله قد انفق له بها صاعقة وزلزله فاحرق حجر من اخلاها قال وكنا  
 قد اطمانا السراج واضطجعنا فلما طهر الصاعقة اسرجه فابتهما فاداً السراج صرح وقوله ثم طفت  
 عطف على سوط اي على ظلا الوجهين بل على قوله العلامة الصاعقة رحمه الله ثم طفت عطف على الوجه  
 الثاني من الردد كما نوه طامر عبارته ولو قدمه على التردد قال ثم طفت على سوط ثم لا استبعاد  
 فان اراد الم لك ان اولى قوله اي معناه غشة كما لمور كذا من المجرى مودة الاعوان في الكسب  
 اول فاعرفه معي الهلاك على سبل الاسعار ومو الظاهر لقوله فلما افاد في اشار للباغة ولا كان  
 من آثار الصاعقة ولا استنباده منها للدلالة على ان الهلاك لا يظن انه كلف ما دله كذا اي  
 لاسل اعذار مع الهلاك في سبل الاسعار ففصله بقوله ومنه وفي النجاشي صرح في صفة السراج  
 اي في شدة عله وفي سجد الاعوان بال المص وعصق من يات فعله بفعل فعال صفة صفت اي يكون صفت  
 بكسر العين مطاوعا لصفت مع العرف فوله اي متاويان اي صفت وصفت متساويان في يعرف الاسعار  
 مع وانما عله معي انه من كل منها اكثر من الاخذ وشئ ان لم مسا واعداد ووله تقال صفة  
 على راسه وصفت راسه ريدانه متقد نفسه كمن يصدق في الراس نفسه بانه وبواسطه اخرى اي في  
 حقيقته وفي موضع الباطن وسط الراس فوله على راسه خباغة الخ في الكسب فاد على راسه منها  
 ريدانه اي الصر على الراس صفت كمن يصدق راسه مباغة بوجه ما كسب بوجه فاد على راسه منها  
 مباغة في الاضاح من يات في ام ان افطر في سكر دمه وظاهر كره وفي سرج العلامة الصاعقة  
 صر به بطر كفه وفي سرج العاصل الطير رحمه الله الواغ الصاعقة والصاعقة متاويان ومما الهدى الكبير  
 الا ان الصفت فعال في الاجسام الارضه والصفت في الاجسام العلوية وقال بعض أهل اللغة للصاعقة  
 دله اوجه المور كقوله على صفت من السواج من الارض والدار كقوله على اندرك صاعقة من صاعقة عاد  
 وبود انما كقوله على ورسيل الصواعق وملك كره في شأ، مولده من الصاعقة فان الصاعقة هي الصوت  
 من الجرم كقوله يارقط او غدا او مور في هذا تاشي واحد ومنه الاشياء ما فر منها ووله معي البيا  
 في اصلها اما صفة الخ مع قول العلامة الصاعقة الى رحمه الله وكون الصاعقة صفة للضم والرفع او معدة  
 موحية الامل والا فهو اسم لما ذكر اي لضم الرفع وعك كل معدة لا تنفذ في جميعها على صواعق وول  
 اي من الصواعق خذ المور باعش على الفعل الذي فوله اي اسرى سر ما تبع الصاعقة واعرف

صرح في صفة السراج

لوم لاجل اليه لان الكرم اذا قرط منه جمع ندم على فعله ومنعه كره ان يعود اليه منه كذا في سرج العاصل  
 الطير رحمه الله ووله وبعده اي بانه في الكسب موطن الطائي وقوله وعوداً قد عرض عنها لم يصر في  
 احد قوته مقوماً وبعده ولا اخذ المولى وان كان خذلاً ولا اشم اب الحيم ان كان منها ووله معاقب  
 للحيوة في الكسب صفة لقوله عرض لقوله احساس من لا استلال لهم بقوله حتى الموت الحيوة لان معناه الخ  
 معص الحية ومعص الموت هذا عدم المكاتب مع ان يكون مجبولة عند المحقق في السراج رحمه الله اخار الخ  
 حمل الخلق على التمدد واخار العلامة الصاعقة في الخوارق ما سهل قال واجت ان المعنى تدور لوم فالمعنى  
 المور خلق معص الحية ومعص الموت لوم لعدم المكاتب مجبولة طارها من شايبة المحقق فوله فان سمع قول  
 ودره ايامم ناخاطه المحيط باحاطة ووجه الشبه امتاع العواك من نكال استعاره تبعه في الصفة  
 انما لسمه تافه المشقة اولاً في المظلال وهو سمول القدر باحاطة المحيط وتبعته في الصفة فانا حست سرى المشقة من  
 المظلال الى السنية في الصفة وهو شدة القدرة الساعلة ايامم بالمحيط باحاطة فكون اسعاره تبعه لسمه  
 اسعار صفة صفة من اورد عدد على اسعار فمرد ان اسعاره حالة العالي مع الكا في حال المحيط مع المحيط  
 بان سمه صفة صفة من عدد اورد منه اخرى صفة من عدد اورد اخر منها كان مسك استعاره تسمه لاسم  
 ضرورت في شئ من العاطف فادانها بان سمول العاطف في معاني مجازية مشبهة بمعاني اصله وصفت كذا  
 باذنها الا انه لم يصرح من كل الاعاطف الا لفظ ما هو العهد من كل المعاني في اللغة المشبهة بها اعني الاحاطة  
 والنواحي من الاعاطف الدالة على ما هو العهد من كل المعاني من كل المعاني في اللغة المشبهة بها اعني الاحاطة  
 المتبعة ساحة الاسعاره المتشبهة تحت المجال لاجماع الاستعارات فوله ومن ثم ان يكون هذا  
 تفعنه الخ في الكلام العلامة الصاعقة في رحمه الله حقا في الاحاطة انه بالكا في ربحها لخال قدرته  
 اليه لانقوتها المقدور اليه باحاطة المحيط بالمحيط بحيث لا يفوته فكون الاستعاره تبعه جارية في  
 الاحاطة وهذا لانها كونهما متشبهة لما في الطرفين من اعتبار الكرم وما كونهما مع شدة حالة العالي مع  
 الكا في حال المحيط مع المحيط بحيث يكون لفردان على حقيقتهما كما في اراك مدرم رجلا وخرارى معص  
 وقد مر الكلام في وجه كلامه ما امكن بل ارجح اليه لتفوت ما هو الخي فوله والصحة الجوزية في المحاطة الى اللام  
 الخ قال المولى المور والصحة قوله والمحاطة عائد الى اللام وفيه الى المحاط فوله اي وقص مع واو شاعرا صفة  
 اي الذي احاط به والصحة المحيط عائد الى اللام وفيه الى المحاط فوله اي وقص مع واو شاعرا صفة  
 في سرج العلامة الصاعقة من يدميه ان لما واو اعراضه لا عاطفة ولا حالة وان الاعراض قد يكون في  
 الخ الكلام كقوله تعالى لم يعد العمل من بعده وانهم ظالمون وذلك لان كلام من اجل اللام اعني يحولون وكما  
 وكما ايضا استعان مسهل مشاء الاول ودرعد والاخر من برون الله محط ما كذا في ربح الخ الكلام  
 وهذا الاعراض لا محله فوله وفاداه وضع الكا في ربح معص الضم الخ في سرج العاصل الطير رحمه

دور به ايامم المور  
 ان اعراضه سمول







النعم بطراوته ودرجات اتصاله احاط به صاحب الكشف رحمه الله قال في معانيه المجهول من المعدي  
 اكرو رده العلامة النصارى رحمه الله قوله واما الجواب فاما العلم بالمعدي فاكرو ان شاء المجهول من المعدي كبر  
 فلا يحتمل ما فيه قوله ما قبل هذا البيت وما بعده ينبغي في حلول الحاديات مرق به غرضه في الترياق  
 في الكشف قوله ينبغي بدل من قوله امر دأب في زيارات السباسب الطرائق المختلفة لا ينبغي فيها اي غرضه  
 به الى السوق في ملوك طريقه لا ينبغي حال كونه في الغزاة الحال انه محتمل بحرب لا ياتي كمنه الاسفار ولا  
 زكوة الاخطار لا يعمل اي لا بد من تدبير مضادة الاحوال ولا يفعل الخرج اي الصعق عند محضاد  
 الاموال قوله مما راجع الى العقل والامر وحصل الى العوم والليله وسواها والشارح رحمه الله الهدى  
 وصل الى الخوف والعشوة في الكشف الاول اي الرجوع الى العمل والامر راجع لطاوعه قوله واداد  
 بحاله ما توارده من المعاني الى الله ضمن العلامة النصارى في الكشف الحلال والخوف والشر والعنه  
 والغزو وسر ما بالثبات والاشياء ليس شيء الله وديب العاضل الطبع رحمه الله وصل حال الدنيا  
 قوله واسناد الاطلاق الى العمل لان العمل لا يتطرق بعض السمع للطب وهو الحواشي كلام سائر  
 واستدل سائر الهدى رحمه الله بقول الشاعر في العقل شيء في ارحم بقله واخو الجهاد في الشفاوه  
 نعم وقوله والى الامر لانه معادى كل حاصل في بعض السمع فياوي في الكشف لاساله والكل مع قوله  
 واما شارح السنن كذا في الكشف في شرح الهدى ويجوز ان يكون في حال المراد لعظم ما ناله من الشدة  
 والوقوع كانه مخاطب عاذله بقول يا عاذله لا تغلب فان علم برؤيته والامر وديني في الكشف الاول  
 ما شق على النفس من غيب الموت والمرتبة الموتى باجلاء النظام ما ظهر بها من ثمره الارشاد والآداب  
 اي كلفه ما اظلم به حالي وسفوس عيشه خراب ورواد او مدخلا يخرج الى العرف العم ادخله  
 والارشاد بقوله ظلا مبهما وهذا احسن قوله اي ما كان سعي ان يجتني اي مكل في الارشاد من جنته اي  
 تكلفه على مشقة قوله ولوردي بالواد الخالة اي بان كان على مرضي لم يحج الى بعد راي بعد  
 ومولا محاولي ساقتهما واما امرانا مل الى الغزو من العاد والعباء منها من شابه حواء وقول  
 قوله ومولا كلم اي الحاصلون المحضرون والمعدون ممن شهد كلامهم في اللغة بخلاف  
 الحمد ثمر من اصل الاسلام فاهم لا استهادا شاعراهم الا بالوجه الذي ذكره المصنف هو ان يجعل  
 ما يقوله بمنزلة ما يرويه قوله واضح طالع صريح لا يكونه من علماء العرب ثم اسار الى انه قد اقتنع  
 العلم الى ابياء في اقتناع السبب برونه الله اي حبسا هو اقلام من علماء العرب وانه قد سب  
 ان العلماء اشتهوا الاستدلال بالآيات مشهورها في الخامسة فانه يدل على وقوعهم برواية لا لا بعد  
 الاستدلال على علم العرب افعاله فيها وكونه نصرا كما ارددع ان يعال كنه من علماء العرب ليس كما في حمل  
 ما يقوله بمنزلة ما يرويه بل لا بد من جماع العلم مع العدالة وبه مدح الاعراض قد تعرف ان حجة الرواة على

از ايام اخصائى

القولون الصلح مع القول على الدلالة والاحتياط مالا وضاع والقواسم الثمرة والامعان في الاول لا يعلم  
 في الكفاية الامانة في الحاشية اسرار من سفسه مدغم وصف في ذلك من يحرك ان يكون كل ما مستعمل  
 سوره مسرعا من قوله او ما خذوا من سفسه الام واثرة صاحب الكشف بان القول رواية بمره لم يروى  
 فهو كعمل الحديث بالجمع ملاذعان الرواية اذا كان للقول عليه لا يستفح فيه ما ذكره رده العلامة السمراني رحمه  
 بان القول بان مره فعل الحديث بالجمع ليس به بدل بل هو فعل الراوي اشبه وهو لا يوجب السماع قال العاصم  
 رحمه الله عن ابن الاسدي حسب هذا حيث اورد الحارث بن عيسى الطائي شامي الاصل قدم بخلافه جالس  
 الادباء وعاشر العلماء وقد روي عنه احمد بن طاهر وغيره احاداً مستنده ورواه الحسن بن محبوب في  
 العرض لحام الشعراء وغيره روى عنها حبيب الطائي ما ما عاها بخلافه في حقه وكذلك كانا في الاحياء  
 قوله فاعوا وقوا في النجاح فامر الله ونعم من الكلال وقوله فاستسبحوا اذا ركضت كسر في فعل  
 وهو من قام استسبح بدل ما في النجاح وقال النجاشي فامر السوقي كسر كما هو في حق جعل النجاشي مع  
 اصلا ومع كسر في معا وبدرا استعماله في حق نفق الحارث بن عيسى روى عنه في قوله تعالى ونمضوا ليصلوه وفيه قال  
 رحمه الله قوله اذا وقع في ما اواراد وصغر فاتها في جزا الشرط اي في مكانه لدلالة الحارث على ذلك المحذوف اي  
 بقوله ذكر المفعول في جزا الشرط الدالة على ذلك المفعول من جهة المعية حال مصاحبه الجواب بوجهه في قوله  
 جهة اللفظ ادله لم تكن كذلك لم يدل عليه وقوله وان في ذلك عطف على لدلالة الحارث اي لان في حذف المفعول  
 الجواب عليه نوعا من التمسك بالابهام وفيه من التوكيد ما لا يحصى ادلو ذكر المفعول لا يستغنى عن التمسك وفيه  
 وار التوكيد بولس فانه لا يكتفى به بدلالة الحارث عليه الحارث بان مفعول المسند اذا كان معلوماً  
 ما يستبعد وسفوت له لا يكتفى به بدلالة الحارث بل يصرح بذكره اظهار الاعتناء بتمينه ودفع  
 لزم الالتم الى غير ذلك المفعول ودفعه الى غيره مع هذا استعماله على المشددة واستواءه  
 وشورة انك اذا قلت لو شئت لكتبت ما جاز ان تدعي التمسك الى ان تفصلك الى معلوم المسند سكا، الدع  
 على مجرى العادة وان ما ذكره من بكاء الدم وان بدله من عرقه اليه كالكى فلو سكت انكى دحا  
 كتبت دحا الا انك اعتمدت حذف المفعول ما ذكر البكاء في الجواز اعتمدت بعض معلومه على المعتاد  
 بهذا الاحتمال وان كان مرجوحا لان تعيد البكاء في الجواز بالدم يدل لالة طامره على ان البكاء بالدم  
 مراد كنهه محتمل غير محرم به فاد ان مفعول البكاء زال في ذلك الاحتمال وصار الكلام فصا فاما صدره من  
 بعض المراد والى هذا التقدير قال صاحب الكشف فاذا عرفت هذا طهر ان يقال ان لو سكت كتبت دحا  
 محتمل سوى لو سكت انك دحا لكسمة بعد كابر في قوله هذا مفعول كطامره وفيه رده العلامة السمراني  
 رحمه الله في قوله والتحليل بانهم لو حذفوا فعل لو سكت انك كسمة دحا لا يحتمل ان يكون مراد لو سكت انك  
 كتبت دحا قال الاخر فلو سكت انك كتبت دحا اي خرج ذلك الدع المفعول من مسنم لان الكلام في مفعول















نصدا حداد العباد في الجمل ولا حاشا في انه حاصل وانما يصح كونه الظاهر من صحتها  
ان عبارة الشارح اوضح والمؤمن المولى الراى رحمه الله في الجواب المجيب عنه قال صاحب الكشاف  
حرر الكلام في ان العباد قد يرضون على اعمال الجوارح بشرط قصد العزم ومنه قوله عليه السلام لعنه الله  
السلطان من العباد ومنه على هذا غير الامان بمعنى الصدوق والله والا خلاص من شرطه بها وقد تعلق على  
بالعباد في ما رسم ما قبل وعلا رتبته وعلى هذا في سائر الاموال والفتاوى العلية ايضا مدخل بها الا ان  
عبادة في نفسه وشرط لسائر العباد في سؤال المصنف في المصنف الاول ومنه اعمال الجوارح طامر السوط لان  
غير ملتبس بالعبادات كلها فهو كما لو قيل للمؤمن على ما الكا ومبني ان اعماله مؤخر من العباد لا يصح  
الامان لانهم لا يعرفونه ولا يعرفونه وان فربا الله وهو الحق بالعبادة فيصيح كونه على ان مشركه كذا لا يمتنع  
فانهم ما كانوا مؤمنين ووجه العلامة النصارى رحمه الله في التمام المصنف الاول ما ذكره ان اراد ان هذا المصنف  
كان حاصلا لم يلحقوا الله تمام الشرط وهو الصدوق في الاقرار بنوع محمد صلى الله عليه وسلم لم يعدوا الله قوله  
واعرض عليه في هذا الاعراض لصاحب الكشاف في الجواب للعلامة النصارى رحمه الله وقد مر مرارا وردنا  
رحمته الجواب به رجوع الى الجواب الاول في مجرد فرق بين كونه عديم والمؤمن ان يقول لسائر الجوارح  
معرفة الله والاعتراف به كانه في العبادات بل هو كونه في العبادات بمعنى ان يقول الله ما في شرط  
صحة العبادات لم يعدوا ولا يجوز في رجوعه الى الجواب الاول وكذا في الجواب الاول قوله في  
دستورهم المبرر في صاحب الكشاف في الجواب في رجوع الجواب المذكور في الاول فيصير العبادات  
لا فعال العلوي والجوارح في حق المؤمنين بل في فرد السؤال بعد التزاع في قبول العبادات لا فعال العلوي  
بان الصدوق حاصل لم يكن يعرف به وفي حق الكفار بان صدقهم بالسماح كالفعال المعلا موقوف على  
تصدقهم بالاعتقاد على قاعدة الاعتراف به وفي عدم بوقوع التكليف على ورد السمع كالمعروف والاقترار  
ولست في العبادات حاصل لم يكن يعرف بوقوع التكليف على ورد السمع كالمعروف والاقترار  
اولا ما يرد فيها اي العبادات كمال الامور بالسماح في حال الجوارح في اصول المعقل ان العبادات  
للعقل والسمع ومعرفة الصانع والاعتراف بوجوده من جملة ما يجب علمه فهو وان كان داخل في الامور  
الصحيحة كونه لا يجب ما يجب في الشرع بل في الشرع كذا التزاع وسوط الامان السمع كفاصل يوم الجوارح  
في السؤال موجه وقوله ومن لا يعرفون لا يعرفون في الجوارح بانه مشروط بالاقترار في السمع  
بالاعتراف بالصحة مشروط بصحة قوله وانما بان العبادات حاصل كفاصل في قوله على ان مشركه  
يكون حوايا اخر بان الشرط كان حاصلا لم يكن في صريح كل لانه مبدع تحت الاقرار في وانما على اصلا فالسوط  
طامر السوط لان العبادات مطلقه بمعنى حاله كما يقول لجامع احدهم لا يصلي والى  
لا يصوم والناس لا يحل اعدوا الله اي صل ما هذا وصم ما يانه ووج ما يانه قوله

مر السيد

في الجواب

قوله ويرد على الم اورد في العلامة النصارى رحمه الله قال فلتا في كل من السؤال والجواب بالانظام هذا المعنى وقوله وانما  
الم وما عاده الكفار الم قوله في هذا صفة اعدوا الم بان حاصل السؤال بان صفة اعدوا الم في موضوعه لطلب  
العبادة فلا يحل اما ان يكون موضوعه اطلب ان ماديا او لا فان كان موضوعه اطلب ان ماديا ايضا كان استمائها  
في المعنى اما لا المشركه كذا معنيها وان لم يكن موضوعه لطلب ان ماديا ايضا كان جاعلا للمعنى والمجاري لا يصح  
عند الجمهور خلافا لما يرى استعمالها في المعنى على كل العبد من قد عرف من هذا الخلا في اصول الفقه واجاز في  
المصنف على راي الجمهور بان ارفاد العباد عبادا والمزاد ان اجدوا اسمهم في طلب العباد في المعنى اي في اعدوا  
المشرك من المعنى كمن راد من تلك العباد من المؤمنين فانه في عبادهم ومن الكفار من اعدوا عبادا وليس فيهم  
الزيادة والاساءة داخل في مفهوم اعدوا بل خارج منه فمفهوم اعدوا لا يحل الا في الاشراك  
ولا يجب التحريم من الحقيقة والمجاز بل سمي في اللفظ في المعنى الواحد وهو القدر المشرك بينهما كما يقول للسائل المشرك  
بحر كما طمنا المحركة منها الا انها من السائل متدا من المشرك اذ ياد ما و سائر ما وذلك لان الحركة بعد السكون  
وبعد الحركة دوام وهذا معنى قول صاحب الكشاف في العباد مطلقه بمعنى كل محتمله وقد مر مرارا  
قوله اي في مفهومه اشراكا معقوبا بان يكون موضوعا موضع واحد لمفهوم كل مشرك في اعدوا وفي المهم وهو  
الملك في السد وقل اشراكا لفظا بان يكون موضوعا نازحه في محض نازحه واخرى لما في المهم على اخذ الجواب  
اي الاشراك المعنوي واللفظي قوله وقوله على الحقيقة اشار الى ان يوسيه على ناسه وذلك لما في المعنى في  
محقق يوسيه ونسبه في الواقع بخلاف الاصحاب فان يوسيه لست ناسه محقق في الواقع بل محتمل فيهم واعدا فيهم  
لا تحت لفظ الزجر فيها قوله ولا يمنع من الوجه وموان يكون المراد من ناسه خاصة وكقول لصفه  
مادحة وذلك لان المشركين كانوا يعتقدون ان الله سبحانه رسله وان انهم لسوا اربابا حقيقة ولا كل نساء  
عند الله فلا سعد في خطابهم اي مشركين لان يراد بالرسالة في جميع المهم ما جعلوه اصلا في الربوبية يكون  
الصفة مادحة قوله الا ان الوجه الاول في موان يكون المراد بالرسالة في جميع المهم ما جعلوه اصلا في الربوبية يكون  
فان استعمال الرتبة غيره تعالى كان شاعرا بما بينهم موحيا للاصالح اي احكام كون المراد به موانه خاصة واحكام  
ان يكون المراد به الكفر والكل اي لاجل الاحتمال المذكور عقيبت بحجة تدعو قولهم اما من العالمين معي ومن  
دفع الاحتمال قوله واجه اي الى ان الاصل في الصفة موان الوضوح والمخصص في تعديل عنه ما يمكن ان  
على الامكان بانه لا ضرورة الى تعديل عنه قوله لان الوصول اليه مع صفة مورد فلا يصح ان يكون صفة  
وهذا اولى ما قيل في تعديل وجه الاستبعاد بان الوصول اليه في الاصل في الصفة في عبادته وحده غير له حرم  
كان في من يد قوله منه على ان مادحة اي من انهم الوصول اليه من الاول في صفة ما كذا الحكم لا يمتنع  
الاشكال في ذلك لان التاكيد في الاله اكثر منه ان جعل على التاكيد المصطلح فان كان التاكيد لفظيا وحده يكون  
اللفظ الاول في الجواب في معناه جبر وقوله لا اياكم كما في الحاشية عنه رحمه الله ومبني ليس كذا في







وسواء ما كثر في مواد استعماله لغيره اي انما خطب منكم في المجلس العام ما كثر في كماله العالي وهو قوله تعالى  
 مذكرا وتحت لفرج من الخاضع والراجح وهو قوله تعالى لعل الساعدين لا يخافون من هذا ما قاله صاحب الكشف  
 رحمه الله اي لا يشاء بوج مرجوا ونحوه امارح الى المكلم وهو الاصل الذي وضع له لان المعاني والمكالمات او  
 المحاطة بالمسئلة المبين العام فوله وطالم كل الاشياء من الساعدين طامرا استشهد له اي قوله في مقام  
 الاخرى الى قوله والذين امنوا سمعوا منها والطامران الاشياء من المحاطة فوله وقد يكون اي كل من  
 غيرهما اي غير المكلم والمحاطة به على ما كثر في كماله اي كماله لعل جردت لطلوع كماله فوله تعالى بلعلكم  
 تارك بعض ما يوجب الكفر اي يوجب الكفر على ما هم ملحقا بمرجول برك بعض ما يوجب الكفر على احد الوجوه الذي  
 يرجع الى غير ما شهد به فوله يرجع الى انما قال على احد الوجوه لان الوجه الاخر على ما ذكر في حاشي الكشف  
 اورد في الكشاف انه يوجب والباب منه صلى الله عليه وسلم وهو راجع الى المحاطة فوله عطف على قوله ولعل لفرج  
 الم وما كثر في ان يكون غير ما هو كماله كما هو من المصالح انهم ان ظلم من الرعي والاشفاق ما كثر في كماله  
 والمحاطة لا يكون من غير ما هو كماله بل من رعاها في كل المواضع مستعملة في حصة الاطعام الا انه اورد في صورة الاطعام  
 اما الاطعام لانه لا فرق بين اطعامه اي الخبز سحابة في شئ وسحره ما عطاها فان غايته يصفى ذلك اي الاعطاء  
 الى قول المصنف لانه اطعام من كرم وجهه الم وما استلوك طرفة الملوكة والاعطاء في اظهار الكبرياء وقوله لا اعتداد  
 وسواء الى قوله من دون الملوكة الم وما لنفسه على ان من حيا العباد ان استلوك على حيا العباد والاعطاء  
 كونوا على حدة من حيا ورجاء وسواء الى قوله اوجب على طريق الاطعام دون المحقق للاسفل العباد قال صاحب  
 والحياته في صورة الاطعام وبكتة ما لمسه الى المحاطة ما كثر في المكلم ترسيه المهابه وما منصفه مقام الجلالة  
 الى المحاطة بالعم اي من وجهه الى المحاطة ان يكون على حدة ولا يسل على حسن طاعته وما يوفيه من مد العرف  
 ودفع ان قوله اوجب على طريق الاطعام ليس مغاير ولا قد جاب على سبيل الاطعام بل هو بيان لما ذكره الاخراج  
 لصوره الاطعام عطف على قوله وانما من دون قوله ولكن لانه اطعام اعم منه فله قول من قالوا  
 للعلل وسدده ويدعي للاطعام في مواضع من لقوان الملازمة بين الاطعام والترجيح هو ظاهر فلهذا الم  
 وقوله وانما من دون الملوكة وجه اخر به نفس فلهذا العدول عن حصة وكذلك قوله اوجب فاحسن  
 بذكره وطام قوله ولكن لانه اطعام من كرم وجهه الى الاخر شرعا فانما هو من جعل لعل بمعنى اي تعللا  
 هو ذلك لان عدو يصح عرضا مرعا في الفعل وعدوه مرصا في الرك فوله ثم يقول ان قوله لانه اطعام  
 لعل لقوله قال من قال اليه اشار المصنف لعله قال من قال اي سببه ومن اجله قال العلامة السبكي  
 رحمه الله وباجله فلهذا ما بعد لعل الاطعام طمحي الحصول وما فيها ما سبب ان  
 لعل بذلك الحصول بحسب كون اعني ما بعد ما كثر في العرف لما قبلها دعم ان لا يباري

العلامة

وورد

دعم ان لا يباري جماعة من ائمة العرب ان لعل قد يكون بمعنى اي حيا طواعه كل صورة اذ منع فيها المصنف  
 كما ساطعا مثل لعلكم سلحون ولا سئل لعلكم بشكرون ولعلكم يقولون فلهذا ما اشار المصنف الى وجوب ما خالوا  
 ان لعل قد يكون بمعنى اي ما هم لم يردوا به انها بمعنى اي حصة لان ائمة النعم لم يذكروا في بيان معاني الحصة  
 ما العاد الكس من الرعي والاشفاق لو وردت بمعنى اي حصة لجاز ان يقع بدلها من قولك دخلت على  
 كي اعوده وليس كذلك اذ لا يقول احد من ائمة النعم بل اذادوا يقولون انها بمعنى اي ما بعد ما اذ اذ  
 على سبيل الاطعام من الكرم متحقق عندها ولها الحق العادة عطف ما هي سببه فكما هي بمعنى اي ولا يحسن  
 هذا الوجه اما يحكي لعل الاطعام دون غيرها ولهذا قد العلامة السبكي رحمه الله في مورد لعل  
 بل يحكي في غير الاطعام ايضا قال المولى الرازي رحمه الله لو كان سبب يوم محي لعل بمعنى اي حق المطوع وجب  
 ان لا يشوب الا لعل الاطعام وليس كذلك لانهم جعلوا لعلكم يقولون ولعلكم يسكنون بمعنى اي وليس  
 للاطعام فوله وفي مقتضاه ان يرد عليهم اي على ان لا يباري وجماعة من الادباء ما قرأوا به لم يردوا  
 به انها بمعنى اي الم كانه يريد ما قبل المولى الرازي رحمه الله في قوله فانه لما راي وقوع المطوع في كل الصور  
 يوم ان وقوعه لان ما قبله من المطوع يكون بمعنى اي لانه للعلل ولعل لا يكون بمعنى اي فوله  
 ايضا اي في هذا القول كالقول الاول ان هذا اليوم عام ساو لعل الاطعامه وغريها ومثلا  
 اليوم خاص بلعل الاطعامه فوله وقوله من دون عطف بحسب المعنى على قوله اطعام من كرم وجهه  
 المولى الرازي رحمه الله قال في قوله وانما من دون الملوكة عطف من حيث المعنى على قوله اطعام من كرم وجهه  
 اما يحسن المطوع اما لانه اطعام في حكم الوعد الواحد او لانه مخرج على كلام الملوكة وبما هو الشارح  
 رحمه الله وقوله انه لم يمد عطف كلامه على طريق لعل من كلامه مسوول عرض لفرط كلامه الاول لكن سطر عرضا  
 ملا لانه العرض المسوول الكلام الثاني فوله عطف على وجوب الم كذا قاله المولى الرازي والعلامة السبكي رحمه الله  
 قال السبكي رحمه الله وقوله اوجب على طريق عطف على قوله وقد جاب المقصود بالعطف بيان علم احرى لعل  
 سبيل الاطعام بما هو متحقق الوقوع الا انه اعاد المعلن ليعود ذكره وبالحال ما في الكشف حيث جعل عطف  
 على قوله وانما من دون الملوكة فوله وقد يوم الم لومعه العاقل الطبع والمولى الرازي رحمه الله  
 حيث قال المولى الرازي كانه مثل لعل اما يحكي للاطعام من الحق والاطعام دون الحق كانه قوله قوله  
 الى الله فانه لم يعل بكم عنكم سببكم لعل العباد بل عني بكم للاطعام ولا يحسن فوله اي من المعاني  
 ذكرها ومن الرعي من المكلم والمحاطة والاشفاق من احد ما والاطعام في مقام الحصول فوله اذ لا منظور  
 الوجبا الم لم يعرض لكونها بمعنى اي وقد عرض له العاقل الطبع وصاحب الكشف رحمه الله قال العاقل الطبع  
 رحمه الله اما بمعنى اي كسبون من حل العصف العصف واسطة الطبع من الكرم الذي اذا طبع فعل ومن العظم  
 الذي اذ من قطع فالحمام ما به ودكن اي عدم العرض لان المصنف كونه بمعنى اي فلا وجه للعرض

سبب المطوع

والصفا

موقوف



مبنا قوله قد نؤمن الخ ومما غافل الطبع رحمه الله عن العلم ان الذي مهم من كلام المصنف العمل بسكو  
في الرجوع والاسفار في الاطلاع على معنى قال ان الجاهل لعمل معاد التوع وقد يكون النوع المرجو والمخوف  
وكذلك كثر في المرجو صارت عالما عليها فليكن الاطلاع فليضعها مع غيره ومن ثم عول عليها مع غيرها  
في قوله لعل يوما ان تلم عليه قال الزوجان على معانها الطبع والاشفاق وله ما ان يعرف هذا العار  
الم اسفار الرق من الاستعانة التبعة والمثلية بحسب الارادة التبعة من الرجوع والارادة  
وحدتها في التبعة من الخالصين من غير من معان تعدد والعلامه العار لم يعرف منها الا الحس الاعمار  
من حيث اسرار الاسفار في الرق يكون تبعة ومن حيث اعتراف من الخالصين من غير من تعدد يكون تبعة  
وكذلك استعان من معان الرجوع للخالصين التبعة لان الله سبحانه باجل العباد وحلو فهم القدر والداعي العلم  
والاجهاد في جانب الخلو والشرع ارادته ان يتدارك جانب التبعوى والخير كان حاله من رضى من التبعوى  
تردد امرهم بحسب الاختيار من التبعوى وعد ما عاراده التبعوى منهم فكون حال خلوهم سلك التبعة المخصوص  
لكمال من رضى من التبعوى فاستعمل لكل حال الى حاله ارادة الخلو والتبعوى منهم مع يوجب الاختيار  
الهم كله لعل الموضوعه لخصمته الرجوع استغفاره تبعة فالتبعة المخصوصه المستغفاره من حاله المخصوصه  
التبعة بالرجوع لا العباد انفسهم على ما يهتفون من رضى منهم في صورة الرجوع منهم وكيف يصور اسفار العمل  
للعباد قوله وكلام اكتشاف تحول على الاول وسوان حصر الاستعانة من الارادة والرجوع وحده لا  
قوله ولكن لعل واحد في الاله نوع الحار لا الحقة قوله الاله داعي الادب الى اعتذار عن من قال حال  
بعد الجاران حال الله العباد حال الراعي مع المرجو منهم وهذا الجار كما يمكن اعتذاره في حال العبد على  
في الله سبحانه فلم اعتبره منهم مع ان الاصل في العمل ان يكون الرجوع المخلص كما في اخوانه المخلص ايضا على ان الجار  
في استشهاده من قوله تعالى لعلكم معشر الله سبحانه كذا في قوله المولى الذي احب الله ما راعى الاذرع ذلك  
فلم يصرح بنسبه التبعة الى تعالى ولا الى ارادة بل صرح بالمشابهة بين العباد والمراد منهم التبعوى والمراد  
منهم لغيرهم ضما مشابهة ارادته للرجوع كما شهد به قوله في سورة الم سجدة وعل من الله ارادة وورده  
في قوله منها سمع بالاختيار بناء امرهم على الاختيار قوله ايضا لعلكم معشر الله سبحانه كذا في قوله المولى الذي احب الله ما راعى الاذرع ذلك  
المشابهة بين ارادته والرجوع في صف التبعة بين العباد والمراد منهم عطف على كما شهد فذكر التبعة في حالها  
اي على العباد والمراد منهم لغيرهم لعلكم معشر الله سبحانه كذا في قوله المولى الذي احب الله ما راعى الاذرع ذلك  
بين الفعل والاشغال مع ربحان لعلكم معشر الله سبحانه كذا في قوله المولى الذي احب الله ما راعى الاذرع ذلك  
الشرع ووصف لهم اي للعباد ادله عمله ونعمه داعية اليها اي في الطاعة لم تقبل عذرا في تركها  
والنهاية ما قوله وقد استقصا في سجع المنافع قال في سجع قوله فاذا اردت استعانة لعل  
معانها ملحقين ما ورده فيها انك اذا قلت ملا لعل الله الخ لعلكم معشر الله او لعلكم معشر الله لعلكم معشر الله

لعل قد يحمله على معانها الحقبة الذي هو الرجوع المخصوص على الوجه الذي عرفت في معان الرجوع لا معان الرجوع  
في حق كلام العبد على معانها لا ارادته المخصوصه المتعلقة بفعل المظن المحكم من الفعل وتركه وكما ان المعنى  
الحقبة لعل غير مستعمل بالمعنوية واذا اردنا ان نضرب عنه بالرجوع كذا في معانها الجار الى الجار كذا  
لكل من الخصال المذكورة غير مستعمل بالمعنوية واذا اردنا ان نضرب عنه بالارادة فلا يصح قوله احد من المعنوية  
غير المستعمل بالمعنوية بالآخر التبعة وذلك بان قد رتبته ارادة الفعل من الممكن بالرجوع من الممكن منه  
ان يتعلق كل منهما بمثل من اعدام واجام ثم يدخل المسبة في حسن المسبة مبا لعل كما في جاز لعل  
مسفار الالاداد وذلك بصرى من الالاداد المخصوصه منزلة ذلك الرجوع المخصوص يستعان بها لعل  
تعبه اخذ عينا الم في الصالح التبعة الاستعداد وسوان يتخذ عبدا وكذا في الاستعداد وكذلك التبعة  
ولسه والرجوع بالجم والخاء المله بعد من الرجوع وندى صحت بحسب الرجوع والتبعة في الاستعداد  
تحت الجم ونسبه بذكره بظرف ما تعلم ومن الجار رجح احد قوله على الآخر وترج في القول بل في  
واما في مصداقه اي حجة ودلالة لان سببه الاستعداد الله تعالى في الاله الكرمه فصرح بهام استعانة الاله  
بلو وكثر من يحس عليه العواد وسوانه تعالى عن مثله ولسه لعل كور لعل على رضى العباد على اي  
معانها الحقبة بان يكون معانها قوله اعدوا على اي حال من اعدوا فاعلموا اعدوا راجع وصوب  
الى التبعوى اليه في اعلى مراتب العباد وبه قال العاصي في سطر لعلكم معشر الله تعالى عن التبعة اعدوا كما قال  
اعيدوا ركن راجع ان يخطوا في سلك المعنى العاصي الذي في العلاج المسوجين لحواله نية على ان التبعوى  
درجاتها لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر  
الله تعالى مدعولهم حقا وطفا رجوع رضى وكما في قوله وبان يكون معانها قوله لعلكم معشر الله تعالى  
معدله من فعل حلقكم والمعية حلقكم معدله راجع لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر  
بعد وسوجن المكلف بالعبادة ولسه لانا بوليتي المص كلامه في اعتبار الاستعداد فيها على قدر الحاجة  
الذي هو حلقكم لان تعلقه باعدوا ما باعدوا ومواءم مسطور بوسط الحال من فاعله من صفة متعلق  
الذي هو ركنكم وما الذي حلقكم والذين من حلقكم والذي جعل لكم الارض واساقيا الذي جعل لكم الارض واساقيا  
لكنكم بحسب المعنى جمعه وان جعل مصوبا بغير راجع او مخرج او مفعول على المدح والتعظيم ومعنى باعدوا  
لا طائل في تفتد العباد ورجاء التبعوى للرجاء التبعة ما في حصوله من الرجاء بل لما سجد صعدا بعض  
التبعوى اي اعدوا متعلقا وعطف التبعوى على العباد فان تعالى اعدوا واساقيا ولسه ولا معان لعلكم  
حوار على لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر  
فانده ما لا معان لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر لعلكم معشر الله تعالى في سطر  
هو التبعوى اذ التبعوى في طائفة حال المكلف بالعبادة ولسه فاما بعد الرجاء اي على بعد من حلقكم حلقكم

غيره







الى الواحد من مرفق اليه طلبه الصحاح مرفق ما عند فلان اي يطلبه عروى اي يطلبه ماله  
 وانه بعد فصل قوله يعرفونها الى ما الى ان في هذه الاشارة الى قوله تعالى ان في خلق السموات والارض  
 واجلالا للذليل والهداية قوله وما احصى من اياتنا ما نزلنا من السماء من مطر اعطى به الارض  
 ما تصاع المقيم بالشمس المذكور وفي قوله وسكودنا اشار الى ذكر الواحد الا ان في الاجمال قدم ما هو الاصل  
 اعم بوجه على الاعراض في الفصل رجح الى نظم الترتيب بان قدم الفصل الاعراض على فصل الواحد  
 هو شان الترتيب حيث ذكر ما في من العرف على ما في من الواحد قوله ملازم السكر اي بالسكر الامم قال  
 العاقل الطيب رحمه الله ولازمه اذ في الجواب في القول يحقق ماضيه بالعبارة فانه باللسان قوله  
 معطوف على وصفا اي عجب الى كانه في محل النصب على الوصفه او على المذبح اما عجب العظيمة  
 قوله واراد قوله دفعا على الاستاء انه خير من الاستاء والتعدير موالدي جعله ولو جعل متدا كما  
 هو المتبادر الى الفهم لم يكن من المذبح في فان شرط في المرفوع المذبح لكونه فرعاً عن المفعول الواحد  
 المفعول الثاني ان يكون من مفعول من سابقها بعض المفعولين اي لا يكون ذكرها لاداء انضاج  
 او كحصول الى غير ذلك مما ساق الصنفه كما تحققت في الذين من قول ما عجب وبيان غير المذبح  
 على زياده برغبت اصابع المذكورين من انما سماع الترام جذو الفعل والمجد والمكان  
 بالمذبح ما عاينه لم يكن مستعلا كلف وقد نهوا عما شئوا اتصاله وعدم استعماله بالترام حذف  
 والمستاء لكونه صورة معلى بقله قوله والظرف من لادم في سرج العلامة العناري رحمه الله  
 اي البسم من الطيف الذي نشور عن ذكره والقبه مثل الخيمه والنجار من الصور والورد والظرف من اللحم  
 وقد فترت بغير اجري الكشف الخواشي الاول اي البسم من شمر الماء من لبن والناسفة براد صوب  
 من براد صوب لا من شمر موشا عود من اوله وما ورد في كنه الطراف من لادم قوله وفي على  
 كانه عن الدحول بها الى في سرج العاقل الطيب رحمه الله النهاية المدخل بالدرجة والاصل منه ان الرجل  
 كان اذا روج امواه به عليها قبله يدخل بها فيها قوله براد ان السبب الى ما في الحاصل السوال اي  
 ان السبب الخيمه في جرح المرفق من ماله ومثله لا الماء فكيف دخل بها السبب على الماء في قوله تعالى فاصح  
 من المرفق ولم يعل فاصح بغيره ومثله قوله واجاب به تعالى جعل الماء سببا اي سببا طامرا في جرح  
 المرفق مادة لما حمله خراها ماداد قوله الا ان له تعالى في اشياء الاسماء التي معلق قوله كونه قادر  
 على خلقها فلا يستلزم مادة لا يتقوله جعل الماء سببا والا لكان ينبغي ان يقال في لغة ونقطة نفس الماده  
 في الصحاح مادها جاء في قوله من المرفق السبب لوجه الى في سرج العلامة العناري رحمه الله ومن المرفق السبب  
 الامام الوارد في هذا المعنى كونه تعالى طامرا من كل المرفق لاداء لوجه الى في سرج العلامة العناري رحمه الله  
 فان المرفق لاداء لوجه الى في سرج العلامة العناري رحمه الله فان المرفق لاداء لوجه الى في سرج العلامة العناري رحمه الله

نظم

مراد من السبب في قوله  
 دا - فعلا لا في سرج  
 الطيف على الجرح  
 والسبب الخيمه

ذلك لانه

ولذلك الساق اي ما وزعا فان المرفق بعض الماء لاجل بعض المرفق لكونه لا بعض المرفق لاجل بعض المرفق  
 واما ما في المطابقة المعنى في الواح فان المرفق من الماء بعض الماء لاجل بعض المرفق لكونه لا بعض المرفق لاجل بعض المرفق  
 لم يزل بعد ورجع لم يخرج ورجع من المرفق لا يخرج من المرفق لكونه لا بعض المرفق لاجل بعض المرفق  
 من الماء لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 اي لم يزل من الماء لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 اخرج بكل المرفق فاصح به من المرفق قوله ولا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 قال الله تعالى لم يزل من الماء لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 ايضا كاحمال البان وكونه العدد من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 ايتصف بمفعول به كونه زعا من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 للتخصيص يكون كونه من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 فليقل ذلك للمرفق ورجع من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 له على ان من اسم يجمع بعض كمن قد قيل ان معناه فاصح بعض المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 وقع اي حين اكل من المرفق معناه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 به لوزع لا لاجل ان يترك قوله في السمع في ماله احدها ما ذكره من ان زعا مفعول له وان كان كونه حالاً والمرفق  
 مع المرفق والماله ان يكون مفعولاً في المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 في الكسب من قوله فان كان السمع كان المعنى فاصح بعض المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 على المصدر ذكر ما المصنف سواه ابراهيم من غير ذكر هذا الوجه لكن الاول اظهر ان لا تأويل فيه والله اسر قوله والاطراف  
 منها قوله على ان المرفق المعنى كانه المعنى فان يكون المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 على بعد ان يكون من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 البان بطريق الاول فان المرفق اذا كان كرا جرحا كان ما هو بعض من ذلك المرفق كرا طعنا ملهم ان يكون السبب من ماله  
 مع اكثره قوله الاول ان المرفق المعنى الى مرادها اكثره الى فان العاقل الطيب رحمه الله يريد ان يفرق المرفق الى  
 وادها المرفق المرفق على ان يرد منها ما يرد من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 ولا اقل من الماء لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 في قوله سبب كم يكونا سببا ما حقه قد مضى كونه كم لكسره فانه من اكثره كنهان قوله والمرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 الى في جميع العلامة العناري رحمه الله والخوان الى الصحاح اما يكون المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق  
 اسم طيف من محض روي ان احاداً اذ اقبل له اشياء فان من اشياءكم كنه الحويله اي قصده العيشه الى مستهيا كمن  
 شئيه عذره فصح وعذره معارف لم ترفع وفي سرج العلامة العناري رحمه الله المرفق لكونه لا يخرج من المرفق لكونه لا يخرج من المرفق

وكم طرفا لغوا مفعولا

مراد من السبب في قوله  
 دا - فعلا لا في سرج  
 الطيف على الجرح  
 والسبب الخيمه



وله اي يكون مفعولا على مفعول كل الامور في حد ذاته ما في شرح العلامة العارضة رحمه الله من ان يفسر اذ انكم  
عبادة بكم وهو مفعول بكم العبادة ولا تنكره بكون عبادة بكم على اصل وانما يفسر ان اصل العبادة واسما منها  
التوحيد فوله مفعول على الامر ورد في رد العلامة العارضة رحمه الله بوله وهذا اي الوجه الاول  
اول من جعله عطفا على الاموال لا سبج هو الواو كما في قوله جعله اعبدا لله ولا يتركوا له وله وجه جعل  
بعضا مفعولا على قوله وليس في شرح العلامة العارضة رحمه الله واما جعله بعضا مفعولا ما مضى ان كان  
في رد في ما ذكره ولا يشترط كلام المصنف بل انما لان تعقيب احواله التوحيد بعبادة ما في كون العبادة سبجا  
على ما هو شرط اصحاب المصارع بعد الاشياء الستة وله وجه في رد عليه ان كل افعال محمودة في الكسوف انما  
يجوز ذلك لشمع الله ومنها ادعى انها مستحالة لارادة الله فيها ترجيح لما في الوجود باعتبار ان الله  
لما اراد موهم على رغبته مكنهم من اسبابها ولم يسل الا على اجتنابهم بها فان كان من المعنى ان العاقل  
الطبيعي رحمه الله قال والوجه ذكرها العاقل ملخصا قال فلا يجعلوا اسما على ما عهدوا على الله اي مفعول على الله  
منصوبا ضمنا وان خالف او جعل على ان يصحب جعلوا نصفا ظاهرا في قوله تعالى على ابلغ الاسباب سباب  
السواط اطلع الجاهل بالمالا لا يشاء الله لا شريكا في افعالها عز وجل المعنى ان سوا الله ابداد او بالذي  
يجعل ان انما نعتت نهي عن خرافة ما قبل مفعول لا يجعلوا والفاء للجمعية اذ جعله على لفظ  
معنى الشوط والمعنى من حكم هذه السم الجسام والامارات العظام ينبغي ان لا تنكر له وله وجه في ان  
النصف لا يحصل ما في الاسم من قوله والحوار به جواز النص بظن الى عدم لعل صورة كما يقول لعل  
منه لعل كذا في صريح على النص فانه وان لم يكن مضافا في هذا المقام لكن يصح انما في الصورة وقوله  
على مكان معصوم واما بعد حكمكم كل سوا الله فانما اصل المعنى لا ليس النص بعد ان في حده الامر اي ان  
لو قدر في لعل اطلع فاطلع في اطلع فاطلع في كل هذه الغرض على سبيل الوداد والبيع فلا سبيل في  
وله ان جعله مفعولا مدحا على انه خبر لفظ محذوف في شرح العلامة العارضة رحمه الله الثالث  
سئل بالذي جعل اذ كان حرم سدا محذوف على ان يكون مفعولا على مفعول الجملة اي هو الذي  
نعتكم اذله التوحيد ولا يتركوا ولا سبجهم على مذكورة نصا بعد راعى اذ ليس قولنا اذ انكم  
او احسن الذي جعل ولا يتركوا مع بعده ولا على مذكورة وضعا وموظا مفعول له ومن حكم ما به  
لا يرد المذبح اليه الكسوف مكملا هذا وجه اخر ليس على مفعول في الابداء على الوجه فان ذكر النص  
في افعالهم اعدوا بكم والاستحقاق اذ كان مفعولا اعدوا بكم على مفعول قوله والتوحي ان مراد الم  
محصل كلام العلامة العارضة رحمه الله لم لا يحكم على من له ادنى بطلان الكتاب ان ليس المراد معلوم بالذي  
جعل بكم على مذكورة دفعا لا لابداء ان الذي جعل هذا خبر فلا يجعلوا على ما قبل مفعول فله والفاء  
المستد مع الشوط نعم لو جعل هذا وحدها كان ساكنا كذلك جعل بكم على مفعول ما في النص

معدر

الرجع على

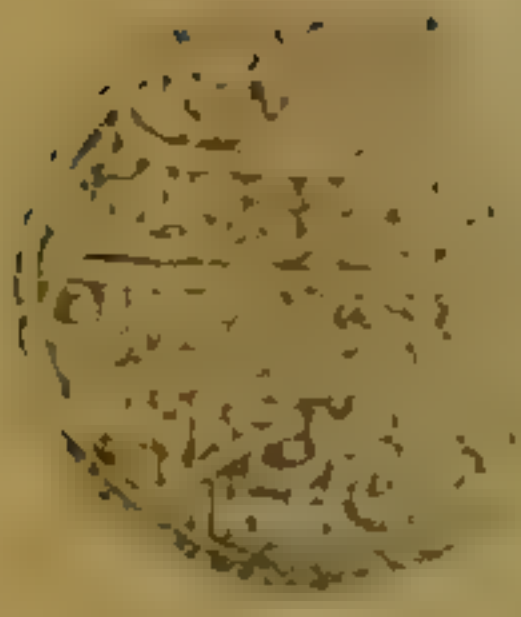
من داخل المبدأ والخبر في شرح العاقل الطبي والكشف شرح المولى الرازي رحمه الله تعالى  
نقول اي يصون بما في جاعله نداء وما سوي يندى حسب كلف المولى واما المفعول فله وجه  
من نداء قال العاقل الطبي رحمه الله وكذا ان يكون مفعولا لفعل محذوف اي يصون في صيغته انما يجعله  
نداء وان يكون مع مفعول المحذوف حالا من نداء واما بعد العلامة العارضة رحمه الله ورد بان نداء في حكم حر المبدأ  
فلا يكون في حال ورد ايضا على لونه حالا من نداء في حكم المبدأ فكيف يكون في حاله ونداء في حكم حر المبدأ  
المبدأ والحر ولا اسكال وقال المولى الرازي رحمه الله ويجوز ان يقال انما يصون على محذوف يدل على  
ان اي يصون او يصون بما في جعله في نداء على ان يكون جعله نداء حالا من الماعل او من المفعول  
وله والنداء المفعول في الكشف كذا في الرازي ان المفعول اعم الالفاظ الموضوعة للواقع من السمع لا لالتشابه  
في اي معنى كان وذلك لان الابدال في الجوز والشمعة في الكسفة والشمعة في الكسفة والشمعة في الكسفة  
اولا زاد بحفظها في اصل الوضع النقي والافعال استعمال النسبة والنسبة في الكل شامخ ومنه قول العلامة  
لانه التشابه فوله وما كان نداء يصون بها حاله في نداءه الموجه لكلام المصنف رحمه الله في السؤال جاعله  
ايهم كما لا يجعلون ضمنا منهم مساوية لله في النسبة باسمه وولم آله والبرهانهم وانما كان عدم لهم على المبدأ  
في اي معنى كان ذلك لان الابدال في الجوز والشمعة في الكسفة والشمعة في الكسفة والشمعة في الكسفة  
اشاره الى ان اسكال استغارة محسنة بكم في العاقل الطبي رحمه الله حيث قال وحاصله الجواب الى عبد التميم  
اي سمى الله اباها اذ اهل الحكم لا ينهم ينزلون لضد مقام الضد لضرر من الحكم كقوله تعالى فيشرهم عذاب الهم  
قال وفي استغارة مصرحة بحسنة جعله واضع على سبيل الحكم والمراد من في العلامة العارضة رحمه الله  
استغارة محسنة بكم اي صلبها الحكم فوله مفعول في شرح العلامة العارضة رحمه الله مفعول  
اي ما لا اسعار بهم جعلوا فوله فقط مسجل بها المستقل بل الزمان المستحجار في شرح المولى الرازي  
اسعمل فقط للمسجل المنفرد ومولانا في المعنى ولعل يجوز في شرح العلامة العارضة رحمه الله وهذا اسعمل  
محمودا وتساخا وما اضرا على الاستعمال المستعمل واضر عنه الساج رحمه الله بكم على انه الزمان  
المسمر فوله ولم يرد ما في خصوص العدد بل اكثر اي في صلب عدد كما في الاعداد الكبر والار  
من انما في سبيل اتخاذ اشياء لا يربك من كادها به العدد فوله من ان في شرح العلامة العارضة  
في الصحاح دانه اذله واسعبه في الحديث الكيس من ان منه وعمل لما بعد المبدأ دانه جازة دانه  
فلكه جازان له لاطاعة في الاساس انوه ايقاد واله ودين الملك وكل مدبر هذا هو المبدأ في السب  
فوله اي جعل امور الاربعة اقساما واخذ كل قسمه اولى واستعمل قول المولى الرازي رحمه الله اي اذ ان  
الا موزا حار كل من الناس امرا وكذا من قول العاقل الطبي رحمه الله اي اذ ان في الامور ومن قول العلامة  
رحمة الله اي اذ ان في الامور فوله شر له ان هذه الجملة وقعت حالا في شرح العاقل الطبي رحمه الله

وساكن عدم اتم حاله



وانما يكون موضع الحال المقربة لجهة الاشكال المعينه على التبع كقوله تعالى كيف كنتم من قبل  
 اموالكم اي لا تحلوا ما ائذوا والحال انكم من جهة التبع والمعرفه منزله بعبه جعلكم ائذوا مع هذا الصارح  
 ونظمتها بعبه كقوله تعالى كيف كنتم من قبل كقوله تعالى كيف كنتم من قبل كقوله تعالى كيف كنتم من قبل  
 قوله ويل معناه لا تطاوا صطلا وما الى في الكسوف وقيل اي لا تطاوا صطلا وما لقوها واصلي في السجاع  
 لا قول لم يعم في كل واحد في شانه وهذا شبه للالتصوم النحل قوله اي هذا الفعل منزله منزله  
 اللازم اليه في شرح العاضل الطبع رحمه الله هذا على برزخ المتعدي منزله اللازم اي انكم يوجدون هذه  
 لها ما للمالعه والاشارة بقولنا ان العارفين المحزونين قوله اي انتم الواحدية وبطلان الشرك  
 اي قوله ربكم اي ما لكم وسدكم ومصلح احوالكم بدل علمه قول العاضل الطبع رحمه الله كانه قال يا ايها  
 العلماء انكم معبودا بحسبكم عبادته وعلم الطريق الذي ذكر اي انما في حد ذاته وبطلان الشرك وذلك  
 فهو النظر فيما يدل عليه اي علم الاشياء لا يطل من لا يفرغ من خلقهم والافاق في موطن الارض والسماء واسما  
 اي ما انعم عليهم بانزال المطر واخراج الفروع وعرفهم ان لا شريك بالله مكاره ووجه لمصلحة العقل والمعرفة  
 اقبلت في حد ذاته بقوله واهم بغيرهم على الوجه كنهان بالجملة المعية لا اشته وعرفهم عظم علمه ذلك  
 هو الخلق على انما في محله صلا الله عليه وسلم قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 رحمه الله كانه عطف اي طاوله بالكره غايه وفي التوسيع لا يكره والصلوة عليها من التوسيع في مقام  
 اراد انما لعلها اي خففوا السبع بعد السلام قوله والعابد الى الموصول محذوف اي ما انعم عليه  
 به واهم على صفة المحمول في ضميره لم يترك وعلمه فام مقام العاقل او مستورا في انهم يحذون الجار  
 واتصال الفعل تكون التمسك فاما مقام العاقل قوله وقد سلك المصير بمرر بان النبوة ما سلكه  
 المصير في مرر بان الواحدية قوله على انما في محله صلا الله عليه وسلم في مقابل ما في الواحدية وما  
 بدحض الشبه في مقامه وسطل الاشرار في هدمه وازاهم كيف تعرفون في معابله وعلم الطريق الى ايات  
 ذلك وانشاء الى فصل ما في ايات النبوة وادخاض الشبهة وازاهم ببقية التوسيع قوله فاما في  
 اليه قوله وامل جلده صم حنسه وجلده لم يجره صلا الله عليه وسلم في اللفظ او المعية اذا و  
 في موضعه اللان في الاما الى ان الحجر من الارام المستفاد به اللفظ والمعية عند الوجود في الموضع  
 اللان في معال اصحاب الحجر اي اصحاب الحجر اي هذا المعام من المواضع التي ناسب اعتبار الدرر في النزل  
 واسمها لفظ السبل مكان التحدى وقوله وذلك الى بيان لا صبا به الحجر في عمار الدرر في النزل  
 واسمها لفظ السبل وهو صيغة ان الكفار كانوا يطعنون في العراك ويربواون فيه انه من عند الله ام لا  
 جهة انه كان حرجا اي مر لا على سبل الدرر شيئا فشيئا مبيحا موزعا على الاوقات على ما هو في النزل  
 والسعر وبقولهم لا نزل على القرآن محله واحد فسل لهم في دفع طعنهم ان ارسى في هذا الدين انزل عليه

هاتوا انهم من مجموع سورة من سورة فانما يبرر عليكم واهل في التحدى من ان نزل الجملة فخذ واحد فليطرق  
 المحرارة ولا جعل ما يحذوه رتبة فادجه وسيله الى ظهور حقيقة تحت لا يحوم حول حواء شكل بقوله التحدى وادفعها  
 لما في صدورهم من الشبهة وهذا غاية الارام والسك في له من عنداه خركان الى كذا قال العلامة الساري رحمه الله  
 ويحكم حال من باع لم نزل على انه قد بين في اي النزل حال كونه متخاضا لا قبله في مع لاصع النزل عطف على  
 كون الاسماء منها وقوله وسواي حيث ما عن مصوب نزع الحافض في له ورد في ان معناه المصير كما يسمونها قال  
 الرازي رحمه الله حيث ما عن يكون السبب من سبب المصير رحمه الله قال اجل حبسك من اجل في موضع للكثرة لانه في  
 العاقل كانه قال محسبي كاي كل من غره سوى من الولد والشيء والجمع في له في معناه حالها في كل موضع  
 مما قاله العلامة الساري رحمه الله وقوله وقد جعل اليه من كلام المولى الرازي رحمه الله وقد مرنا وان صفة الشبهة  
 بقوله وفيه ان هذا المعنى لا يسل المعام قوله ما كذا ويرى قوله من وجه ما وجد في شرح العلامة الساري رحمه الله  
 على قوله لعله على سبب ما في المال واحد قوله ويذكر ان سورة القرآن لان مطلق السورة الى ان  
 يستدل لطائفه يكونها من القرآن يدل على ان البنية اما من سورة القرآن لا مطلق السورة والا فالسورة اهم  
 دليل على ان من سورة الانجيل سورة الاشياء وما في ان سار ما وحي الله تعالى الى ابيه سورة سورة  
 قوله وبه خرج الامام المحدث كالعبر والخرم في له ونقص هذا المعنى بانه الكري من صدور عليها  
 المذكور بانها الطائفة من القرآن المعام قوله وحيث ان احاط بالعلامه الساري رحمه الله بانه مجرد  
 لاسم ونقص في له وازاد قوله ايتها ان ان حبس الطائفة السماء بالسورة سائر في له وكثر في  
 اراد ما وغايه قلها بل ان في شرح العلامة الساري رحمه الله وقوله الى ايتها ان ان من على ان اول ما  
 سألهم بالسورة بل ان ان قد في التوسيع لا يصدق على من السورة بانها طائفة من سورة ايتها بل ان ان  
 قائل والى دفعه اشار بقوله وهذا اي انه اراد ان حبس كل الطائفة السماء بالسورة سائر في له وكثر في اراد ما  
 وغايه قلها بل ان ان سكت المقصود واداه انكشاف ولا يراد ان هذا التوسيع لا يصدق على المعنى على  
 السورة وبه اي هذا التوسيع المعنى المذكور يعلم ان ان ان الله اي انه الكري على صدر كونها سماه بل ان الاسم  
 اي بانه الكري خارج من السورة لا يصدق عليه ان ولها بل ان ان في له او رد عليه اليه فبما في معناه  
 في بعض الخواطر انما سكت على هذا الحد ان سم الطائفة المذكورة بالسورة لا سورة قوله وحيث ان  
 قال المولى الرازي رحمه الله وحيث ان وجه احد ما ان يجعل السورة مع السورة كما مراد بالخطاط المحظ  
 وموالبستان ثم سمى بالان السورة طائفة من القرآن محدده فهو فعل مرسل على جاز ما فيها ان السورة  
 من غير واسطة التجرد هو مجرد قوله وقد مال جوابه اراد صاحبه انكشاف حقيقة في على الاول  
 ما في الامام ما لا بد منه لانها طائفة من القرآن مجرد على جازها كالمسورة بالسورة فبما في جازها  
 من الامام والخط اسما كل على اجزائه واحاطه كل مجرد انه وسواء الاحاطة ولولا ان كل الامام في كل علم













ما زلتا وسوا كان كل من كل ما يضمن ثبات أفكار بعضكم الى بعض ومن بعض على عدد رجوع الضمير الى المنزل على حواء  
لما احدثكم مثل محمد بن وهب وامى سورة واما عدل الخطا للجمع لان الواحد من بعض عدل على احتسابهم في حصل  
ذلك الواحد انكم ولا يدل على ان كل واحد من جملة افرادى جملة على الاول قوله لا يدل على ان السورة  
ان يكون من قبل ما في سورة في حسن النظم والاسلوب المحفوظ ما في السورة في حواء ما حقه كل في الوجه  
دعوه قوله او ادعوا من دون الله شهدكم الى قوله فادعوا كل من شهدكم واستظهروا به من الحق والانس لا الله  
واما ما كان في الوجه الاول وما قوله ادعوا الذين يحقونهم الله من بعد الله وبعثهم اليهم شهدكم فيكم يوم القيمة  
انكم على الحق ادعوا الذين شهدون لكم من الله يدلي قوله وفي امرهم استظهروا بالجداد الذي لا يسطوع معاجلة التبرير  
معاجلة على الله انكم يوم فوله كما في الوجه الباقي اي من الوجه الله وفي الوجه الثالث هو قوله او ادعوا شهدكم  
اي من عند انفسهم ومن عند المؤمنين شهدكم انكم انتم شهدتم الله وادعوا شهدكم الى حواء  
اي ادعوا من دون الله ومن عند المؤمنين شهدكم والوجه الخامس هو قوله ادعوا من دون الله شهدكم الى حواء  
الشهداء من الناس الذين شهدوا بينهم بين الله عاوى عند الحكم قال العلامة النصارى رحمه الله فالمراد على  
للحكم على الناس الرابع للاستدلال وعلى الاخرى للثبوت في اكتشاف الداع انه هذا النص هو الملام له قوله وادعوا  
شهدكم بحوره ان المعنى في قوله او ادعوا شهدكم ان كان وادعوا من حواء الله كما هو الوجه الاخر المحار على ما سطر  
ان شاء الله تعالى فلا معنى للاستدلال بالكل على عدد رجوعه الى المنزل على لادعوا ما بسورة من حواء حواء  
منه في المعصاة وركب الكلام وذكر الواحد من شهدكم من حواء لا معنى له بالجمع والانس وان كان ادعوا  
التيكم واستظهروا بهم في المعارضه كما هو الاول فلا معنى للثبوت في اكتشاف الداع انه هذا النص هو الملام له قوله وادعوا  
الحامول لا تاتي في الحقيقة واحد من شهدكم والعراني وان كان وادعوا شهدكم اي من حواء الله كما هو الوجه  
الثالث لشهدوا انكم اسم بالمثل لا الاستدلال واللام يتوقع قوله من دون الله فادعوا شهدكم اي من حواء الله  
الحامول لا تاتي واحد من شهدكم ولا معنى للاخبار اذن ولا رد بعد ادراج الى المنزل يوم الخطاب يوم  
انكم بعد ان يدروا القول ونظروا سوا كان من كلهم او من شهدكم او غيرهم خصوصاً المذاهب من كلهم بالادعاء  
لشهادته ما انه مثل ولا يخل في نفسه وان كان وادعوا الشهداء من حواء الله ولا معنى له بالجمع والانس وان كان  
البحر كما في الوجه الخامس فالاصل ولدي ذلك الواحد شهدكم لادعوا من حواء الله كما هو الوجه الاخر المحار على ما سطر  
في الحقيقة واما عدل الخطا في قوله فادعوا شهدكم اي من حواء الله ولا معنى للاخبار اذن ولا رد بعد ادراج الى المنزل يوم الخطاب يوم  
واحد منهم ذلك لان المعنى رجح الله على ما يقر ليس فيه انحرال الحق ولا المبالغة وايضا يومهم ايهم يوم  
الشهداء لشهدوا انهم مثل محمد بن وهب لا شهدوا ان الله مثل هذا الالهام يدع مثله المعنى ومدل لوصف  
بالحج الى فضل ما من ذلك ما بعد وقد بين السبل فاطوع بغير بعد والله يقول الحق ومن يهتد السبل  
فوله في الظاهر في العبارة اي على عدد له كقول العباد الى العباد ان اقصاها بان من بعد سورة ان يمار

الوجه

وغيره

لما احدثكم مثل محمد بن وهب وامى سورة واما عدل الخطا للجمع لان الواحد من بعض عدل على احتسابهم في حصل  
ذلك الواحد انكم ولا يدل على ان كل واحد من جملة افرادى جملة على الاول قوله لا يدل على ان السورة  
ان يكون من قبل ما في سورة في حسن النظم والاسلوب المحفوظ ما في السورة في حواء ما حقه كل في الوجه  
دعوه قوله او ادعوا من دون الله شهدكم الى قوله فادعوا كل من شهدكم واستظهروا به من الحق والانس لا الله  
واما ما كان في الوجه الاول وما قوله ادعوا الذين يحقونهم الله من بعد الله وبعثهم اليهم شهدكم فيكم يوم القيمة  
انكم على الحق ادعوا الذين شهدون لكم من الله يدلي قوله وفي امرهم استظهروا بالجداد الذي لا يسطوع معاجلة التبرير  
معاجلة على الله انكم يوم فوله كما في الوجه الباقي اي من الوجه الله وفي الوجه الثالث هو قوله او ادعوا شهدكم  
اي من عند انفسهم ومن عند المؤمنين شهدكم انكم انتم شهدتم الله وادعوا شهدكم الى حواء  
اي ادعوا من دون الله ومن عند المؤمنين شهدكم والوجه الخامس هو قوله ادعوا من دون الله شهدكم الى حواء  
الشهداء من الناس الذين شهدوا بينهم بين الله عاوى عند الحكم قال العلامة النصارى رحمه الله فالمراد على  
للحكم على الناس الرابع للاستدلال وعلى الاخرى للثبوت في اكتشاف الداع انه هذا النص هو الملام له قوله وادعوا  
شهدكم بحوره ان المعنى في قوله او ادعوا شهدكم ان كان وادعوا من حواء الله كما هو الوجه الاخر المحار على ما سطر  
ان شاء الله تعالى فلا معنى للاستدلال بالكل على عدد رجوعه الى المنزل على لادعوا ما بسورة من حواء حواء  
منه في المعصاة وركب الكلام وذكر الواحد من شهدكم من حواء لا معنى له بالجمع والانس وان كان ادعوا  
التيكم واستظهروا بهم في المعارضه كما هو الاول فلا معنى للثبوت في اكتشاف الداع انه هذا النص هو الملام له قوله وادعوا  
الحامول لا تاتي في الحقيقة واحد من شهدكم والعراني وان كان وادعوا شهدكم اي من حواء الله كما هو الوجه  
الثالث لشهدوا انكم اسم بالمثل لا الاستدلال واللام يتوقع قوله من دون الله فادعوا شهدكم اي من حواء الله  
الحامول لا تاتي واحد من شهدكم ولا معنى للاخبار اذن ولا رد بعد ادراج الى المنزل يوم الخطاب يوم  
انكم بعد ان يدروا القول ونظروا سوا كان من كلهم او من شهدكم او غيرهم خصوصاً المذاهب من كلهم بالادعاء  
لشهادته ما انه مثل ولا يخل في نفسه وان كان وادعوا الشهداء من حواء الله ولا معنى له بالجمع والانس وان كان  
البحر كما في الوجه الخامس فالاصل ولدي ذلك الواحد شهدكم لادعوا من حواء الله كما هو الوجه الاخر المحار على ما سطر  
في الحقيقة واما عدل الخطا في قوله فادعوا شهدكم اي من حواء الله ولا معنى للاخبار اذن ولا رد بعد ادراج الى المنزل يوم الخطاب يوم  
واحد منهم ذلك لان المعنى رجح الله على ما يقر ليس فيه انحرال الحق ولا المبالغة وايضا يومهم ايهم يوم  
الشهداء لشهدوا انهم مثل محمد بن وهب لا شهدوا ان الله مثل هذا الالهام يدع مثله المعنى ومدل لوصف  
بالحج الى فضل ما من ذلك ما بعد وقد بين السبل فاطوع بغير بعد والله يقول الحق ومن يهتد السبل  
فوله في الظاهر في العبارة اي على عدد له كقول العباد الى العباد ان اقصاها بان من بعد سورة ان يمار

د المجزلة

سئل على وجه

اول







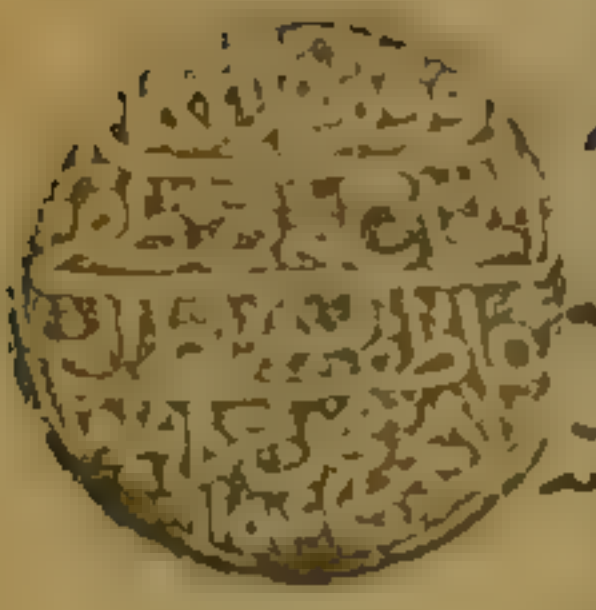




الاول على غير الوجه من البعاء دون مجرهم ما تسمى من كونهم بالسمه الى المجرم من وجه  
 فلما كان سجع الهمزة من وجهه على هذا الوجه لا يسمم الا ان يخص الهمزة من وجهه  
 والبعاء وقد انقضوا والا يكون كونها معارضه لا بد منها من انصاف امرض غير البعاء ووجه  
 العادي لدفع الهمزة المعاكسة لوجهه على انه لا يلازم الكلام على ان هذا من امرضهم يدل على كون  
 وعلى هذا الوجه ان قوله فان لم يعلوا اولي فعلوا دليل واحد لا يدلان لم يعلوا اولي فعلوا  
 ما سلك فيه لا شك كانه الى مريان قوله وان لم يعلوا وردت قوله وان لم يعلوا في مريان  
 حاله الثاني لم يعلوا بها على الايمان مما لم لا فهم في ذلك في مقام الرد من الاقدار وعدمه يكون  
 مكان شك حسمه اذا تصور حصوله الا حضور في السه في انصافهم والناظر فيها لكونها لا يمكن  
 ومعه من على مصاحفهم واقدارهم على افاض الكلام والواع اساليب البلاغة كان اقدارهم على الاسان مثله  
 راجحاً وغيرهم بالقياس الى ظاهر حالهم رجحان كونهم كالمشكوك فيه لديهم قوله انفع عليه اذا جازم في البعاء  
 انفع فلان اذا عيب عليه ووجهه على لا يبع الله عليك ان انفع على والاسم منه البقاء قال الشاعر ما بقيا  
 على تركما في ولكن خفنا صرد النبال وكذلك البعوى مع البقاء قوله ووجهه الحكم انه اي الواقي بسببه  
 اي من تعاونه في معرض منسك سواي الواقي الغلبة عليه اي على من تعاونه حال ظهور بطلانه اي بطلان تعاونه  
 من تعاونه فبانه بدو صفة اي وصف الواقي من تعاونه بالقوة وليس له تلك القوة استمرارية وبكائه قوله  
 من سوان احد ما اشار اليه المصنوع قوله لم يعلوا ما اشار اليه قوله واي فائدة في تركه الله اي في  
 لفظ الايمان بالعدل الى لفظ الفعل قوله والحوار اي من السؤال الاول بان وجه العبد اي وجه العبد  
 الايمان بل الفعل سوان الايمان محل من الاعمال فصيح التعبير ما فعل الحار انفسه حرم وجه الفعل  
 يقول استظانا معال كل هم ما فعلت من السؤال الثاني ان العائد في التعبير عن الايمان ما فعل الحار  
 حيث وجه الفعل وحده موج الايمان ما سعلق كما صوره اي قوله يقول استظانا الى قول فويل  
 اراد ما كانه الضمير الى الهمزة المعاكسة لوجهه على انه في وجهه حرمانه محرم كانه ابداداً  
 به اراد ذكر شي محرم ذكره او لا كان المناس ان يعبر عنه بالصبر الذي يسم كانه كونه غير صريح في مدلوله  
 به الكفاية بان الهمزة الضمير الى الهمزة المعاكسة لوجهه على انه في وجهه حرمانه محرم كانه ابداداً  
 به كونه محرم ذكره الا اسم ضمير ضمير الضمير الى الهمزة المعاكسة لوجهه على انه في وجهه حرمانه محرم كانه ابداداً  
 به في دلالة على ما اراده قوله وصل ارادها ما يعادل الحار وموان يراد باللفظ معناه لتعمل  
 به الى ما هو المصنوع والله اسرار العاقل الطير رحله بقوله ويمكن العمل على الاصل بلا حجة  
 به وسوان سعي العام لتبني الاصل من هذا اللفظ قوله واراد عليه اورد العاقل الطير رحله  
 به بقوله كبر قوله حار محرم كانه لا ساعد عليه لان طامره ان قوله فان لم يعلوا اجري محرم

في انه اذا عدم اسما بجاءه او باسم الاشياء شغرها عنها كقوله تعالى ان البع في البحر  
 سلك او لم يكن كان عنه سؤالا فوله واخذ عنه الى محصل كلام العلامة المعاكسة لوجهه ووجه الكفاية انه  
 عن الايمان بل لزمه الذي هو الفعل حصول المساواة من وجهه الحار قوله فوله انه لا يندرج في كونه كانه حسمه  
 الى في الكشف لفظ الفعل وما سبق من كون كانه تارة ما عدا الملازمة اللفظية ومساكن تحت المطاف مع الحكم  
 مثل قول المتن كان فعله لم تملأ حكايتها وكذا في بناء علة واخرى باعتبار عموم الفعل لاسرار الافعال كما في قوله  
 ذاك لا يجب من هذا الفصل ما يجعل مطلق فعل كانه من ذلك الفعل معلوماً لمفعوله المخصوص كقولهم  
 مودى كوت فلان فوجي انطمنع رماهم بظفت ولكن الرماح اجرت اي فعلت الاجار جعل مطلق فعلها بالاجار  
 كما به عن اجار ما اشارت الى قوله فوله وانصافه فوله فبأن طول الحكم عنه بوجه الوجود الاول سوان  
 ما كانه الضمير وهذا قول العلامة المعاكسة لوجهه على انه كونه فوله فبأن طول الحكم عنه بوجه الوجود الاول سوان  
 ثم انه اوضح وجه الاحصار بما ذكرنا في تعدد الهمزة الى الهمزة الاولى من قولهم سوان في موضع كراعي  
 كراي فوله اي جعله ما يباعه الى في شرح العلامة المعاكسة لوجهه على انه في الاسان مثله ووجهه  
 واما في عامه كس اللغة فليس الا انما الله مع اقبل قوله وقد دخل عليها ما اعراضه كقوله فلو انما سوان  
 ما اراد بنا ثم القول بعد جازا سانا فوله اي كبر على اي سكر اخار كانه بعد الاقامة في ذلك لا فهم  
 فلي اي كبر لانه في اتم غلبه اللع الاكاري انكار ذلك السكون في قوله كما فعلت انا سوان اي سوان ولا انا سوان  
 ما اذا كبر على اخار كانه فاعلم ما في مع ليع ذلك الاكاري دلالة على ان الله وسوان مع كلام مع الحكم  
 السوان فوله في حذف الهمزة كثر الاستعمال الى في الأصل لان فاول الانواع احداً وما في  
 الاخر وسببه الى انه من ادلا مع المصدرية في كانه ان ولادة حار سوان مع قوله عليه على  
 عن العرب عمر الى مصدر الخليل ان يقول لا منع ان يغير الحكم ما كبر عن معضاً ما مع وعلا اد موصع مشاب  
 ولا دليل على قول الفراء كانه في مع الحاصل الرضوخ في الصحاح ترجحه وارجحه كل مع وجوده اي  
 رجي المزا ما في لاقه ولا يجد فوله ولا يحج على ان درود هذا السؤال على ان اعجاز العرب انظر بان سوان  
 على ان العرب مع لا يمكن للضمير معارضه والحوار الجواز على ان لو لم يكن مع المودى شي لو عورس لم ينع  
 ان يتواصف الناس به ووجه ذلك لغير الاداعي فليس مع علم انه مع قوله وقد سبق ما تقدم الكلام في العلم  
 بهما قبل البعاضه وهو ما عورس فوله وكذا في امرضهم للفتح بان يندرج في الزمان الذي يحذره  
 فوله وقد ذكر الى وجه العلامة المعاكسة لوجهه على انه في الاسان مثله ووجهه  
 ما عورس ربه على الشرط المذكور فوله وقد وجهه الحار الطير رحله فوله العلامة المعاكسة  
 رجهه على ان كبر على قوله فان لم يعلوا اي ان لم يعلوا سوان من قوله فلو فاسو النار لان عدم انما هم  
 صريح لا ينع ان يكون سبباً لاقاء النار له وقد مر ان الشرط مستلزم الحار على ان الكلام مع المزا سوان مع سكون النار

ما عورس سوان مع سوان



واستعمل قول الشاعر رجي  
 الحار ما لان طاف في العلم  
 والفراء الى ان اصل لم ينع  
 لانه

في نصيب















بين المصنف وبين غيره في المرداد الم في اكتشف هذا نظره وقصه الما من عن اخرها معطوفه على  
 قصه الاخر كقولها عطف الجمله على الجمله وانما فيها سقايه انه عطف حمل موقفه ليرض على حمل موقفه لا ليرض  
 فيه التام بين المصنف وبين غيره في المرداد الم في اكتشف هذا نظره وقصه الما من عن اخرها معطوفه على  
 الاول والاخر والظاهر ان الما من عن اخرها معطوفه على الاول والاخر والظاهر ان الما من عن اخرها معطوفه على  
 اعتبر عطف الظاهر بالاسم لا بالاستقلال على واحد من الاسماء فيكون كذا في المرداد الم في الحمل  
 بل منه ما هو اذ اني قوله ان السكايه لم يصرح كتابه لعطف القصد على القصد فالجاء دون بالجمع  
 دون الحاء الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 فليجوز على قول الامام السكايه وقد عرف انه لم يصرح بهذا الاسم ايضا بحرف اى وتعالى في هذا المعام  
 ان ما ذكره اوله من قوله انما المعتمد بالعطف هو جمله وصرف ان المومنين في معطوفه على جمله وصرف حواء الكافر  
 من مثل عطف الجمله على الجمله فلا بد منه من بعض الخرجه الطلب ان ما ذكره في ما من قوله وك  
 ان يقول هو معطوف على قوله فانما من مثل عطف المرداد على المرداد وهو عطف الفعل وحده اى بدون  
 العاقل وغيره في الحال ان عاقله العلامة المومنين صرح في ان المعطوف بها مجمع ثواب المومنين  
 اى اورد على سبيل التفصيل في قوله ونشره خالون وقد عطف على مجمع وضع عاقل الكافر كما اورد  
 المصنف في قوله وانكم في ربي الى اعد الكافرين في لا حاجه في هذه العطف الى ان يطلب حمل انشائه سابقه  
 ولو كان المعطوف الامر مع الجمله الا بريد الى بي شر كما دعم المجرور كما ذكره اوله لا جمع الى ان يطلب ما ساقه  
 من امر او من جمع عطف قوله وسر عليه قوله واما يوم العطف من المعطوف حواء اى كما هو ما ذكر  
 ما ساقه مساع له مما يحى بصدده اصلا فليس واما الا شفاء في المثال اى في هذه العطف في المثال وفي كونه  
 في الامام الكرمه فان فوك ريد حاجه القيد والادب في سبيل على حمل مجمع في كونه ريد حاجه القيد  
 والارصاد وصغرى في جمله معارف المصنف والارصاد في عاقل المصنف وهو كل بشر غير المصنف والارصاد  
 جمله واحدة فليس بها فصان عطف جذى المصنف على العصبه الاخرى بل جمله واحدة في الظاهر على ما  
 ليس به عطفها عليه كقولهم في نظر الامام الكرمه قوله والمجاوب اى عند الاستبانه انه وان لم يكن في  
 المثال المذكور فصان نظام الكرمه ما شمل على نصيب الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 عاقل المصنف والارصاد في اسو حلاله وما اخره فدا في سبيل كبرى واحاطت ساقه الى فرد كذا  
 ثاميه ونشر غير ما العفو والاطلاق لما احسب حلاله وما انجاه واربعة الى انشاء اخر فليس تكل  
 البشاره قوله ارفع عوا اذا اصابه به وعشاء في الصحاح قال ابو زيد ارفع عوا الى كلفه اياه  
 فقال لا ترفع لارفع الله اى لا ترفع في اعسر كذا به قوله احد ممان يا موانى الما من عن اخرها معطوفه على  
 الحظ في الايضاح قال بعد ان حمل كلام المصنف كلامه وفيه لا يخفى على الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على

كبرى

فكف

جاء وما بعد في حكمه ولهذا قوله واعتذر عنه قاره به اعتذر العلامة المصنف في ربه الله قال عطف  
 على ما ساقه وجه ربطه بالشرط المذكور ان بشر المصدقين ايضا مرتب على عدم معارضة الكفره القرآن والا  
 لم يكن معجرا فلا يشهد صدق اليه حواء الله ولم ولا يكون بصدقه في مثل التواتر كما قيل فان لم ياتوا  
 من ملة مدنت صدقه فانزوا العباد وانما الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 قوله واخرى بان قال المعنى به اعتذر صاحب اكتشف قال فلما الربط حاصل لان المعنى فانما الما من عن اخرها معطوفه على  
 من عطفه اعدكم وهم المومنون فاقم وبشر الذين امنوا مقامه ليدل على انه مقصود لانه ايضا لا لمحور عظمهم  
 وكفى في كونه داخلا في الجزاء الربط المعنوي منذ اعتذر العاقل الطبع ربه الله بوجه اخر وهو ان المصنف يجعل  
 قوله فانما جوابا لقوله فان لم يفعلوا حتى يلزم المجدون ما جعله جزاء لشرط محذوف كادناه وحقنا القول فيه  
 في قوله ولما ارشدكم الى الجمله التي بها يعرفون امر الله صلى الله عليه وسلم ولا بد من كل العدد ليم الما من عن اخرها معطوفه على  
 وانكم في ربي عز وجل مستدعي ذلك لان المعصود منه ان الله اربى ثابته ما ادعاه كانه مثل وانكم في ربي عز وجل  
 نوبه وصدق في ان القرآن منزله عليه من عباد الله فان لم يقدروا على ذلك وانتم وسانا البلا  
 فمذبح صدقه واداع صدقه فليس المعاند الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 على تحقيق هذا المقام من جانب الامام العاقله ناصر الدين ربه الله بغيره قال ونشر عطف على فانما الما من عن اخرها معطوفه على  
 فانما معارضة بعد التحدى في انجازه واداع ذلك في كونه اسوحت العباد من من اسوحت التواتر ذلك  
 مستدعي ان تحق مولا ونشر مولا ثم على هذا العدد سبيل العطف على جهات الحق والارصاد منها في المعطوف  
 المعطوف عليه ومنها رعايه الجمله الجامعة المومنين من بشر وانما الله في مع انزله العقلة ليعاها في المسببه  
 ومنها اجتماع الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 وقد سبق في كلام الشايخ ما عليه قوله والباء ان عطف الامر على الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 به بعد منه الحاء منما قاله العلامة المصنف في ربه الله من قوله وعطف الامر على الما من عن اخرها معطوفه على الما من عن اخرها معطوفه على  
 غير صريح بالنداء مما منه النجاه قوله ولما من الاستكاث في اخره المصاح ان عطف على كل مقدار اول ما اليها  
 حكلا ومع انصاف في شرح العلامة المصنف في ربه الله وسواها في المصاح وفي الكسب والاشكال في اخا  
 صاحب المصاح ان يكون معطوفا على كل مقدار اول قوله وانكم في ربي عز وجل كانه مع من الكا في ربه الله  
 قوله وانكم في ربي عز وجل منما قاله العلامة المصنف في ربه الله ولما من العباد من جهة اسماء الكلام  
 السابق على قوله بعله وانكم في ربي عز وجل على عبادا وهو لا يصح مقولا لانه صلى الله عليه وسلم لا يمكن في سوا  
 يكون موقفا على طريق كلام الامر يكون المعصود ذكره بعبارة من كماله مثل انكم في ربي عز وجل انه على ذهب  
 بعضهم انه عطف على كل مراد اول فان لم يفعلوا وموالى عاقل المولى المولى ربه الله قال واسمعه هم في  
 كل يكون عطفها عليه اما قبل ما اليها الناس من قبل فان لم يفعلوا واسمعه هم في

قروا







فإذا نسب الحكم كان متبعا إلى كل واحد منها وأما الخ المصروف فمما سببه على المفرد في تناوله كل جملة جملة  
وح شرط أن لا تدخل الجملة في جزأ واحد من الكليات فإذا نسب الحكم كان متبعا إلى كل جملة  
فإن استلزم ثبوته لاحادها كما في خلاف ثبوته لكل واحد والافلام قال لكن جمهورنا في العسر واليسر  
على أن الخ المصروف باللام والمضار كالعالمين والمحسنين وغيره في تناوله كل واحد المفرد ولذلك تعالى لفظ  
مع الجملة وصار للجنس وبوجه هو استثناء الواحد والآخر في نحو جاز الرجال الا زيدا قوله يريد  
لا يدخل في كماله كلام العلامة الصار في جملة مع فرد مفصل وفي اكتفاء اداء ولو سلم ان استا  
سببه العموم الى ان يحاط لكه حذو الخ على الكل فكيف وجه قوله والحوار ان لس المراد الاقل لا الكل  
هذا خلاصة ما قال العلامة الصار في جملة احاط بان مراد ما بين الكل والاقل بخود قوله على ما انشا  
فكلمة الى في قوله ان راد به بعضه الى الواحد ولا الى الواحد اي الى الكل في اللغة على الصحيح والاشع  
بعم اذ لم يوجد في النص صريح في الكل او في الاقل وبالحقيقة فالمراد منها جميع ما يحيط بالكل في كل  
وعلق بحاله فخلت باحوال المكلف في الغنى والفقر والسرف والادقار والصحة والمرض وغير ذلك وهو الركز  
اد الخ على واحد دون آخر ويحتمل في احادها ما في الصلوة او غير الصوم دون اخر قوله اشار الى مع الصا  
في سرج العلامة الصار في جملة صفة محصية للاعمال كاشعة عن معنى الصالحات في سرج العاقل الطبع  
ووجه انه لا يعمل كالجس في العمل والحق والحق كالمفصل بالصحة جرح الفاسد سواء كان  
في الدوام لا ولا مستقيمة جرح الاعمال الصالحة لا يعمل بها بالدرج وله فالاضافة الى التكليف  
او اردوا موضع لزوم التكليف هو الخ في كلام العلامة الصار في الاضافة الى التكليف للباسه او المراد  
لزوم التكليف محققا في بعض النسخ اذا اردوا موضع لزوم التكليف في سرج العاقل الطبع في جملة  
التكليف اي مساطرة المفرد الوجوب للزوم تعالى وجبال مع وعال او حاله جل اذا عمل ما يحسن الجنة  
او الفار وعال للجنة والسنة موجه والوجه السوط فقال وجب الخابط قوله بالغ في ذكر او المدح  
المراد اي بالغ في ما لفته من رتبة الكمال من رجات الجبال كما سطره قول العلامة الصار في ولا يحسن ما في انوار العرب  
ومسبها المبينة عن كمال الاستكباب فيها مجازا وديبا وذكرا المذلة الى محج الدول ملاي لا كالصعبة الى بسل  
سفرها الماء من حوائف الغرق كونها من الواضحة المبرزة على هذا الوصف المبرزة عليه وذكر الجنة الملتفة الكثرة  
والنخل المقتدر الى اكثر من الماء سما الطوال منها والصاعدة في الهواء من المائعات الدليل على ان مراد الشايع قوله  
بالغ لكن المائدة الكاملة قوله حيث اجاز الغرق ثامنا وذكر المقتل الى امر ما ذكره الكثر في قوله وبالغ في  
اشار الغرق شيئا لا يستلزم ان يكون ثامنا غير لا فاده دوام الصلابة لا زال بصرف جده ورسول اخرى في البرور زيادة  
فقد مع ان الظاهر كان معنى غربا متعلقا فلا بد على التمكن في ايام ان يكون الغرق فيها من شدة غيبه لا لذاتها وحمل  
مقتله من ذلك يخرج الماء من البر ملاي في قوله من الواضحة على نحو من العلامة قوله في جنة لا علة انوار وزيادتها

وهو اجمال

طوال في السماء او بعد ادخل لا استثناء فتحتاج الى ما ذكره وما في الخ من الواحد المستفاد من الجملة دلالة على  
والكثرة المستفاد من تحتها من الطباق مع ما ينفك عن المفرد واحد قوله وكان الظاهر ان يقول كان على غير  
مقتله اذ المعنى شبيهة بغيره فلهذا لا بد على لغة في مقتله في مقتله كما في لفظه اشار اليها بقوله كما في  
ان ما مضى من الخ من مضمون من غيبه في سرج العاقل الطبع وفي في قوله في غيبه بمراديه قوله تحت الخ  
الى من المراد اي من مضمون ما مضى من مضمون السرج الواحد وذلك ان البستان اذ كثر اشجارها ومقادير  
اعصانها والعتب بعضها بغيرها كذا في سرج واحد كذا في سرج العاقل الطبع وفي الكثرة من اي في  
كونها ستر واحد من طلبة الكاشف المظلل وفصل لانها ستر ما تحتها من الاضغ وفصل لانها ستر ما تحتها  
عليها قوله وما يحتمل في القرآن على نفع الاسماء العالمة التي كذا في الكثرة في سرج العلامة الصار في جملة  
العلامة الصار في جملة مع ان كل ذلك حكم الاستثناء اما يكون للوجودات المحتملة الا بالادراك الساعده وانما  
سببها ما في الرسول والكتاب اشار الى انها لم يصرف علما لانها مدرك ومدرك مدرك ومدرك مدرك  
الاشاره على كل الجملة ووجه لوجها ما لا يعلم ان اطلاقها مصرف الى المعقول كان المعقول كليا واما عليه  
الكتاب مع اللام في من الاصول على كماله وفي غرضه على كماله مسبوقة من الاعلام قوله اي اسم للمفرد  
من مجموع دار النوار واخرها اي يطلع على مجموعها وعلى اجزاها وفيها اي في الجملة خيات على مراتبها  
بحسب الاستحقاق اي على حسب عاقل الاعمال والاعمال فكل طبقة اي فكل عامل من العاملين على  
صالحا في طبقة اي في درجة من الدرجات حسب تعدد حسب الاعمال فجميعها اي جميع الجاهل بعدد ما وتكررا  
لنوعها كما في العاقل الطبع رحمه الله تعالى في مجموعها ليدل على تعدد ما ومكره ليدل على نوعها قال العاقل  
الجان على ما ذكره ان يكتسب سبع العود من العود والنعم ودار الخلد وجه الماوي ودار السلام على  
في كل واحد منها مراتب ودرجات مساوية واللام في ليم يدل على استحقاقهم اما ما لاهل دار عليته  
من الاعمال والعمال الصالح لا لانه فانه لا تكافي في النعم السابقة فصلا من ان يصير ثوابا وجزاها مسبقا  
بل يجعل الشايع ومصلحة وعدة ولا على الاطلاق بل بشرط ان يسر عليه حبه فيكون موعودا كقوله تعالى  
وس من رزقكم عن شدة وموكلوا ولكل حظ عملهم وقوله تعالى لئن لم يكن الله عليه ولا لئن لم يكن الله عليه  
عملكم وكما في قوله ولا تراع في جابط الامان والعمل الصالح ما كثر والموثقة له في اجابها اي بل التراجع  
اجابها ما لا يقدام على الكبار بعد المعزلة الاجباط وعدا من السنة عدله فانهم ذهبوا الى ان وعدا من  
الكبار غير مطلق هم لا يخرجون من الباري الى الجنة اصلا وفي سرج العلامة الصار في جملة رحمه الله قال العام الزاكي  
رحمه الله قوله ما لا يحاط باطل لان ما لا يمان والعمل الصالح اسحق النوار اللام فاذ كثر عدده اسحق النوار  
الدوام ولا يجوز وجودها مع عدمها لا بدفاع احدها ما لا اخر اذ ليس زوال النور ان الظاهر ان في من يدافع الظلم  
لقيام النامي والمخلص لا يحاط به في المطع ولا عصار العاصي واحسن مع عدم الاوليه فان الظاهر ان في

خطا لا اصل له



عدمه مع الوجود ضرورة اضاع الوجود والعدم وجوده مسلم عدم الباقى اى لعدم بعد الوجود وهو محال  
 وبانه ممنوع باسقاء التي نظرا من هذا كالحركة بالسكون واليهما من السواد ايضا الاحاط مما يقع الكتاب  
 يكون باطلا فلو لم يذكرنا من ان كخطها المكلف بالكون والاقدام على الكبار وان لا ندم على ما اوجبه فعل  
 الظاهر ترك المعصية شرط في استحقاق الثواب هذا ذكره في الشرط في علم الله فان حاله ان لم خالف ذلك  
 ولم يندوا على ما اوجبه من فعل الطاعة وترك المعصية فلو لم يوافقنا جعل الثواب خيرا بالانسان  
 اى قوله سانه وسر الله من امواله الصالحا حتى لا على رتب الاستحقاق بالثواب على الامانة والعمل الصالح  
 الدال على العلية وجعل البشارة موله وترى محضه من تولى الامانة والعمل حسن رتب البشارة على المستحقين  
 البشارة عن غير المصطفى وقد نصت لادلائها عقلا وسوما في القول ان الاحسان انما هو فاعله عليه  
 المنوبة وانما اذا لم يغيبه ما يقصد ويدعى محبة ودلائلا عقلا وهو قوله لنفسه على انه علم ولم وهو اكرم  
 الناس عليه ليس ترك المحض محله قوله للمؤمنين ولا يحرموا له ما اتوا به كبر معكم لبعض ان يحاط احكام على ان يوافق  
 بالا حسان موقف على عدم طرود ما يقصد ويخرج عن كونه اجسانه فلا حاجة الى استراط حفظها من الاحاط  
 والندم لانه معلوم بالادلة كقولنا لا دخل تحت الدكر فلو لم الظاهر ان يقال ان لم وذلك لان السؤال عن كونه صورة  
 جرى لانها قالها سابقا على ما في بيان المسئلة كما رى لا يمار الجارية تحت الاشجار الثلاثة على سواها كنه في الوجود  
 من الظاهر ان ان يعبر بعبارة هذه على انه قصد شبه المسئلة المركبة المتفرعة من عدة امور باله المركبة المتفرعة  
 من عدة امور اخرى فلم يلزم ذلك القول الظاهر ولم يلزم ما ذكره صاحب الكسب وجهه قوله كما رى الاشجار الثلاثة  
 من قوله انه انما الى ان المعنى من تحت اشجارها اما على الاصناف والاشجار واما البشر الى الاصل كما في قوله جنة  
 صحابهم جرى الماء من تحت الشجر في العرو والمعنى الذي ذكره وهو ان يكون في مكان اسفل من الشجر ذكره في قوله  
 من صحابهم هذا الاساع جار في غيره العرف العجم فلو لم وكذا الحال في حلال المعاد الذي يقوله عن سرور  
 فيه رد على صاحب الكسب قوله وقوله وعن سرور عوار حرا لا يحتاج الى ما يدل ان لا فرق من الحاد وغير  
 على وجهه ولو لا الاخذود الشئ المستطيل في الارض كذا في الصحاح وفي التيسر موال الشئ العظيم وفي الوجيز  
 موال الشئ يخرج من الارض كذا هو الحواويل في الصحاح فلو لم يكون هذا المعنى اى السمع المسامع من له ملا  
 جاء وهو عدم المعنى بذكر الحواويل مسنوعا من ان لا لا متيقنا مما في الوجود غيره ومن السمع انما هو المعنى بذكر  
 مسنوعا ولذا طالع قول المعنى الى ان الماء الجاري لما كان من السمع العظيم جاء الله بذكر الجارية كقولنا لا  
 قوله لا مسنوعا كما وقع في سجع بغيره وتقلب ايضا مكلفا عن خط المعنى فلو لم يكون منه على هذه النسخ  
 ان يكون المعنى محي ذكر ما معروفيا بكل حال سوى كونه مسنوعا بذلك لانها في كلامه الا انه وضع مع هو ان  
 ومشاوذه القول على كون ما جاء واذا في قوله لا فلو لم يكون معنيها يجعل ما رآه كايوم الله ان  
 العلامة العسارية في قوله وبعضهم يجعل ما رآه وليس في ادب المعنى على ما مضى في قوله لا ان شاء الله تعالى

ذكرنا معروفيا بكل حال سوى كل المسنوعة ولا يابده اذ لا تعرض لمحي ذكر ما معروفيا بكل المسنوعة لا ساء ولا  
 وفي الكسب والجل على ما رآه من الوجه ويؤمن المضائق فلو لم وقد سكت لوجهها ضمن الذكر مع السمع كما  
 شذوكل نايه الاضليل كلفه صاحب الكسب قوله تعالى لولا ان الماء الجاري ساء لاجاء اليه ليدرك الجارية لا  
 مشفوعا والمعنى ما جاء بذكر ما ساء لاجاءه ما ساءه كنه محي ذكره ما لاجاءه ما ساءه ولا بد من  
 مع السمع في قوله بذكر الجارية لا مسنوعا لا استدعاء المعام اياه كما ذكره في قوله على لوجهم طافوا في الارض  
 على الوجه الاخر وهو قوله او يجعله صله لحافض من ذلك احفظ على عسان ربي على نعمته مع السمع في قوله  
 عن سذوكله لا على اوطيهم كاضح فيهم شذوكل ما به الاضليل مع ما طلب منك الا تفعل ودره بقوله ولا حفا في  
 فلو لم والصواب يحاط به الا كما في بعض النسخ ومونخه المعنى بذكر ما ساء فلو لم يكون الدكر من سوس  
 هذا السؤال ح جوابه محصل كلام العلامة العسارية في قوله فان حصل فصدر المعنى لما كان من العسارة انه بذكر  
 مسنوعا وهذا لا يلام الفصح بل لا بد من فانه لزوم المسنوعة فلما ساء ما ساء من سوس في حاله  
 الدكر من اى ما جاء بذكر ما مسنوعا هذا النوع من المسنوعة وعلى هذه الكسب وسكون الدكر من سوس  
 على نبح الشئ المطاوع فلو لم على قول واحد في نطق واحد في الخواشي القرآن في الاصل الجبل الذي شذو  
 البحران في نبح المعنى الذي رآه من قوله من نبح البحران فربما اذ اجمعها في جعل واحد وكل الجبل  
 نبح فربما فلو لم لا حال اذ جعل الاستسقاء واجبا الى المعنى بذكر ما ساء فلو لم يكون الدكر من سوس  
 الاحال كونه مسنوعا فلو لم لا ما لم يور الى قول المعنى بوقوعه حوالا الى ان اساء المعنى الاحال كونه مسنوعا  
 سيق فالواقع في الخواشي على هذا القدر ما جاء بذكر ما على حال من الاحوال الا على حال المسنوعة واسفاء  
 هذا المعنى اى اسفاء عدم المعنى بذكر ما على حال المسنوعة فلو لم يكون بذكر ما على حال اخرى فلو لم  
 كونه مسنوعا فلو لم وروى ان في نسخة من المسامح الجود في حل كلام العلامة العسارية رحمه الله  
 وفي نسخة من المشايخ البنية مسنوعا مكان لا مسنوعا وموجب في موضع المراد بانه انما يحس بدل  
 على اللزوم المطاوع اذ جعل كل البنية مسنوعة او بالمعنى منها ما ساء على استعمالها في الاسماء  
 فلو لم يكون المعنى وج المعنى الى ان اساء محي ذكر ما مسنوعا اساء قطعا مسنوعا ان يكون اساء ذلك  
 بوزان قطعه فلا يلزم الا المسنوعة في الجملة فلا حدوى لكل المعنى اى السأ فلو لم يكون المعنى  
 المشهوره الى سقم بها الاعلون في المعصاة كما ذكره العلامة العسارية في شرح الشارح الزمك  
 الرازي ناله كبر استعمالها في كلام السلفاء وقال العاصم الطيبي المعنى المعالي ما فوق مجردونها  
 وفي نسخة من المعام ايضا لا يحس فلو لم اى نظام السالبة في الطريق في سجع العلامة العسارية رحمه الله  
 الى الطريق له وقوله وموكانه عن جردم الجود في كونه اعم في سجع المعنى الذي واهم مقصد  
 للنعاء فلو لم حوزة ان يكون معرنا جنسا قصده الاشارة الى حرج النور في العلاء







في هذا الخبر على الترتيب واحد مثلا لان اسد الرزق من البستان من ذلك لانه ينضج فيكون الرزق  
 قطعة منه اي من ذلك الرزق لا يجمع الى جميع الرزق لانه اذا لم يكن جدا فلو لم يكن على الوجه الثاني فيكون  
 من ثمره بياضا للرزق والذى هو المصالح الثاني بالطرف الاول اي هذا طرفه في الخارج وهو على غير مسود في  
 حاله من ذلك في هذا مع قول صاحب الكشف انه على الوجه الثاني فيكون الرزق من الرزق من غير حال  
 مقدم ومنها طرفه في قوله والثمة جودها على النسخ والنجاء الواحد في الكسب على هذا لا يمانع من ان الرزق  
 لان كل رزق رزق في نفسه ولم يلق الى جعل من الممانعة منها للمعنى في هذا مع قول العلامة الصارفي لا يخفى  
 اننا لو جعلنا السحق في وجه المنقول ولزم كون رزقا مفعولا مطلقا لا اسدا لا الكاكد اللهم الا ان يرد رزقا في اي  
 رزقا من غير اي كما في بعض النسخ على انه صفة فوصف صارت حالا وكون من السحق هذه الحقة محل فاعلم واليه  
 اسد قوله وذلك لان جعل من غير على هذا السحق رزقا اي رزقا كما سابعه في قوله فوصف صارت حالا لا على  
 فكيف في نفسه وانما الاصل في من الاسد والبس في هذا محصل قوله العلامة الصارفي ساما لان لا يخفى  
 والبس اصل لا بعدل عند الاقرب كما في قوله على فخرج هو الثمران رزقا مفعولا في الجع مرفوع ومكر رزقا على  
 ما سبق في ايها السحق منها الجود في قوله فلا سابعه ولسه وفي قوله على منهاج وكل اسد  
 دلاله صريحة في ما في الكشف في كلامه هذا على ان من الجود في البستان في كسبه في ان عمران اشياء الله  
 وح اي حيا اذ كان من الجود في البستان هو الجود في المطلوب بالجويد لان الاجمال والنقص في هذا المألف في  
 لا الصفة الى قصد ما للجود في الغاية في الكمال فانما لا ينفك عن المألف في نفسه ومنه لعل هذا البان الى  
 قوله لم يمانع بعده فانه العلامة الصارفي واما جعل هذا البان على منهاج راسد في ان من السياسة  
 عند راجعه الى اسد الفاعل فلا بد من اعتبار الجود في من من المحاط اسد من الفرة رزق في هذا الاسود  
ان يكون الرزق ان يكون الرزق الماء انما هو اي رزقا من غير ما هو جاعل  
 والمعية انها منها رزق ورزق قوله لم يمانع بعده ونوره انه جعل الممانعة في هذا الاسد وانه لا يمانع على انما  
 الرزق من الرزق الى اي الترة في منها رزق هذا اخر ما في شرح هذا كتاب والله اعلم بالصواب في شرح ما سبق  
 من المسح يقول الله وحسن وضعه والحمد لله اول وآخر والصلوة على رسوله وآله من ادنى الامر مستبح

سلك

وما كانه وسال الله ان يعيدني الى ما كنت عليه

بالشرح واصطلاح اسرار العالم

وحسب الله نعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم

النصر



Ahl Ef. Kütüphanesi	
Kayıt No.	359
Ticari No.	